

فتح

ألفيــة ابن مـالك

في النحو

لفضيلة الشيخ

د. سليمان بن عبد العزيز العيوني

عضو هيئة التدريس بجامعة الإمام محمد بن سعود بالرياض

عناية وإشراف

أبي عبد الله محمد بن عبده القشبي

وأبي عزّام فهد بن علي ماحي

وفقهم الله

شرح مختصر لألفية ابن مالك



الحمد لله رب العالمين، الحمد لله حمد الباحثين عن رضاه، والصلاة والسلام علىٰ نبيه ومصطفاه؛ محمد بن عبد الله، وعلىٰ آله وصحبه ومن والاه، وسلم تسليمًا كثيرًا.

أما بعد...

فحياكم الله في هذا اليوم المبارك؛ في عصر يوم الجمعة الثاني والعشرين من شهر رجب من سنة ثنتين وثلاثين وأربعمائة وألف من الهجرة النبوية.

نعقد فيه بإذن الله -تعالىٰ- الدرس الأول من دروس: فتح ألفية ابن مالك في النحو؛ ابن مالكٍ الأندلسي -عليه رحمة الله- في جامع الزهراء في مدينة البصيرية، وفي أوله نسأل الله العظيم، وهو الحي القيوم، القريب المجيب أن يجعل هذا الدرس درسًا مباركًا، نافعًا، مفيدًا، وأن يعم بنفعه، وأن يرزقنا فيه جميعًا الإخلاص، والتوفيق، والسداد والتحقيق، اللهم آمين، ويرحم الله عبدًا قال: آمين.

أما عنوان الدرس يا إخوان، فكما سمعتموه، وقرأتموه: فتح ألفية ابن مالك، فالدرس فتحٌ لألفية ابن مالكٍ وليس شرحًا؛ والفتح يعني الشرح المختصر جدًا لا لفهمها؛ ولكن لإعانة حفاظها، أو من يريد حفظها يعينهم علىٰ فهم ترتيبها، وتقسيمها، ومضامين أبياتها؛ ولذا لا نُعنىٰ بشرح كلماتها ومسائلها؛ ولكن نُعنىٰ بما يأتي:

الأول: قراءتها.

الثاني: بيان ألفاظها، وما يهم من اختلاف نسخها في ذلك.

الثالث: مضامين الأبواب، والأبيات؛ فنبين المسائل التي في الباب إجمالًا، ثم نبين عما يتكلم كل بيت دون شرح.

الرابع: ما نُقد من أبيات الألفية، أو ألفاظها.

الخامس: ضبط ألفاظها المشكلة، وخاصةً التي في أواخر الأبيات المقيدة؛ أي الساكنة.

توضيح الكتب يكون على ثلاثة أنواع:

فتحٍ، وحلٍ، وشرح.

فالفتح ما سبق؛ فيُعنى بقراءة الألفية، وضبط ألفاظها، وبيان مضامين ومحتوى كل بابٍ، وبيت، تريدون مثالًا؟ مثاله مثلًا: قول ابن مالك:

بِالْجَرِّ وَالْتَّنْوِينِ وَالْنِّدَا وَأَلْ   وَمُسْنَدٍ لِلاسْمِ تَمْيِيزٌ حَصَلْ

فنقول: ذكر ابن مالك في هذا البيت العلامات التي تميز الاسم عن الفعل والحرف، وقوله: ميزه هو لفظ الإبرازة الأخيرة للألفية، ولفظ الإبرازة القديمة تمييز حصل، هذا هو الفتح.

أما الحل: ويسمى الفك، ويسمى في المنظومات النثر؛ وهو نثر النظم؛ أي تحويله من نظمٍ إلى نثرٍ بلفظٍ أوضح وأقرب، مثاله: البيت السابق مثلًا: نقول فيه: أي أن ميز الاسم عن الفعل والحرف يحصل بقبوله الجر، والتنوين، والنداء، والـ، وكونه مسندًا إليه؛ نحو مررت برجلٍ، وهذا رجلٌ، ويا رجلُ، والرجلُ، وجاء الرجلُ، هذا هو الفك، أو الحل.

وأما الشرح: فهو توضيح محتوى الألفية؛ ببيان ألفاظها، ومسائلها، والتمثيل لها، وما يُحترز بها منه، وبيان الخلاف، ومناقشته والترجيح، مثاله: قول ابن مالكٍ السابق، نقول فيه: ذكر ابن مالكٍ: أن الاسم يتميز عن الفعل والحرف بخمس علامات:

الأولى: قبول الجر، والمراد بالجر هنا علامة الجر؛ وهي الكسرة التي يجلبها عامل الجر؛ نحو مررت برجلٍ؛ رجلٍ عليه كسرة جلبها عامل الجر، وهو حرف الجر الباء.

العلامة الثانية، الثالثة، الرابعة، الخامسة.

والفتح، والحل، والشرح كلها علىٰ ثلاثة أنواع؛ منها ما يكون مختصرًا؛ أي موجزًا، ومنها ما يكون وسيطًا؛ أي متوسطًا، ومنها ما يكون بسيطًا؛ أي متوسعًا.

تقدمت بهذه المقدمة؛ لكي يُعرف ما المراد بقولنا: فتح ألفية ابن مالك؛ وهو العناية بالأمور الخمسة المذكورة آنفًا دون شرح، ولا يُعقل أن تُشرح ألفية ابن مالك في خمسة أيام، والدرس كما أُعلن في عشرة دروس، في خمسة أيام؛ أي سنحاول أن ننهي بإذن الله في كل يوم قرابة مئتي بيت.

ومن فوائد مثل هذا الدرس: إسماع الألفية كاملةً، والإسماع من وسائل التعليم المعروفة قديمًا، وينبغي أن تُحيا حديثًا؛ لأنها من أهم ما يضبط العلم من أفواه أهله.

والإسماع: هو أن يقرأ الشيخ الكتاب كاملًا علىٰ الطلاب وهو يضبطون كتبهم، مع التنبيه علىٰ بعض الألفاظ فيما يختص بضبط اللفظ.

وقد رأىٰ القائمون بناءً علىٰ اقتراحٍ مني أن يُعطىٰ من يواظب علىٰ مجالس الفتح، والإسماع وثيقةً بحضور مجالس إسماع الألفية، وقديمًا كان يُعطىٰ الطلاب مثل هذه الشهادة كما يُعطون شهادات الإجازة.

وأما الإجازة في الألفية فمن أراداها، فإني أمنحها بالسند بشرط أن يحفظ الطالب مئة بيت من أولها، ومئة بيتٍ من آخرها، فمن أراد ذلك فليسجل اسمه؛ لكي يُعطىٰ موعدًا؛ لأسمعها منه، هذه المقدمة.

أيضًا يا إخوان أحب أن أعرّف بابن مالك، فكلنا يعرف ابن مالك، وكلنا لا يعرف ابن مالك.

نعرف أنه عالم نحوي عظيم، وله ألفية ابن مالك ما بعد ذلك لا يكاد أحدنا يعرف عنه شيئًا، فنأخذ لو تعريفًا موجزًا عنه؛ أداءً لشيءٍ من حقه.

هو محمد بن عبد الله بن عبد الله؛ أبوه عبد الله، وجده عبد الله، جمال الدين أبو عبد الله المعروف بابن مالك الأندلسي الجياني مولدًا، الدمشقي وفاةً؛ وُلد في جيان بالأندلس أعادها

الله سنة ثمانٍ وتسعين وخمسمائة علىٰ أرجح الأقوال، وتوفي اتفاقًا سنة ثنتين وسبعين وستمائة، فعمره علىٰ ذلك كم؟ أربعٌ وسبعون سنة، فهو من علماء أي القرون يا إخوان؟ السابع، اثنين وسبعين وستمائة يكون من علماء القرن السابع، قرن العلم والعلماء.

نشأ ابن مالك في مدينته التي وُلد فيها؛ جيان، وتلقىٰ فيها مبادئ العلوم، وابن مالك قليل الكلام عن عائلته وأبويه، فلا نعرف شيئًا عن أبويه، ولا عاد إلىٰ الأندلس بعد أن هاجر منها، فلعل أباه ممن قُتل في معركة العقاب سنة تسع وستمائة التي هُزم فيها المسلمون أمام النصارىٰ، فإن صح هذا فقد يتم وعمره إحدىٰ عشرة سنة.

ومن عادة الأرامل في تلك العهود أن تُرسل أبناءها لطلب العلم، وهذا الذي حدث فقد طلب ابن مالكٍ العلم في جيان علىٰ شيخها، ومقرضها، ومحوجها/ أبي المظفر ثابت بن محمد الكلاعي النثري، ويغلب علىٰ الظن أن أمه ماتت وهو في نحو العشرين سنة مما سهل عليه ترك جيان، وترك الأندلس، والهجرة إلىٰ المشرق الإسلامي، وذلك مع بداية غزو النصارىٰ لها وسقوط البلدان بلدةً إثر أخرىٰ.

فغادر جيان، ومر بإشبيلية وفيها جلس في حلقة عالمها النحوي الكبير الأستاذ/ أبي علي عمر بن محمدٍ الشلوبين الأشبيلي، وواصل مسيره فمر بمصر، ثم الحجاز حاجًا، ثم توجه إلىٰ الشام واستقر فيها إلىٰ مماته.

ويترجح أنه هاجر إلىٰ المشرق الإسلامي قرابة عشرين وستمائة، وعمره قرابة ثنتين وعشرين، ودخل دمشق سنة خمسٍ وعشرين وستمائة وعمره سبعٌ وعشرون، وأخذ في دمشق عن أبي صادق المخزومي، وأبي الفضل بن أبي الصقر القرشي، والنحوي الكبير/ أبي الحسن علم الدين السخاوي.

ثم ارتحل من دمشق إلىٰ حلب قرابة سنة ثلاثين وستمائة، فلازم نحويها الكبير المشهور/ ابن يعيش موفق الدين؛ ابن يعيش الحدبي، ثم لازم تلميذه النحوي البارع/ ابن عمرون الحدثي، ويظهر أنهما أُعجبا به كثيرًا، فرشحاه للتدريس والإمامة في المدرسة

السلطانية في حلب؛ وهي أكبر مدرسة فيها جامعة، فبرز نجمه وطال مقامه في حلب وتصدر للتدريس والتعليم.

ومما ألفه في حلب، وهذا يهمنا منظومته الطويلة الكافية الشافية في النحو قرابة ثلاثة آلاف بيت وهي أصل ألفيته، بقي في حلب قرابة ثمانية عشر عامًا.

وفي قرابة سنة ثمانٍ وأربعين وستمائة عاد ابن مالك من حلب إلىٰ دمشق، وارتفعت مكانته عند الملك الأيوبي الناصر صلاح الدين يوسف.

وفي سنة سبعٍ وخمسين وستمائة عزم هولاكو علىٰ غزو دمشق؛ لأن ملكها الناصر رفض الدخول في طاعته، ففر الناس من وجهه إلىٰ كل مكان ومنهم ابن مالك الذي فر إلىٰ حماة، وفي السنة التالية انتصر المسلمون علىٰ التتار بقيادة قطز المملوكي، وقُتل الملك الناصر، واستولىٰ المماليك علىٰ الشام، وقضوا علىٰ مُلك الأيوبيين عدا مَلك حماة الذي رغب ابن مالك في البقاء عنده خمس سنوات حتىٰ تستقر الأمور، وفي حماة في ذلك الوقت ألف ابن مالكٍ ألفيته التي سماها الخلاصة في النحو.

وفي قرابة سنة ستين وستمائة عاد ابن مالك من حماة إلىٰ دمشق، وبقي فيها إلىٰ وفاته عالمًا ملء الدنيا تحترمه العامة، والخاصة، وتكاثر عليه الطلبة، وصار شيخ المدرسة العادلية وهي أعظم جامعة في ذلك الوقت؛ العادلية الكبرىٰ لقسم القراءات والعربية.

مؤلفاته: ابن مالك ألف في علمين عظيمين في القراءات والعربية.

أما القراءات: فألف فيها منظومته التي سماها المالكية في القراءات، في ألف بيت علىٰ نظام الشاطبية في القراءات؛ وسماها المالكية نسبةً إلىٰ عائلته التي تنتسب إلىٰ مالك، وهذه المنظومة محققة وستطبع قريبًا إن شاء الله.

وأما في العربية: فله كتبٌ كثيرةٌ جدًا أشهرها ألفية ابن مالك، وأعظمها كتاب تسهيل الفوائد وتمهيد المقاصد؛ والمعروف بالتسهيل، وهذا أعظم كتب ابن مالك؛ فيه عظمة ابن مالك وعلمه الغزير، وتجربته الفذة الطويلة في التدريس، وقد شرحه ابن مالك وتوفي قبل أن يكمله وهو مطبوع.

مكانته: ابن مالك نحويٌ لغويٌ مقرئٌ، كان في النحو والتصريف بحرًا متلاطمًا، وفي اللغة إليه المنتهىٰ، وفي القراءات ثبتًا حافظًا، كان ذا دينٍ متين صادق اللهجة، كثير النوافل، حسن السمت، موفور العقل، وكان نظم الشعر عليه سهلًا رجزه وطويله.

ومما يدل علىٰ تعظيم الخاصة له، بل والعامة أنه كان إذا صلىٰ في العادلية؛ لأنه كان إمام المدرسة يشيعه قاضي القضاة/ أبو العباس بن خلكان إلىٰ أن يصل إلىٰ بيته تعظيمًا له، وكان تلميذه الإمام النووي؛ أي تلميذ ابن مالك يقول عنه: شيخنا جمال الدين بن مالك -رضي الله تعالىٰ- عنه، وهو إمام أهل اللغة والأدب في هذه الأعقار بلا مدافعة.

وبالغ تلميذه/ أبو الحسين علي شرف الدين بن محمد اليوديني راوي صحيح البخاري، فلقبه بشيخ الإسلام، هذا ما يتعلق بتعريف سريع لابن مالك.

أما هذه الألفية العظيمة، المباركة فأول ما نتكلم عليه علىٰ اسمها، ما اسم هذه الألفية الذي أطلقه ابن مالك عليها؟

نقول: سماها الخلاصة في النحو؛ ولذلك قال في آخرها:

وَمَا بِجَمْعِهِ عُنِيْتُ قَدْ كَمَلْ نَظْمًا عَلَىٰ جُلِّ الْمُهِمَّاتِ اشْتَمَلْ
أَحْصَىٰ مِنَ الْكَافِيَةِ الْخُلاَصَهْ كَمَا اقْتَضَىٰ غِنًىٰ بِلاَ خَصَاصَهْ

وقد اشتهرت الخلاصة بألفية ابن مالك، أو بالألفية في حياة ابن مالك؛ لأنها ألف بيت من مزدوج الرجز، وقد أشار ابن مالك نفسه إلىٰ ذلك فقال:

وَأَسْتَعِيْنُ اللهَ فِي أَلْفِيَّهْ مَقَاصِدُ النَّحْوِ بِهَا مَحْوِيَّهْ

وأما عدد أبياتها، فهي بيتان وألف بيتٍ؛ تتم ألفًا مع البيت الذي قبله في البيتين الذين قرأناهما آنفًا، وبعدهما بيتان فيهم الحمد لله والصلاة علىٰ رسوله وآله وصحبه.

ابن مالك كما سبق ألف ألفيته هذه في حماة لتلميذه/ شرف الدين هبة الله البارزي الذي يقول:

نظم الشيخ جمال الدين الخلاصة الألفية بحماة عندنا برتب اشتغالي فيها، وكنت شابًا وخدمته وقد رأيت بركة خدمتي له، وكان ذلك قرابة سنة ستين وستمائة.

وألفية ابن مالك خلاصة منظومته الطويلة الكافية الشافية التي ألفها في حلب، وقد قال في آخرها كما قرأنا: أحصىٰ من الكافية الخلاصة؛ أي أحصىٰ هذا النظم، أحصىٰ من المنظومة الطويلة التي سميتها الكافية الشافية أحصىٰ منها الخلاصة.

أما الكافية الشافية، فقد شرحها ابن مالك، وعلق عليها تعليقات، ونكتًا موجودة في بعض المخطوطات، وواضح من هذه الإصلاحات والتعليقات أن ابن مالك كان يحاول أن يصلح فيها إصلاحات كبيرة، وكان هذا من عادته؛ أنه إذا ألف كتابًا كان يُقرأ عليه، وكان يغير فيه، ويزيد، ويصلح؛ فلهذا كان لأكثر كتبه أكثر من إبرازة، ومن ذلك الألفية كما سيأتي.

فعندما تكاثرت هذه التعليقات، وهذه الإصلاحات، ولاحظ ابن مالك أن فيها قصورًا حاول أن يسدده، وأن يغير، وأن يبدل فيها، ثم لاحظ أن هذه المنظومة لم تنتشر، ولم يُعرف أنها انتشرت بين طلبة العلم، ولا بين طلاب العربية؛ ربما كان ذلك للقصور الذي فيها؛ قصور العلم الذي فيها؛ ولطولها، فأراد أن يقوم بعمل يصلح فيه القصور الذي يراه في المنظومة الطويلة، وأن يتخلص من الطول الذي منعها من الانتشار، فعندما ظهرت له الظروف في حماة، وقد فر الناس من هولاكو، وانشغلوا عن العلم بطلب النجاة، وانصرف الطلبة عن ابن مالك وجد الوقت الكافي لتعديل ألفيته، ورُب ضارة نافعة، فهذا هو السبب الحقيقي في تأليف الألفية؛ ما كان يراه ابن مالك من قصور في منظومته الطويلة الكافية الشافية.

وأما السبب الظاهر العادي، فكما قلنا: لتلميذه هبة الله البارزي؛ لأنه كان ابن قاضي القضاة الذي سكن ابن مالك عنده في حماة؛ ومع ذلك فقد بقي من الكافية الشافية في الألفية كثيرٌ، فبقي فيها منها ثلاثة وعشرون ومئتا بيتٍ بلفظه دون تغيير، وستة ومئة بيتٍ بأغلب لفظه، وثمانية وعشرون شطرٍ بلفظه.

إلا أن ابن مالك لم يشرح ألفيته؛ مع أنه شرح المنظومة الطويلة، وأول من شرحها تلميذه/ أبو البركات المنجىٰ بن عثمان السلوخي، وشرحه مفقود.

وبعده ولد ابن مالك/ بدر الدين وشرحه مطبوع نشره، أما طبعاتها وتحقيقها، فأول طبعة معروفة لها كانت في منتصف القرن الثالث عشر، ثم كثرت طبعاتها في القرن الرابع عشر، ثم كثرت جدًا في قرننا هذا الخامس عشر، وأنا لا أعرف من هذه الطبعات طبعةً محققةً علىٰ نسخٍ مخطوطة عالية، بل لا أعرف طبعة محققة علىٰ نسخٍ مخطوطة علىٰ طول بحثي وسؤالي عن ذلك.

ومن طبعاتها المُعتنىٰ بها؛ طبعة باعتناء أخينا الشيخ عبد الله بن صالح بن فوزان، وطبعةٌ باعتناء الدكتور عبد اللطيف بن محمد الخطيب.

ولي تحقيقٌ علىٰ ألفية ابن مالك علىٰ مخطوطاتٍ قديمة منها نسخة بخط ابن هشام صاحب المغني، وأوضح المسالك، ونسخةٌ عليها إجازة بخط أبي حيان صاحب البحر المحيط سلمته للطابع في محرم سنة ثمانٍ وعشرين وأربعمائة وألف وتأخر لأسباب مختلفة، وسيصدر إن شاء الله قبل نهاية هذه السنة.

وللألفية قراءاتٍ كثيرة من أفضلها فيما استمعت إليه قراءة بصوت الأخ/ عبد الله الحواس، وقراءة بصوت/ حيدر الجوادي، وقراءة من مؤسسة أشجاع، والقراءة الثانية للأخ/ سليمان الشويحي.

والألفية لها شروحٌ كثيرةٌ جدًا أفضلها: المقاصد الشافية في شرح خلاصة الكافية، لأبي إسحاق الشاطبي الإمام الأصولي الكبير المعروف صاحب الاعتصام والموافقات من علماء القرن الثامن.

ومن أضبط شروحها أوضح المسالك إلىٰ ألفية ابن مالك لابن هشام الأنصاري من علماء القرن الثامن.

ومن أوضح شروحها المختصرة شرح ابن عقيد من علماء القرن الثامن، ومن شروحها المتوسطة توضيح المقاصد والمسالك لشرح ألفية ابن مالك لابن أم قاسم المرادي من علماء القرن الثامن.

ومن شروحها المختصرة جدًا شرح السيوطي الذي سماه البهجة المضية، ويكاد يكون حلًا لها.

ولها شروحٌ حديثة من أفضلها: القواعد الأساسية للغة العربية لأحمد الهاشمي وهو شرحٌ ميسرٌ مناسب لغير المتخصصين، أو المبتدئين.

وشرحٌ للشيخ عبد الله بن صالح الفوزان سماه دليل السالك.

والشرح الميسر علىٰ ألفية ابن مالك للدكتور عبد العزيز الحربي وهو شرحٌ مختصرٌ جدًا.

ولي شرحٌ مسموع متوسطٌ علىٰ ألفية ابن مالك بجامع الراجحي بمدينة الرياض، والآن قد اتخذنا في الألفية ونسأل الله التوفيق لإتمام هذا الشرح، ولي كلام أوسع من ذلك علىٰ ألفية ابن مالك وشروحها في محاضرة بعنوان ألفية ابن مالك وشروحها.

أما الآن فندخل في فتح ألفية ابن مالك، نأتي بالألفية ونفتحها.



بداية الشرح

بسم الله الرحمن الرحيم

ألفية ابن مالكٍ -رحمه الله تعالىٰ- تقع في مقدمةٍ، واثنين وسبعين بابًا، وثمانية فصول كلها في بيتين وألف بيت، كم عدد أبوابها؟ اثنان وسبعون.

وكم عدد فصولها؟ ثمانية، أما أبياتها ألف، نبدأ في المقدمة، المقدمة عقدها ابن مالك في سبعة أبيات، ذكر فيها: اسم الناظم، وحمد الله، والصلاة علىٰ رسول الله، ودعاء الله الإعانة، والثناء علىٰ الألفية، والثناء علىٰ ابن معطٍ، فقال-رحمه الله تعالىٰ-:

بسم الله الرحمن الرحيم

قَالَ مُحَمَّدٌ هُوَ ابنُ مَالِكِ ... أَحْمَدُ رَبِّي اللهَ خَيْرَ مَالِكِ
مُصَلِّيًا عَلَىٰ النَّبِيِّ الْمُصْطَفَىٰ ... وَآلِهِ الْمُسْتَكْمِلِينَ الشَّرَفَا
وَأَسْتَعِيْنُ اللهَ فِي أَلْفِيَّهْ ... مَقَاصِدُ النَّحْوِ بِهَا مَحْوِيَّهْ
تُقَرِّبُ الأَقْصَىٰ بِلَفْظٍ مُوجَزِ ... وَتَبْسُطُ الْبَذْلَ بِوَعْدٍ مُنْجَزِ
وَتَقْتَضِي رِضًا بِغَيْرِ سُخْطِ ... فَائِقَةً أَلْفِيَّةَ ابْنِ مُعْطِي
وَهْوَ بِسَبْقٍ حَائِزٌ تَفْضِيْلاً ... مُسْتَوْجِبٌ ثَنَائِيَ الْجَمِيْلاَ
وَاللهُ يَقْضِي بِهِبَاتٍ وَافِرَه ... لِي وَلَهُ فِي دَرَجَاتِ الآخِرَهْ

قوله: مصليًا علىٰ الرسول هذا الذي في النسخ القديمة العادية، وجاء في بعض النسخ المتأخرة: مصليًا علىٰ النبي.

وقوله: المستكملين الشرفا هذا الذي في نسخها، وجاء في بعض النسخ المتأخرة التي لا يُنسخ بها المستكملين الشرفا.

وقوله في البيت الأخير: الله يقضي بهبات وافرة لي وله مما نُقد علىٰ ابن مالك، فكان الأحسن به أن يعم بالدعاء جميع المسلمين؛ ليكون أقرب إلىٰ الإجابة كما ذكر -عز وجل- عن نبيه إبراهيم: ﴿رَبَّنَا اغْفِرْ لِي وَلِوَالِدَيَّ وَلِلْمُؤْمِنِينَ يَوْمَ يَقُومُ الْحِسَابُ﴾[إبراهيم:٤١]؛ فلهذا أصلح بعضهم هذا البيت بقوله:

والله يقضي بالرضىٰ والرحمة ... لي وله ولجميع الأمة

ودعاؤه وذكره لابن معطٍ من سمت العلماء الذين يذكرون من تقدمهم في الخير، ويبينون سبقهم له.

ثم ننتقل إلىٰ الباب الأول من أبواب هذه الألفية المباركة، وقد عقده -رحمه الله- في سبعة أبيات، ذكر فيه ثلاث مسائل:

الأولى: تعريف الكلام، والكلمة، والقول.

والمسألة الثانية: أقسام الكلام.

والمسألة الثالثة: العلامات المميزة لأقسام الكلمة، فقال -رحمه الله تعالىٰ- في عنوان الباب: الكلام وما يتألف منه، ثم قال في التعريف بالكلام: **كَلاَمُنَا لَفْظٌ مُفِيْدٌ كَاسْتَقِمْ**

وقال في أقسام الكلمة: **وَاسْمٌ وَفِعْلٌ ثُمَّ حَرْفٌ الْكَلِمْ**

وهذا الشطر فيه تقديم وتأخير، وأصله الكلم اسم، وفعل، وحرف.

وقال في تعريف الكلمة والقول:

وَاحِدُهُ كَلِمَةٌ وَالْقَوْلُ عَمْ ... وَكَلْمَةٌ بِهَا كَلاَمٌ قَدْ يُؤمْ

وقال في العلامات المميزة للاسم:

بِالْجَرِّ وَالتَّنْوِيْنِ وَالنِّدَا وَأَلْ ... وَمُسْنَدٍ لِلاسْمِ تَمْيِيْزٌ حَصَلْ

وقوله: "ميزه" اختلفت فيه النسخ، فأكثر النسخ تمييز حصل، وفي بعض النسخ ميزه حصل، وأُقدم هذه الرواية؛ لأن المتأخرين من تلاميذ ابن مالك ذكروا أن ابن مالك أصلح هذه الكلمة؛ لأن الرواية القديمة تمييز حصل فيها إشكال في تخريجها حيث ذكر بعضهم كالشاطبي: أنه لا حل لهذا الإشكال.

ومن هؤلاء تلميذ ابن مالك أبو الفتح البعلي الحمبلي، كما نقل ذلك السيوطي في نكته، قال: رأيت رسالةً ألفها تلميذي المصنف محمد بن أبي الفتح البعلي الحمبلي قال فيها بعد الحمدله، كان في أول المقدمة في شيخنا/ العلامة جمال الدين بن مالك الموسومة بالخلاصة تمييز حصل، ثم غيره–رحمه الله–بخطه قبل موته، فقال: ميزه حصل.

فلو قُدر أن الأول صواب، وهو تمييز حصل لم يجز أن يُقرأ إلا علىٰ ما أصلحه آخرًا؛ لكونه رجع عن الأول، فلا يجوز أن يُنسب إليه شيءٌ رجع عنه، وابن مالك معروف بحرصه علىٰ لغة القرآن، والذي في القرآن الميز وليس التمييز؛ مع أنهما واردان في اللغة.

ثم قال ابن مالكٍ–رحمه الله تعالىٰ–في العلامات المميزة للفعل:

بِتَا فَعَلْتَ وَأَتَتْ وَيَا افْعَلِي وَنُوْنِ أَقْبِلَنَّ فِعْلٌ يَنْجَلِي

وقال في العلامة المميزة للحرف: سِوَاهُمَا الْحَرْفُ كَهَلْ وَفِي وَلَمْ

وقال في العلامة المميزة للفعل الماضي، والمضارع، والأمر: فِعْلٌ مُضَارِعٌ يَلِي لَمْ كَيَشَمْ

وَمَاضِيَ الأَفْعَالِ بِالتَّا مِنْ وَسِمْ بِالنُّوْنِ فِعْلَ الأَمْرِ إِنْ أَمْرٌ فُهِمْ

وَالأَمْرُ إِنْ لَمْ يَكُ لِلنّوْنِ مَحَلْ فِيْهِ هُوَ اسْمٌ نَحْوُ صَهْ وَحَيَّهَلْ

وقوله: يشم هذا فعلٌ مضارع، من قولهم: شَمِمتُ الطيب أَشَمُّهُ عن الأفصح، ويُقال علىٰ غير الأفصح: شَمَمتُ الطيب أشمه.

وقوله: وماضي الأفعال بالتا مز لابد أن يبين الألف التي في قوله: بالتاء، ولا نحذفها في القراءة، فنقول: وماضي الأفعال بالتمز وسم؛ وإن كان الوزن مستقيم؛ ولكن الألف من الكلمة، فيجب أن تبقىٰ، فنقول: وماضي الأفعال بالتا مز وسم، هذا الباب الأول انتهينا منه.

أما الباب الثاني من أبواب الألفية: فهو باب المعرب، والمبني، وقد عقده ابن مالكٍ–رحمه الله تعالىٰ–في سبعةٍ وثلاثين بيتًا، وهو من أطول أبواب الألفية، وأطول منه باب جمع التكسير في اثنين وأربعين بيتًا، وأطول منه وهو أطول أبواب الألفية باب الإبدال مع فصوله في ثمانيةٍ وأربعين بيتًا.

إذًا فهذا الباب؛ باب المعرب والمبني هو ثالث الأبواب طولًا في هذه الألفية، وفيه تكلم ابن مالكٍ-رحمه الله تعالىٰ-علىٰ ست مسائل:

الأولىٰ: المعرب والمبني من الأسماء، والأفعال، والحروف.

الثانية: حركات البناء.

الثالثة: الأحكام الإعرابية.

الرابعة: علامات الإعراب الأصلية.

الخامسة: علامات الإعراب الفرعية وأبوابها؛ وهي: الأسماء الستة، والمثنىٰ، وجمع المذكر السالم، والمجموع بالألف والتاء، وما لا ينصرف، والأفعال الخمسة.

والمسألة السادسة: علامات الإعراب المقدرة، وأبوابها؛ وهي: الاسم المقصور، والاسم المنقوص، والمضارع المعتل الآخر.

وفيها يقول ابن مالكٍ-رحمه الله تعالىٰ-في انقسام الاسم إلىٰ معربٍ ومبني:

وَالاسْمُ مِنْهُ مُعْرَبٌ وَمَبْنِي ... لِشَبَهٍ مِنَ الْحُرُوْفِ مُدْنِي

ثم بين أنواع شبه الاسم للحرف التي توجب بناءه، فقال:

كَالْشَّبَهِ الْوَضْعِيِّ فِي اسْمَيْ جِئْتَنَا ... وَالْمَعْنَوِيِّ فِي مَتَىٰ وَفِي هُنَا

وَكَنِيَابَةٍ عَنِ الْفِعْلِ بِلاَ ... تَأَثُّرٍ وَكَافْتِقَارٍ أُصِّلا

ثم عرّف الاسم المعرب، فقال:

وَمُعْرَبُ الأَسْمَاءِ مَا قَدْ سَلِمَا ... مِنْ شَبَهِ الْحَرْفِ كَأَرْضٍ وَسَمَا

ثم بين المعرب، والمبني من الأفعال، فقال:

وَفِعْلُ أَمْرٍ وَمُضِيٍّ بُنِيَا ... وَأَعْرَبُوا مُضَارِعًا إنْ عَرِيَا

مِنْ نُوْنِ تَوْكِيْدٍ مُبَاشِرٍ وَمِنْ ... نُوْنِ إنَاثٍ كَيَرُعْنَ مَنْ فُتِنْ

وقوله: وفعل أمرٍ ومضيٍ فيه روايتان في النسخ، الأولىٰ وهي الأكثر: وفعل أمرٍ ومضيٍ، والثانية: وفعل أمرٍ ومضيٌ، وكلاهما توجيهه مستقيم.

ثم تكلم علىٰ بناء الحروف، فقال: وَكُلُّ حَرْفٍ مُسْتَحِقٌّ لِلْبِنَا

وهذا الشطر مما نُقد علىٰ ابن مالك؛ لأنه بين حقه، فذكر أن حق الحرف البناء؛ لكن هل أخذ الحرف حقه أم لا؟ لم يذكر ذلك؛ فلهذا قال محمد بن محمد بن محمد الغزي في شرحه المنظوم علىٰ ألفية ابن مالك، وهو في عشرة آلاف بيت.

شرح كل بيت بعشرة أبيات، وسمىٰ هذا الشرح البهجة الوفية، فقال ينقل كلام ابن مالك ويشرحه بالنظم، فقال:

وَكُلُّ حَرْفٍ مُسْتَحِقٌّ لِلْبِنَا ... لو قال مبنيٌّ لكان أحسنَا
فليس كل مستحق أمرٍ ... يكون موصوفًا بذاك الأمرِ

وهناك من يدافع عن ابن مالك، فيقول: إنه بين هذا الاستحقاق، ولم يذكر أن الحرف لم يأخذ حقه، والأصل أن كل شيء يأخذ حقه، فإن لم يأخذ حقه بين هذا الأمر؛ لأنه خلاف الأصل.

ثم بين ابن مالك-رحمه الله تعالىٰ-حركات البناء، فقال:

.... وَالأَصْلُ فِي الْمَبْنِيِّ أَنْ يُسَكَّنَا
وَمِنْهُ ذُو فَتْحٍ وَذُو كَسْرٍ وَضَمُّ ... كَأَيْنَ أَمْسِ حَيْثُ وَالْسَّاكِنُ كَمْ

ثم بين الأحكام الإعرابية، وعلام تدخل، فقال:

وَالرَّفْعَ وَالنَّصْبَ اجْعَلَنْ إعْرَابَا ... لاسْمٍ وَفِعْلٍ نَحْوُ لَنْ أَهَابَا
وَالاسْمُ قَدْ خُصِّصَ بِالْجَرِّ كَمَا ... قَدْ خُصِّصَ الْفِعْلُ بِأَنْ يَنْجَزِمَا

ثم تكلم علىٰ علامات الإعراب الأصلية، فذكرها فقال:

فَارْفَعْ بِضَمٍ وَانْصِبَنْ فَتْحًا وَجُرْ ... كَسْرًا كَذِكْرُ اللهِ عَبْدَهُ يَسُرْ
وَاجْزِمْ بِتَسْكِيْنٍ وَغَيْرُ مَا ذُكِرْ ... يَنُوْبُ نَحْوُ جَا أَخُو بَنِي نَمِرْ

ثم بعد ذلك بدأ بذكر علامات الإعراب الفرعية مبينًا أبوابها بابًا بابًا، فبدأ بالباب الأول من أبواب العلامات الفرعية؛ وهو باب الأسماء الستة، فقال:

وَارْفَـعْ بِـوَاوٍ وَانْصِـبَنَّ بِـالأَلِفْ وَاجْـرُرْ بِيَـاءٍ مَـا مِـنَ الأَسْـمَا أَصِـفْ
مِـنْ ذَاكَ ذُو إِنْ صُـحْبَةً أَبَانَـا وَالْفَـمُ حَيْـثُ الْمِـيْمُ مِنْـهُ بَانَـا
أَبٌ آخٌ حَـمٌ كَـذَاكَ وَهَـنُ وَالْنَّقْصُ فِـي هـذَا الأَخِيْـرِ أَحْسَنُ
وَفِـي أَبٍ وَتَالِيَيْـهِ يَنْـدُرُ وَقَصْـرُهَا مِـنْ نَقْصِـهِنَّ أَشْـهَرُ
وَشَـرْطُ ذَا الإِعْـرَابِ أَنْ يُضَـفْنَ لاَ لِلْيَـا كَجَـا أَخُـو أَبِيْـكَ ذَا اعْـتِلاَ

وقوله: أب وأخ وحم كذاك وهن، كذاك الكاف مفتوحة، فينبغي ألا يُبالغ فيها حتىٰ تنقلب ألفًا، ويسمىٰ ذلك بالإشباع، فيقال:

أبٌ أخٌ حمٌ كذاكا وهن، فجعلت في الشطر ألفًا بعد الكاف وليس فيها؛ وإنما تنطقها بالفتح، فإما أن تقول: أبٌ أخٌ حمٌ كذاكَ وهن، أو تقف وقفة خفيفة جدًا عليها، فتقول: أبٌ أخٌ حمٌ كذاك وهن، فالقراءتان صحيحتان؛ ولكن الإشباع هنا لا يصح.

ثم ذكر الباب الثاني من أبواب العلامات الفرعية؛ وهو المثنىٰ، فقال:

بِـالأَلِفِ ارْفَـعِ الْمُثَنَّـىٰ وَكِـلاَ إِذَا بِمُضْـمَرٍ مُضَـافًا وُصِـلاَ
كِلْتَـا كَـذَاكَ اثْنَـانِ وَاثْنَتَـانِ كَـابْنَيْنِ وَابْنَتَـيْنِ يَجْرِيَـانِ
وَتَخْلُـفُ الْيَـا فِـي جَمِيْعِهَـا الأَلِـفْ جَـرًّا وَنَصْـبًا بَعْـدَ فَـتْحٍ قَـدْ أُلِـفْ

ونبهنا قبل قليل أن الياء ما تحذف الألف منها، فتقول: وتخلف اليا فجميعها الألف؛ وإنما تثبتها، فتقول: وتخلف الياء في جميعها الألف.

ثم ذكر الباب الثالث من أبواب العلامات الفرعية؛ وهو جمع المذكر السالم، فقال:

وَارْفَـعْ بِـوَاوٍ وَبِيَـا اجْـرُرْ وَانْصِـبِ سَـالِمَ جَمْـعِ عَـامِرٍ وَمُـذْنِبِ
وَشِـبْهِ ذَيْـنِ وَبِـهِ عِشْـرُوْنَا وَبَابُـهُ أُلْحِـقَ وَالأَهْلُوْنَـا
أُوْلُـو وَعَـالَمُوْنَ عِلِّيّونَـا وَأَرْضُـوْنَ شَـذَّ وَالْسِّـنُوْنَا
وَبَابُـهُ وَمِثْـلَ حِـيْنٍ قَـدْ يَـرِدْ ذَا الْبَـابُ وَهْـوَ عِنْـدَ قَـوْمٍ يَطَّـرِدْ

قوله: وأرضون شذ والسنون أيضًا ننتبه إلىٰ أن الواو لا تُشبع حتىٰ يكون ألفٌ بعد الواو،

فنقول: وا أرضون شذ والسنون؛ وإنما نفتح الواو فقط: وَأرضون، أو نقف وقفة سريعة، فنقول: أولو وعالمون عليونا وأرضون شذ والسنونا.

ثم بعد ذلك بين حركتا النون بجمع المذكر السالم والمثنىٰ، فقال:

وَنُــوْنَ مَجْمُــوْعٍ وَمَــا بِــهِ الْتَحَــقْ　　فَــافْتَحْ وَقَــلَّ مَــنْ بِكَسْــرِهِ نَطَــقْ
وَنُــوْنُ مَــا ثُنِّــيَ وَالْمُلْحَــقِ بِــهْ　　بِعَكْــسِ ذَاكَ اسْــتَعْمَلُوْهُ فَانْتَبِــهْ

ثم ذكر الباب الرابع من أبواب العلامات الفرعية؛ وهو المجموع بالألف والتاء، فقال:

وَمَــا بِتَــا وَأَلِــفٍ قَــدْ جُمِعَــا　　يُكْسَرُ فِـي الْجَـرِّ وَفِـي النَّصْـبِ مَعَـا
كَذَا أُوْلاَتُ وَالَّذِي اسْمًا قَدْ جُعِلْ　　كَأَذْرِعَــاتٍ فِيْــهِ ذَا أَيْضًــا قُبِــلْ

ثم بين الباب الخامس من أبواب العلامات الفرعية؛ وهو ما لا ينصرف، فقال:

وَجُــرَّ بِالْفَتْحَــةِ مَــا لاَ يَنْصَــرِفْ　　مَـا لَـمْ يُضَـفْ أَوْ يَـكُ بَعْـدَ أَلْ رَدِفْ

ثم بين الباب السادس من أبواب العلامات الفرعية؛ وهو الأفعال الخمسة، ولم يسم هذه الأفعال الخمسة، فقال:

وَاجْعَــلْ لِنَحْــوِ يَفْعَــلاَنِ النُّوْنَــا　　رَفْعَــا وَتَــدْعِيْنَ وَتَسْــأَلُونَا
وَحَـذْفُهَا لِلْجَـزْمِ وَالنَّصْـبِ سِـمَهْ　　كَلَــمْ تَكُــوْنِي لِتَرُوْمِــي مَظْلَمَــهْ

وقوله: مظلمة هذا هو الأشهر في روايات الألفية، وهو الأفصح في اللغة مظلمة، وهو الأنسب؛ لكي يسلم البيت من عيب التوجيه؛ وهو اختلاف حركة ما قبل الروي، فالروي هنا في هذا البيت الميم، فقوله: سمة ومظلمة الروي الميم، والحرف الذي قبل الميم من سمة مكسور، والحرف الذي قبل الميم في مظلمة مكسور، فإذا اتفق فهذا هو المطروح في الشعر، فإذا اختلفت الحركة التي قبل الروي، مثلًا: في البيت الأول مفتوحة، وفي البيت الثاني مكسورة، فهذا يسمونه عيب؛ عيب التوجيه.

ويُقال في اللغة: مظلَمة، وهذا جائز؛ ولكنه سيجعل في البيت–ورد في بعض النسخ– ولكنه سيجعل في البيت عيب التوجيه.

فذكر الآن في أبواب العلامات الفرعية ستة أبواب: الأسماء الستة، وجمع المذكر السالم، وجمع المؤنث السالم، والمجموع بالألف والتاء جمع المؤنث السالم، وما لا ينصرف، والذي سميناه الأفعال الخمسة.

بقي باب سابع؛ العلامات الفرعية في سبعة أبواب؛ وهو الفعل المضارع، وهي علامة فرعية؛ وهي علامة الجزم حذف حرف العلة لم يذكره هنا، وهذا لا يؤخذ عليه؛ لأنه أخر الكلام عليه مع علامات الإعراب المقدرة؛ ليجمع الكلام علىٰ إعراب الفعل المضارع هنا، فقال في علامات الإعراب المقدرة وأبوابها:

الباب الأول: هو الاسم المقصور، قال:

وَسَمِّ مُعْتَلاًّ مِنَ الأَسْمَاءِ مَا كَالْمُصْطَفَىٰ وَالْمُرْتَقِي مَكَارِمَا
فَالأَوَّلُ الإِعْرَابُ فِيْهِ قُدِّرَا جَمِيْعُهُ وَهْوَ الَّذِي قَدْ قُصِرَا

وذكر الباب الثاني من أبواب العلامات المقدرة؛ وهو الاسم المنقوص، فقال:

وَالْثَّانِ مَنْقُوصٌ وَنَصْبُهُ ظَهَرْ وَرَفْعُهُ يُنْوَىٰ كَذَا أَيْضًا يُجَرْ

وقوله: والثان منقوصٌ أصله والثاني والياء يجوز أن تُحذف من المنقوص في ضرورة الشعر، وهذا سيرد كثيرًا في هذه المنظومة الألفية يحذف الياء من الثاني.

ثم ذكر الباب الثالث من أبواب العلامات المقدرة؛ وهو الفعل المضارع المعتل الآخر، فقال:

وَأَيُّ فِعْلٍ آخِرٌ مِنْهُ أَلِفْ أَوْ وَاوٌ أَوْ يَاءٌ فَمُعْتَلاًّ عُرِفْ
فَالأَلِفَ انْوِ فِيْهِ غَيْرَ الْجَزْمِ وَأَبْدِ نَصْبَ مَا كَيَدْعُو يَرْمِي
والرَّفعَ فيهما انْوِ واحذِفْ جازِمَا ثلاثَهُنَّ تَقضِ حُكمَا لازِمَا

فذكر أن علامات الإعراب المقدرة في ثلاثة أبواب: الاسم المقصور، والاسم المنقوص، والفعل المضارع المعتل الآخر، وبقي عليه باب من أبواب علامات الإعراب المقدرة؛ وهو الاسم المضاف إلىٰ ياء المتكلم، كربي، وكذلك صديقي لم يذكره، وهذا مما

أُخذ عليه، ودافع عنه بعضهم، فقال: إنه ذكر ذلك في باب الإضافة، بل في فصلٍ بعد باب الإضافة، وأين هذا الباب من باب الإضافة؟ بينهما مهامه، وعلىٰ كل حال لو ذكر ذلك في البيت، أو في شطر لكان هذا هو الذي ينبغي، هذا هو الباب الثاني من أبواب الألفية.

أما الباب الثالث من أبواب الألفية، فهو باب النكرة والمعرفة، وقد عقد الباب في عشرين بيتًا، وذكر فيه ست مسائل:

الأولىٰ: تعريف النكرة.

والثانية: حصر المعارف.

والثالثة: تعريف الضمير.

والرابعة: أقسام الضمير.

والخامسة: اتصال الضمير وانفصاله.

والسادسة: نون الوقاية، فبدا بالكلام علىٰ تعريف النكرة، فقال-رحمه الله-:

نَكِـــرَةٌ قَابِـــلُ أَلْ مُـــؤَثِّرَاً ... أَوْ وَاقِـعٌ مَوْقِـعَ مَـا قَـدْ ذُكِـرَا

ثم بعد ذلك عرف المعرفة، فقال:

وَغَيْرُهُ مَعْرِفَةٌ

ثم حصد المعارف فقال:

.....................كَهُـــمْ وَذِي ... وَهِنْـدَ وَابْنِـي وَالْغُـلاَمِ وَالَّـذِي

ثم بدأ بالكلام عن النوع الأول من أنواع المعارف وهو الضمير، فعرّفه، فقال:

فَمَـا لِـذِي غَيْبَـةٍ أَوْ حُضُـورِ ... كَأَنْـتَ وَهْـوَ سَـمِّ بِالضَّـمِيْرِ

ثم بين قسمي الضمير: الضمير المنفصل، والمتصل، بادئًا بالكلام علىٰ الضمير المتصل فعرّفه، ومثّل له، فقال:

وَذُو اتِّصَـالٍ مِنْـهُ مَـا لاَ يُبْتَـدَا ... وَلاَ يَلِـي إلاَّ اخْتِيَـاراً أَبَـدَا

كَالْيَـاءِ وَالْكَـافِ مِـنِ ابْنِـي أَكْرَمَـكْ ... وَالْيَـاءِ وَالْهَـا مِـنْ سَـلِيْهِ مَـا مَلَـكْ

ثم ذكر أن الضمائر كلها مبنية، فقال:

وَكُلُّ مُضْمَرٍ لَهُ الْبِنَا يَجِبْ

ثم ذكر ضمائر الجر، والنصب المتصلة، أي الضمائر التي تُستعمل في النصب، وتُستعمل في الجر، فقال:

وَلَفْظُ مَا جُرَّ كَلَفْظِ مَا نُصِبْ

ثم بين الضمير الذي يأتي في الرفع، وفي النصب، وفي الجر من الضمائر المتصلة، فقال:

لِلرَّفْعِ وَالنَّصْبِ وَجَرَ نا صَلَحْ ... كَاعْرِفْ بِنَا فَإِنَّنَا نِلْنَا الْمِنَحْ

ثم بين ضمائر الرفع المتصلة، فقال:

وَأَلِفٌ وَالْوَاوُ وَالنُّوْنٌ لِمَا ... غَابَ وَغَيْرِهِ كَقَامَا وَاعْلَمَا

وقوله: **"لِمَا غَابَ وَغَيْرِهِ"** مما أُخذ علىٰ ابن مالك، ونُقد؛ لأنه يقول إن الألف (ألف الاثنين)، والواو (واو الجماعة)، والنون (نون النسوة)، عند الضمائر يقول: **"لِمَا غَابَ وَغَيْرِهِ"**، يعني تُستعمل للغائب، وتُستعمل لغير الغائب، وغير الغائب المُتكلِم والمُخاطَب، أي أنها تُستعمل للغائب، والمُتكلِم، والمُخاطب، هذا ظاهر البيت، وهذا ليست بصحيح، لأنها لا تُستعمل للمُتكلِم، وإنما تُستعمل للمُخاطَب (قوموا)، أو للغائب (قاموا)، ولا يُمكن أن تستعملها للمُتكلم، إذا قلنا (قومون)، (نقومون)، (ندرسون) ما يأتي، فلهذا قوله: **وَغَيْرِهِ"** مما نُقِد،

وحاول بعضهم أن يُصلح هذا البيت، فأصلحه بعضهم إلىٰ قوله: **"لما خوطب أو غاب كَقَامَا وَاعْلَمَا"**.

وأصلحه بعضهم إلىٰ قوله: **"لما غاب وخوطب"**، أي أنه لا بد أن يُخص الغائب والمُخاطَب

ثم بعد ذلك بيّن أن من الضمائر المُتصلة الضمير المُستتر، فقال:

وَمِنْ ضَمِيرِ الرَّفْعِ مَا يَسْتَتِرُ كَافْعَلْ أَوَافِقْ نَغْتَبِطْ إِذْ تُشْكَرُ

وبذلك انتهىٰ كلامه عن الضمائر المُتصلة، ليتكلم بعد ذلك عن الضمائر المُنفصلة، بادئًا بالكلام علىٰ ضمائر الرفع المُنفصلة، فقال:

وَذُو ارْتِفَاعٍ وَانْفِصَالٍ أَنَا هُوْ   وَأَنْتَ وَالْفُرُوْعُ لاَ تَشْتَبِهُ

فإن قال قائل: لماذا لم تقرأ الألف في قوله **" أَنَا"** فقلت: **" وَذُو ارْتِفَاعٍ وَانْفِصَال أَنَا هُوْ"**؟

فنقول: لأن الألف هنا ألف **" أَنَا"** لا تُقرأ بالوصل، وإنما تُقرأ في الوقف، فتقول: "أنا مسلم"، ولا تقل "أنا مسلم"، في اللغة الفصحىٰ، والألفية إنما جاءت علىٰ هذه اللغة، وفي الوقف تقل **" أَنَا"** بالألف،

وهناك لغة أخرىٰ وتُنسب إلىٰ بني تميم، أنهم يُثبتون الألف في **" أَنَا"** مُطلقًا، وجاء علىٰ ذلك بعض القراءات التبعية، فالشاهد أن الأصلح هنا ألا تقرأ الألف، فتقول:

وَذُو ارْتِفَاعٍ وَانْفِصَالٍ أَنَا هُوْ   وَأَنْتَ وَالْفُرُوْعُ لاَ تَشْتَبِهُ

ثم ذكر ضمائر النصب المنفصلة، فقال:

وَذُو انْتِصَابٍ فِي انْفِصَالٍ جُعِلاَ   إِيَّايَ وَالْتَّفْرِيْعُ لَيْسَ مُشْكِلاَ

ثم مدّ الكلام قليلًا علىٰ اتصال الضمير وانفصاله، يعني متىٰ نأتي بالضمير المُنفصل، ومتىٰ نأتي بالضمير المُتصل، فقال:

وَفِي اخْتِيَارٍ لاَ يَجِيء الْمُنْفَصِلْ   إِذَا تَأَتَّىٰ أَنْ يَجِيء الْمُتَّصِلْ
وَصِلْ أَوِ افْصِلْ هَاء سَلْنِيْهِ وَمَا   أَشْبَهَهُ فِي كُنْتُهُ الْخُلْفُ انْتَمَىٰ

قال -رحمه الله تعالىٰ-:

وَفِي اخْتِيَارٍ لاَ يَجِيء الْمُنْفَصِلْ   إِذَا تَأَتَّىٰ أَنْ يَجِيء الْمُتَّصِلْ
وَصِلْ أَوِ افْصِلْ هَاء سَلْنِيْهِ وَمَا   أَشْبَهَهُ فِي كُنْتُهُ الْخُلْفُ انْتَمَىٰ
كَذَاكَ خِلْتَنِيْهِ وَاتِّصَالاَ   أَخْتَارُ غَيْرِي اخْتَارَ الانْفِصَالاَ
وَقَدِّمِ الأَخَصَّ فِي اتِّصَالِ   وَقَدِّمَنْ مَا شِئْتَ فِي انْفِصَالِ

وَفِـي اتِّحَـادِ الرُّتْبَـةِ الْـزَمْ فَصْـلاَ   وَقَـدْ يُبِـيْحُ الْغَيْـبُ فِيْـهِ وَصْـلاَ

ثم ختم هذا الباب في الكلام علىٰ أحكام نون الوقاية قبل ياء المُتكلم، وسماها سمىٰ ياء المُتكلم (ياء النفس) فقال:

وَقَبْـلَ يَـا الْـنَّفْسِ مَـعَ الْفِعْـلِ الْتُـزِمْ   نُـوْنُ وِقَايَـةٍ وَلَيْسِـي قَـدْ نُظِـمْ

وَلَيْتَنِـــي فَشَـــا وَلَيْتِـــي نَـــدَرَا   وَمَـعْ لَعَـلَّ اعْكِـسْ وَكُـنْ مُخَيَّـراً

فِـي الْبَاقِيَـاتِ وَاضْـطِرَاراً خَفَّفَـا   مِنِّـي وَعَنِّـي بَعْـضُ مَـنْ قَـدْ سَـلَفَا

وَفِـي لَـدُنِّي لَـدُنِي قَـلَّ وَفِـي   قَدْنِي وَقَطْنِي الْحَذْفُ أَيْضًـا قَدْ يَفِي

انتهينا بذلك من ثلاثة أبواب من أبواب الألفية.

ووصلت الساعة إلىٰ الخامسة والنصف، فإن شئتم أن تكون الاستراحة في منتصف العصر، فهذا موعدها لمدة ربع ساعة، ثم نعود السادسة إلا ربعًا، ونُكمل، وإن شئتم أن تكون الاستراحة في آخر العصر، فتكون في قبل الأذان بربع ساعة، فأي الأمرين تُريدون؟

إذًا نستمر...

الباب الرابع من أبواب الألفية، هو: **"باب العلم"**، وعقده بن مالك- رحمه الله تعالىٰ- في عشرة أبيات، وذكر فيه مسألتين:

الأولىٰ: تعريف العلم

والثانية: تقسيمات العلم

فقال في تعريف العلم:

اسْـمٌ يُعَيِّـنُ الْمُسَـمَّىٰ مُطْلَقَـا   عَلَمُـهُ كَجَعْفَـرٍ وَخِرْنِقَـا

وَقَـرَنٍ وَعَـدَنٍ وَلاَحِـقِ   وَشَـذْقَمٍ وَهَيْلَـةٍ وَوَاشِـقِ

وقوله: **"وَشَذْقَمٍ"** بالذال هي الرواية الصحيحة في الألفية، شما أنها ككلمةٌ موجودة في المعجمات اللغوية، وجاء في بعض النُسخ المُتأخرة **"شَزْقَمٍ"** بالزاي، والذي يظهر أنها تحريف، وخطأ، لأن هذه الكلمة ليست موجودةٌ في المُعجمات اللغوية، حتىٰ نقل صاحب

"تاج العروس" عن شيخه أنه قال: قال شيخنا: "إن التردد في هذه الذال والحكم عليها بالإعجام من أكبر الأوهام"، "الحكم عليها بالإعجام" يعني بالنقد.

ثم بعد ذلك ذكر تقسيمات الاسم بادئًا بانقسام الاسم إلىٰ: اسم، وكُنيةٍ، ولقب، وإعرابها إذا توالت، فقال:

وَاسْمًا أَتَىٰ وَكُنْيَةً وَلَقَبَا ... وَأَخِّرَنْ ذَا إِنْ سِوَاهُ صَحِبَا
وَإِنْ يَكُوْنَا مُفْرَدَيْنِ فَأَضِفْ ... حَتْمًا وَإِلاَّ أَتْبِعِ الَّذِي رَدِفْ

وقوله: " **وَأَخِّرَنْ ذَا إِنْ سِوَاهُ صَحِبَا**" يعني اللقب، لأنه قال: " **وَاسْمًا أَتَىٰ وَكُنْيَةً وَلَقَبَا**"، وهذا اللقب الأخير " **وَأَخِّرَنْ ذَا**" اللقب " **إِنْ سِوَاهُ صَحِبَا**"، يعني أخر اللقب إذا صحب الاسم، أو الكُنية، وهذا مما أُخذ، ونُقد علىٰ ابن مالك، لأن اللقب والكُنية لا ترتيب بينهما، فيُقدم أحدهما عن الأخر، وإنما الترتيب بين الاسم واللقب فقط، فيُقدم الاسم، فكان ينبغي بل يجب أن نُقيد وجوب تأخير اللقب إذا صَحِب الاسم، وفي هذا الشطر أكثر من رواية، فهذه الرواية المشهورة، وهي الموجودة في أغلب المخطوطات، وهي المنقودة،

وهناك روايةٌ أخرىٰ وهي: "**ونجعل أَخِّرَنْ إذا اسمًا صَحِبَا**"، وهذه الرواية لا نقد عليها، وجعلها بن هشام الرواية المشهورة

ثم ذكر بعد ذلك انقسام العَلَم إلىٰ: منقولٍ، ومُرتجل، فقال:

وَمِنْهُ مَنْقُولٌ كَفَضْلٍ وَأَسَدْ ... وَذُو ارْتِجَالٍ كَسُعَادَ وَأُدَدْ

ثم ذكر انقسام العلم إلىٰ: مُفردٍ، ومُركب فقال:

وَجُمْلَةٌ وَمَا بِمَزْجٍ رُكِّبَا ... ذَا إِنْ بِغَيْرِ وَيْهِ تَمَّ أُعْرِبَا
وَشَاعَ فِي الأَعْلاَمِ ذُو الإِضَافَهْ ... كَعَبْدِ شَمْسٍ وَأَبِي قُحَافَهْ

ثم تكلم علىٰ علم الجنس، وما سبق هو العلم المفرد، وقال في علم الجنس:

وَوَضَعُوا لِبَعْضِ الأَجْنَاسِ عَلَمْ ... كَعَلَمِ الأَشْخَاصِ لَفْظًا وَهْوَ عَمْ
مِنْ ذَاكَ أُمُّ عِرْيَطٍ لِلْعَقْرَبِ ... وَهكَذَا ثُعَالَةٌ لِلْثَّعْلَبِ

وَمِثْلُــــهُ بَــــرَّةُ لِلْمَبَــــرَّهْ ... كَــذَا فَجَــارِ عَلَــمٌ لِلْفَجــرَهْ

والباب الخامس من أبواب الألفية هو **"باب اسم الإشارة"**، وقد عقده في ستة أبيات، وذكر فيه مسألتين:

الأولىٰ: أسماء الإشارة ذي المعاني الستة، والمراد بالمعاني الستة: المذكر، والمؤنث مضروبةً في المفرد، والمُثنىٰ، والجمع؛ فالناتج ستة، أي المفرد المُذكر، والمفرد المؤنث، والمثنىٰ المُذكر، والمُثنىٰ المؤنث، والجمع المُذكر، والجمع المؤنث

والمسألة الثانية: أسماء الإشارة إلىٰ المكان

فقال في أسماء الإشارة إلىٰ المعاني الستة، وشيءٍ من أحكامها:

بِــذَا لِمُفْــرَدٍ مُــذَكَّرٍ أَشِــرْ ... بِذِي وَذِهْ تِي تَا عَلَىٰ الأُنْثَىٰ اقْتَصِرْ

وَذَانِ تَــانِ لِلْمُثَنَّــىٰ الْمُرْتَفِــعْ ... وَفِـي سِـوَاهُ ذَيْـنِ تَـيْنِ اذْكُـرْ تُطِـعْ

وَبِــأُوْلَىٰ أَشِــرْ لِجَمْــعٍ مُطْلَقَــا ... وَالْمَـدُّ أَوْلَـىٰ وَلَـدَىٰ الْبُعْـدِ انْطِقَـا

بِالْكَــافِ حَرْفَــا دُوْنَ لاَمٍ أَوْ مَعَــهْ ... وَالَّــلامُ إِنْ قَــدَّمْتَ هَــا مُمْتَنِعَــهْ

وقوله: **" وَلَدَىٰ الْبُعْدِ انْطِقَا"**، الألف هنا بدلٌ من التوكيد الساكنة، والأصل **"انْطِقَن"**، لأن قوله "انطق" فعل أمر، وهو مبني علىٰ السكون، فإذا أراد أن يُحركه من أجل القافية، فالأصل فيه أن يُحركه بالكسر، لأن التخلص من التقاء الساكنين في الأصل بالكسر فيقول (انطقِ)، عندما قال: **" انْطِقَا"**، علمنا أنه أراد **"انْطِقَن"**، وألف التأكيد، ونون التأكيد الساكنة عند الوصل تُلفظ نونًا "اذهبنْ إلىٰ البيت"، وعند الوقف عليها يجب قلبها ألفًا فتقول: "إذهبا"، ومن ذلك قوله- عز وجل-: ﴿لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ﴾[العلق:١٥]، فإذا وقفت عليها تقف عليه بالألف، فتقول:" لَنَسْفَعا"، وهذا حكم نون التوكيد الخفيفة الساكنة،

أما نون التوكيد الثقيلة المشددة فإنها تُنطق في الوقف نونًا مُشدده "اذهبنّ إلىٰ البيت"، وعند الوقف ستنطق نونًا ساكنة "اذهبنْ"،

ثم تكلم بعد ذلك علىٰ أسماء الإشارة إلىٰ المكان، فقال:

وَبِهُنَا أَوْ ههُنَا أَشِرْ إِلَىٰ ... دَانِي الْمَكَانِ وَبِهِ الْكَافَ صِلاَ
فِي الْبُعْدِ أَوْ بِثَمَّ فُهْ أَوْ هَنَّا ... أَوْ بِهُنَالِكَ انْطِقَنْ أَوْ هِنَّا

فذكر أن هذه الأسماء أسماء إشارةٌ للمكان إما للقريب، أو للبعيد،

وقوله: " **وَبِهِ الْكَافَ صِلاَ**"، كقوله " **انْطِقَا**"، أي " **وَبِهِ الْكَافَ صِلَنْ**"، ثم وقف فقلب نون التوكيد الخفيفة ألفًا،

ثم ننتقل إلىٰ الباب السادس من أبواب الألفية، وهو **"باب الموصول"** الذي عقده في ثمانية عشر بيتًا، وفيه تكلم علىٰ أربع مسائل:

الأولىٰ: الأسماء الموصولة النصية

والثانية: الأسماء الموصولة المشتركة

وقولنا النصية والمشتركة أي: النصية علىٰ معنىٰ من المعاني الستة، وقولنا المُشتركة أي التي تستعمل في وقتٍ واحد لكل هذه المعاني الستة

والمسألة الثالثة: أحكام صلة الموصول

والمسألة الرابعة: حذف العائد

فقال في بيان الأسماء الموصولة النصية التي تُستعمل في معنىً واحد من المعاني الستة، قال:

مَوْصُولُ الاسْمَاءِ الَّذِي الأُنْثَىٰ الَّتِي ... وَالْيَا إِذَا مَا ثُنِّيَا لاَ تُثْبِتِ
بَلْ مَا تَلِيْهِ أَوْلِهِ الْعَلاَمَهْ ... وَالنُّوْنُ إِنْ تُشْدَدْ فَلاَ مَلاَمَهْ
وَالنّوْنُ مِنْ ذَيْنِ وَتَيْنِ شُدِّدَا ... أَيْضًا وَتَعْوِيضٌ بِذَاكَ قُصِدَا
جَمْعُ الَّذِي الأُلَىٰ الَّذِيْنَ مُطْلَقَا ... وَبَعْضُهُمْ بِالْوَاوِ رَفْعًا نَطَقَا
بِاللاَّتِ وَاللاَّءِ الَّتِي قَدْ جُمِعَا ... وَاللاءِ كَالَّذِيْنَ نَزْرًا وَقَعَا

ثم بين الأسماء الموصولة المشتركة التي تُستعمل في وقتٍ واحد في المعاني الستة جميعًا، فقال:

وَمَـنْ وَمَـا وَأَلْ تُسَـاوِي مَـا ذُكِـرْ وهكَــذَا ذُو عِنْــدَ طَيِّـئٍ شُـهِرْ
وَكَــالَّتِي أيضــا لَــدَيْهِمْ ذَاتُ وَمَوْضِــعَ اللَّاتِــي أَتَــىٰ ذَوَاتُ
وَمِثْـلُ مَـاذَا بَعْـدَ مَـا اسْـتِفْهَامِ أَوْمَـنْ إذَا لَـمْ تُلْـغَ فِـي الْكَـلاَمِ

ونلاحظ أن ابن مالك توسع في ذكر ذو الطائية التي تُستعمل اسمًا موصولًا، فذكرها في بيتٍ ونصف، والسبب في ذلك قالوا- والله أعلم- بأنه طائيٌ، ابن مالك الطائي

ثم تكلم بعد ذلك علىٰ صلة الموصول، فقال:

وَكُلُّهَــا يَلْــزَمُ بَعْــدَهُ صِــلَهْ عَلَــىٰ ضَــمِيْرٍ لاَئِــقٍ مُشْــتَمِلَهْ
وَجُمْلَـةٌ أوْ شِـبْهُهَا الَّـذِي وُصِـلْ بِـهِ كَمَـنْ عِنْـدِي الَّـذِي ابْنُـهُ كُفِـلْ
وَصِــفَةٌ صَــرِيْحَةٌ صِــلَةُ أَلْ وَكَوْنُهَـا بِمُعْـرَبِ الأَفْعَـالِ قَـلْ

وقوله: "**وَكُلُّهَا يَلْزَمُ**"، وفي روايةٍ أُخرىٰ "**وَكُلُّهَا تَلْزَمُ بَعَدَهُ صِلَهْ**" وتخريجهما واضح

ثم عاد بعد ذلك لذكر اسم من الأسماء الموصولة المشتركة وهو "**أَيّ**" فقال في مجيئه اسمًا موصولًا:

أَيٌّ كَمَـا وَأُعْرِبَـتْ مَـا لَـمْ تُضَـفْ وَصَــدْرُ وَصْـلِهَا ضَـمِيْرٌ انْحَـذَفْ
وَبَعْضُـهُمْ أَعْـرَبَ مُطْلَقَـا......... ....

ثم تكلم بعد ذلك علىٰ حذف العائد من الصلة إلىٰ الموصول، فقال:

...............................وَفِي ذَا الْحَـذْفِ أَيًّـا غَيْـرُ أَيٍّ يَقْتَفِـي
إنْ يُسْـتَطَلْ وَصْـلٌ وَإنْ لَـمْ يُسْـتَطَلْ فَالْحَـذْفُ نَـزْرٌ وَأَبَـوْا أَنْ يُخْتَـزَلْ
إنْ صَــلَحَ الْبَــاقِي لِوَصْـلٍ مُكْمِـلِ وَالْحَـذْفُ عِنْـدَهُمْ كَثِيْـرٌ مُنْجَلِـي
فِــي عَائِــدٍ مُتَّصِــلٍ إنِ انْتَصَــبْ بِفِعْلٍ أَوْ وَصْـفٍ كَمَـنْ نَرْجُـو يَهَـبْ
كَـذَاكَ حَـذْفُ مَـا بِوَصْـفٍ خُفِضَـا كَأَنْـتَ قَـاضٍ بَعْـدَ أَمْـرٍ مِـنْ قَضَـىٰ
كَـذَا الَّـذِي جُـرَّ بِمَـا الْمَوْصُـوْلَ جَـرْ كَمُـرَّ بِالَّـذِي مَـرَرْتُ فَهْـوَ بَـرْ

وقوله "**إنْ صَلَحَ الْبَاقِي**"، وهناك روايةٌ أخرىٰ في بعض النسخ "**إنْ صَلُحَ الْبَاقِي**"،

والفعل "صلَح" فيه أكثر من ضبط فيُقال: "صَلَحَ"، ويُقال: "صَلُحَ"، واللغة الأولىٰ "صَلَحَ" هي الأكثر والأشهر، وهي لغة القرآن

في قوله- تعالىٰ-: ﴿وَمَنْ صَلَحَ مِنْ آبَائِهِمْ﴾[الرعد:٢٣].

وقوله: " **كَأَنْتَ قَاضٍ بَعْدَ أَمْرٍ مِنْ قَضَىٰ**" يُشير إلىٰ قوله- عز وجل-: ﴿فَاقْضِ مَا أَنْتَ قَاضٍ﴾[طه:٧٢]، ولكن ضرورة الشعر أدته إلىٰ أن يقول ذلك

ثـم ننتقل بعـد ذلـك إلىٰ البـاب السـابع مـن أبـواب هـذه الألفيـة المُباركـة، وهـو "**بـاب الْـمُعَرَّفُ بِأَدَاةِ الْتَّعْرِيْفِ**"، وعقده -رحمه الله- في سبعة أبيات، فسر فيها ثلاث مسائل:

الأولىٰ: المُعَرِّف من " **أَلْ** "

والثانية: أنواع " **أَلْ** "، وهي: المعرفة، والزائدة، والموصولة،

والمسألة الثالثة: العلم بالغلبة مما فيه " **أَلْ** "

فبدأ في بيان المُعَرِّف من " **أَلْ** "، فألحق بتعريف، لكن من الـذي يُعـرف مـن " **أَلْ** " كلها أم اللام فقط؟ فقال:

أَلْ حَـرْفُ تَعْرِيْـفٍ أَوِ الَّـلامُ فَقَـطْ ... فَـنَمَطٌ عَرَّفْـتَ قُـلْ فِيْـهِ الـنَّمَطْ

ثم تكلم بعد ذلك علىٰ نـوعٍ مـن أنـواع " **أَلْ**"، وهـي " **أَلْ**" الزائـدة فـذكر " **أَلْ**" الزائـدة اللازمة، فقال:

وَقَــدْ تُــزَادُ لاَزِمًــا كَــالَّلاتِ ... وَالآنَ وَالَّــــذِيْنَ ثُــــمَّ الَّـــلاتِ

وقوله: "**وَقَدْ تُزَادُ**" بعد دالٍ ساكنة، وهذا مـن حيـث اللغـة يجـوز فيـه الإدغـام وهـذا هـو الأكثر، ويجـوز فيـه الإظهـار، فتقـول في الإدغـام "وقتُّزاد"، وتقـول في الإظهـار "وَقَـدْ تُـزَادُ"، وكلاهما جائزٌ لغةً

ثم تكلم بعد ذلك علىٰ " **أَلْ**" الزائدة في ضرورة الشعر، فقال:

وَلاضْـــطِرَارٍ كَبَنَـــاتِ الأَوْبَـــرِ ... كَـذَا وَطِبْـتَ الْنَّفْسَ يَـا قَيْسُ الْسَّـرِي

وقوله: "**وَطِبْتَ الْنَّفْسَ يَا قَيْسُ الْسَّرِي**"، يُشير إلىٰ قول الشاعر:

رَأَيْتُـكَ لَمَّـا أَنْ عَرَفْـتَ وُجُوهَنَـا صَـدَدْتَ وَطِبْتَ الـنَّفْس يَا قَـيْسُ عَـنْ

فصاغه بهذه الطريقة، وابن مالك في هذه الألفية لم يذكر إلا بيتًا كاملًا واحدًا سيأتي في باب المفعول له، ولم يذكر غيره، وأشار إشارةً إلىٰ بيتين:

الإشارة الأولىٰ هنا في هذا الباب في قول: " **وَطِبْتَ النَّفْسَ يَا قَيْسُ**"، يُريد البيت الذي ذكرناه،

وهناك بيتٌ آخر أيضًا أشار إليه إشارةً في باب العطف، سيأتي- إن شاء الله- في حينه،

ثم تكلم بعد ذلك علىٰ " **أَلْ**" الزائدة لنفس الأصل، فقال:

وَبَعْـضُ الأعْـلامِ عَلَيْـهِ دَخَـلا لِلَمْـحِ مَـا قَـدْ كَـانَ عَنْـهُ نُقِـلاَ

كَالْفَضْـلِ وَالْحَـارِثِ وَالْنُّعْمَـانِ فَـذِكْرُ ذَا وَحَذْفُـهُ سِـيَّانِ

وقوله:" **وَذِكْرُ ذَا وَحَذْفُهُ**" مما نُقد علىٰ ابن مالك، وكان الأفضل أن يقول: "وذكر ذا وتركه سِيَّان"، والفرق بينهما أنه إذا قال: "وحذفه" معنىٰ ذلك أنه الأصل فيه أن يُذكر، وإذا قال "وتركه" فالأصل فيه أن يُضاف، و"**أَلْ**" إنما تدخل علىٰ الاسم، وليست من الاسم،

ثم بعد ذلك تكلم علىٰ العلم بالغلبة مما فيه " **أَلْ**"، فقال:

وَقَـدْ يَصِـيرُ عَلَمَـا بِالْغَلَبَـهْ مُضَـاف أوْ مَصْـحُوْبُ أَلْ كَالْعَقَبَـهْ

وَحَـذْفَ أَلْ ذِي إنَ تُنَـادِ أَوْ تُضِـفْ أَوْجِـبْ وَفِـي غَيْرِهِمَـا قَـدْ تَنْحَـذِفْ

وبهذا انتهىٰ كلامه علىٰ هذا الباب، فذكر من أنواع " **أَلْ**": " **أَلْ**" المُعرِفة، وذكر " **أَلْ**" الزائدة، وبقي من أنوعها نوعٌ لم يذكره هنا وهي " **أَلْ**" الموصولة، " **أَلْ**" التي بمعنىٰ "الذي"، وعذره في ذلك واضح، وهو أنه ذكرها قبل قليل في **"باب الأسماء الموصولة"** في قوله: " **وَمَنْ وَمَا وَأَلْ تُسَاوِي مَا ذُكِرْ**"،

نحن هنا انتهينا من اثني عشر ومائة بيت، وجرت عادة حفاظ الألفية علىٰ تعشيرها أعشارًا، علىٰ تقسيمها أعشارًا، فالعُشر الأول ينتهي عندهم بهذا البيت، لأنهم يُقسمونها بحسب المعاني، فبالانتهاء من هذا الباب ننتهي من أحكام النحو الإفرادية، أي الأحكام التي

تتخذها الكلمة وهي مُفردة قبل أن تدخل في جملة،

الباب التالي هو **"باب الابتداء"**، وفيه يبدأ الكلام علىٰ الأحكام النحوية التقليدية، وهي الأحكام التي تتخذها الكلمة بعدما تدخل في جملة إما اسمية، وإما فعلية، وقد بدأ ابن مالك بالكلام علىٰ الأحكام النحوية في الجملة الاسمية، ثم سيتكلم علىٰ الأحكام النحوية في الجملة الفعلية، فهذا هو الباب الثامن من أبواب هذه الألفية المباركة، وهو **"باب الابتداء"**، وقد عقده ابن مالك- رحمه الله تعالىٰ- في ثلاثين بيتًا، ذكر فيه تسع مسائل:

الأولىٰ: تعريف المُبتدأ

والثانية: نوع المبُتدأ

والثالثة: قاطع المُبتدأ،

والرابعة: تعريف الخبر

والخامسة: أنواع الخبر

والسادسة: الابتداء بنكرة

السابعة: تأخير الخبر، وتقديمه

الثامنة: حذف المبتدأ والخبر

التاسعة: الإخبار بأكثر من خبر

فبدأ بالكلام علىٰ تعريف المبتدأ فقال- رحمه الله-:

مُبْتَدَأٌ زَيْدٌ وَعَاذِرٌ خَبَرْ ... إِنْ قُلْتَ زَيْدٌ عَاذِرٌ مَنِ اعْتَذَرْ

ثم بيَّن نوعي المبتدأ فقال:

وَأَوَّلٌ مُبْتَدَأٌ وَالثَّانِي ... فَاعِلٌ اغْنَىٰ فِي أَسَارٍ ذَانِ

وَقِسْ وَكَاسْتِفْهَامٍ النَّفْيُ وَقَدْ ... يَجُوزُ نَحْوُ فَائِزٌ أولُو الرَّشَدْ

وَالثَّانِ مُبْتَدَا وَذَا الْوَصْفُ خَبَرْ ... إِنْ فِي سِوَىٰ الإِفْرَادِ طِبْقًا اسْتَقَرْ

ثم بين رافع المبتدأ، ورافع الخبر، فقال:

وَرَفَعُــــوا مُبْتَــــدَأ بالابْتَــــدِا كَــــذَاكَ رَفْــعُ خَبَــرٍ بِالْمُبْتَــــدَأ

ثم عرّف الخبر، فقال:

وَالْخَبَــرُ الْجُــزْء الْمُــتِمُّ الْفَائِــدَهْ كَــالله بَــرٌّ وَالأَيَــادِي شَــاهِدَهْ

ثم بيّن أنواع الخبر، فقال:

وَمُفْــرَداً يَــأتِي وَيَــأتِي جُمْلَــهْ حَاوِيَــةً مَعْنَــىٰ الَّــذِي سِــيْقَتْ لَــهْ

وَإِنْ تَكُــنْ إِيَّــاهُ مَعْنَــىٰ اكْتَفَــىٰ بِهَــا كَنُطْقِــي اللهُ حَسْــبِي وَكَفَــىٰ

وَالْمُفْــرَدُ الْجَامِــدُ فَــارِغٌ وَإِنْ يُشْــتَقَّ فَهْــوَ ذُو ضَــمِيْرٍ مُسْــتَكِنّ

وَأَبْرِزَنْــهُ مُطْلَقَــا حَيْــثُ تَــلاَ مَــا لَــيْسَ مَعْنَــاهُ لَــهُ مُحَصَّــلاَ

ثم تكلم علىٰ الإخبار بشبه الجملة هل يقع أم لا يقع؟ فقال:

وَأَخْبَــرُوَا بِظَــرْفٍ أوْ بِحَــرْفِ جَــرّ نَــاوِيْنَ مَعْنَــىٰ كَــائِنٍ أوِ اسْــتَقَرْ

ثم تكلم علىٰ الإخبار باسم الزمان، فقال:

وَلاَ يَكُــوْنُ اسْــمُ زَمَــانٍ خَبَــرَا عَــنْ جُثَّــةٍ وَإِنْ يُفِــدْ فَــأَخْبِرَا

ثم تكلم علىٰ حكم الابتداء بالنكرة، أي وقوع المبتدأ نكرة، فقال:

وَلاَ يَجُــوْزُ الابْتِــدَا بِــالْنَّكِرَهْ مَــا لَــمْ تُفِــدْ كَعِنْــدَ زَيْــدٍ نَمِــرَهْ

وَهَــلْ فَتَــىً فِــيْكُمْ فَمَــا خِــلٌّ لَنَــا وَرَجُــلٌ مِــنَ الْكِــرَامِ عِنْــدَنَا

وَرَغْبَــةٌ فِــي الْخَيْــرِ خَيْــرٌ وَعَمَــلْ بِــرَ يَــزِيْنُ وَلْــيُقَسْ مَــا لَــمْ يُقَــلْ

وقوله: **"مَا لَمْ تُفِدْ"**، وفي رواية **"مَا لَمْ يُفِدْ"**، أي الابتداء بالنكرة، **"مَا لَمْ تُفِدْ"** أي نكرة،

وقوله: **" وَعَمَل بِرَ يَزِيْنُ"**، أي "وعملُ برٍ يزين"، ولكنه وقف علىٰ عمل للقافية،

ثم تكلم بعد ذلك علىٰ تأخير الخبر وتقديمه: جوازًا، ووجوبًا، فقال:

والأَصْــلُ فِــي الأَخْبَــارِ أَنْ تُــؤَخَّرَا وَجَــوَّزُوَا التَّقْــدِيْمَ إِذْ لاَ ضَــرَرَا

فَامْنَعْــهُ حِــيْنَ يَسْــتَوِىٰ الْجُــزْءآنِ عُرْفَــا وَنُكْــرَاً عَــادِمَيْ بَيَــانِ

كَــذَا إِذَا مَــا الْفِعْــلُ كَــانَ الْخَبَــرَا أَوْ قُصِــدَ اسْــتِعَمَالُهُ مُنْحَصِــرَا

أَوْ كَـانَ مُسْـنَدَاً لِـذِي لاَمِ ابْتِـدَا أَوْ لاَزِمِ الصَّـدْرِ كَمَـنْ لِـي مُنجِـدَا
وَنَحْـوُ عِنْـدِي دِرْهَـمٌ وَلِـي وَطَـرْ مُلتـزَمٌ فِيـهِ تَقَـدُّمُ الخَبَـرْ
كَـذَا إِذَا عَـادَ عَلَيْـهِ مُضْـمَرُ مِمَّـا بِـهِ عَنْـهُ مُبِينـاً يُخْبَـرُ
كَـذَا إِذَا يَسْـتَوْجِبُ التَّصْـدِيرا كَـأَيْنَ مَـنْ عَلِمْتَـهُ نَصِـيرَا
وَخَبَـرَ الْمَحْصُـوْرِ قَـدِّمْ أَبَـدَا كَمَـا لَنَـا إِلاَّ اتِّبَـاعُ أَحْمَـدَا

صلىٰ الله عليه وسلم-، وقوله:

كَـذَا إِذَا عَـادَ عَلَيْـهِ مُضْـمَرُ مِمَّـا بِـهِ عَنْـهُ مُبِينـاً يُخْبَـرُ

هذا البيت من أبيات الألفية المُعقّدة، بسبب تشتت ضمائره، وصعوبة فهمه، مع أن المراد به يُعبر عنه النحويون بعبارة سهلة فيقولون: "أي يتصل بالمبتدأ ضميرٌ يعود إلىٰ شيءٍ في الخبر"، وقد عبّر بن مالكٍ نفسه عند ذلك بعبارةٍ سهلة في "الكافية الشافية" فقال:

"وإن يعد لخبرٍ ضمير من مبتدأ يوجب له التأخير"،

وقد أصلح بعضهم هذا البيت واختصر معه البيت الذي بعده، يعني اختصر بيتين، وأصلح هذا التعقيد في بيتٍ واحد فقال:

كَـذَا إِذَا عَـادَ عَلَيْـهِ مُضْـمَرُ مِمَّـا بِـهِ عَنْـهُ مُبِينـاً يُخْبَـرُ

وقول ابن مالك- رحمه الله-: "**وَخَبَـرَ الْمَحْصُـوْرِ قَـدِّمْ أَبَـدَا**"، ماذا يُريد بالمحصور؟ المبتدأ أم الخبر؟ خبر المحصور في المبتدأ، يُريد المبتدأ، يقول لك "خبر المحصور" فهو المبتدأ، يُريد المبتدأ، "وهو المحصور فيه"، وأما "المحصور" فالخبر،

قلنا: "ما محمدٌ إلا قائمًا"، محمد "**وَخَبَرَ الْمَحْصُوْرِ قَدِّمْ أَبَدَا كَمَا لَنَا إِلاَّ اتِّبَاعُ أَحْمَدَا**"،

ما لنا إلا إتباع أحمدًا، ما لنا إلا إتباع النبي- عليه الصلاة والسلام-، أين المحصور؟

"ما لنا إلا إتباع النبي" أين المحصور، والمحصور به، المحصور فيه "الاتباع"، والمحصور "الذي لنا"،

إذًا فإتباع أحمدًا، نقول: (اتباع) مبتدأ "ما لنا إلا اتباعه" فالإتباع هذا مبتدأ هو محصور

أو محصورٌ فيه؟ محصورٌ فيه، ما الشيء الذي حصرته بالإتباع، "الذي لنا"، "الذي لنا" محصور، "والإتباع" هو المحصور فيه،

فابن مالك سمىٰ المحصور، سمىٰ الاتباع محصورًا أم محصورًا فيه؟ قال: " **وَخَبَرَ الْمَحْصُوْرِ قَدِّمْ أَبَدَا**" سماه المحصور، مع أن المبتدأ حينئذ محصورٌ أم محصورٌ فيه؟ محصورٌ فيه

هذا مصطلحٌ مستمرٌ لابن مالك في ألفيته، وفي كتبه الأخرىٰ، يسمي المحصور فيه محصورًا، ويُسميه مُنحصرًا، مع إنه مُنحَصَرٌ فيه، هذا من المُصطلحات التي اختص بها ابن مالك،

وذكر الشاطبي: "أن المُتتبع للألفية يظهر له أن ابن مالك قصدها بالإطلاق، وأنه يُسمي المحصور فيه محصورًا، أو مُنْحَصِرًا"، وهي عادته أيضًا في كتابه الآخَر (التسهيل)، فتلخص أن هذا الاصطلاح له خالف فيه اصطلاح غيره من أهل النحو والبيان،

وقال بن حمدون: "والنُحاة جميعهم إنما يُسمونه محصورًا فيه، ولا وجه لمخالفتهم"، فالصواب التعبير بما عبروا به، ولا يُقال بمثل هذا اصطلاحٌ ولا مُشاحة فيه، لأن هذا استعصىٰ عن المَعْنَىٰ.

هو محصور أو محصور فيه ما تقل علىٰ كيفي، الاصطلاح خاص بي، هذا مُنطبقٌ علىٰ المعاني، لا بد أن يكون المُصطلح منطبقًا علىٰ هذا المعنىٰ.

وبعضهم أصلح هذا البيت فقال: "**وَالخَبَرَ الْمَحْصُوْرِ قَدِّمْ أَبَدَا**" لكن الأمر متكرر كل الألفية ملتزم بهذا الاصطلاح.

ثم بعد ذلك تكلم علىٰ حذف المبتدأ، والخبر جوازًا ووجوبًا، فقال:

وَحَذفُ مَا يُعْلَمُ جَائِزٌ كَمَا ... تَقُوْلُ زَيْدٌ بَعْدَ مَنْ عِنْدَكُمَا
وَفِي جَوَابِ كَيْفَ زَيْدٌ قُلْ دَنِفْ ... فَزَيْدٌ اسْتُغْنِيَ عَنْهُ إِذْ عُرِفْ
وَبَعْدَ لَوْلاَ غَالِبًا حَذْفُ الْخَبَرْ ... حَتْمٌ وَفِي نَصِّ يَمِيْنٍ ذَا اسْتَقَرْ

وَبَعْـــدَ وَاوٍ عَيَّنَـــتْ مَفْهُـــوْمَ مَـــعْ　　　كَمِثْـلِ كُـلُّ صَـانِعٍ وَمَـا صَـنَعْ
وَقَبْـلَ حَـــالٍ لاَ يَكُـــوْنُ خَبَـــرَا　　　عَـنِ الَّـذِي خَبَـرُهُ قَـدْ أُضْـمِرَا
كَضَـــرْبِيَ الْعَبْـــدَ مُسِـــيْئًا وَأَتَـــمّ　　　تَبْيِينِـــي الْحَـــقَّ مَنُوْطَـــا بِـــالْحِكَمْ

ثم ختم الباب بالكلام علىٰ الإخبار بأكثر من خبر، فقال:

وَأَخْبَـــرُوا بِـــاثْنَيْنِ أَوْ بِـــأَكْثَرَا　　　عَـنْ وَاحِـدٍ كَهُـمْ سَـرَاةٌ شُـعَرَا

ثم ننتقل إلىٰ الباب التاسع من أبواب هذه الألفية، وهو "**باب كَان وَأَخَوَاتُهَا**"، وقد عِقده- رحمه الله تعالىٰ- في خمسة عشر بيتًا، وذكر فيه ست مسائل:

الأولىٰ: عمل كان وأخواتها

الثانية: ألفاظها، وشروط إعمالها

الثالثة: حكم توسط الخبر، وتقدمه

الرابعة: نُقصانها، وتمامها

الخامسة: مجيء معمول الخبر بعدها

السادسة: خصائص كان

فقال- رحمه الله تعالىٰ- في عمل كان وأخواتها، يعني في بيان هذا العمل:

تَرْفَـعُ كَـانَ الْمُبْتَـدَا اسْـمًا وَالْخَبَـرْ　　　تَنْصِـــبُهُ كَكَـــانَ سَـــيِّدًا عُمَـــرْ

رضي الله عنه وأرضاه-، وفي بعض الشروح، يُلغزون عن هذا البيت، حتىٰ قال ناظمٌ:

يَـــا قَارِئًـــا أَلْفِيَّـــةَ الجيَّانِـــي　　　وَسَـــالِكًا فِـــي أَحْسَـــنِ المَعَـــانِي
فِي أَيِّ بَيْـتٍ جَـــاءَ فِعْـلٌ فَاعِـلاً　　　وَالمُبْتَـــــدَأ مِـــنْ بَعْـــدِهِ مَفْعُـــولاً

"فِي أَيِّ بَيْتٍ جَـــاءَ فِعْلٌ فَاعِلاً" الفعل صار هو الفاعل، والمبتدأ من بعه مفعول به، والمبتدأ ترىٰ مفعولٌ به، يُلغزون بهذا البيت، لأنه قال: "**تَرْفَعُ كَانَ الْمُبْتَدَا**"

فترفع: فعلٌ مضارع، **وكان**: الفاعل، **والمبتدأ**: مفعولٌ به

فأجابه المُجيب:



أيها الحبر الهمام السيد ... أبقاك رب للعباد ترشد

أهديت لغزًا في الخلاصة بدا ... في قوله ترفع كان المبتدا

ثم بعد ذلك ذكر ألفاظ هذا الباب، يعني كان وأخواتها، وشروط إعمالها، فقال:

كَكَانَ ظَلَّ بَاتَ أَضْحَىٰ أَصْبَحَا ... أَمْسَىٰ وَصَارَ لَيْسَ زَالَ بَرِحَا

فَتِىءَ وَانْفَكَّ وَهذِي الأَرْبَعَهْ ... لِشِبْهِ نَفْيِ أَوْ لِنَفْيٍ مُتْبَعَهْ

وَمِثْلُ كَانَ دَامَ مَسْبُوْقًا بِمَا ... كَأَعْطِ مَا دُمْتَ مُصِيْبًا دِرْهَمَا

وَغَيْرُ مَاضٍ مِثْلَهُ قَدْ عَمِلاَ ... إِنْ كَانَ غَيْرُ الْمَاضِ مِنْهُ اسْتُعْمِلاَ

وقوله: "**إِنْ كَانَ غَيْرُ الْمَاضِ مِنْهُ**" حذف الياء من "الماضي"، كما يحذف الياء من "الثاني"، وقلنا هذا جائز لضرورة الشعر

ثم تكلم بعد ذلك علىٰ حكم توسط الخبر في هذا الباب، في "**باب كان وأخواتها**"، فقال:

وَفِي جَمِيْعِهَا تَوَسُّطَ الْخَبَرْ ... أَجِزْ وَكُلٌّ سَبْقَهُ دَامَ حَظَرْ

كَذَاكَ سَبْقُ خَبَرٍ مَا النَّافِيَهْ ... فَجِيءْ بِهَا مَتْلُوَّةً لاَ تَالِيَهْ

وَمَنْعُ سَبْقِ خَبَرٍ لَيْسَ اصْطُفِي ... وَذُو تَمَامٍ مَا بِرَفْعٍ يَكْتَفِي

ثم تكلم بعد ذلك علىٰ نقصانها، وتمامها، أي مجيئها أفعالًا ناقصة، ومجيئها أفعالًا تامة، فقال:

وَمَا سِوَاهُ نَاقِصٌ وَالنَّقْصُ فِي ... فَتِئَ لَيْسَ زَالَ دَائِمًا قُفِي

ثم تكلم علىٰ مجيء معمول خبرها بعدها، معمول الخبر، أي ما يعمل فيه الخبر، كمنصوب الخبر، أو مرفوع الخبر، أو الجار والمجرور، ونحو ذلك، هل يتقدم علىٰ الخبر، ويأتي مباشرةً بعد كان وأخواتها، أم لا؟ فقال:

وَلاَ يَلِي العَامِلَ مَعْمُولَ الخَبَرْ ... إِلَّا إِذَا ظَرْفًا أَتَىٰ أَوْ حَرْفَ جَرّ

وَمُضْمَرَ الْشأنِ اسْمًا انْوِ إِنْ وَقَع ... مُوْهِمُ مَا اسْتَبَانَ أَنَّهُ امْتَنَعْ

وقوله:" **وَمُضْمَرَ الْشأنِ**" تأتي في كثيرٍ من النسخ "**وَمُضْمَرَ الْشانِ**" أي بتخفيف الهمزة الساكنة، والهمزة الساكنة، يجوز في اللغة تخفيفها مُطلقًا، سواءٌ أكانت بعد فتح كـ "شأنٍ" و"شانٍ"، و"كأسٍ" و"كاسٍ"، أو كانت بعد كسرٍ كـ "بئرٍ" و"بيرٍ"، و"ذئبٍ" و"ذيبٍ"، أو بعد ضم كـ "سؤلٍ" و"سولٍ" مشهورتان للعرب، وعلىٰ ذلك لك أن تقرأ البيت بتحقيق الهمزة، وهذا هو الذي يظهر، وإن قرأه قارئ بتخفيف الهمزة فإنه لا بأس بذلك عدا ما يظهر.

ثم بعد ذلك بدأ بالكلام علىٰ خصائص كان أم الباب، بدأ بالكلام علىٰ زيادتها، فقال:

وَقَدْ تُزَادُ كَانَ فِي حَشْوٍ كَمَا ... كَانَ أَصَحَّ عِلْمَ مَا تَقَدَّمَا

ولك أن تقول: "**وَقَتُّزَادُ**"، أو "**وَقَدْ تُزَادُ**"، وذكرنا ذلك من قبل، ومن خصائص كان أيضًا حذفها مع اسمها، وبقاء خبرها، وفي ذلك يقول بن مالك:

وَيَحْذِفُوْنَهَا وَيُبْقُوْنَ الْخَبَر ... وَبَعْدَ إِنْ وَلَوْ كَثِيْرَاً ذَا اشْتَهَرْ

ومن خصائص كان حذفها وحدها، وبقاء اسمها وخبرها، وفي ذلك يقول:

وَبَعْدَ أَنْ تَعْوِيْضُ مَا عَنْهَا ارْتُكِبْ ... كَمِثْلِ أَمَّا أَنْتَ بَرًّا فَاقْتَرِبْ

ومن خصائصها حذف نونها، وفي ذلك يقول:

وَمِنْ مُضَارِعٍ لِكَانَ مُنْجَزِمْ ... تُحْذَفُ نُوْنٌ وَهْوَ حَذْفٌ مَا الْتُزِمْ

ثم بعد ذلك ينتقل إلىٰ الباب العاشر، وهو "**باب مَا وَلاَ وَلاَتَ وَإِنْ الْـمُشَبَّهَاتِ بِلَيْسَ**"، ويعقد الباب في ستة أبيات، يذكر فيها إعمال "ما الحجازية" عمل "ليس"، ودخول "الباء" في خبر "ليس" و"ما"، وإعمال "لا" و"لات"، و"إن" إعمال "ليس"،

فيقول في إعمال "ما الحجازية" عمل "ليس":

إِعْمَالَ لَيْسَ أُعْمِلَتْ مَا دُوْنَ إِنْ ... مَعَ بَقَا الْنَّفْيِ وَتَرْتِيْبِ زُكِنْ
وَسَبْقَ حَرْفِ جَرَ أَوْ ظَرْفٍ كَمَا ... بِي أَنْتَ مَعْنِيًّا أَجَازَ الْعُلَمَا

وَرَفْـعَ مَعْطُـوفٍ بِلكِـنْ أَوْ بِبَـلْ مِنْ بَعْدِ مَنْصُوبٍ بِمَا الْزَمْ حَيْثُ حَل

ثم يذكر دخول "الباء" في خبر "ليس"، وخبر "ما"، ويقول:

وبَعْـدَ مَـا وَلَـيْسَ جَـرَّ الْبَـا الْخَبَـرْ وَبعَـدْ لا ونَفْـي كَـانَ قَـد يجـر

ثم يتكلم علىٰ إعمال "لا" و"لات"، و"إن" إعمال "ليس"، فيقول:

فِي النَّكِـرَاتِ أعْمِلَـنْ كَلَـيْسَ لا وَقَـدْ تَلِـي لَاتَ وَإِنْ ذَا العَمَـلَا
وَمَـا لِـلاَتَ فِـي سِـوَىٰ حِـيْنٍ عَمَـلْ وَحَذْف ذِي الرَّفْعِ فَشَا وَالْعَكْسُ قَل

ثم ينتقل إلىٰ الباب الحادي عشر، وهو **"باب أفعال المُقاربة"**، ويعقده لنا في عشرة أبيات، ويذكر لنا في هذه الأبيات أربع مسائل:

الأولىٰ: عمل أفعال المُقاربة، وألفاظها، واقتران خبرها بـ "أل"،

الثانية: تصرُّفها.

الثالثة: نُقصانها، وتمامها.

الرابعة: فتح السين، وكسرها من أتيت.

فيقول في بيان عمل أفعال المقاربة، وألفاظ أفعال المقاربة، واقتران خبرها بـ "أن"، قال:

كَكَـانَ كَـادَ وَعَسَـىٰ لكِـنْ نَـدَرْ غَيْـرُ مُضَـارِعٍ لِهَـذَيْنِ خَبَـرْ
وَكَوْنُـهُ بِـدُونِ أَنْ بَعْـدَ عَسَـىٰ نَـزْرٌ وَكَـادَ الأَمْـرُ فِيْـهِ عُكِسَـا
وَكَعَسَـىٰ حَـرَىٰ وَلكِـنْ جُعِـلاَ خَبَرُهَـا حَتْمَـًا بِـأَنْ مُتَّصِـلاَ
وَأَلْزَمُـوا اخْلَوْلَـقَ أَنْ مِثْـلَ حَـرَىٰ وَبَعْـدَ أَوْشَـكَ انْتِفَـا أَنْ نَـزُرَا
وَمِثْـلُ كَـادَ فِي الأَصَـحِّ كَـرَبَ أوِ تَـرْكُ أَنْ مَـعْ ذِي الْشُّـرُوع وَجَبَـا
كَأَنْشَـأَ الْسَّـائِقُ يَحْـدُو وَطَفِـقْ كَـذَا جَعَلْـتُ وَأَخَـذْتُ وَعَلِـقْ

ثم يتكلم علىٰ تصرفها، فيقول:

وَاسْـتَعْمَلُوا مُضَـارِعًا لأَوْشَـكَا وَكَـادَ لاَ غَيْـرُ وَزَادُوا مُوْشِـكَا

ثم يتكلم عن نقصانها وتمامها، والذي يأتي منها أفعالًا ناقصة والذي يأتي منها أفعالًا كاملة، فيقول:

بَعْدَ عَسَىٰ اخْلَوْلَقَ أَوْشَكَ قَدْ ... يَرِدْ غِنًىٰ بِأَنْ يَفْعَلَ عَنْ ثَانٍ فُقِدْ
وَجَرِّدَنْ عَسَىٰ أَوْ ارْفَعْ مُضْمَرَا ... بِهَا إِذَا اسْمٌ قَبْلَهَا قَدْ ذُكِرَا

وقوله (بَعْدَ عَسَىٰ اخْلَوْلَقَ أَوْشَكَ قَدْ)؛ يجب أن تسكن الكاف من أوشك، فتأتي كافٌ ساكنة بعدها قافٌ مفتوحة فيحدث بينهما إدغام، ويسمونه الإدغام الكبير: وهو أن يأتي حرفان يقع بينهما الإدغام، ويكون الأول متحركًا وتسكنه من أجل الإدغام، كأن تقول - جعل بين أي كلمتين مثلًا، ها، ﴿وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا﴾[مريم:٤] اشتعل تنتهي باللام والرأس تبدأ باللام بعدها همزة وصل تسقط الوصل، لك أن تُسكن الأول فتقول: (**اشتعلْ الرأس**) لا التاني ساكنة ما تأتي، اللام في الرأس ساكنة أريد متحركات.

طالب: استفسار بخصوص قراءة: ﴿وَطُبِعَ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ﴾ [التوبة:٨٧].

الشيخ: ﴿وَطُبِعَ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ﴾ [التوبة:٨٧] نعم، لك أن تُسكن العين وتدغم فتقول (طُبِعْ عَلىٰ قلوبهم)، وسُمي الإدغام كبير، وهذا قراءة السوسي عن أبي عمرو البصري القارئ التابعي ،القراءة التابعية -لم يقرأ بها إلا أبو عمرو-.

قال المكودي: ينطق بعد الشين من أوشك بقافٍ مشددة لأن الكاف من أوشك أدغمت في القاف بعد قلبه قافًا لأجل استقامة الوزن، والإدغام المذكور ليس بالضرورة -ليس بالضرورة- في الشعر بل هو جائزٌ في النثر، ويسمىٰ الإدغام الكبير أو الإدغام الكبير، وبه قرأ القارئ التابعي أبو عمروٍ البصري الذي أدغم المثلين والمتقاربين إدغامًا كبيرًا؛ ومن ذلك إدغامه الكاف في القاف في أربعةٍ وأربعين موضعًا في القرآن الكريم، وابنُ مالك أدغم إدغامًا كبيرًا في موضعين في ألفيته؛ هذا الموضع الأول: فبدلًا أن يقول أوشكَ قَد قال أوشكْ قَد، والموضع الثاني: سيأتينا في باب تعدي الفعل ولزومه، طيب.

ثم يختم الكلام علىٰ هذا الباب، الكلام علىٰ جواز الفتح والكسر في السين، من نحو

قولهم: عسيت، فيقول:

وَالْفَـتْحَ وَالْكَسْـرَ أَجِـزْ فِـي الْسِّـيْنِ مِـنْ نَحْـوِ عَسَـيْتُ وَانْتِقَـا الْفَـتْحِ زُكِـنْ

قال:

وَالْفَـتْحَ وَالْكَسْـرَ أَجِـزْ فِـي الْسِّـيْنِ مِـنْ نَحْـوِ عَسَـيْتُ وَانْتِقَـا الْفَـتْحِ زُكِـنْ

ثم ينتقل بعد ذلك إلىٰ الباب الثاني عشر، وهو باب إن وأخواتها، الذي عقده في ثلاثةٍ وعشرين بيتًا، وذكر فيه سبع مسائل:

الأولىٰ: ألفاظ إن وأخواتها وعملها.

الثانية: توسيط خبرها.

الثالثة: فتح همزتها وكسرها.

الرابعة: دخول لام الابتداء بعد إنَّ.

الخامسة: حكمها إذا اتصلت بها ما.

السادسة: حكم المعطوف علىٰ اسمها.

السابعة: تخفيف إنَّ وأنَّ ولكنَّ.

وبدأ بالكلام علىٰ ذكر ألفاظ إن وأخواتها، وعملها، وقال:

لإِنَّ أَنَّ لَيْـــتَ لكِـــنَّ لَعَـــلَّ كَـأَنَّ عَكْـسُ مَـا لِكَـانَ مِـنْ عَمَـلْ
كَـــإِنَّ زَيْـــدَاً عَـــالِمٌ بِـــأَنِّي كُـــفءٌ وَلكِـــنَّ ابْنَـــهُ ذُو ضِـــغْنِ

ثم تكلم عن حكم توسيط الخبر بينها وبين اسمها، فقال:

وَرَاعِ ذَا الْتَّرْتِيْـــبَ إلاَّ فِـــي الَّـــذِي كَلَيْـتَ فِيْهَـا أَوْ هُنَـا غَيْـرَ البَـذِي

ثم بين متىٰ تُفتح همزة إن، فقال:

وَهَمْـــزَ إِنَّ افْـــتَحْ لِسَـــدِّ مَصْـــدَرِ مَسَـــــــــدَّهَا...............

ثم بدأ بالكلام علىٰ كسر همزة إن فقال:

.... وفي سِـــــــوَىٰ ذَاكَ اكْسِـــــــرِ

فَاكْسِرْ فِي الابْتِدَا وَفِي بَدْءِ صِلَهْ وَحَيْثُ إِنَّ لِيَمِينٍ مُكْمِلَهْ
أَوْ حُكِيَتْ بِالْقَوْلِ أَوْ حَلَّتْ مَحَلَّ حَالٍ كَزُرْتُهُ وَإِنِّي ذُو أَمَلْ
وَكَسَرُوا مِنْ بَعْدِ فِعْلٍ عُلِّقَا بِاللَّامِ كَاعْلَمْ إِنَّهُ لَذُو تُقَىٰ

ثم بين جواز فتح همزة إن وكسرها، والمواضع التي يجوز فيها الفتح والكسر، فقال:

بَعْدَ إِذَا فَجَاءَةٍ أَوْ قَسَمِ لاَ لاَمَ بَعْدَهُ بِوَجْهَيْنِ نُمِي
مَعْ تِلْوِ فَا الْجَزَا وَذَا يَطَّرِدُ فِي نَحْوِ خَيْرُ الْقَوْلِ إِنِّي أَحْمَدُ

ثم بعد ذلك تكلم علىٰ دخول اللام: أي لام الابتداء بعد إن، فقال:

وَبَعْدَ ذَاتِ الْكَسْرِ تَصْحَبُ الْخَبَرْ لاَمُ ابْتِدَاءٍ نَحْوُ إِنِّي لَوَزَرْ
وَلاَ يَلِي ذِي اللاَّمَ مَا قَدْ نُفِيَا وَلاَ مِنَ الأَفْعَالِ مَا كَرَضِيَا
وَقَدْ يَلِيهَا مَعَ قَدْ كَإِنَّ ذَا لَقَدْ سَمَا عَلَىٰ الْعِدَا مُسْتَحْوِذَا
وَتَصْحَبُ الْوَاسِطَ مَعْمُولَ الْخَبَرْ وَالْفَصْلَ وَاسْمًا حَلَّ قَبْلَهُ الْخَبَرْ

ثم تكلم بعد ذلك علىٰ حكم إن وأخواتها إذا اتصلت بها ما، فقال:

وَوَصْلُ مَا بِذِي الْحُرُوفِ مُبْطِلُ إِعْمَالَهَا وَقَدْ يُبَقَّىٰ الْعَمَلُ

ثم تكلم علىٰ حكم المعطوف علىٰ اسم إن وأخواتها، فقال:

وَجَائِزٌ رَفْعُكَ مَعْطُوفًا عَلَىٰ مَنْصُوبِ إِنَّ بَعْدَ أَنْ تَسْتَكْمِلاَ
وَأُلْحِقَتْ بِإِنَّ لكِنَّ وَأَنْ مِنْ دُونِ لَيْتَ وَلَعَلَّ وَكَأَنْ

وقوله وأن وكأن: -بآخر هذين الشرطين- بآخر هذين الشطرين؛ فيهما نونٌ مشددة وُقِف عليهما بالسكون، وإذا وقفت علىٰ مشددٍ في الشعر: فإنك تقف عليه بالسكون؛ فتقف علىٰ النون المشددة إذا وقعت في آخر الشطر كما تقف علىٰ النون الساكنة، وتقف علىٰ اللام المشددة إذا وقعت في آخر البيت كما تقف علىٰ اللام الساكنة وهكذا، فتقول:

وَأُلْحِقَتْ بِإِنَّ لكِنَّ وَأَنْ مِنْ دُونِ لَيْتَ وَلَعَلَّ وَكَأَنْ

ثم بدأ بالكلام علىٰ تخفيف إنَّ وأنَّ ولكنَّ، مبتدئًا بالكلام علىٰ تخفيف إنَّ، فقال:

وَخُفِّفَتْ إِنَّ فَقَلَّ الْعَمَلُ وَتَلْزَمُ اللاَّمُ إِذَا مَا تُهْمَلُ

وَرُبَّمَــا اسْــتُغْنِيَ عَنْهَــا إِنْ بَــدَا ... مَــا نَــاطِقٌ أَرَادَهُ مُعْتَمِــدَاً
وَالْفِعْــلُ إِنْ لَــمْ يَــكُ نَاسِــخًا فَــلاَ ... تُلْفِيْــهِ غَالِبًــا بِــإِنْ ذِي مُوصَــلاَ

ثم تكلم علىٰ تخفيف أنَّ، فقال:

وَإِنْ تُخَفَّــفْ أَنَّ فَاسْــمُهَا اسْــتَكَنّ ... وَالْخَبَــرَ اجْعَــلْ جُمْلَــةً مِــنْ بَعْــدِ أَنّ
وَإِنْ يَكُــنْ فِعْــلاً وَلَــمْ يَكُــنْ دُعَــا ... وَلَــمْ يَكُــنْ تَصْــرِيْفُهُ مُمْتَنِعَــا
فَالأَحْسَــنُ الْفَصْــلُ بِقَــدْ أَوْ نَفْــي أَوْ ... تَنْفِــيْسٍ أَوْ لَــوْ وَقَلِيْــلٌ ذِكْــرُ لَــوْ

ثم تكلم علىٰ تخفيف كأنَّ، فقال:

وَخُفِّفَــتْ كَــأَنَّ أَيْضًــا فَنُــوِي ... مَنْصُــوْبُهَا وَثَابِتَــا أَيْضًــا رُوِي

وأهمل ابن مالك الكلام علىٰ تخفيف لكنَّ، مع أنها تُخفف ويقال لكنْ ويتغير حكمها، ولكنه لم يذكر ذلك.

ثم بعد ذلك ينتقل إلىٰ الباب الثالث عشر، ويعقده لنا في تسعة أبيات، وفي هذه الأبيات التسعة يذكر لنا خمس مسائل:

الأولىٰ: عمل لا النافية للجنس.

الثانية: حالات اسمها.

الثالثة: حكم تابع اسمها.

الرابعة: دخول همزة الاستفهام عليها.

والخامسة: حذف خبرها.

يبدأ ببيان عمل لا النافية للجنس، فيقول:

عَمَــلَ إِنَّ اجْعَــلْ لِــلا فِــي نَكِــرَهْ ... مُفْــرَدَةً جَاءَتْــكَ أَوْ مُكَــرَّرَهْ

ثم يبين أحوال اسم لا النافية للجنس، فيقول:

فَانْصِــبْ بِهَــا مُضَــافًا أَوْ مُضَــارِعَهْ ... وَبَعْــدَ ذَاكَ الْخَبَــرَ اذْكُــرْ رَافِعَــهْ
وَرَكِّــبِ الْمُفْــرَدَ فَاتِحَــا كَــلاَ ... حَــوْلَ وَلاَ قُــوَّةَ وَالثَّــانِ اجْعَــلاَ

مَرْفُوعَـــًا أَوْ مَنْصُـــوبـًا أَوْ مُرَكَّبـــًا وَإِنْ رَفَعْـــــتَ أَوَّلاً لاَ تَنْصِـــــبَا

قوله (وَالْثَّانِ اجْعَلا)؛ ما الألف التي في قوله اجعلا؟ بدلٌ من نون التوكيد،

وقوله (وَإِنْ رَفَعْتَ أَوَّلاً لاَ تَنْصِبَا)؛ فلا ناهية، وتنصب فعلٌ مضارع منصوب أم مجزوم؟ مجزوم؛ ولكنه ما قال لا تنصبي، وإنما قال لا تنصبا: لأن الألف هذه بدلٌ من نون توكيد الخفيفة، يريد أن يقول لا تنصبن، وعندما وقف قلب النون الخفيفة ألفًا.

ثم بعد ذلك ذكر حكم تابع اسمها: يعني لو وصفت اسم لا النافية للجنس، أو عطفت علىٰ اسم لا النافية للجنس، هذا المتبوع ما حكمه؟

فقال:

وَمُفْــــرَدًا نَعْتَـــــًا لِمَبْنِــــيّ يَلِــــي فَــافْتَحْ أَوِ انْصِــبَنْ أَوِ ارْفَــعْ تَعْــدِلِ

وَغَيْــــرَ مَـــا يَلِـــي وَغَيْـــرَ الْمُفْــرَدِ لاَ تَــبْنِ وَانْصِــبْهُ أَوِ الرَّفْــعَ اقْصِــدِ

وَالْعَطْــفُ إِنْ لَــمْ تَتَكَــرَّرْ لاَ احْكُمَــا لَــهُ بِمَــا لِلْنَّعْــتِ ذِي الْفَصْـلِ انْتَمَــىٰ

ثم تكلم علىٰ دخول همزة الاستفهام علىٰ لا النافية للجنس، فقال:

وَأَعْــطِ لاَ مَـــعْ هَمْــزَةِ اسْـــتِفْهَامِ مَـــا تَسْــــتَحِقُّ دُوْنَ الاسْـــــتِفْهَامِ

ثم بين حكم حذف خبر لا النافية للجنس، فقال:

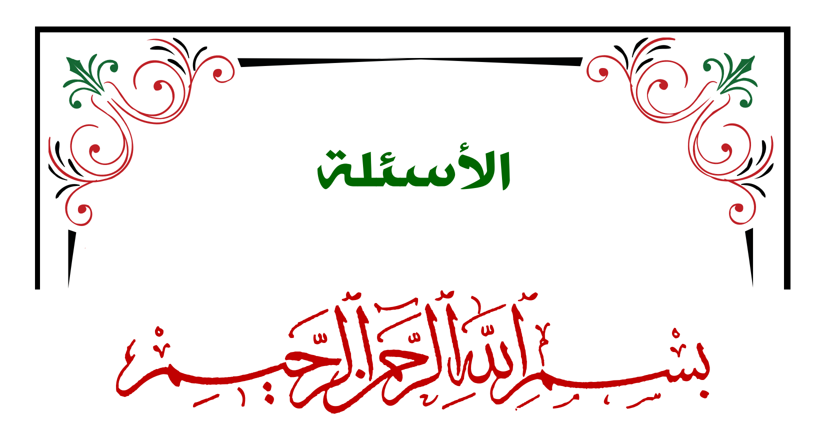
وَشَــاعَ فِـي ذَا الْبَــابِ إِسْـقَاطُ الْخَبَـرْ إِذَا الْمُـــرَادُ مَـــعْ سُـــقُوْطِهِ ظَهَـــرْ

وقوله (إِذَا الْمُرَادُ)؛ فيه اختلاف بين النسخ: فبعضها إذا المراد، وبعضها إذِ المراد، أي بعضها إذا بالألف، وبعضها إذ ثم تلتقي ساكنةً بالساكن بعدها فتكسر فنقول إذِ المراد ومعناهما متقارب.

إنّا قد هنا وقفنا، ونكمل إن شاء الله بعد الصلاة، والله أعلم، وصلىٰ الله وسلم علىٰ نبينا محمد وعلىٰ آله وأصحابه أجمعين.







السؤال: بخصوص قولهم: "التنزيل يقيد الحُكم".

الجواب: هذا قيل قالوا: إن التنزيل يقيد الحكم، لكن التقييد والحكم بالتنزيل من أضعف التقييدات، وخاصةً في الأمور العلمية الأمور الأبدية وفي الأمور ربما تقبل هذه الأمور في منظومة علمية وضعت لربط العِلم... لكن لا يكفي يعني لا تكفي جوابًا هذا ينبغي أن يضبط الحكم، ويقول للمخاطب والغائب عاد يدبر نفسه، ويلزمه بالطريقة التي وردت، لكن لابد أن يقيد الحكم للغائب والمخاطب.

۞ ۞ ۞

السؤال: بخصوص قوله: (ولا يلي ذي اللام، ما قد نفيا).

الجواب: نعم، (ولا يلي ذي اللام)؛ ولا يلي، فين سؤالك؟ (ولا يلي ذي اللام، ما قد نفيا) كلها إشارات تعود إلىٰ لام الابتداء، (ولا يلي ذي اللام)؛ ذي هذه اسم إشارة ومعناها ولا يلي هذه اللام، ما قد نفيا؛ هنا فيه خلاف بين النسخ ما ذكرته فبعض النُّسخ: تصحب، وبعض النُّسخ: يصحب، وبعض النسخ: ذي. ويليها، والبيت التالي تصحب، يعني بعض النسخ جاءت بالتذكير وبعض النسخ بالتأنيث؛ بالتأنيث: تصحب، ذِي، تليها، وبعض النسخ بالتذكير، يعني: يصحب، ذا.

هذا اختلافٌ في النسخ، لكن الَّذِي ينطبق علىٰ بقية الأبيات هي أنْ تُؤنَّث؛ لأنَّ قوله: (يليها) لمْ يرد في جميع النسخ إلَّا بالتأنيث.

۞ ۞ ۞

السؤال: هل الضمير المستتر من الضمائر المتصلة؟

الجواب: نعم، هذا سؤال علمي ليس متعلقٌ بالألفية، نعم، و**الجواب**: نعم، الضمير المتصل عند المحققين من النحويين، الضمير المستتر عند المحققين من النحويين من الضمائر المتصلة.

ومستتر: يعني ليس له.. لمْ تضع لفظ العرب له لفظًا، عندما تقول: محمدٌ جاء، أين فاعل جاء؟ ضميرٌ مستتر يعود إلىٰ محمد نفهمه وليس له لفظ لم تضع العرب له لفظًا، وقول المعربون: تقديره هو هذا من باب التقريب والتفهيم فقط، وإلا فإن قولهم لا حقيقة له يعني ليس هذا هو لفظ الضمير المستتر، الضمير المستتر ما له لفظ ما يمكن أن تلفظ له أن تلفظ به؛ ما له لفظ، لكن وفق أنْ تعملَ، وهذا من خصائص اللغة العربية إذ هناك أمور تُفهم فهمًا ولم تضع العرب لها لفظًا، نعم.





الحمد لله رب العالمين...

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام علىٰ نبينا محمد، وعلىٰ آله وأصحابه أجمعين أما بعد...

ها نحن في مغرب ليلة السبت الثالث والعشرين من رجب من سنة اثنين وثلاثين وأربعمائة وألف من هجرة المصطفىٰ -عليه الصلاة والسلام- في جامع الزهراء بمدينة الرياض في مدينة البجادية، نعقد بحمد الله وتوفيقه الدرس الثاني من دروس شرح ألفية ابن مالك، وكنا في الدرس الماضي يا أخوان! انتهينا من شرح ثلاثة عشرة بابًا، ونكمل شرح ما تيسر من أبواب هذه الألفية المباركة علىٰ صاحبها -الرحمة والبركات-.

الباب الرابع عشر: باب ظن وأخواتها، فهو الباب الرابع عشر، فقد عقده في أربعة عشر بيتًا، ذكر فيها ست مسائل:

الأولىٰ: عمل ظن وأخواتها.

والثانية: ألفاظ ظن وأخواتها.

الثالثة: إلغائها وتعليقها.

الرابعة: خروج هذه الأفعال من هذا الباب.

الخامسة: حذف مفعوليها أو أحدهما.

السادسة: إجراء القول مُجرىٰ الظن.

فبدأ –رحمه الله تعالىٰ_ ببيان عمل ظن وأخواتها، فقال:

انْصِبْ بِفِعْلِ الْقَلْبِ جُزْأَي ابْتِدَا

ثم شرع بعد ذلك في عدِ هذه الألفاظ لداخلة في باب ظن وأخواتها، فقال:

أَعْنِي رَأَىٰ خَالَ عَلِمْتُ وَجَدَا
ظَنَّ حَسِبْتُ وَزَعَمْتُ مَعَ عَدّ حَجَا دَرَىٰ وَجَعَلَ اللَّذْ كَاعْتَقَدْ
وَهَبْ تَعَلَّمْ وَالَّتِي كَصَيَّرَا أَيْضَاً بِهَا انْصِبْ مُبْتَداً وَخَبَرَا

وقوله (اللَّذْ) أي: كالذي، اللذ: لغة من اللغات في قولهم الذي.

ثم بعد ذلك بين ما يدخله التعليق والإلغاء من هذه الأفعال، فقال:

وَخُصَّ بِالْتَّعْلِيْقِ وَالإِلْغَاء مَا مِنْ قَبْلِ هَبْ وَالأَمْرَ هَبْ قَدْ أُلْزِمَا
كَذَا تَعَلَّمْ وَلِغَيْرِ الْمَاضِ مِنْ سِوَاهُمَا اجْعَلْ كُلَّ مَا لَهُ زُكِنْ

ثم بدأ بالكلام علىٰ إلغاء ظن وأخواتها، فقال:

وَجَوِّزِ الإِلْغَاء لاَ فِي الإِبْتِدَا وَانْوِ ضَمِيْرَ الشَّانِ أَوْ لاَمَ ابْتِدَا
فِي مُوهِمٍ إِلْغَاء مَا تَقَدَّمَا

ثم بعد ذلك تكلم علىٰ تعليق ظن وأخواتها، وقال:

.... وَالْتَزِمِ الْتَّعْلِيْقَ قَبْلَ نَفْيِ مَا
وَإِنْ وَلاَ لاَمُ ابْتِدَاءٍ أَوْ قَسَمْ كَذَا وَالاسْتِفْهَامُ ذَا لَهُ انْحَتَمْ

ثم بعد ذلك تكلم علىٰ خروج هذه الأفعال عن هذا الباب، يعني لا تكون من باب ظن وأخواتها ولا تعمل هذا العمل، فقال:

لِعِلْمِ عِرْفَانٍ وَظَنَّ تُهَمَهْ تَعْدِيَةٌ لِوَاحِدٍ مُلْتَزَمَهْ
وَلِرَأَىٰ الْرُّؤْيَا انْمِ مَا لِعَلِمَا طَالِبَ مَفْعُوْلَيْنِ مِنْ قَبْلُ انْتَمَىٰ

ثم تكلم علىٰ حكم حذف مفعولي ظن، أو حذف أحد المفعولين، فقال:

وَلاَ تُجِزْ هُنَا بِلاَ دَلِيْلِ سُقُوْطَ مَفْعُوْلَيْنِ أَوْ مَفْعُوْلِ

ثـم تكلـم علـىٰ إجـراء القـول مُجـرىٰ الظـن: أي نصـبه بمفعـولين: كمـا ينصـب الظـن مفعولين، فقال:

وَكَـــتَظُنُّ اجْعَـــلْ تَقُـــوْلُ إِنْ وَلِـــي مُسْـــتَفْهَمًا بِـــهِ وَلَـــمْ يَنْفَصِـــلِ
بِغَيْـــرِ ظَـــرْفٍ أَوْ كَظَـــرْفٍ أَوْ عَمَـــلْ وَإِنْ بِـــبَعْضِ ذِي فَصَـــلْتَ يُحْتَمَـــلْ
وَأُجْـــرِيَ الْقَـــوْلُ كَظَـــنَ مُطْلَقَـــا عِنْـــدَ سُـــلَيْمٍ نَحْـــو قُـــلْ ذَا مُشْـــفِقَا

وقوله (وَكَتَظُنُّ اجْعَلْ تَقُوْلُ)؛ وقوله اجعل: مما نُقل عن الألفية؛ لأن ظاهره الوجوب، اجعل تقول كتظن بهذه الشروط مع أن الحكم هنا علىٰ الجواز، حتىٰ لو توافرت الشروط فإعمال القول أو إجراء القول مجرىٰ الظن هو من باب الجواز وليس من باب الوجوب.

ثم بعد ذلك انتقل إلىٰ الباب الخامس عشر، وهو باب أعلم وأرىٰ وهو بابٌ صغير عقده في خمسة أبيات، تكلم عن عمل أعلم وأرىٰ، وعلىٰ أحكام أعلم وأرىٰ، ثم علىٰ أخوات أعلم وأرىٰ.

فقال -رحمه الله تعالىٰ- في بيان عمل أعلم وأرىٰ:

إِلَـــىٰ ثَلاَثَـــةٍ رَأَىٰ وَعَلِمَـــا عَـــدَّوْا إِذَا صَـــارَا أَرَىٰ وَأَعْلَمَـــا

ثم بين أحكام مفاعيل هذا الباب؛ المفعول الأول والثاني والثالث ما أحكامها في هذا الباب، فقال:

وَمَـــا لِمَفْعُـــوْلَيْ عَلِمْـــتُ مُطْلَقَـــا لِلثَّـــانِ وَالثَالِـــثِ أَيْضَـــا حُقِّقَـــا
وَإِنْ تَعَـــدَّيَا لِوَاحِـــدٍ بِـــلاَ هَمْـــزٍ فَلاثنَـــيْنِ بِـــهِ تَوَصَّـــلاَ
وَالْثَـــانِ مِنْهُمَـــا كَثَـــانِي اثْنَـــيْ كَسَـــا فَهْـــوَ بِـــهِ فِـــي كُـــلِّ حُكْـــمٍ ذُو ائْتِسَـــا

والبيت الأخير، وهو قوله:

وَالْثَـــانِ مِنْهُمَـــا كَثَـــانِي اثْنَـــيْ كَسَـــا فَهْـــوَ بِـــهِ فِـــي كُـــلِّ حُكْـــمٍ ذُو ائْتِسَـــا

أيضًا مما أُخذ عن الألفية ونُقِد به ابن مالك، فالشطر الأول وهو قوله:

وَالْثَانِ مِنْهُمَا كَثَانِي اثْنَيْ كَسَا

خص التشبيه بالمفعول الثالث، مع أنه يشمل الأول والثاني منهما، فيه ثلاثة مفاعيل بالباب، الباب يذكر ثلاثة مفاعيل، إذ قال والثاني، إذ قال:

وَإِنْ تَعَدَّيَا لِوَاحِدٍ بِلاَ هَمْزٍ فَلاِثْنَيْنِ بِهِ تَوَصَّلاَ

والثاني والثالث، الثاني: كَثَانِي اثْنَيْ كَسَا، من باب تفعل اسم مفعولين تنصب المبتدأ والخبر، تقول الثاني هنا كالثاني في باب كسا، مع أن الحكم يشمل الأول ويشمل كلاهما كمفعولي كسا، وأُخِذ علىٰ الشطر الثاني عكس ذلك أنه عمم، فقال: (هْوَ بِهِ فِي كُلِّ حُكْمٍ ذُو ائْتِسَا)؛ يعني يأتسي، أحكامهما متشابهة، مع أن التعليق غير جائز في باب كسا وهو جائز في باب أعلم وأرىٰ؛ لأنه ناشئ من باب ظن وأخواتها، إذًا في الشطر الأول خصصه وهو عام وخصه بالثاني مع أنه يشمل الأول والثاني، والشطر الثاني عممه مع أنه ليس عامًا.

ثم ذكر بعد ذلك بقية أخوات أعلم وأرىٰ، فقال:

وَكَأَرَىٰ السَّابِقِ نَبَّا أَخْبَرَا حَدَّثَ أَنْبَأَ كَذَاكَ خبَّرَا

قوله (أَنْبَأَ كَذَاكَ)؛ كذا في جميع النسخ وما اطلعت عليه من شروح الألفية، سوىٰ نسخة واحدة مخطوطة، وسوىٰ شرح من شروح الألفية وهو شرح ابن طولون، ففيهم البيت هكذا: (حَدَّثَ أَنْبأَ وكَذَاكَ حَدَّثَا) بل (حَدَّثَ أَنْبأَ وكَذَاكَ خبَّرَا)، قلت وهو أخلف لكن التحصيل ينبغي أن يكون علىٰ ما عليه أكثر النسخ المخطوطة.

ثم ننتقل إلىٰ الباب السادس عشر وهو باب الفاعل، وهنا ينتهي كلام ابن مالك علىٰ أحكام الجملة الإسمية: الابتداء، ثم النواسخ؛ كان وأخواتها، كما ولا ولات وإن المشبهات بليس، وأفعال المقاربة، وإن وأخواتها، وظن وأخواتها، وأعلم وأرىٰ كل ذلك من أحكام الجملة الإسمية ونواسخها.

ومن الفاعل يبتدأ الكلام علىٰ الأحكام النحوية للجملة الفعلية، وباب الفاعل هو الباب السادس عشر، وعقده في سبعة عشر بيتًا، فيه أربع مسائل:

المسألة الأولىٰ: تعريف الفاعل.

المسألة الثانية: رافع الفاعل.

المسألة الثالثة: اتصال تاء التأنيث بالفعل.

المسألة الرابعة: تأخير المفعول به وتقديمه علىٰ الفاعل.

فبدأ بالكلام علىٰ تعريف الفاعل، وقال-رحمه الله تعالىٰ-:

الْفَاعِلُ الَّذِي كَمَرْفُوعَيّ أَتَىٰ   زَيْدٌ مُنِيْراً وَجْهُهُ نِعْمَ الْفَتَىٰ

ثم بين رافع الفاعل الذي يرفعه ويعمل فيه، فقال:

وَبَعْدَ فِعْلٍ فَاعِلٌ فَإِنْ ظَهَرْ   فَهْوَ وَإلاَّ فَضَمِيْرٌ اسْتَتَرْ

وَجَرِّدِ الْفِعْلَ إذَا مَا أُسْنِدَا   لاِثْنَيْنِ أَوْ جَمْعٍ كَفَازَ الْشُّهَدَا

وَقَدْ يُقَالُ سَعِدَا وَسَعِدُوا   وَالْفِعْلُ لِلْظَّاهِرِ بَعْدُ مُسْنَدُ

وَيَرْفَعُ الْفَاعِلَ فِعْلٌ أضْمِرَا   كَمِثْلِ زَيْدٌ فِي جَوَابِ مَنْ قَرَا

والبيت الأخير وهو قوله (وَيَرْفَعُ الْفَاعِلَ فِعْلٌ)؛ يُلغز عليك كثيرًا، حتىٰ قال الناظم في ذلك:

يا قارئ النحو من ألفيةٍ جمعت   في النحو معظم ما في النحو قد قيلا

إن كنت تفهمها فهمًا تحوز به   أسرارها حين تخفىٰ والأقاويلا

في أي بيتٍ بها قد جاء فاعله   فعلًا ومن فاعلٍ قد جاء مفعولا

الفاعل فعلٌ، والفاعل جاء مفعولًا، في قوله: (وَيَرْفَعُ الْفَاعِلَ فِعْلٌ)؛ ففعلٌ: فاعل، والفاعل: مفعولٌ به مقدم، طيب فأجابه القائل:

فدتك نفسي فقد أحسنت تمثيلا   وفُقْتَ كلَّ الورىٰ نظمًا وتسجيلا

قد جاء ذاك بما في باب فاعلها   من بعد أربعةٍ في النظم تكميلا "

وهو الباب الخامس.

ثم بعد ذلك تكلم ابن مالك عن اتصال تاء التأنيث بالفعل مع الفاعل المؤنث، فقال:

وَتَاءُ تَأْنِيْثٍ تَلِي الْمَاضِي إذَا   كَانَ لأنْثَىٰ كَأَبَتْ هِنْدُ الأذَىٰ

وَإِنَّمَا تَلْزَمُ فِعْلَ مُضْمَرِ مُتَّصِلٍ أَوْ مُفْهِمٍ ذَاتَ حِرِ
وَقَدْ يُبِيحُ الْفَصْلُ تَرْكَ التَّاءِ فِي نَحْوِ أَتَىٰ الْقَاضِيَ بِنْتُ الْوَاقِفِ
وَالْحَذْفُ مَعْ فَصْلٍ بِإِلاَّ فُضِّلاَ كَمَا زَكَا إِلاَّ فَتَاةُ ابْنِ الْعَلاَ
وَالْحَذْفُ قَدْ يَأْتِي بِلاَ فَصْلٍ وَمَعْ ضَمِيرِ ذِي الْمَجَازِ فِي شِعْرٍ وَقَعْ
وَالتَّاءُ مَعْ جَمْعٍ سِوَىٰ السَّالِمِ مِنْ مُذَكَّرٍ كَالتَّاءِ مَعْ إِحْدَىٰ اللَّبِنْ
وَالْحَذْفَ فِي نِعْمَ الْفَتَاةُ اسْتَحْسَنُوا لأَنَّ قَصْدَ الْجِنْسِ فِيْهِ بَيِّنُ

وقوله –رحمه الله– (وَتَاءُ تَأْنِيْثٍ تَلِي الْمَاضِي)؛ مما نُقِد لأنه خص الحكم بالفعل الماضي، مع أنه يشمل الماضي والمضارع، فإذا كان الفاعل مؤنثًا؛ قلت مع الماضي: ذهبت هندٌ، ومع المضارع: تذهبُ هندٌ، إلا أن التأنيث مع الماضي بتاء ساكنةٍ في آخره، ومع المضارع بتاءٍ مفتوحةٍ في أوله، وقوله (تَلِي الْمَاضِي إِذَا)؛ الماضي: مفعولٌ به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة المقدرة منع من ظهورها السكون المطلوب لاستقامة الوزن، فسَّكن الماضي لضرورة الشعر، وإلا فهو مفعولٌ به منصوب وعلامة نصبه الفتحة.

قوله: (أَوْ مُفْهِمٍ ذَاتَ حِرِ)؛ الحر: هو فرج الأنثىٰ، وقد نُقِد ذلك علىٰ ابن مالك؛ لأنه كان ينبغي أن يُعَرَّف المؤنث الحقيقي بتعريفٍ ألطف من ذلك، وقد فعل ذلك وخاصةً أن هذا الكتاب أُلِف للمتخصصٍ وغير متخصصٍ، هذا كتاب علميًا للمتخصصين فقط يحفظه أهل اللغة وأهل الفقه والتفسير... فليس في كتب النحو من الفوائد التي لا يطلع عليها إلا المتخصصون، فكان ينبغي أن يأتي بعبارة ألطف من ذلك.

ثم بعد ذلك تكلم عن تأخير المفعول وتقديمه علىٰ الفاعل، فقال:

وَالأَصْلُ فِي الْفَاعِلِ أَنْ يَتَّصِلاَ وَالأَصْلُ فِي الْمَفْعُولِ أَنْ يَنْفَصِلَا
وَقَدْ يُجَاءُ بِخِلافِ الأَصْلِ وَقَدْ يَجِي الْمَفْعُوْلُ قَبْلَ الْفِعْلِ
وَأَخِّرِ الْمَفْعُولَ إِنْ لَبْسٌ حُذِرْ أَوْ أُضْمِرَ الْفَاعِلُ غَيْرَ مُنْحَصِرْ
وَمَا بِإِلاَّ أَوْ بِإِنَّمَا انْحَصَرْ أَخِّرْ وَقَدْ يَسْبِقُ إِنْ قَصْدٌ ظَهَرْ

وَشَاعَ نَحْوُ خَافَ رَبَّهُ عُمَرْ وَشَذَّ نَحْوُ زَانَ نَوْرُهُ الشَّجَرْ

قوله: (أَوْ أُضْمِرَ الْفَاعِلُ غَيْرَ مُنْحَصِرْ)، وقوله (وَمَا بِإِلاَّ أَوْ بِإِنَّمَا انْحَصَرْ أَخِّرْ) فجعل المنحصر هو المتأخر مع أن المتأخر هو المنحصر فيه؛ وهذا ما قلناه من قبل أنه يطلق علىٰ المنحصر فيه منحصر، ويطلق علىٰ المحصور فيه محصور، هذا اصطلاح استعمله في كتبه عمومًا، (خَافَ رَبَّهُ عُمَرْ)؛ يقول أن المراد هو عمر ابن الخطاب –رضي الله عنه–.

ثم ننتقل إلىٰ الباب السابع عشر، وهو باب النائب عن الفاعل، فقد عقده في ثلاثة عشر بيتًا، وفيه ثلاث مسائل:

الأولىٰ: ما ينوب عن الفاعل.

والثانية: كيفية بناء الفعل للمجهول.

والثالثة: ما ينوب عن الفاعل عند عدم المفعول به.

فبدأ بالكلام علىٰ ما ينوب عن الفاعل بعد حذفه، فقال –رحمه الله–:

يَنُوبُ مَفْعُولٌ بِهِ عَنْ فَاعِلِ فِيمَا لَهُ كَنِيْلَ خَيْرُ نائِلِ

ثم بين كيفية بناء الفعل للمجهول؛ لأن الفعل في هذا الباب معناه أن الفاعل يكون مبنيًا للمجهول، فقال:

فَأَوَّلَ الْفِعْلِ اضْمُمَنْ وَالْمُتَّصِلْ بِالآخِرِ اكْسِرْ فِي مُضِيَ كَوُصِلْ
وَاجْعَلْهُ مِنْ مُضَارِعٍ مُنْفَتِحَا كَيَنْتَحِي الْمَقُول فِيْهِ يُنْتَحَىٰ
وَالثَّانِيَ التَّالِي تَا الْمَطَاوَعَهْ كَالأَوَّلِ اجْعَلْهُ بِلاَ مُنَازَعَهْ
وَثَالِثَ الَّذِي بِهَمْزِ الْوَصْلِ كَالأَوَّلِ اجْعَلَنَّهُ كَاسْتُحْلِي
وَاكْسِرْ أَوَ اشْمِمْ فَاثُلاَثِيَ أُعِلّ عَيْنًا وَضَمٌّ جَا كَبُوعَ فَاحْتُمِلْ
وَإِنْ بِشَكْلٍ خِيفَ لَبْسٌ يُجْتَنَبْ وَمَا لِبَاعَ قَدْ يُرَىٰ لِنَحْو حَبّ
وَمَا لِفَا بَاعَ لِمَا الْعَيْنُ تَلِي فِي اخْتَارَ وَانْقَادَ وَشِبْهٍ يَنْجَلِي

قوله: (كَيَنْتَحِي الْمَقُول)؛ في كلمة المقول: روايتان في النسخ الأولىٰ بالجر (كَيَنْتَحِي

الْمَقُولِ)، والثانية بالرفع (كَيَنْتَحِي الْمَقُولُ).

وقوله:

وَالثَّانِيَ الْتَّالِي تَا الْمَطَاوعَهْ كَالأَوّلِ اجْعَلْهُ بِلاَ مُنَازَعَهْ

هذا مما أُخذ ونُقد عليه؛ لأنه قيد التاء كما رأيتم بتاء المطاوعة، ولم يقيد الحكم بالفعل الماضي، والصواب بأن هذا الحكم للحرف الثاني في الفعل الماضي المفتتح بتاءٍ زائدة معتادة، إذًا خصص وكان ينبغي لا يخصص، خصص التاء بكونها للمطاوعة مع أن الحكم لكل تاءٍ زائدة زيادةً معتادة للمطاوعة ولغيرها، ثم إنه عمم ولم يُقيد الحكم بالفعل الماضي مع أن الحكم خاص بالفعل الماضي، وقد أصلح بعضهم هذا البيت دافعًا عنه النقد المذكور، فقال:

والثاني التالي تا الزيادة خصم بماضٍ إن تكن معتادا

ثم بعد ذلك ينبه علىٰ قوله: (وَاكْسِرْ أَوَ اشْمِمْ)؛ أصل البيت (وَاكْسِرْ أَوَ أشْمِمْ) فأشمم: فعل أمر من الفعل أشمَّ، من الفعل الرباعي أَشَمَّ، وفعل أمره سيكون مبدوءًا بهمزة قطع؛ قولك: أقبل زيدٌ الأمر منه أَقْبِل، وأكرم زيدٌ الأمر منه أَكْرِم، وأشمَّ الأمر منه أَشْمِم، ثم إن ابن مالك خف الهمزة هنا بحذفها ونقل حركتها إلىٰ الساكن قبلها، (أو أشمم) همزة مفتوحة وقبلها واو ساكنة (أو اشمم)، كيف خففها؟ حذفها ونقل حركتها الفتح إلىٰ الساكن قبلها للواو إذًا أو صارت (أوَ) تخذف الهمزة فتقول (أوَ اشمم) وهذا سُمي التخفيف بالنقل.

وهناك تخفيف آخر للهمزة هو تخفيف بالحذف آسف تخفيف بالقلب وقلناه قبل قليل في الشأن الشان قلبناه إلىٰ ألف. طيب. ثم بعد ذلك تكلّم رحمه الله علىٰ ما ينوب عن الفاعلِ عند عدم المفعول به، فقال:

وقابِلٌ مِن ظَرفٍ أو مِن مَصدَرِ أو حَرفِ جَرٍّ بِنِيابَةٍ حَرِي
ولا ينوبُ بعضُ هَذِي إن وُجِدْ في اللفظِ مَفعولٌ بِهِ وقَد يَرِدْ
وباتّفاقٍ قَد ينوبُ الثّانِ مِن بابِ كَسا فيما التِباسُهُ أُمِن

فِي بَـابِ ظَـنَّ وأَرَىٰ المَنـعُ اشـتَهَر   ولا أرىٰ مَنعًا إذا القَصدُ ظَهَر
وَمَا سِوَىٰ النَّائِبِ مِمَّا عُلِّقَا   بِالْرَّافِعِ النَّصْبُ لَهُ مُحَقَّقَا

قوله: ولا ينوبُ بعضُ هَذِي إن وُجِدْ، هذا شطر. الشطر الأول من البيت الحادي والخمسين بعد المئتين. الشطر الأول من البيت الحادي والخمسين بعد المئتين إذن كم يكون في الألفية ها؟ بانتهاء هذا الشطر نكون قد انتهينا من ربع الألفية؛ لأن الألفية بيتان وألف، فربعها مائتين وخمسون ونصف. نعم.

وقوله: في بابِ ظَنَّ وأَرَىٰ المَنعُ اشتَهَر، يريد أن يقول في هذين البابين: باب ظن وفي باب أرىٰ، اشتهر المنع، ولا يريد أن يقول في باب ظن وأرىٰ المنع؛ فالمنع ليس معمولاً ليس مفعولاً لأرىٰ. ثم ننتقل إلىٰ الباب الثاني وهو الباب الثامن عشر، وهو باب اشتغال العامل عن المعمول. وقد عقده في اثني عشر بيتًا، وذكر فيها خمس مسائل: **الأولىٰ**: تعريف الاشتغال. **والثانية**: ذكر فيها الترجيح بين النصب علىٰ الاشتغال والرفع علىٰ الابتداء. **المسألة الثالثة**: نصب الاسم علىٰ الاشتغالِ، إذا كان ضميره مجرورًا أو مضافًا. **الرابعة**: النصب علىٰ الاشتغال في فعل يفسره وصفٌ. **الخامسة**: النصب علىٰ الاشتغال السببي. فبدأ بالكلام علىٰ تعريف الاشتغال، فقال رحمه الله تعالىٰ:

إِنْ مَضْمَرُ اسْمٍ سَابِقٍ فِعْلاً شَغَلْ   عَنْهُ بِنَصْبِ لَفْظِهِ أَوِ الْمَحَلّ
فَالسَّابِقَ انْصِبْهُ بِفِعْلٍ أُضْمِرَا   حَتْمًا مُوَافِقٍ لِمَا قَدْ أُظْهِرَا

ثم بدأ الكلام علىٰ الترجيح بين النصب علىٰ الاشتغال والرفع علىٰ الابتداء، أيُّهما أرجح؛ فبدأ بالكلام علىٰ وجوب النصب علىٰ الاشتغال في المواضع التي يجب فيها النصب علىٰ الاشتغال، فقال:

وَالنَّصْبُ حَتْمٌ إِنْ تَلاَ الْسَّابِقُ مَا   يَخْتَصُّ بِالْفِعْلِ كَإِنْ وَحَيْثُمَا

وأما وجوب الرفع علىٰ الابتداء، المواضع التي يجب فيها الرفع علىٰ الابتداء، فقال فيها:

وَإِنْ تَلاَ الْسَّابِقُ مَا بِالابْتِدَا يَخْتَصُّ فَالرَّفْعَ الْتَزِمْهُ أَبَدَا
كَذَا إِذَا الْفِعْلُ تَلاَ مَا لَمْ يَرِدْ مَا قَبْلُه مَعْمُولَ مَا بَعْدُ وُجِدْ

وقوله في البيت الأخير:

كَذَا إِذَا الْفِعْلُ تَلاَ مَا لَمْ يَرِدْ

لم كذا في جميع نسخ التحقيق، وجاء في نسخة واحدة لن ما لن يرد، وهو بلفظ لم علىٰ هذه النسخة القليلة في أكثر الشروح المطبوعة، ولكن الشروح المطبوعة لا يُوثق بها في بيان ألفاظ الألفية؛ لأن أغلبها لم يحقق تحقيقًا علميًا بل كثير منها غُيرت فيها ألفاظ الألفية بما يوافق المطبوع من الألفية. وهذا المطبوع من الألفية لم يحقق تحقيقًا علميًا. فلهذا نجد في كثير من هذه الشروح اختلافًا بين الشرح وبين نص الألفية. فالشارح يشرح علىٰ روايته، وتجد أن المتن المثبت للألفية الرواية المعروفة المشهورة في الألفيات المطبوعة. وهذا مما يدل علىٰ أن الألفية يجب أن تحقق تحقيقًا علميًا يليق بمقامها.

وقوله في الشطر الأخير: مَا قَبْلُه. نعم. لن.. لن هذا الذي في النسخ القديمة إلا نسخة واحدة فيها لم. وقوله في الشطر الأخير:

مَا قَبْلُه مَعْمُول مَا بَعْدُ وُجِدْ

كذا في أكثر النسخ ومنها نسخة ابن هشام التي نقلها من نسخة ابن النحاس وهو من تلاميذ ابن مالك المتأخرين. وجاء في بعض النسخ:

مَا قَبْلُ مَعْمُولاً لِمَا بَعْدُ وُجِدْ

ومع ذلك فإن هذا البيت علىٰ كل حال علىٰ كل هذه الروايات كَذَا إِذَا الْفِعْلُ تَلاَ مَا لَمْ يَرِدْ مَا قَبْلُه مَعْمُول مَا بَعْدُ وُجِدْ، من أبيات الألفية المعقدة، والأبيات المعقدة التي في الألفية قليلة، فلهذا ينقد عندما نجد بيتًا معقدًا في الألفية. وتقديره كذا يلتزم رفع الاسم المسئول عنه إذا تلا الفعل المسئول شيئًا لن يرد الاسم الذي قبله معمولاً للفعل الذي وجد بعده. حتىٰ قال أبو حيان عن هذا البيت: هذا كلام في غاية التعقيد والرتاتة، لكن يبقىٰ أنه من

أبيات الألفية.

ثم بعد ذلك تكلم ابن مالك علىٰ جواز النصب علىٰ الاشتغال والرفع علىٰ الابتداء والنصب هو المختار. المواضع التي يجوز فيها النصب علىٰ الاشتغال والرفع علىٰ الابتداء، ولكن المختار هو النصب علىٰ الاشتغال، فقال:

وَاخْتِيرَ نَصْبٌ قَبْلَ فِعْلٍ ذِي طَلَبْ وَبَعْدَ مَا إِيلاؤهُ الْفِعْلَ غَلَبْ

وَبَعْدَ عَاطِفٍ بِلاَ فَصْلٍ عَلَىٰ مَعْمُولِ فِعْلٍ مُسْتَقِرَ أَوَّلاَ

ثم تكلّم علىٰ جواز النصب علىٰ الاشتغال والرفع علىٰ الابتداء علىٰ السواء كلاهما جائزان علىٰ السواء، فقال:

وَإِنْ تَلاَ الْمَعْطُوفُ فِعْلاً مُخْبَرَا بِهِ عَنِ اسْمٍ فَاعْطِفَنْ مُخَيَّراً

ثم تكلم علىٰ نصب الاسم علىٰ الاشتغال؛ إذا كان ضميره مجرورًا أو مضافًا، كقولك: زيدًا سلمتُ عليه، وكقولك: زيدًا أكرمتُ أخاه، فقال:

وَفَصْلُ مَشْغُوْلٍ بِحَرْفِ جَرِّ أَوْ بِإِضَافَةٍ كَوَصْلٍ يَجْرِي

ثم تكلم علىٰ النصب علىٰ الاشتغال بفعلٍ يفسره وصف وليس يفسره فعل، كقولك: زيدًا أنا مكرمه، فقال:

و وَسَوِّ فِي ذَا الْبَابِ وَصْفًا ذَا عَمَلْ بِالْفِعلِ إِنْ لَمْ يَكُ مَانِعٌ حَصَلْ

وأخيرًا، تكلّم علىٰ النصب علىٰ الاشتغال السببي، كقولك: زيدًا أكرمتُ رجلاً يحبه، فقال:

وَعُلْقَةٌ حَاصِلَةٌ بِتَابِعِ كَعُلْقَةٍ بِنَفْسِ الاسْمِ الْوَاقِعِ

نكون بذلك قد انتهينا من ثمانية عشر بابًا. نتوقف قليلاً إن كانت أسئلة فيما سبق ثم نكمل. هل هناك من أسئلة أو كل شيء واضح؟







الأسئلة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

السؤال: بخصوص مراد المُؤَلِّف من قوله: (والثاني منهما كثالث ذكر).

الجواب: والثان منهما كثالث ذكر، فحص الحكم بالثاني مع أن الحكم يشمل الأول والثاني.

المفعولات.. المفعول.. والثاني معروف أنه منصوب والثالث معروف أنه منصوب كل المفاعيل منصوبة لا يوجد مفعول مرفوع أو مجرور لكن هو يتكلم علىٰ الحكم.. هو كلامه هنا ليس علىٰ أنه منصوب أو غير منصوب، فكلها منصوبة لا شك في ذلك وإنما يتكلم علىٰ الحكم حكم المفعول من حيث الحذف وعدم الحذف، التقديم والتأخير، جواز التعليق جواز الإلغاء، هل هذه الأشياء تجوز فيها أم لا تجوز، هل هو كمفعول ظن أو كمفعول كسىٰ، فقال لا المفعول الثاني كمفعول كسىٰ وليس كمفعول ظن الذي قال فيه من قبل (ولا تُجز). فما يجوز لك في مفعول مفعولي ظن ذلك، لكن هنا قال نعم يجوز؛ لأنه كمفعول كسىٰ الثاني، لكن الأول كذلك كمفعول كسىٰ في الحكم. فليس الكلام علىٰ أنه منصوب لا، الكلام علىٰ أحكامه الأخرىٰ، وأما قوله منصوب فكل المفاعيل منصوبة الأول والثاني والثالث ومفعول ظن ومفعول كسىٰ ومفعول أعلم كلها منصوبة.

❁ ❁ ❁

السؤال: بخصوص الضرورة الشِّعرية الَّتي لجأ إليها المُصنِّف في هذا البيت: (وَكَوْنُهَا بِمُعْرَبِ الأَفْعَالِ قَلْ).

الجواب: نعم، هذه اللغة أقل ما يقال فيها أنها قليلة ولكن الذي يظهر يعني لو أن ابن مالك لم تضطره الضرورة الشعرية لذلك أكان يفعل ذلك. إذن ما الذي دعاه لذلك، الذي دعاه النظر لهذه اللغة القليلة أو الذي دعاه الضرورة، إذن لنرىٰ الدافع الحقيقي لا نلف وندور لغة وما لغة هي لغة قليلة جدًا.

۞ ۞ ۞

السؤال: بخصوص الضمير المستتر، وهل هو قسمٌ ثالث من الضمائر أم لا؟

الجواب: نعم. قلنا هذا عند المحققين من النحويين بعضهم يجعله قسمًا ثالثًا: منفصل ومتصل ومستتر، لكن التحقيق أن الضمير المستتر من المتصل يعني الضمير إما متصل وإما منفصل، والمتصل قسمان: بارز ومستتر... إحم.. كيف؟ .. محمدٌ جاء.. إي.. نعم هو مستتر مستتر لأنه داخل في الفعل.. هو هذا تأكيد لفظي للفاعل المستتر ..لا ما معنىٰ مستتر وجوبًا وجوازًا؟ مستتر جوازًا لا يعني أنه يجوز أن تلفظ به، فالمستتر ليس له لفظ، العرب لم تضع له لفظًا، كيف آآ تلفظه. أما قوله مستتر وجوبًا ومستتر جوازًا هذه مسألة ثانية لا يعنىٰ بها ما يفهمه بعضهم، مستتر جوازًا يعني يمكن تظهره، ووجوبًا لا يمكن تظهره لا، وإنما المراد مستتر وجوبًا يعني أن هذا الفعل لا يكون فاعله إلا ضميرًا مستترًا، مثل أمر المذكر، مهما حاولت لا تستطيع أن تجعل فاعله إلا ضميرًا مستترًا (قم واجلس وافعل) هو ضمير مستتر لا يمكن أن تجعل فاعله اسمًا ظاهرًا أو ضميرًا بب بارزًا مثل (اذهب مثل نذهب) هذه أفعال لا يكون فاعلها إلا ضميرًا مستترًا.

أما المستتر جوازًا فمعناه أن الفعل يجوز أن يكون فاعله ضميرًا مستترًا، كقولك (محمد جاء ومحمد يذهب)، ويجوز أن يكون فاعله اسمًا ظاهرًا مثل (ذهب محمد، محمد يذهب). فقولهم جوازًا ووجوبًا ليس عائدًا إلىٰ الضمير وإنما عائد إلىٰ الفعل. الفعل إما أن يكون فاعله مستترًا يعني يجب أن يكون فاعله مستترًا، لا يكون شيئًا آخر، أو أن الفعل يجوز أن يكون فاعله ضميرًا مستترًا ويجوز أن يكون فاعله شيئًا آخر، اسمًا ظاهرًا أو فعل أو

ضميرًا بارزًا. أما المستتر لا يمكن أن تظهره أبدًا، حتىٰ في قوله تعالىٰ: (اسكن أنت وزوجك الجنة) الفاعل ليس أنت الظاهر بل مستترًا، والدليل علىٰ ذلك أنك يمكن أن تقول اسكن خلاص، أين فاعله؟ الفاعل لا يجوز حذفه؛ لأنه عمدة، الفاعل موجود، لكن مستتر في قولك ...

۞ ۞ ۞

السؤال: هل يمكن توكيد الضمير المستتر؟

الجواب: شرحتها قبل قليل في الشرح.. توكيد يعني، يمكن أن تأكد الضمير المستتر وجوبًا أو المستتر جوازًا ليس هناك مشكلة قد تأكد، اسكن أنت أو محمد جاء هو، فـ (هو) توكيد للضمير المستتر لا مشكلة لا يمكن أبدًا.

۞ ۞ ۞

السؤال: ما المراد بـ (التعليق)؟

الجواب: لا التعليق هذا خاص في باب ظن وأخواتها.. التعليق .. هذا شرح مسألة نحوية قلنا الفتح لا نشرح. التعليق هو وجود حاجز بين العامل ومعموله، والحواجز هذه مذكورة كالاستفهام والنفي تقول علمت هل محمد قائم؟ فهل محمد قائم مبتدأ وخبر مرفوعان. ها ارتفعا. هل محمد قائم. ولا تفصلهما بـ(علمت) لوجود الحاجز هل. لكن (كسىٰ) لا يمكن، تقول: كسىٰ محمدٌ هل الفقير ثوب؟ لا تأتي.

۞ ۞ ۞

السؤال: ما هو (الاشتغال)؟

الجواب: الاشتغال هو أن تقول مثلاً يعني آآ أكرمت محمدًا، أين مفعول الإكرام؟ محمدًا لا مشكلة. طيب قدم المفعول به، محمدًا أكرمته، أين المفعول به؟ محمدًا مقدم. لا مشكلة. حتىٰ الآن ما جاءت المشكلة. طب، عندما تقول: محمدٌ أكرمته أين مفعول أكرم ها؟ الهاء، ومحمدٌ مبتدأ أيضًا لا توجد مشكلة إلىٰ الآن لا توجد مشكلة، المشكلة عندما تقول: محمدًا أكرمته هنا تبدأ المشكلة. الاشتغال هو حل لمشكلة فـ (محمدًا أكرمته) أين

المفعول الإكرام الهاء أم محمد؟ الهاء تعود إلىٰ محمد، لكن هل المفعول هو محمد الظاهر أم الضمير؟ ولا يمكن أن يكون للفعل الواحد مفعولين. قالوا أمر سهل؛ نقول (أكرمته فعل وفاعل ومفعول به)؛ فالمفعول هو الهاء، ومحمدًا نقدر له فعلاً، والتقدير هو (أكرمت محمدًا أكرمته)، فحذفنا الفعل الأول للدلالة الفعل الظاهر، فيسمون (محمدًا) منصوب علىٰ الاشتغال، يعني منصوب بفعل محذوف من جنس الفعل المذكور. وهذا أسلوب من أساليب المبالغة كتقول: أكرمته أكرمته، أكرمت محمدًا أكرمته، فمحمدًا أكرمته كأنك قلت (أكرمته أكرمته).

هذا هو الاشتغال وهو كثير في القرآن الكريم؛ (والسماءَ رفعها) أي رفع السماء رفعها. يله هذا شرح الاشتغال.

۞ ۞ ۞

السؤال: ما رأيكَ بتقسيم ابن مالك رحمه الله للنحو؟

الجواب: نعم ابن مالك أتىٰ بتقسيم جديد للنحو، لا نقل تقسيم ترتيب، نعم الترتيب الذي ابتدعه ابن مالك أعجب به النحويون كثيرًا وهو المعتمد إلىٰ اليوم. ابن مالك يعني في أغلب حياته كان مدرسًا ليس عالمـًا فقط بل كان مدرسًا يدرس قلنا في الحلب درس في المدرسة السلطانية، وفي دمشق في المدرسة العادلية، فكان يدرس الطلاب الصغار والمتوسطين والكبار فله كتب كثيرة تعليمية.

والله أعلم. وصلىٰ الله وسلم علىٰ نبينا محمد وعلىٰ آله وأصحابه أجمعين.





الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام علىٰ نبينا محمد وعلىٰ آله وأصحابه أجمعين، أما بعد...

فسلام الله عليكم ورحمته وبركاته وحياكم الله وبياكم، في عصر يوم السبت الثالث والعشرين من شهر رجب من سنة ثنتين وثلاثين وأربعمائة وألف من الهجرة النبوية المباركة، ونحن في جامع الزهراء بمدينة الرياض نعقد بحمد الله وتوفيقه الدرس الثالث من دروس فتح ألفية ابن مالك عليه رحمة الله.

وكنا قد توقفنا في الدرس الماضي عند الباب التاسع عشر، عند البيت السابع والستين بعد المائتين، ونكمل إن شاء الله تعالىٰ ما توقفنا عنده.

نعم؟ وقلت ذلك... قلت الرياض؟ أنا متأكد، أريد أن أقول البحيرية، لا أخطئ، يعني في الرياض، من شدة الخطأ... من شدة الحرص أخطأت، نعم، جامع الزهراء بمدينة البحيرية، طيب.

نقول نحن في **الباب التاسع عشر وهو تعدي الفعل ولزومه**، وقد عقده ابن مالك رحمه الله تعالىٰ في أحد عشر بيتًا، وفيه سبع مسائل:

- المسألة الأولىٰ: تعريف الفعل المتعدي.
- والثانية: عمل الفعل المتعدي.
- والثالثة: تعريف الفعل اللازم.

- والرابعة: الأفعال التي يجب أن تكون لازمة.
- والخامسة: عمل الفعل اللازم.
- والسادسة: الترتيب بين المفاعيل.
- والسابعة: حجب المفعول به.

فبدأ ابن مالك رحمه الله تعالىٰ بالكلام علىٰ تعريف الفعل المتعدي فقال:

عَلاَمَةُ الفِعْلِ الْمُعَدَّىٰ أَنْ تَصِلْ ... هَا غَيْرِ مَصْدَرٍ بِهِ نَحوُ عَمِلْ

وبعد أن عرّف الفعل اللازم، بين لنا عمله، فقال في بيان الفعل المتعدي:

فَانْصِبْ بِهِ مَفْعُولَهُ إِنْ لَمْ يَنُبْ ... عَنْ فَاعِلٍ نَحْوُ تَدَبَّرْتُ الكُتُبْ

ثم انتقل بعد ذلك إلىٰ الكلام عن الفعل اللازم، فعرف الفعل اللازم فقال:

ولازمٌ غير المُعدّي وهذا التعريف يسمىٰ التعريف بالضد، لأن التعريف أنواع منها: التعريف بالماهية والتعريف بالتمثيل والتعريف بالضد، فهنا قال اللازم غير المعدىٰ لأنه سبق أن تكلم عن المعدىٰ فعرفه وبين العلامة التي تميزه.

ثم بين الأفعال التي لا تكون إلا لازمة فقال:

ولازمٌ غيرُ الْمُعَدَّىٰ وحُتِمْ كَنَهِمْ ... لُزُومُ أفعالِ السَّجَايَا
كذا افْعَلَّلَ والْمُضاهِي اقْعَنْسَسَا ... وما اقْتَضَىٰ نظافةً أوْ دَنَسَا
أو عَرَضًا أوْ طَاوَعَ الْمُعَدَّىٰ ... لواحدٍ كمَدَّهُ فامْتَدَّا

قوله كنهم، كذا افعلل أي وكذا افعلل، ولكنه حذف حرف العطف وابن مالك يحذف حرف العطف الواو كثيرًا في ألفيته، وهو جائز في ضرورة الشعر وقليل في النثر، وسيأتي بذلك أمثلة كثيرة في ألفيته رحمه الله.

وبعد أن عرف الفعل اللازم بين عمل الفعل اللازم فقال:

وعَدِّ لازمًا بحرْفِ جَرِّ ... وإنْ حُذِفْ فالنصبُ للمُنْجَرِّ
نَقْلًا وفي أنَّ وأنْ يَطَّرِدُ ... معَ أَمْنِ لَبْسٍ كعَجِبْتُ أنْ يَدُوا

وقوله وإن حذف فالنصب، أي وإن حذف فالنصب إلا أنه سكن الفاء الأولىٰ لإدغامها في الفاء التي بعدها، ويسمىٰ هذا إدغامًا كبيرًا وسبق الكلام عن هذا الإدغام وقلنا إنه جائز في النثر وليس من ضرورة في الشعر وإن مالك أدغم إدغامًا كبيرًا في الموضعين من ألفيته، هذا الموضع والموضع السابق في باب أفعال المقاربة في قوله "أوشك قد".

وقوله في المثال **"عجبت أن يدوا"**: يدوا يقال في اللغة "ودا القاتل القتيل يديه إذا أدىٰ ديته لوليه".

ثم تكلم رحمه الله علىٰ الترتيب بين المفاعيل إذا تعددت لأن المفاعيل قد تكون مفعولين في باب ظن وكسا وقد تكون ثلاثة في باب أعلم، فتكلم علىٰ ترتيبها إذا اجتمعت فقال:

والأصلُ سَبْقُ فاعلٍ معنًىٰ كمَنْ ... مِنْ أَلْبِسَنْ مَنْ زَارَكُمْ نَسْجَ الْيَمَنْ
ويَلْزَمُ الأصلُ لِمُوجِبٍ عَرَا ... وتَرْكُ ذاكَ الأَصْلِ حَتْمًا قَدْ يُرَىٰ

وقوله في المثال "ألبسَن" كذا في جميع نسخ التحقيق بفتح السين "ألبسَن"، وقال الثوبان في حاشيته المشهورة علىٰ شرح الآجرومي إنه قد يكون بضم السين "ألبِسُن" ليطابق بقية المثال من زاركم، لأن زاركم للجمع فيناسبه ألبسُن خطاب للجمع، وقد تكون السين مفتوحة "ألبسَن" فيكون قوله زاركم من باب التعظيم لأن المفرد قد يخاطب بالجمع تعظيمًا له، وكذا قال الخضري في حاشيته المشهورة علىٰ شرح ابن عقيل، ولكن ما قالاه هو من باب الاجتهاد، أما الذي في نسخ الألفية المخطوطة فهو فتح السين فقط "ألبسَن" وهو الموافق لما في أصل الألفية وهو الكافية الشافية، ونص المثال في الكافية الشافية "ألبسَن من زارنا نَسْجَ الْيَمَنْ".

ثم تكلم بعد ذلك رحمه الله تعالىٰ علىٰ حذف المفعول به فقال:

وحَذْفَ فَضْلَةٍ أَجِزْ إنْ لَمْ يَضِرْ ... كحَذْفِ ما سِيقَ جَوابًا أَوْ حُصِرْ
ويُحْذَفُ النَّاصِبُها إنْ عُلِمَا ... وقَدْ يكونُ حَذْفُهُ مُلْتَزَمَا

وقوله "الناصبها" جمعت الكلمة بين (أل) والإضافة، والذي جوز ذلك هو كون الإضافة إضافة لفظية، لأن (أل) لا تجامع الإضافة إذا كانت الإضافة حقيقية معنوية، والمراد بالإضافة اللفظية: ما كان المضاف فيها وصفًا أي اسم فاعل أو صفة مشبهة أو اسم مفعول أو صيغة مبالغة، ويكون المضاف إليه معمولًا لهذا الوصف وهذا الموجود في قوله "الناصبها" فناصب اسم فاعل، لهذا جاز أن تجمع بين (أل) والإضافة.

ثم بعد ذلك يأتينا الباب المتم العشرين وهو باب التنازع في العمل.

فعقده رحمه الله في ثماني أبيات، وذكر في هذه الأبيات ثلاث مسائل:

- الأولىٰ: تعريف التنازع.
- والثانية: أولىٰ العاملين بالعمل.
- والثالثة: أحكام التنازع.

فبدأ كالعادة بتعريف التنازع فقال رحمه الله:

إِنْ عَامِلَانِ اقْتَضَيَا فِي اسْمٍ عَمَلْ   قَبْلُ فَلِلْوَاحِدِ مِنْهُمَا العَمَلْ

والمراد بالتنازع هو أن يتقدم عاملان ويأتي بعدهما معمولٌ يطلبانه كأن تقول: "جاء وجلس محمد" فمحمد يطلبه جاء فاعلًا ويطلبه جلس فاعلًا ويقول إن العاملين تنازعا الفاعل أو تقول: "رأيت وأكرمت عمرًو" فإن الرؤية والإكرام يتنازعان المفعول به عمرًوا هذا من باب التنازع وهي أيضًا مشكلة نحوية حلها النحويون في هذا الباب، أو تقول: "جاء وأكرمت محمدًا" فإن جاء يطلب محمدًا فاعلًا وأكرمت يطلب محمدًا مفعولًا به فتنازعا، والحل سهل في باب التنازع وهو أن تجعل هذا الاسم الظاهر في أحد العاملين، وتضمر في العامل الثاني ضميرًا يكون هو معموله.

فإذا قلت "جاء وجلس محمد" فمحمد فاعل لأحد الفعلين والفعل الأخر فاعله ضمير يعود إلىٰ محمد.

ثم تكلم رحمه الله تعالىٰ علىٰ أولىٰ العاملين بالعمل، إذا تنازعا، فأيهما أولىٰ به؟ لأنه

بالاتفاق يجوز أن تعمل أحدهما لكن من أولىٰ في الإعمال العامل الأول أم الثاني؟، فقال رحمه الله:

وَالثَّانِي أَوْلَىٰ عِنْدَ أَهْلِ الْبَصْرَهْ وَاخْتَارَ عَكْسًا غَيْرُهُمْ ذَا أُسْرَهْ

وقوله "ذا" هو الموجود في نسخ الألفية المخطوطة وإعرابه هذا من غيرهم أي اختار غيرهم عكسًا علىٰ فكونهم كثيرين ذا أسره "ذا أسره" يعني كثيرين.

وجاء في بعض الشروح في شرح الهواري "ذو" "واختار عكسًا غيرهم ذو أسره" فتكون أسره صفةً لغيرهم، يعني اختار غيرهم كثيرون عكسًا.

وكلمة أسره تتضمن همزة في جميع نسخ الألفية وفي شروحها إلا ما جاء في إعراب الألفية لخالد الأزهري وقد أعرب الألفية كاملة كلمة كلمة، وعندما جاء إلىٰ هذه الكلمة قال: "الأَسره" بفتح الهمزة وهم رهط الرجل الأدنون، فعلق صاحب تاج العروس وهو **الزبيبي** فقال: "وشذ الشيخ خالد الأزهري في إعراب الألفية فإنه ضبط (الأسره) بالفتح وإنه لا يعتد به، فالذي يظهر أن هذا سبق قلم من الشيخ خالد".

ثم بعد ذلك بدأ ابن مالك بالكلام علىٰ أحكام التنازع فقال رحمه الله تعالىٰ:

وَأَعْمِلِ الْمُهْمَلَ فِي ضَمِيرِ مَا تَنَازَعَاهُ وَالْتَزِمْ مَا الْتُزِمَا
كَيُحْسِنَانِ وَيُسِيءُ ابْنَاكَا وَقَدْ بَغَىٰ وَاعْتَدَيَا عَبْدَاكَا
وَلاَ تَجِئْ مَعْ أَوَّلٍ قَدْ أُهْمِلاَ بِمُضْمَرٍ لِغَيْرِ رَفْعٍ أُوهِلاَ
بَلْ حَذْفَهُ الْزَمْ إِنْ يَكُنْ غَيْرَ خَبَرْ وَأَخِّرَنْهُ إِنْ يَكُنْ هُوَ الْخَبَرْ
وَأَظْهِرِ إِنْ يَكُنْ ضَمِيرٌ خَبَرَا لِغَيْرِ مَا يُطَابِقُ الْمُفَسِّرَا
نَحْوُ أَظُنُّ وَيَظُنَّانِي أَخَا زَيْداً وَعَمْراً أَخَوَيْنِ فِي الرَّخَا

فقوله:

وَلاَ تَجِئْ مَعْ أَوَّلٍ قَدْ أُهْمِلاَ بِمُضْمَرٍ لِغَيْرِ رَفْعٍ أُوهِلاَ

وثلاثة أبيات بعده أربعة أبيات حاول بعدهم اختصارها في بيت واحد فأحسن وأجاد

فقال:

والفضل فاحذف وسواها أخرا وأظهرن المخالف المفكر

فإن هذا البيت يشتمل علىٰ كل ما في هذه الأبيات الأربعة.

يمكن أن تستدركوا ما فاتكم من خلال التسجيل، وإلا فإني أعلم أنني أسرع أحيانًا،

قال:

والفضل فاحذف وسواها أخرا وأظهرن المخالف المفكر

تأمل البيت ثم تأمل في هذه الأبيات الأربعة ستجد أنه يكفي عنه، وقوله ابن مالك رحمه الله "وأظهرن" أصله وأظهر إن ثم خفف الهمزة بحذفها ونقل حركتها إلىٰ الساكن قبلها، فإن كانت حركتها الضم فيضم الساكن قبلها، وإن كانت حركتها الفتح سيفتح الساكن قبلها، وإن كانت حركتها الكسر فسيكسر الساكن قبلها، وإن حركتها الكسر ولهذا كسر الراء التي قبلها فقال "وأظهرِ" ثم تأتي النون ساكنة لأنه لم يبقىٰ من إن إلا النون الساكنة فقال "وأظهرِن" يكون ضمير خبرًا، وقلنا إن هذا التخفيف يسمىٰ تخفيف الهمزة بالحذف والنقل، بالحذف أي حذف الهمزة والنقل أي نقل حركتها إلىٰ الساكن قبلها.

ثم انتقل رحمه الله إلىٰ **الباب الحادي والعشرين وهو باب المفعول المطلق**، فعقده رحمه الله في اثنين عشرَّة بيتًا، ذكر فيه سبع مسائل:

- المسألة الأولىٰ: تعريف المصدر.
- والمسألة الثانية: ناصب المفعول المطلق.
- والثالثة: أغراض المفعول المطلق.
- والرابعة: ما ينوب عن المصدر في الانتصاب عن المفعول المطلق.
- والخامسة: تثنية المصدر وجمعه.
- السادسة: حذف ناصب المفعول المطلق.
- والسابعة: المفعول المطلق المؤكد لنفسه ولغيره.

فبدأ هذا الباب باب المفعول المطلق بتعريف المصدر، لا بتعريف المفعول المطلق، فقال في تعريف المصدر:

اَلْمَصْدَرُ اسْمُ مَا سِوَىٰ الزَّمَانِ مِنْ مَـدْلُولَي الْفِعْـلِ كَـأَمْنٍ مِـنْ أَمِـنْ

وإنما عرف المصدر في أول كلامه عن المفعول المطلق لأنه يشترط في المفعول المطلق أن يكون مصدرًا لهذا بدأ بالكلام علىٰ تعريف المصدر.

ثم تكلم بعد ذلك علىٰ ناصب المفعول المطلق أي عامله الذي ينصبه فقال:

بِمِثْلِـهِ أَوْ فِعْـلٍ أَوْ وَصْـفٍ نُصِـبْ وَكَوْنُـهُ أَصْـلاً لِهـذَيْنِ انْتُخِـبْ

وقوله في الشطر الثاني: "**وَكَوْنُهُ أَصْلاً لِهذَيْنِ انْتُخِبْ**" أي أنا انتخب وأرجح أن المصدر هو أصل الفعل والإضافة، وهذا القول بصريٌّ وهو قول الجمهور، وأول ما نقف عنده بعد هذا الاختيار ما ذكره في البيت السابق عندما قال في آخره " كَأَمْنٍ مِنْ أَمِنْ " فجعل الأمن وهو مصدر من أمِن وهو الفعل، يعني فجعل المصدر مأخوذًا من الفعل، وهذا يخالف من صحَّحه ورجحه، هذا هو قول الكوفيين، وهذا من تسمّحه وتجوّزه، وقد فعل ذلك في مواضع عدة من الألفية، سنقف عند بعض هذه المواضع، ستجد أنه يشتق من الفعل، ولا يشتق من المصدر من باب التسمّح والتجوز.

ثم قال رحمه الله تعالىٰ في بيان أغراض المفعول المطلق، أغراضه أي فوائده فقال:

تَوْكِيـداً أَوْ نَوْعـاً يُبِـينُ أَوْ عَـدَدْ كَسِـرْتُ سَـيْرَتَيْنِ سَـيْرَ ذِي رَشَـدْ

وقوله "توكيدًا أو" فيه تخفيف للهمزة وهو أيضًا تخفيف بالحذف والنقل، ف "أو" همزة مفتوحة فحذفها ونقل فتحتها إلىٰ الساكن قبلها وهو التنوين، والتنوين كما نعرف نون ساكنة فقوله "توكيدًا" ينتهي بدال مفتوحة وبعدها نون ساكنة توكيدًا، فإذا أردت أن تخفف الهمزة في أو ستحذف الهمزة سيبقىٰ واو ساكنة في أو وفتحة الهمزة ستنقلها إلىٰ التنوين سيكون نونًا مفتوحة فتقول توكيدَ ثم نون مفتوحة توكيدَنَ ثم واو ساكنة توكيدنو، هذا تخفيف بالحذف والنقل، وفي البيت السابق قال بمثله أو فعلنو أيضًا تخفيفًا بالحذف والنقل

لكن ما الفرق بين الموضعين؟

الفرق بين الموضعين أن "توكيدًا" علىٰ سبيل النصب يعني النون الساكنة التنوين مسبوق بفتحة توكيدًا أما الكلمة في البيت السابق فعلٍ علىٰ سبيل جر أي كسرتين يعني النون الساكنة مسبوقة بكسرة فعلٍ أو سنحذف الهمزة من أو لننقل حركتها إلىٰ التنوين، التنوين مسبوق بكسرة إذا سنقول فعلِ ثم فعلِن لا فعلِنَ اللام تحتها كسرة ثم النون من التنوين مفتوحة لأن أو الهمزة مفتوحة تنقل الفتحة إلىٰ النون فعلِنَ ثم نستكمل الباقي من أو فعلِنَو فهذا هو التخفيف عنهما.

ثم بعد ذلك تكلم رحمه الله علىٰ ما ينوب عن المصدر في الانتصاب علىٰ المفعول المطلق، لأننا ذكرنا في البداية أنه لا ينتصب عن المفعول المطلق إلا المصدر، وهناك أسماء قد تنوب عن المصدر فتنتصب علىٰ المفعول المطلق فقال عنها في هذا البيت:

وَقَدْ يَنُوبُ عَنْهُ مَا عَلَيْهِ دَلّ ... كَجِدَّ كُلَّ الْجِدِّ وَافْرَحِ الْجَذَلْ

ثم تكلم علىٰ تثنية المصدر وجمعه فقال:

وَمَا لِتَوْكِيدٍ فَوَحِّدْ أَبَدَا ... وَثَنِّ وَاجْمَعْ غَيْرَهُ وَأَفْرِدَا

ثم تكلم علىٰ حذف ناصب المفعول المطلق أي عامله فقال:

وَحَذْفُ عَامِلِ الْمُؤَكِّدِ امْتَنَعْ ... وَفِي سِوَاهُ لِدَلِيلٍ مُتَّسَعْ

وَالْحَذْفُ حَتْمٌ مَعَ آتٍ بَدَلاَ ... مِنْ فِعْلِهِ كَنَدْلاً اللَّذْ كَانْدُلاَ

وَمَا لِتَفْصِيلٍ كَإِمَّا مَنَّا ... عَامِلُهُ يُحْذَفُ حَيْثُ عَنَّا

كَذَا مُكَرَّرٌ وَذُو حَصْرٍ وَرَدْ ... نَائِبَ فِعْلٍ لِاسْمِ عَيْنٍ اسْتَنَدْ

وقوله "اللذ" أي الذي وقوله "كإما منا" تشير إلىٰ قوله عز وجل: ﴿فَشُدُّوا الْوَثَاقَ فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً﴾[محمد:٤] في سورة محمد عليه الصلاة والسلام.

ثم بعد ذلك تكلم علىٰ المفعول المطلق المؤكد، وقد يكون مؤكدًا لنفسه وقد يكون مؤكدًا لغيره فذكر كل ذلك فقال:

وَمِنْـهُ مَـا يَدْعُونَـهُ مُؤَكِّـدَا لِنَفْسِـهِ أَوْ غَيْـرِهِ فَالْمُبْتَـدَا
نَحْـوُ لَـهُ عَلَـيَّ أَلْـف عُرْفَـا وَالثَّـانِ كَـابْنِي أَنْـتَ حقًّـا صِـرْفَا
كَـذَاكَ ذُو لِلتَّشْـبِيهِ بَعْـدَ جُمْلَـهْ كَلِـي بُكًـا بُكَـاءَ ذَاتِ عُضْلَـهْ

وقوله في هذا البيت الأخير "كلي بكا بكاء" أصلها لي بكاءٌ كلمة ممدودة آخرها همزة مضمومة بتنوين بكاءٌ ثم قصر الممدود وقصر الممدود جائز في الشعر، ما معنىٰ قصر الممدود هنا بكاءٌ؟ بأن نحذف الهمزة فإذا حذفنا الهمزة سينحذف معها ما تحمله الهمزة آخر الكلمة هي التي تحمل حركة الإعراب، فعندما حذفنا الهمزة انحذفت معها الضمة، انحذفت معها ماذا؟ الضمة علامة الإعراب فقط، أما التنوين فشيء آخر، يعني "بكاءٌ" يظهر ضمتين، الضمة الأولىٰ علامة الإعراب، والضمة الثانية في الرسم الإملائي هي رمز التنوين، والتنوين لا علاقة له بالإعراب، التنوين نون ساكنة تلحق آخر حركة في الاسم، إذا حذفنا الهمزة وحذفنا الضمة علامة الإعراب ماذا بقي؟ بقي التنوين، التنوين نون ساكنة تلحق آخر حركة في الاسم، ابحث لي الآن عن آخر حركة في الاسم بعدما صار اسما مقصورًا، مقصور بألف بكا الألف في العربية معلوم أنها ملازمة للسكون، لا تتحمل الحركة لا فتحة ولا ضمة ولا كسرة، إذًا ما عليه حركة، ننظر للذي قبلها، ما الذي قبلها؟ الكاف، وما حركة الكاف؟ الفتح، إذًا يأتي بالتنوين ويضعه بعد فتح الكاف، فبكا بعد فتحة الكاف نأتي بالتنوين فنقول بكًا، ما هذا التنوين؟ هو تنوين الصرف، لأن الكلمة مصروفة ليست ممنوعة من الصرف، التنوين ما له علاقة بالإعراب يأتي مع كلمة مصروفة، إلا أنه يلحق آخر حركة في الكلمة، فلهذا نقول: لي بكًا بكاء ذات عضلة.

ثم ننتقل بعد ذلك إلىٰ الباب الثاني والعشرين وهو باب المفعول له.

فعقده رحمه الله في خمسة أبيات فقط وذكر فيه ثلاثة مسائل.

- المسألة الأولىٰ: تعريف المفعول له.
- والثانية: شروط المفعول له.

- والثالثة: أنواع المفعول له.

فبدأ كالعادة بتعريف المفعول له فقال رحمه الله:

يُنْصَبُ مَفْعُولاً لَهُ الْمَصْدَرُ إِنْ ... أَبَانَ تَعْلِيلاً كَجُدْ شُكْراً وَدِنْ

ثم تكلم علىٰ شروط المفعول له فقال:

وَهْوَ بِمَا يَعْمَلُ فِيهِ مُتَّحِدْ ... وَقْتاً وَفَاعِلاً وَإِنْ شَرْطٌ فُقِدْ

فَاجْرُرْهُ بِالْحَرْفِ وَلَيْسَ يَمْتَنِعْ ... مَعَ الشُّرُوطِ كَلِزُهْدٍ ذَا قَنِعْ

وقوله **فَاجْرُرْهُ بِالْحَرْفِ** هو الذي في أكثر النسخ المخطوطة وجاء في بعضها وفي بعض الشروح فاجزره باللام.

ثم قال رحمه الله تعالىٰ في أنواع المفعول له:

وَقَلَّ أَنْ يَصْحَبَهَا الْمُجَرَّدُ ... وَالْعَكْسُ فِي مَصْحُوبِ أَلْ

لاَ أَقْعُدُ الْجُبْنَ عَنِ الْهَيْجَاءِ ... وَلَوْ تَوَالَتْ زُمَرُ الأَعْدَاءِ

قوله يصحبه بالتذكير هو الذي في أكثر النسخ المخطوطة وهو المناسب لقوله في البيت السابق فاجزره بالحرف، لأن قوله "قل أن يصحبه" قل أن يصحب الحرف، وفي بعض النسخ والشروح وقل أن يصحبها بالتأنيث أي قل أن يصحب اللام.

وقوله في البيت الذي أنشده:

لاَ أَقْعُدُ الْجُبْنَ عَنِ الْهَيْجَاءِ ... وَلَوْ تَوَالَتْ زُمَرُ الأَعْدَاءِ

قال ابن حمدون في الفتح الودودي، وهو حاشيته علىٰ شرح المكرودي، قال: "لم يدخل الناظم رحمه الله في الألفية من شواهد العرب إلا هذا البيت بخلاف الكافية الشافية أقصد الألفية فإنه كثيرًا ما يدخل فيها شواهد من كلام العرب مع كلامه"؛ وهو يعني بذلك البيت الكامل، وإلا فقد ذكر ابن مالك جزأين من بيتين شعريين، أحدهما سبق أن ذكرناه في باب المعرف بأداة التعريف بقوله:

كَذَا وطِبْتَ النَّفْسَ يَا قَيْسُ السَّرِي إشارة إلىٰ قول الشاعر:

رَأَيْتُكَ لَمَّا أَنْ عَرَفْتَ وُجُوهَنَا صَدَدْتَ وَطِبْتَ النَّفْسَ يَا قَيْسُ

والموضع الأخر في باب العطف في كلامه علىٰ عطف البيان في قوله:

وَنَحْوِ بِشْرٍ تَابِعِ الْبَكْرِيِّ يشير إلىٰ قول الشاعر

أَنَا ابْنُ التَّارِكِ الْبَكْرِيِّ بِشْرٍ عَلَيْهِ الطَّيْرُ تَرْقُبُهُ وُقُوعا

والسبب في ذلك ظاهر وهو أن الألفية مختصرة فلم يرد أن يطولها بذكر الأبيات الكاملة.

ثم بعد ذلك انتقل إلىٰ الباب الثالث والعشرين وهو المفعول به.

وهو المسمىٰ ظرفًا فعقده في ثمانية أبيات ذكر فيها خمس مسائل.

- الأولىٰ: تعريف الظرف.
- والثانية: ناصب الظرف.
- والثالثة: ما ينتصب علىٰ الظرفية من أسماء الزمان والمكان.
- والرابعة: المتصرف وغير المتصرف من أسماء الزمان والمكان.
- والخامسة: نيابة المصدر عن أسماء الزمان والمكان.

فبدأ كالمعتاد بتعريف الظرف فقال رحمه الله:

الظَّرْفُ وَقْتٌ أَوْ مَكَانٌ ضُمِّنَا فِي بِاطِّرَادٍ كَهُنَا امْكُثْ أَزْمُنَا

ثم بين ناصب الظرف، أي العامل الذي ينصبه فقال:

فَانْصِبْهُ بِالْوَاقِعِ فِيهِ مُظْهَراً كَانَ وَإِلاَّ فَانْوِهِ مُقَدَّرَا

ثم تكلم علىٰ ما ينتصب علىٰ الظرفية من أسماء الزمان والمكان، يعني ما يقبل أسماء الزمان والمكان التي تقبل الانتصاب علىٰ الظرفية فقال:

وَكُلُّ وَقْتٍ قَابِلٌ ذَاكَ وَمَا يَقْبَلُهُ الْمَكَانُ إلا مُبْهَمَا

نحوُ الجهاتِ والمقاديرِ وما صيغ من الفعل كمرمىً من رمىٰ

وَشَرْطُ كَوْنِ ذَا مقِيساً أَنْ يَقَعْ ظَرْفاً لِمَا فِي أَصْلِهِ مَعَهْ

وقوله "كرميٍّ" هو بالتنوين لأن الألف التي في آخره ليست ألف تأنيث تمنعه من الصرف كليلىٰ وخبرىٰ، ولكنها ألف منقلبة عن أصل عن الياء في رمىٰ يرمي والألف المنقلبة عن أصل لا تمنع من الصرف، فلا تقل "كمرمىٰ من رمىٰ" ولكن "كمرمًى من رمىٰ".

ثم تكلم رحمه الله تعالىٰ علىٰ المتصرف وغير المتصرف من أسماء الزمان والمكان، أي أسماء الزمان والمكان التي لا تأتي إلا ظرفًا، وهذه غير متصرفة، والتي تأتي ظرفًا وغير ظرف، وهذه هي المتصرفة فقال:

وَمَا يُرَىٰ ظَرْفًا وَغَيْرَ ظَرْفِ فَذَاكَ ذُو تَصَرُّفٍ فِي الْعُرْفِ

وقوله في العرف، أي في عرف النحويين.

ثم تكلم أخيرًا علىٰ نيابة المصدر عن أسماء الزمان والمكان، أي أن المصدر قد ينوب عن أسماء الزمان والمكان فينتصب علىٰ الظرفية الزمانية أو المكانية فقال:

وَقَدْ يَنُوبُ عَنْ مَكَانٍ مَصْدَرُ وَذَاكَ فِي ظَرْفِ الزَّمَانِ يَكْثُرُ

وما زاد في الكلام علىٰ المفاعيل.

فانتقل بعد ذلك إلىٰ الباب الرابع والعشرين وهو المفعول معه.

فعقد في خمسة أبيات فيها ثلاث مسائل:

- الأولىٰ: تعريف المفعول معه.
- والثانية: ناصب المفعول معه.
- والثالثة: ما يتردد بين العطف والنصب علىٰ المفعول معه.

ونحن في قراءة هذه المسائل وترتيبها في الأبواب تكاد تجد أن ترتيبها متشابه، يعرّف، ثم يذكر الناصب أو العامل، ثم بعد ذلك يذكر بعض الأحكام والمسائل المتعلقة بهذا المعنىٰ.

فبدأ كالمعتاد بتعريف المفعول معه فقال رحمه الله:

يُنْصَبُ تَالِي الْوَاوِ مَفْعُولاً مَعَهْ فِي نَحْوِ سِيرِي وَالطَّرِيقَ مُسْرِعَهْ

ثم تكلم علىٰ ناصب المفعول معه أي الذي ينصبه فقال:

بِمَا مِنَ الْفِعْلِ وَشِبْهِهِ سَبَقْ   ذَا النَّصْبُ لاَ بِالْوَاوِ فِي الْقَوْلِ

وقوله "ذا النصب" في رواية أغلب النسخ والشروح، وجاء في بعض النسخ من الشروح "والنصب لا بالواو في القول الأحق".

وما زال يتكلم علىٰ ناصب المفعول معه فيقول:

وَبَعْدَ مَا اسْتِفْهَامٍ أَوْ كَيْفَ نَصَبْ   بِفِعْلِ كَوْنٍ مُضْمَرٍ بَعْضُ الْعَرَبْ

ثم بدأ بالكلام علىٰ اختيار العطف علىٰ النصب علىٰ المفعول معه يعني الموضع الذي يجوز فيه أن تنصب عن المفعول معه وأن تعطفه علىٰ ما قبله، يعني المواضع التي يجوز تجعل الواو واو المفعول معه تنصب ما بعدها أو تجعل الواو واو عطف فتعطف علىٰ ما قبلها، والاختيار أن تجعل الواو واو عطف، فقال:

وَالْعَطْفُ إِنْ يُمْكِنْ بِلاَ ضَعْفٍ أَحَقْ

ثم تكلم علىٰ اختيار النصب عن المفعول معه علىٰ العطف، يعني كلاهما يجوز أن تكون الواو واو عطف، أو تكون الواو واو معيّة، لكن المختار النصب، أن تكون الواو واو معية، فقال:

وَالنَّصْبُ مُخْتَارٌ لَدَىٰ ضَعْفِ النَّسَقْ

ثم تكلم علىٰ وجوب النصب علىٰ المفعول معه وعدم جواز فعل الواو واو عطف فقال:

وَالنَّصْبُ إِنْ لَمْ يَجُزِ الْعَطْفُ يَجِبْ   أَوِ اعْتَقِدْ إِضْمَارَ عَامِلٍ تُصِبْ

بهذا يكون رحمه الله قد انتهىٰ من الكلام عن المفاعيل الخمسة: المفعول به، والمفعول فيه، والمفعول له، والمفعول معه، والمفعول المطلق، ليبدأ بالكلام عن الاستثناء.

فهنا يمكن أن نقف لمن كان عنده سؤال أو استفسار ونستفيد من هذه الوقفة ببارد الماء مرة أخرىٰ، نعم، تفضل:

السؤال: بخصوص قولكم: "وإنْ شرطًا فُقد"، فهل الصواب: "شرطًا" أم

"شرطٌ"؟

الجواب: إنْ قلتُ: "وإن شرطًا" هذا خطأ القراءة فيه، لا، والصواب "وإن شرطٌ فقد".

لو كان فقد لكاد أن أقول "وإن شرطًا" فننصبه علىٰ الاشتغال أو ننصبه علىٰ المفعول به المقدم يعني "وإن فقد شرطًا" ففي هذه فُقد، القراءة الصحيحة نقل البيت كاملًا:

وَهْــو بِمَــا يَعْمَــلُ فِيــهِ مُتَّحِــدْ وَقْتًــا وَفَــاعِلاً وَإنْ شَــرْطٌ فُقِــدْ

السؤال: بخصوص قوله تعالىٰ: ﴿وَأَنَّهُ أَهْلَكَ عَادًا الْأُولَىٰ (٥٠)﴾ [النجم: ٥٠].

الجواب: فأهلك عادًا ليس تخفيف همزة وإنما هو تحريك بالتنوين بسبب التقاء الساكنين، لأن التنوين ساكن وال في الأولىٰ اللام ساكنة وهمزة الوصل تسقط في وسط الكلام فصارت اللام ساكنة والتنوين ساكن والتقىٰ الساكنان فتتخلص منهما بكسر التنوين، ثم إن "حقًا" علىٰ قراءتنا لا يخفف الهمزة في قراءته، وهناك قراءة سمعية تخفف الهمزة، تخفيف الهمزة قراءة سمعية ولغة مشهورة في العرب، لا إشكال في ذلك.

السؤال: بخصوص الهمزة الَّتي لا تمنع من الصرف.

الجواب: "كماء" الهمزة هنا منقلبة من الأصل، لهذا لا تمنع من الصرف، كالهمزة الزائدة للتأنيث كحمراء، فتقول سماء وبناء وكساء، أقول إن الهمزة ألف إذا كانا منقلبان عن أصل فإنهما لا يمنعان من الصرف، القاعدة تقول أنه يمنع من الصرف ما ختم بألف فعلية فلو كانت ألف ممدودة أو ألف مقصورة وألف التأنيث لا تكون إلا زائدة، لا تكون منقلبة عن أصل.

إذًا نستأنف يا إخوان ونعود إلىٰ الدرس...

نحن وصلنا إلىٰ الباب الحادي والعشرين (الاستثناء)، وعقده بن مالك رحمه الله تعالىٰ في ستة عشر بيتًا وفيها ذكر ستة مسائل:

- الأولىٰ: أنواع الاستثناء وحكم المستثنىٰ فيها.
- والمسألة الثانية: حكم المستثنىٰ المتقدم علىٰ المستثنىٰ منه.

- والثالثة: حكم إفراد إلا.
- والرابعة: الاستثناء بغير وسوى.
- والخامسة: الاستثناء بليس وما يكون.
- والسادسة: الاستثناء بخلا وعدا وحاشا.

فقال رحمه الله تعالىٰ في الاستثناء التام وفصل فيه الكلام فبدأ بالكلام علىٰ الاستثناء التام للموجب، كقولنا جاء القوم إلا زيدًا فقال:

مَا اسْتَثْنَتِ الاَّ مَعْ تَمَامٍ يَنْتَصِبْ

"ينتصب" سكن لضرورة الشعر، ولكن هل الفعل هنا مجزوم لأنه واقع في جواب الشرط أم هو مرفوع؟ وما اسم موصول؟.

هذان الوجهان جائزان:

الأول: أن نجعل ما اسمًا موصولًا وهذا هو الأفضل فيكون المعنىٰ الذي استثنته إلا مع تمام ينتصب.

والوجه الثاني: أن تجعل ما شرطًا، فاستثنىٰ فعل الشرط وينتصب جواب الشرط مجزوم.

ثم تكلم بعد ذلك علىٰ الاستثناء التام غير الموجز كقول" ما جاء القوم إلا زيدًا فقال:

وَبَعْدَ نَفْيٍ أَوْ كَنَفْيٍ انْتُخِبْ

إِتْبَاعُ مَا اتَّصَلَ

وقوله "انتخب اتباع" هذه رواية وهناك رواية أخرىٰ في بعض النسخ للبناء للمجهول انتخب اتباع.

ثم تكلم بعد ذلك علىٰ الاستثناء المنقطع وهو ما كان مستثنىٰ من غير الاسم المستثنىٰ منه كقولك: جاء المسافرون إلا سيارة، وجاء القوم إلا حمارًا وقال:

وَانْصِبْ مَا انْقَطَعْ ... وَعَنْ تَمِيمٍ فِيهِ إِبْدَالٌ وَقَعْ

ثم تكلم علىٰ حكم المستثنىٰ إذا تقدم علىٰ المستثنىٰ منه كقولك: ما جاء إلا زيدًا الضيوف، أي ما جاء الضيوف إلا زيدًا ثم قدمت المستثنىٰ علىٰ المستثنىٰ منه فقال:

وَغَيْرُ نَصْبِ سَابِقٍ فِي النَّفْيِ قَدْ ... يَأْتِي وَلكِنْ نَصْبَهُ اخْتَرْ إِنْ وَرَدْ

ثم تكلم علىٰ نوع أخر من الاستثناء بعد أن تكلم علىٰ الاستثناء التام والاستثناء المنقطع يتكلم الآن عن الاستثناء المفرغ، وهو مالم يذكر فيه المستثنىٰ منه كقولك: ما جاء إلا زيدٌ فقال:

وَإِنْ يُفَرَّغْ سَابِقٌ إِلاَّ لِمَا ... عُدُ يَكُنْ كَمَا لَوِ الاَّ عُدِمَا

وقوله "لو الا" فيه تخفيف لهمزة إلا بالحذف والنقل نقول لوِ ولا لوَ؟، لوِ لذلك كسرنا الواو في لوِ لأنها الكسرة المنقولة من همزة إلا، لو كانت ألا لقلنا لوَ.

ثم يبدأ بالكلام علىٰ حكم تكرار إلا، لو كررت إلا، ما جاء إلا زيد إلا عمرو، ما جاء الناس إلا زيدًا إلا عمرو، إذا كررت إلا فما الحكم؟

فيبدأ بالكلام علىٰ تكرار إلا إن كانت للتوكيد فيقول:

وإنْ تُكَرَّرْ لاَ لِتَوكيدٍ فَمَعْ، لا بل قبل ذلك يا إخوان تكلم علىٰ حكم تكرار إن كانت للتوكيد:

وَأَلْغِ إلاَّ ذَاتَ تَوْكِيدِ كَلاَ ... تَمْرُرْ بِهِمْ إلاَّ الْفَتَىٰ إلاَّ الْعَلاَ

والعلا اسم رجل، رجل اسمه العلاء ثم قصر الممدود فالعلا، ثم تكلم علىٰ حكم تكرار إلا لغير توكيد فقال:

وإنْ تُكَرَّرْ لاَ لِتَوكيدِ فَمَعْ ... تَفْرِيغِ التَّأْثِيرَ بِالْعَامِلِ دَعْ
فِي وَاحِدٍ مِمَّا بِإلاَّ اسْتُثْنِي ... وَلَيْسَ عَنْ نَصْبِ سِوَاهُ مُغْنِي
وَدُونَ تَفْرِيغٍ مَعَ التَّقَدُّمِ ... نَصْبَ الْجَمِيعِ احْكُمْ بِهِ والتْزَمِ
وَانْصِبْ لِتَأْخِيرٍ وَجِيءْ بِوَاحِدِ ... مِنْهَا كَمَا لَوْ كَانَ دُونَ زَائِدِ
كلم يَفُوا إلاَّ امْرُؤٌ إلاَّ عَلِي ... وَحُكْمُهَا فِي الْقَصْدِ حُكْمُ الأَوَّلِ

قوله في البداية وإن تكرر دون توكيدٍ، هذه في رواية أكثر النسخ وفي بعض النسخ وإن تكرر لا لتوكيد والمعنىٰ واحد.

وقوله وليس عن نصب سواه مغني، ما إعراب مغني؟ الأظهر أنه اسم ليس، وليس خبر ليس، وليس هو مغنيًا، الأظهر أنه اسم ليس، والخبر محذوف، يُقدَّر بكون العام؛ أي (وليت مغنيٍ النصب سواه موجودًا) نعم. وقوله في المثال:

كَلَمْ يَفُوا إِلاَّ امْرُؤٌ إِلاَّ عَلِي

هذا اسم العلم علي، والأصل: (**كَلَمْ يَفُوا إِلاَّ امْرُؤٌ إِلاَّ عليًّا**) في اللفظ، ولكنه حذف تنوين النصب لضرورة الشعر، فقال: (إلا علي)، ثم حذف تنوين النصب إما لضرورة الشعر، وأما علىٰ لغة الربيعة، وكان الذي ينبغي عليه -رحمه الله تعالىٰ- ألا يفعل ذلك؛ لأن الحذف وقع علىٰ الشاهد، هو الشاهد هنا في النصب، فكان ينبغي أن يجعل البيت (إلا عليًّا) ويُصلح بقية البيت، حيث يبقىٰ الشاهد علىٰ ما هو عليه، وتقع الضرورة علىٰ غير الشاهد.

ثم بعد ذلك بدأ بالكلام علىٰ الاستثناء بغيرٍ، وقال:

وَاسْتَثْنِ مَجْرُورًا بِغَيْرٍ مُعْرَبَا ... بِمَا لِمُسْتَثْنًىٰ بِـإِلاَّ نُسِبَا

وقوله: (لِمُسْتَثْنًىٰ) نقول فيها ما قلنا في (مرميً) فإنه منونة، والألف فيها منقلبةٌ عن أصل (استثنىٰ يستثني) عن الياء، وليست ألف تأنيث تمنع من الصرف، ثم تكلم علىٰ الاستثناء بسوىٰ، فقال:

وَلِسِوًىٰ سُوًىٰ سَوَاءٍ اجْعَلاَ ... عَلَىٰ الأَصَحِّ مَا لِغَيْرٍ جُعِلاَ

ثم تكلم علىٰ الاستثناء بليت، ولا يكون، وبخلا، وبعدا فقال:

وَاسْتَثْنِ نَاصِبًا بِلَيْسَ وَخَلاَ ... وَبِعَدَا وَبِيَكُونُ بَعْدَ لاَ

وَاجْرُرْ بِسَابِقَيْ يَكُونُ إِنْ تُرِدْ ... وَبَعْدَ مَا انْصِبْ وَانْجِرَارٌ قَدْ يَرِدْ

وَحَيْثُ جَرًّا فَهُمَا حَرْفَانِ ... كَمَا هُمَا إِنْ نَصَبَا فِعْلاَنِ

ثم تكلم علىٰ الاستثناء بحاشا، وقال:

وَكَخَلاَ حَاشَا وَلاَ تَصْحَبُ مَا ... وَقِيْلَ حَاشَ وَحَشَا فَاحْفَظْهُمَا

ثم بعد ذلك انتقل إلىٰ الباب السادس والعشرين، باب الْحَالُ.

فطول فيه الكلام، والكلام فيه طويل، فعقده -رحمه الله- في أربعة وعشرين بيتًا، ذكر فيها عشر مسائل:

- الأولىٰ: تعريف الحال.
- والثانية: شروط الحال.
- والثالثة: وقوع المصدر حالًا.
- والرابعة: تعريف صاحب الحال وتنكيره.
- والخامسة: تقدُّم الحال.
- والسادسة: مجيء الحال من المضاف إليه.
- والسابعة: تعدد الحال.
- والثامنة: الحال المؤكدة.
- والتاسعة: مجيء الحال جملة.
- والعاشرة: حذف ناصب الحال.

فبدأ كالعادة بالكلام علىٰ تعريف الحال والتمثيل له، فقال -رحمه الله-:

الْحَالُ وَصْفٌ فَضْلَةٌ مُنْتَصِبُ ... مُفْهِمُ فِي حَالٍ كَفَرْدًا أَذْهَبُ

وقوله: (فِي حَالٍ) بالتنوين، كذا في أكثر النُسخ، وجاء في عدة نُسخ (مُفْهِمُ فِي حَالِ كَفَرْدًا)؛ أي بكسرة واحدة علىٰ كلمة حال، قال الهواري في شرحه: يعني في حال كذا، فهو في نية الإضافة؛ يعني إذا قلت: (جاءُ محمدٌ خائفًا) فهو في معنىٰ (جاء محمدٌ في حالةِ خوفهِ)، ثم تكلم -رحمه الله تعالىٰ- علىٰ شروط الحال، فقال:

وَكَوْنُهُ مُنْتَقِلًا مُشْتَقًّا ... يَغْلِبُ لكِنْ لَيْسَ مُسْتَحَقًّا

وقوله: (مُسْتَحَقًّا) فيه روايتان بفتح الحاء (مُسْتَحَقًّا)، وبكسر الحاء (مُسْتَحِقًّا)، وما

الأفضل منهما؟ مُسْتَحَقًّا بالفتح، لما؟ لكي يسلم البيت من عيب سناد التوجيه، وعيب سناد التوجيه؛ اختلاط الحركة التي قبل الروي، ما الروي هنا؟ القاف، فالقاف في مشتق قبله التاء مفتوحة، (مُشْتَقًّا)، والقاف في (مُسْتَحَقًّا) قبله الحاء، فإن كانت مفتوحة (مُسْتَحَقًّا) سلِم البيت من هذا العيب، وإن قلنا: (مُسْتَحِقًّا) وقع البيت في هذا العيب.

هذا العيب، سناد التوجيه ليس من العيوب الشديدة، ولكنه من العيوب الخفيفة التي يتحرز منها كبار الشعراء والنُّظام، لكن قد يقع فيها بعضهم حتىٰ في الشعر الجاهل الخديم، هناك أبيات فيها هذا العيب، وهو ليس من العيوب الشديدة، ولكن كلما سلِم البيت منه، كان ذلك أفضل، وبخاصة ابن مالك الذي قيل في ترجمته: كان الشعر عليه سهلًا، وجزه وطويلة، ثم تكلم بعد ذلك علىٰ مجيء الحال جامدة؛ أي غير مشتقة، كقولنا: (جاءَ زيدٌ أسدًا) فقال:

وَيَكْثُرُ الْجُمُودُ فِي سِعْرٍ وَفِي ... مُبْدِي تَأَوُّلٍ بِلَا تَكَلُّفِ
كَبِعْهُ مُدًّا بِكَذَا يَدًا بِيَدْ ... وَكَرَّ زَيْدٌ أَسَدًا أَيْ كَأَسَدْ

ثم تكلم علىٰ مجيء الحال معرفة، كقولنا: (جاءَ زيدٌ وحدهُ)، وقال:

وَالْحَالُ إِنْ عُرِّفَ لَفْظًا فَاعْتَقِدْ ... تَنْكِيرَهُ مَعْنًىٰ كَوَحْدَكَ اجْتَهِدْ

وقوله: (مَعْنًىٰ)؛ كـ (مرمىً) منون؛ لأن ألفه ليست للتأنيث، بل منقلبة من أصل، ثم تكلم بعد ذلك علىٰ وقوع المصدر حالًا؛ كقوله: (جاء زيدٌ ركضًا)، وقال:

وَمَصْدَرٌ مُنَكَّرٌ حَالًا يَقَعْ ... بِكَثْرَةٍ كَبَغْتَةً زَيْدٌ طَلَعْ

ثم تكلم علىٰ تعريف صاحب الحال وتنكيره، وصاحب الحال هو من تأتي الحال مبينةً لهيئته وحاله؛ كزيد في قولك: (جاء زيدٌ خائفًا)، فقال:

وَلَمْ يُنَكَّرْ غَالِبًا ذُو الْحَالِ إِنْ ... لَمْ يَتَأَخَّرْ أَوْ يُخَصَّصْ أَوْ يَبِنْ
مِنْ بَعْدِ نَفْيٍ اوْ مُضَاهِيهِ كَـلَا ... يَبْغِ امْرُؤٌ عَلَىٰ امْرِئٍ مُسْتَسْهِلَا

ثم بعد ذلك تكلم علىٰ حكم تقدُّم الحال علىٰ صاحبه المجرور بحرف جر، وهي من المسائل الخلافية؛ كأن تقول: (مررتُ بِهِندٍ ضاحكةً) ضاحكةً: حال من هند، وهم مجرورة

حرف جر، هل لك أن تقدم الحال على بهمدٍ المجرور بالباء، فتقول: (مررتُ ضاحكةً بهمدٍ) هذا الكلام حكم تقدُّم الحال على صاحبها المجرور بحرف جر، فقال:

وَسَبْقَ حَالِ مَا بِحَرْفٍ جُرَّ ... قَدْ أَبَوْا وَلاَ أَمْنَعُهُ فَقَدْ وَرَدْ

وقوله: (وَسَبْقَ حَالِ مَا) حالِ بكسرة واحدة كذا في بعض النسخ، وفي بعض النسخ بالتنوين (وَسَبْقَ حَالٍ مَا بِحَرْفٍ)، ومعنى الظرفين متقارب، ثم تكلم بعد ذلك على مجيء الحال من المضاف إليه؛ لأن الأصل أن الحال تأتي من المضاف، هل تأتي الحال من المضاف إليه؟ كقوله –عز وجل-: ﴿وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِنْ غِلٍّ إِخْوَانًا﴾[الحجر:٤٧] إخوانًا: حال من الصدور أم من هم؟ من هم، وهم صدورهم: مضافٌ إليه، فقال:

وَلاَ تُجِزْ حَالًا مِنَ الْمُضَافِ لَه ... إلاَّ إذَا اقْتَضَى الْمُضَافُ عَمَلَهْ
أو كَانَ جُزْءِ مَالَهُ أُضِيْفَا ... أَوْ مِثْلَ جُزْئِهِ فَلاَ تَحِيْفَا

لا ناهيةٌ جازمة، وتحيف: مضارع حكمه الجزم على ... حكمه الجزم، فلماذا لم يقل: (فلا تَحِفْ)، أو (فلا تحفن)، أو (فلا تحفِ)، وإنما قال: (فلا تحيفا)؟ لأن الألف هنا بدلٌ من نون التوكيد الخفيفة؛ أي (فلا تحيفن)، فلما وقت انقلبت ألفًا، ثم تكلم بعد ذلك على تقدُّم الحال على عاملها؛ أي ناصبها، فإذا قلت: (جاءَ زيدٌ ضاحكًا) الذي نصب الحال ضاحكًا هو الفعل (جاءَ)، فهل يجوز أن تتقدم الحال على الفعل، فتقول: (ضاحكًا جاءَ زيدٌ)؟ يقول بن مالك:

وَالْحَالُ إنْ يُنْصَبْ بِفِعْلٍ صُرِّفَا ... أَوْ صِفَةٍ أَشْبَهَتِ الْمُصَرَّفَا
فَجَائِزٌ تَقْدِيْمُهُ كَمُسْرِعَا ... ذَا رَاحِلٌ وَمُخْلِصًا زَيْدٌ دَعَا
وَعَامِلٌ ضُمِّنَ مَعْنَى الْفِعْلِ لاَ ... حُرُوْفَهُ مُؤَخَّرًا لَنْ يَعْمَلاَ
كَتِلْكَ لَيْتَ وَكَأَنَّ وَنَدَرْ ... نَحْوُ سَعِيْدٌ مُسْتَقِرًّا فِي هَجَرْ
وَنَحْوُ زَيْدٌ مُفْرَدًا أَنْفَعُ مِنْ ... عَمْرٍو مُعَانًا مُسْتَجَازٌ لَنْ يَهِنْ

وقوله في البيت الأخير: (لَنْ يَهِنْ)؛ يعني هذا المثال الذي ذكره (زيدٌ مفردًا أوسع من

عمروٍ معانًا)، يكون مستجاز، جائز، (لَنْ يَهِنْ) يعني ليس ضعيفًا، وإنما هو قوي، وهذا الذي في كل النُسخ يهِن بكسر الهاء، فيكون من أي فعل؟ من هان يهون، أم من وهَنَ يهِنُ؟ من وهَن يهِنُ، (لَنْ يَهِنْ) وهن يهن يعني يقعد، يقول: هذا الحكم مستجاز وقوي، ليس ضعيفًا، (لَنْ يَهِنْ) لم يضعف.

وجاء في بعض النُسخ (لَنْ يَهُنْ) بضم الهاء (لَنْ يَهُنْ) فحينئذٍ لن يكون من وهنَ يهنُ، وغنما سيكون من هان يهون هونًا، من الهوان، وليس المعنىٰ علىٰ ذلك، ليس المعنىٰ علىٰ الهوان، وإنما المعنىٰ علىٰ الضعف، والذي يظهر أن هذه النُسخة تحريف، وليست رواية؛ لمخالفتها المعنىٰ، والله أعلم. طيب، ثم تكلم بعد ذلك علىٰ تعدد الحال؛ يعني أن تأتي بأكثر من حال؛ كأن تقول: (جاءَ زيدٌ ضاحكًا راكضًا خائفًا) فقال:

وَالْحَالُ قَدْ يَجِيءُ ذَا تَعَدُّدِ ... لِمُفْرَدٍ فَاعْلَمْ وَغَيْرِ مُفْرَدِ

ثم تكلَّم بعد ذلك علىٰ الحال المؤكدة لعاملها، الحال قد تؤكد عاملها إذا كانت في معناه، والعامل هو الناصب لها؛ كأن تقول: (ابتسمَ زيدٌ ضاحكًا) فضاحكًا ضحِك، معنىٰ الابتسام، ابتسمَ، فابتسمَ هو الفعل الناصب للحال، فالحال هنا أكدت الفعل، (ابتسم ضاحكًا) ليس ابتسم باكيًا، فتكلم علىٰ الحال المؤكدة لعاملها، فقال:

وَعَامِلُ الْحَالِ بِهَا قَدْ أُكِّدَا ... فِي نَحْوِ لاَ تَعْثَ فِي الأَرْضِ مُفْسِدَا

وقوله: (لاَ تَعْثَ فِي الأَرْضِ مُفْسِدَا) يشير إلىٰ قوله -عز وجل-: ﴿وَلا تَعْثَوْا فِي الأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾[الشعراء:١٨٣]، وهو جزءٌ ذُكر في آيات في القرآن الكريم، وقوله: (تعثوا)، و(لا تعثَ) من الفعل: عثِي، يعثىٰ، عثيًّا؛ بمعنىٰ تفسدَ، وفي الفعل لغةٌ أخرىٰ، وهي: عثا، يعثوا، عثوًا، والآية جاءت علىٰ (عثي يعثىٰ) أم علىٰ (عثا يعثوا)؟ جاءت علىٰ اللغة الأولىٰ، علىٰ (عثي يعثىٰ)، فقال: (فاعثوا)، ولو جاءت علىٰ اللغة الثانية (عثا يعثوا) لكان يُقال: (ولا تعثُوا) لغتان صحيحتان، لكن الآية جاءت علىٰ اللغة الأولىٰ، وهي لغة القرآن كما يقول: الثمين الحلبي في الدر المصون، يعني ليس هناك قراءة أخرىٰ (ولا تعثوا).

الإمام الشاطبي في شرحه للألفية، قال: ومثال الناظم (ولاَ تَعْثَ فِي الأَرْضِ مُفْسِدَا)، ومثال الناظم يحتمل الضبطين علىٰ اللغتين. انتهىٰ كلامه، فعلىٰ اللغة الأولىٰ يُقال: (لا تعثَ في الأرض)، وفي اللغة الثانية يُقال: (ولا تعثوا في الأرض)، قلت: كل النُسخ علىٰ الضبط الأول، علىٰ اللغة الأولىٰ، ثم إنه لا يُضل بابن مالك أن يترك هنا لغة الآية إلىٰ اللغة الأخرىٰ، وهو قارئٌ كبير، حتىٰ قيل: إنه ثبتٌ حافظ في القراءات، وقلنا: إنه له يعني مؤلفات في القراءات معروفة، طيب.

ثم تكلم بعد ذلك علىٰ الحال المؤكدة للجملة؛ أي الحال التي لا تؤكد مفردًا، كلمة مفردة، سواءً صاحبها أو عاملها، وإنما تؤكد مضمون الجملة، فقال -رحمه الله-:

وَإِنْ تُؤَكِّدْ جُمْلَةً فَمُضْمَرُ ... عَامِلُهَا وَلَفْظُهَا يُؤَخَّرْ

ثم تكلم علىٰ مجيء الحال جملة؛ لأن الحال قد يأتي مفردًا؛ كقولك: (جاءَ محمدٌ راكضًا)، وقد يأتي جملة؛ كقولك: (جاء محمدٌ يركضْ)، أو (جاءَ محمدٌ وهو يركض)، فقال:

وَمَوْضِعَ الْحَالِ تَجِيْء جُمْلَهْ ... كَجَاءَ زَيْدٌ وَهْوَ نَاوٍ رِحْلَهْ

وبعد أن تكلم علىٰ مجيء الحال جملة، يذكر لنا الآن أن الجملة الواقعة حالًا يكون فيها رابط يربطها بصاحبها، إما الضمير، وإما الواو، فقال في روابط جملة الحال:

وَذَاتُ بَدْءٍ بِمُضَارِعٍ ثَبَتْ ... حَوَتْ ضَمِيرًا وَمِنَ الْوَاوِ خَلَتْ
وَذَاتَ وَاوٍ بَعْدَهَا انْوِ مُبْتَدَا ... لَهُ الْمُضَارِعَ اجْعَلَنَّ مُسْنَدَا
وَجُمْلَةُ الْحَالِ سِوَىٰ مَا قُدِّمَا ... بِوَاوٍ أَوْ بِمُضْمَرٍ أَوْ بِهِمَا

وقوله: (**وَذَاتَ وَاوٍ بَعْدَهَا انْوِ مُبْتَدَا**) جاء في روايةٍ أخرىٰ (**وَذَاتُ وَاوٍ بَعْدَهَا انْوِ مُبْتَدَا**) فإن رفعنا قلنا: إن ذات مبتدأ، وإن نصبنا قلنا: إن ذات منصوبةٌ علىٰ الاشتغال، وأغلب المنصوب علىٰ الاشتغال يجوز رفعه علىٰ الابتداء، ثم ختم الكلام علىٰ هذا الباب (باب الحال) بالكلام علىٰ حذف العامل في الحال، فقال:

وَالْحَالُ قَدْ يُحْذَفُ مَا فِيْهَا عَمِلْ وَبَعْضُ مَا يُحْذَفُ ذِكْرُهُ حُظِلْ

وقوله: (حُظِلْ)؛ أي مُنع.

وبعد الحال تكلم علىٰ التمييز، وهو الباب السابع والعشرون.

وعقده في ثمانية أبيات، ذكر فيها خمس مسائل:

- المسألة الأولىٰ: تعريف التمييز.
- والمسألة الثانية: وجوب نصب التمييز.
- والمسألة الثالثة: جواز جر التمييز بالإضافة.
- والرابعة: جواز جر التمييز بمِن.
- والخامسة: تقدُّم التمييز علىٰ عاملة.

فبدأ كالعادة بتعريف التمييز، فقال -رحمه الله تعالىٰ-:

اِسْمٌ بِمَعْنَىٰ مِنْ مُبِيْنٌ نَكِرَهْ يُنْصَبُ تَمْيِيزًا بِمَا قَدْ فَسَّرَهْ

كَشِبْرٍ ارْضًا وَقَفِيْزٍ بُرًّا وَمَنَوَيْنِ عَسَلًا وَتَمْرَا

وقوله: (مُبِيْنٌ) فيه روايتان: الأولىٰ وهي الأشهر: (مُبِيْنٌ) بضمتين، فهي نعتٌ لاسمٍ؛ أي اسمٌ مبينٌ بمعنىٰ مِن نكرةٌ يُنصب تمييزًا، والرواية الثانية: (مُبِيْنٍ) بكسرتين، فهي نعتٌ لمِن، اسمٌ بمعنىٰ مِن، ثم وصف ونعت مِن بمبينٍ، ثم قال -رحمه الله تعالىٰ- في الكلام علىٰ جر التمييز بالإضافة:

وَبَعْدَ ذِي وَنَحْوِهَا إِذَا أَضَفْتَهَا كَمُدُّ حِنْطَةٍ غِذَا

وقوله: (وَبَعْدَ ذِي وَنَحْوِهَا) هذا الذي في أكثر النُسخ، وجاء في بعضها: (وَبَعْدَ ذِي وَشِبْهِهَا) وقوله في المثال: (كَمُدُّ) هذا هو الأكثر في النُسخ، وهو الظاهر؛ لأنه أراد التمثيل فحكىٰ، وجاء في بعض النُسخ (كَمُدِّ حِنْطَةٍ غِذَا) كأعرض، ثم تكلم بعد ذلك علىٰ وجوب نصب التمييز وامتناع جره، فقال:

وَالنَّصْبُ بَعْدَ مَا أُضِيْفَ وَجَبَا إِنْ كَانَ مِثْلَ مِلْءِ الأَرْضِ ذَهَبَا

وَالْفَاعِـلَ الْمَعْنَـىٰ انْصِـبَنْ بِـأَفْعَلاَ   مُفَضِّــلًا كَأَنْــتَ أَعْلَــىٰ مَنْــزِلاً
وَبَعْـدَ كُـلِّ مَـا اقْتَضَــىٰ تَعَجُّبَـا   مَيِّــزْ كَـأَكْرِمْ بِـأَبِي بَكْـرٍ أَبَـا

وقوله: (مِلْء الأَرْضِ ذَهَبًا) يشير إلىٰ قوله –عز وجل- في سورة آل عمران: ﴿مِلْءُ الأَرْضِ ذَهَبًا﴾[آل عمران:٩١]، وخفف الهمزة في الأرض؛ لاستقامة الوزن، ومع ذلك هي قراءةٌ سمعيه، ثم تكلم بعد ذلك علىٰ جر التمييز بمِن، فقال:

وَاجْرُرْ بِمِنْ إِنْ شِئْتَ غَيْرَ ذِي الْعَدَدِ   وَالْفَاعِلِ الْمَعْنَىٰ كَطِبْ نَفْسًا تُفَدْ

ثم ختم الباب بالكلام علىٰ تقديم التمييز علىٰ عامله، فقال:

وَعَامِــلَ الْتَّمْيِيْــزِ قَــدِّمْ مُطْلَقَــا   وَالْفِعْـلُ ذُو التَّصْـرِيف نَـزْرًا سُـبِقَا

وبذلك يكون قد انتهىٰ من الكلام علىٰ المنصوبات، المفاعيل، والمستثنىٰ فيها والذي أحكامه، والحال، والتمييز، ليبدأ بالكلام علىٰ المجرورات، فسيذكر لنا المجرور بحرف الجر، وبعده يذكر المجرور بالإضافة، طيب.

والآن يمكن أن نتوقف إلىٰ الساعة السادسة، أو السادسة وخمس دقائق، ثم نبدأ الدرس بفتح المجال للأسئلة، ونُكمل إن شاء الله إلىٰ أذان المغرب، والله اعلم وصلىٰ الله وسلم علىٰ نبينا محمد، وعلىٰ آله وأصحابه أجمعين.





تكملة الدرس الثاني

بسم الله الرحمن الرحيم

هو الباب الثامن والعشرون، وهو باب حُرُوفُ الْجَرِّ.

وقد عقده ابن مالكٍ -رحمه الله تعالىٰ- في واحدٍ وعشرين بيتًا، وذكر فيه ست مسائل:

- المسألة الأولىٰ: ذكر حروف الجر.
- المسألة الثانية: ما يجر الظاهر دون المضمر.
- والثالثة: معاني حروف الجر.
- والرابعة: ما يُستعمل اسمًا وحرف جر.
- والخامسة: زيادة ما بعد حروف الجر.
- والسادسة: حذف حروف الجر.

ولأن حروف الجر لا تحتاج إلىٰ تعريف؛ لأنها معدودة، فقد ابن مالكٍ -رحمه الله تعالىٰ- بعدها وذكر ألفاظها، وهي عشرون حرفًا، فقال -رحمه الله تعالىٰ-:

هَاكَ حُرُوْفَ الْجَرِّ وَهْيَ مِنْ إِلَىٰ ... حَتَّىٰ خَلاَ حَاشَا عَدَا فِي عَنْ عَلَىٰ
مُذْ مُنْذُ رُبَّ الَّلامُ كَيْ وَاوٌ وَتَا ... وَالْكَافُ وَالْبَا وَلَعَلَّ وَمَتَىٰ

ثم بدأ بذكر تقسيماتٍ لحروف الجر، فذكر حروف الجر التي تختص بجر الاسم الظاهر، ولا تجر الضمير، فقال:

بِالْظَّاهِرِ اخْصُصْ مُنْذُ مُذْ وَحَتَّىٰ ... وَالْكَافَ وَالْوَاوَ وَرُبَّ وَالتَّا
وَاخْصُصْ بِمُذْ وَمُنْذُ وَقْتًا وَبِرُبّ ... مُنَكَّرًا وَالتَّاءُ للهِ وَرَبّ

وَمَــا رَوَوْا مِــنْ نَحْــوِ رُبَّــهُ فَتَــىٰ　　　نَــزْرٌ كَــذَا كَهَــا وَنَحْــوُهُ أَتَــىٰ

ثم بعد ذلك ذكر معاني حروف الجر، وأطال الكلام فيها، وبدأ بحرف الجر مِن، فذكر معانيه، فقال:

بَعِّضْ وَبَيِّنْ وَابْتَدِئْ فِي الأَمْكِنَهْ　　　بِمِـنْ وَقَـدْ تَـأْتِي لِبَـدْءِ الأَزْمِنَـهْ

وَزِيْـدَ فِـي نَفْـي وَشِـبْهِهِ فَجَـرّ　　　نَكِـرَةً كَمَـا لِبَـاغٍ مِـنْ مَفَـرّ

ومفر هو لفظ الألفية، وجاء في شرح الشاطبي (من مَقر) بالقاف، وهو خلاف لفظ الألفية، وذكر الإمام السيوطي في كتابه النُكت، عن تلميذ الناظم بن أبي الفتح البعلي، وهو من صغار طلابه، من صغار طلابه؛ يعني من طلابه الذين أخذوا عنه في آخر حياته، قال: قرأت عليه يومًا قوله في باب حروف الجر: (مِن مقر) بالقاف، فردها عليّ (من مفر) بالفاء، فقلت: يا سيدي، ما للباغي مفرٌ ولا مقر، فقال لي: صدقت، ولكن أنا ما قلت إلا: (مفر).

وهذا يبين أهمية ضبط الألفية بما قاله بن مالك، لا بما يُجوزه المعنىٰ، أو يُجوزه القياس اللغوي، أو يُجوزه القياس النحوي، فإن هناك أشياء كثيرة، يُجوزها المعنىٰ والقياس، ومع ذلك ما يجوز أن نقول إنها روايةٌ في الألفية، نقول: يجوز ذلك في المعنىٰ، يجوز ذلك في القياس، لكن ما نقول: إنها روايةٌ في الألفية، أو نظم بها الألفية، أو نقرأ الألفية علىٰ ذلك، وإذا طبعناها نذكر هذه الأمور في الحواشي والهوامش.

وهذا يكثر جدًا في الشروح، فالشروح والحواشي يذكرون أشياء كثيرة جدًا هي من باب التجويز المعنوي والقياسي، وليست من باب الرواية، وبداية ذلك أن الشراح المتقدمين، كانوا يقولون: ويجوزُ في هذا الكلمة أن تقول كذا، مثلًا (من مفر) يجوز أن نقول: (من مقر) من حيث المعنىٰ، أو مثلًا: (وذاتَ بدءٍ) يجوز (وذاتُ بدءٍ)؛ لأن المنصوب علىٰ الاشتغال في أكثر صوره يجوز أن يُرفع بالابتداء، وهكذا يجوز يجوز.

ثم يأتي من بعضهم، فيكتب الألفية، ويكتب في حواشيه هذه الأوجه الجائزة، ثم يأتي بعد ذلك من ينسخ الألفية، ويظنها روايات للألفية، حتىٰ تكاثر الأمر، وكثُر النُساخ؛ لأنها

تُنسخ في كل مكان بمئات النُسخ، ثم صار بعد ذلك الشراح المتأخرون ينقلونها من النُسخ علىٰ أنها روايات، فاختلت روايات ألفية بن مالك اختلاطًا كبيرًا عند الشراح المتأخرين، بحيث نقول: جزمٍ إنه لا يوثق بما في الشروح من نقولات عن روايات الألفية.

بل إن الألفية لا تُضبط ألفاظها إلا بمخطوطها القديمة العالية المحترمة، إما أن تكون قريبة جدًا لابن مالك. لا نعرف نُسخةً بخط بن مالك، وتُذكر نُسخة بخط بن النحاس تلميذ بن مالك، لكنها لم يقف عليها، لكن بعضهم نقل عنها؛ كابن هشام في نسخته التي بخطه، يقول: وبخط ابن النحاس كذا وكذا، ففي هذا لابد أن ننتبه لهذا الأمر يا إخوان في قراءة الألفية، ثم بعد ذلك يذكر من حروف الجر ما يدل علىٰ الانتهاء، فيقول:

لِلانْتِهَا حَتَّىٰ وَلامٌ وَإِلَىٰ

ثم يذكر منها ما يدل علىٰ البدل، فيقول:

وَمِنْ وَبَاءٌ يُفْهِمَانِ بَدَلاَ

ثم يذكر معاني حرف الجر اللام، فيقول:

وَالَّلامُ لِلْمِلْكِ وَشِبْهِهِ وَفِي تَعْدِيَةٍ أَيْضًا وَتَعْلِيْلٍ قُفِي

وَزِيْدَ...............

أي ويأتي زائدًا، ثم يذكر شيئًا من معاني حرف الجر الباء، وفي، فيقول:

وَالظَّرْفِيَّةَ اسْتَبِنْ بِبَا وَفِي وَقَدْ يُبَيِّنَانِ الْسَّبَبَا

ثم يُكمل معاني حرف الجر الباء، فيقول:

بِالْبَا اسْتَعِنْ وَعَدِّ عَوِّضْ أَلْصِقِ وَمِثْلَ مَعْ وَمِنْ وَعَنْ بِهَا انْطِقِ

ثم يذكر معاني حرف الجر علىٰ، فيقول:

عَلَىٰ لِلاسْتِعْلاَ وَمَعْنَىٰ فِي وَعَنْ بِعَنْ تَجَاوُزًا عَنَىٰ مَنْ قَدْ فَطَنْ

وَقَدْ تَجِي مَوْضِعَ بَعْدٍ وَعَلَىٰ كَمَا عَلَىٰ مَوْضِعَ عَنْ قَدْ جُعِلاَ

ثم ينتقل إلىٰ حرف الجر الكاف، فيذكر معانيه، فيقول:

شَبِّهْ بِكَافٍ وَبِهَا التَّعْلِيلُ قَدْ يُعْنَى وَزَائِدًا لِتَوْكِيدٍ وَرَدْ

وقوله: (شَبِّهْ بِكَافٍ وَبِهَا)، وبها يعني بالكاف، فأعاد الضمير إليها وأنها، وفي نسخة (وبِهِ) (شَبِّهْ بِكَافٍ وَبِهِ التَّعْلِيْلُ) وهذه النُسخة أحسن، ولكن الذي في أكثر النُسخ (وبها)، بس في النسخ القليلة (وبهِ) أحسن، لماذا أحسن؟ لأنه قال في، طبعًا الحرف يجوز أن تُعيد إليه الضمير في التذكير والتعريف، في التذكير يعني بمعنىٰ الحرف، أو بمعنىٰ اللفظ، في التأنيث علىٰ معنىٰ الكلمة، ماشي مقبول.

لكن هنا في البيت، يقول:

وَبِهَا التَّعْلِيْلُ قَدْ يُعْنَى وَزَائِدًا لِتَوْكِيدٍ وَرَدْ

يعني ورد الكاف للتأكيد، ما قال: وردت، مذكر، وكان الأنسب أن تكون الضمائر كلها مذكرة، ثم في البيت الثاني قال: (وَاسْتُعْمِلَ اسْمًا) أي الكاف، ما قال: (وَاسْتُعْمِلَتْ) ولكن التحقيق العلمي، يوجب الاعتماد علىٰ أكثر ما في النُسخ، ويبيِّن في الهامش وفي الحواشي اختلاف بقية النُسخ، ثم بعد ذلك يذكر من ألفاظ حروف الجر ما يأتي اسمًا، فقال:

وَاسْتُعْمِلَ اسْمًا وَكَذَا عَنْ وَعَلَىٰ مِنْ أَجْلِ ذَا عَلَيْهِمَا مِنْ دَخَلَا

ثم يعود إلىٰ ذكر معاني حروف الجر، فيذكر معاني مذ، ومنذ، واستعمالاتها، فيقول:

وَمُذْ وَمُنْذُ اسْمَانِ حَيْثُ رَفَعَا أَوْ أُولِيَا الفِعْلَ كَجِئْتُ مُذْ دَعَا

وَإِنْ يَجُرَّا فِي مُضِيٍّ فَكَمِنْ هُمَا وَفِي الْحُضُوْرِ مَعْنَىٰ فِي اسْتَبِنْ

ثم يتكلم علىٰ حكم حروف الجر إذا زيدت ما بعدها، فقال:

وَبَعْدَ مِنْ وَعَنْ وَبَاءٍ زِيْدَ مَا فَلَمْ يُعُقْ عَنْ عَمَلٍ قَدْ عُلِمَا

وَزِيْدَ بَعْدَ رُبَ وَالْكَافِ فَكَفْ وَقَدْ تَلِيْهِمَا وَجَرٌّ لَمْ يُكَفْ

وقوله: (فَلَمْ يَعُقْ عَنْ عَمَلٍ) في نسخة (فَلَمْ تَعُقْ عَنْ عَمَلٍ)، ثم تلكم بعد ذلك علىٰ حذف حرف الجر، وبدأ بالحذف المشهور، وهو حذف حرف الجر رب، فقال:

وَحُذِفَتْ رُبَّ فَجَرَّتْ بَعْدَ بَلْ وَالْفَا وَبَعْدَ الْوَاوِ شَاعَ ذَا الْعَمَلْ

ثم تكلم علىٰ حذف بقية حروف الجر، فقال:

وَقَـدْ يُجَـرُّ بِسِـوَىٰ رُبَّ لَـدَىٰ حَـذْفٍ وَبَعْضُـهُ يُـرَىٰ مُطَّـرِدَا

بهذا يكون قد انتهىٰ من الكلام علىٰ حروف الجر، **ليدخل إلىٰ الباب التاسع والعشرين (باب الإضافة).**

الذي عقده في خمسةٍ وثلاثين بيتًا، ليكون رابع أبواب الألفية من حيث الطول، فأكثر أبواب الألفية طولًا (باب الإنزال مع فصوله) بثمانية وأربعين بيتًا، وبعده (جمع التكسير) في اثنين وأربعين بيتًا، وبعده (باب المعرب والمبني) في سبعةٍ وثلاثين بيتًا، وبعده (باب الإضافة) في خمسةٍ وثلاثين بيتًا.

وفي هذه الأبيات يذكر بنا تسع مسائل:

- المسألة الأولىٰ: ما يُحذف للإضافة.
- والثانية: معاني الإضافة.
- والثالثة: انقسام الإضافة إلىٰ معنويةٍ ولفظية.
- والرابعة: وصل أل للإضافة اللفظية.
- والخامسة: اكتساب المضاف التأنيث من المضاف إليه.
- السادسة: إضافة الشيء إلىٰ نفسه.
- السابعة: الأسماء التي تلزم الإضافة.
- الثامنة: حذف المضاف والمضاف إليه.
- التاسعة: الفصل بين المتضايفين.

فيبدأ في بيان الأشياء التي تُحذف للإضافة، وهما شيئان: التنوين من المفرد، والنون من المثنىٰ وجمع المذكر السالم، فقال في ذلك:

نُونًـا تَلِـي الإِعْـرَابَ أَوْ تَنْوِينَـا مِمَّا تُضِيْفُ احْذِف كَطُوْرِ سِيْنَا

وَالْثَّـانِيَ اجْـرُرْ..........

ثم بيَّن بعد ذلك معاني الإضافة؛ لأنها تأتي علىٰ ثلاثة معاني: علىٰ معنىٰ اللام، وهذا الأكثر، وعلىٰ معنىٰ من، وعلىٰ معنىٰ في، فقال:

وَانْــــو مِـــــنْ أَوْ فِــــي إِذَا لَــمْ يَصْـلُحِ الاَّ ذَاكَ والـلاَّمَ خُـذَا
لِمَــــا سِــــوَىٰ ذَيْنِــــكَ........

وقوله: (لَمْ يَصْلُحِ إلاَّ) لم: حرف جزم، ويصلح: فعل مضارع مجزوم علامة جزمه السكون، وإنما حُرِّك آخره بالكسر؛ لأن حركة الهمزة في إلا نُقلت إلىٰ الحاء في يصلح، فانكسرت، فقيل: (لَمْ يَصْلُحِ) والهمزة في إلا حُذفت، وهذا ما ذكرناه في تخفيف الهمزة بالحذف والنقل، أي بحذفها ونقل حركتها؛ ولأن الحركة مكسورة كسرنا الساكن الذي قبلها، فقلنا: (لَمْ يَصْلُحِ الاَّ)، ثم بعد ذلك ذكر أغراض الإضافة المعنوية؛ أي فوائد الإضافة المعنوية، فقال:

وَاخْصُصْ أَوَّ لاَ أَوْ أَعْطِهِ التَّعْرِيفَ بِالَّذِي تَلاَ

ثم تكلم علىٰ الإضافة اللفظية، فبينها فقال:

وَإِنْ يُشَابِهِ الْمُضَافُ يَفْعَلُ وَصْفًا فَعَنْ تَنْكِيْرِهِ لاَ يُعْزَلُ
كَرُبَّ رَاجِيْنَا عَظِيْمِ الأَمَلِ مُرَوَّعِ الْقَلْبِ قَلِيْلِ الْحِيَلِ

وقوله: (وَإِنْ يُشَابِهِ الْمُضَافُ) رواية أكثر النُسخ برفع المصافُ علىٰ أنه فاعل، ويفعل: المفعول به، وفي بعض النُسخ: (وَإِنْ يُشَابِهِ الْمُضَافَ يَفْعَلُ)، فيفعل: الفاعل مؤخر، والمضافَ: مفعول به مقدم، والمعنىٰ واحد، وقوله في آخر البيت: (وَصْفًا فَعَنْ تَنْكِيْرِهِ لاَ يُعْزَلُ) جاء في بعض النُسخ والشروح: (فَعَنْ تَنْكِيْرِهِ لاَ يُعْدَلُ) طيب، ثم نص بعد ذلك علىٰ انقسام الإضافة إلىٰ لفظية ومعنوية، فقال:

وَذِي الإِضَافَةُ اسْمُهَا لَفْظِيَّهْ وَتِلْكَ مَحْضَةٌ وَمَعْنَوِيَّهْ

ثم تكلم علىٰ وصل أل بالإضافة اللفظية؛ لأن الأصل أن أل لا توصل بالإضافة، فقال:

وَوَصْلُ أَلْ بِذَا الْمُضَافِ مُغْتَفَرْ إِنْ وُصِلَتْ بِالثَّانِ كَالْجَعْدِ الشَّعَرْ

أَوْ بِالَّـذِي لَـهُ أُضِـيْفَ الثَّـانِي زَيْـدُ الضَّـارِبُ رَأْسِ الْجَـانِي
وَكَوْنُهَا فِي الْوَصْفِ كَافٍ إِنْ وَقَعْ مُثَنَّـىً أَوْ جَمْعَـا سَـبِيْلَهُ اتَّبَـعْ

وقوله في المثال: (زَيْدُ الضَّارِبُ رَأْسِ الْجَانِي) في بعض النُسخ: (كَزَيْدُ الضَّارِبِ رَأْسِ الْجَانِي) فزيدٌ الضاربُ علىٰ الحكاية، (كزيدٍ الضاربِ) علىٰ الإعراب، وقوله: (مثنىً) هو بالتنوين؛ لأن ألفه ليست للتأنيث، وإنما هي منقلبة، ثم تكلم بعد ذلك علىٰ اكتساب المضاف التأنيث لمن المضاف إليه؛ أي أن المضاف قد يكتسب من المضاف إليه التأنيث، فقال:

وَرُبَّمَـا أَكْسَـبَ ثَـانٍ أَوَّلاَ تَأْنِيثًـا إِنْ كَـانَ لِحَـذْفٍ مُـوهَلاَ

ثم تكلم علىٰ إضافة الشيء إلىٰ نفسه؛ يعني أن تُضيف اسم إلىٰ اسم، وكلاهما بمعنىً واحد، وقال:

وَلاَ يُضَـافُ اسْـمٌ لِمَـا بِـهِ اتَّحَـدْ مَعْنًـى وَأَوِّلْ مُوْهِمًـا إِذَا وَرَدْ

ثم تكلم وأطال الكلام كثيرًا علىٰ الأسماء التي تلزم الإضافة، فهناك أسماءٌ في اللغة العربية تلزم الإضافة، بمعنىٰ أنها لا تُستعمل إلا مضافةً، وبعدها مضافٌ إليه، فلهذا سيفصل الكلام في ذلك لطوله، فبدأ بالإشارة إلىٰ وجود أسماءٍ تلزم الإضافة فقال:

وَبَعْـضُ الأَسْـمَاءِ يُضَـافُ أَبَـدَا وَبَعْـضُ ذَا قَـدْ يَـأْتِ لَفْظًـا مُفْـرَدَا
وَبَعْـضُ مَـا يُضَـافُ حَتْمًـا امْتَنَـعْ إِيَـلاؤُهُ اسْـمًا ظَـاهِرًا حَيْـثُ وَقَـعْ
كَوَحْـدَ لَبَّـيْ وَدَوَالَـيْ سَـعْدَيْ وَشَـذَّ إِيَـلاءُ يَـدَيْ لِلَبَّـيْ

وقوله: (وَبَعْضُ ذَا قَدْ يَأْتِ لَفْظًا) يأت: هذا فعل مضارع مرفوع؛ لأنه لم يُسبق بجازم، وحذف الياء منه علىٰ لغة القريبة، وردت في القرآن العظيم، في القراءات السبعية، كما في قوله -عز وجل-: ﴿يَوْمَ يَأْتِ لا تَكَلَّمُ نَفْسٌ إِلَّا بِإِذْنِهِ﴾[هود:١٠٥] هنا يأت: مضارع مرفوع، ولكن الياء حُذفت، وفي قوله -عز وجل-: ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَسْرِ﴾[الفجر:٤]، أي يسري فحذُف الياء مع أن الفعل مرفوع، وتبقىٰ أنها لغةٌ قليلة، ولو أنه -رحمه الله تعالىٰ- قال مثلًا:

وَبَعْضُ ذَا قَدْ جَاءَ لَفْظًا مُفْرَدَا

لسلِم من ذلك، ثم تكلم علىٰ الأسماء التي تلزم الإضافة إلىٰ جملة، فهناك بعض الأسماء تلزم الإضافة، لكنها لا تُضاف إلىٰ مفرد، بل تلزم الإضافة إلىٰ جملة، فقال فيها:

وَأَلْزَمُوا إِضَافَةً إِلَىٰ الْجُمَلْ ... حَيْثُ وَإِذْ وَإِنْ يُنَوَّنْ يُحْتَمَلْ
إِفْرَادُ إِذْ وَمَا كَإِذْ مَعْنَىً كَإِذْ ... أَضِفْ جَوَازًا نَحْوُ حِيْنَ جَا نُبِذْ
وَابْنِ أَو اعْرِبْ مَا كَإِذْ قَدْ أُجْرِيَا ... وَاخْتَرْ بِنَا مَتْلُوِّ فِعْلٍ بُنِيَا
وَقَبْلَ فِعْلٍ مُعْرَبٍ أَوْ مُبْتَدَا ... أَعْرِبْ وَمَنْ بَنَىٰ فَلَنْ يُفَنَّدَا
وَأَلْزَمُوا إِذَا إِضَافَةً إِلَىٰ ... جُمَلِ الأَفْعَالِ كَهُنْ إِذَا اعْتَلَىٰ

وقوله: (وَإِنْ يُنَوَّنْ يُحْتَمَلْ... إِفْرَادُ إِذْ) في بعض النُسخ: (وَإِنْ يُنَوَّنْ يُحْتَمَلْ... إِفْرَادُهُ وَمَا كَإِذْ مَعْنَىً كَإِذْ) والمعنىٰ واحد، وقوله: (وَابْنِ أَو اعْرِبْ) هنا تخفيفٌ للهمزة بالحذف والنقل، ولكن هل نقول: أو اعَرِب، أم أو اعِرِب؛ يعني هل الفعل الذي خُففت همزته (أعَرِب) أم (اعِرِب)؟

أعَرَب؛ لأنه أمرٌ من رباعي: أعَربَ يُعرِب، إذًا أعرِب، بخلاف الأمر من ثلاثي، قلنا: ذهبَ يذهبُ اذهبْ، فلو قلنا مثلًا: (أو إذهب) ثم أردنا أن نصل، سيلتقي ساكنان، هنا فيقول: (أو اذهَبْ) لكن هنا ليس الأمر من الثلاثي، وإنما الأمر من أعرِب الرباعي، الهمزة مفتوحة، فنحذفها وننقل الفتحة إلىٰ الساكن قبلها، فنقول: (أوَ اعرِب) نعم، وما زال يتكلم علىٰ الأسماء التي تلزم الإضافة، ومما يلزم الإضافة كلا وكلتا، فقال فيهما:

لِمُفْهِمِ اثْنَيْنِ مُعَرَّفٍ بِلاَ ... تَفَرُّقٍ أُضِيْفَ كِلْتَا وَكِلاَ

ومما يلزم الإضافة (أيٌّ) فقال فيها:

وَلاَ تُضِفْ لِمُفْرَدٍ مُعَرَّفِ ... أَيًّا وَإِنْ كَرَّرْتَهَا فَأَضِفِ
أَوْ تَنْوِ الاجْزَا وَاخْصُصَنْ بِالْمَعْرِفَهْ ... مَوْصُولَةً أَيًّا وَبِالْعَكْسِ الصِّفَهْ
وَإِنْ تَكُنْ شَرْطًا أَوِ اسْتِفْهَامَا ... فَمُطْلَقًا كَمِّلْ بِهَا الْكَلاَمَا

ومما يلزم الإضافة أيضًا (لدن)، فقال في بيان ذلك:

وَأَلْزَمُوا إِضَافَةً لَدُنْ فَجَرّ ... وَنَصْبُ غُدْوَةٍ بِهَا عَنْهُمْ نَدَرْ

ومما يلزم الإضافة (مع) فقال:

وَمَعَ مَعْ فِيْهَا قَلِيْلٌ وَنُقِلْ ... فَتْحٌ وَكَسْرٌ لِسُكُوْنٍ يَتَّصِلْ

وبذلك نعرف أن كلمة مع اسمٌ، وهي من الأسماء التي تلزم الإضافة، وليست من حروف الجر، فابن مالك ذكر هنا في الإضافة، فالإضافة خاصةٌ بالأسماء، وفي حروف الجر ذكرها وحصرها وعدها عشرين حرفًا، ولم يذكر معها مع، ومما يلزم الإضافة أيضًا من الأسماء (غير)، فقال في ذلك -رحمه الله-:

وَاضْمُمْ بِنَاءً غَيْرًا إِنْ عَدِمْتَ مَا ... لَهُ أُضِيْفَ نَاوِيًا مَا عُدِمَا

ومما يلزم الإضافة من الأسماء: قبل، وبعد، وأسماء الجهات، فقال في ذلك -رحمه الله-:

قَبْلُ كَغَيْرٍ بَعْدُ حَسْبُ أَوَّلُ ... وَدُوْنُ وَالْجِهَاتُ أَيْضًا وَعَلُ
وَأَعْرَبُوَا نَصْبًا إِذَا مَا نُكِّرَا ... قَبْلًا وَمَا مِنْ بَعْدِهِ قَدْ ذُكِرَا

وقوله: (قَبْلُ كَغَيْرٍ) فيها ثلاث روايات:

١. **الرواية الأولىٰ**: التي قرأناها، بضم الأول وتنوين الثاني: (قَبْلُ كَغَيْرٍ).

٢. **والثانية**: بتنوين الأول ضمتين، والثاني بكسرتين (قَبْلٌ كَغَيْرٍ).

٣. **والثالثة**: بضم الأول بضمة واحدة، وتنوين الثاني بكسرتين (قَبْلُ كَغَيْرٍ).

والوزن مع الجميع مستقيم، وبذلك يكون قد انتهىٰ من الكلام علىٰ الأسماء التي تلزم الإضافة، لينتقل إلىٰ مسألة أخرىٰ، وهي: الكلام علىٰ حذف المضاف، فيقول في ذلك:

وَمَا يَلِيْ الْمُضَافَ يَأْتِي خَلَفَا ... عَنْهُ فِي الإِعْرَابِ إِذَا مَا حُذِفَا
وَرُبَّمَا جَرُّوا الَّذِي أَبْقَوْا كَمَا ... قَدْ كَانَ قَبْلَ حَذْفِ مَا تَقَدَّمَا
لَكِنْ بِشَرْطِ أَنْ يَكُوْنَ مَا حُذِفْ ... مُمَاثِلًا لِمَا عَلَيْهِ قَدْ عُطِفْ

وبعد أن تكلم عن حذف المضاف، سيتكلم الآن علىٰ حذف المضاف إليه، فيقول:

وَيُحْـذَفُ الثَّـانِي فَيَبْقَـىٰ الأَوَّلُ كَحَالِـهِ إِذَا بِـهِ يَتَّصِـلُ
بِشَـرْطِ عَطْـفٍ وَإِضَـافَةٍ إِلَـىٰ مِثْـلِ الَّـذِي لَـهُ أَضَـفْتَ الأَوَّلاَ

ويختم الكلام في باب الإضافة علىٰ الكلام علىٰ الفصل بين المتضايفين، أي الفصل بين المضاف والمضاف إليه، فيقول:

فَصْلَ مُضَافٍ شِبْهِ فِعْلٍ مَا نَصَبْ مَفْعُولًا أَوْ ظَرْفًا أَجِزْ وَلَمْ يُعَبْ
فَصْلُ يَمِـيْنٍ وَاضْـطِرَارًا وُجِـدَا بِـأَجْنَبِيَ أَوْ بِنَعْـتٍ أَوْ نِـدَا

وبهذا ينتهي كلامه علىٰ باب الإضافة، ويذكر بعد ذلك بابًا، وهو الباب الثلاثون، أو نقول: الباب المتم الثلاثين، أو الباب المتم للثلاثين؛ لأن الأفصح في ألفاظ العقود أنها لا تضع صفةً، لا تقول: الباب الثلاثون، كما تقول: الباب الخامس والثلاثون؛ لأن الخامس والسادس علىٰ وزن (فاعل) فهي أسماء مشتقة فيُصرف بها، أما ألفاظ العقود ثلاثون والعشرون، فهذه ليست صفات، أن تقول: الباب المتم الثلاثين، أو الباب المتم للثلاثين، وهم المضاف إلىٰ ياء المتكلم، وقد عقده في أربعة أبيات، وكان المتوقع والظاهر أن يجعل ذلك فصلًا تابعًا للباب السابق (باب الإضافة)؛ لأنها في موضوع الإضافة، ولكنه لم يفعل ذلك، فلم يقل فصلٌ، وإنما جعله باب، فلهذا عددناه من الأبواب، وهو الباب المتم الثلاثين.

وفي هذه الأبيات الأربعة، ذكر مسألةً واحدة، وهي: حكم آخر الاسم إذا أُضيف إلىٰ ياء المتكلم، هل يبقىٰ أم يتغير.

آخِـرَ مَـا أُضِـيْفَ لِلْيَـا اكْسِـرْ إِذَا لَـمْ يَـكُ مُعْـتَلاً كَـرَامٍ وَقَـذَا
أَوْ يَـكُ كَـابْنَيْنِ وَزَيْـدِيْنَ فَـذِي جَمِيْعُهَـا الْيَا بَعْدُ فَتْحُهَـا احْتُـذِي
وَتُـدْغَمُ الْيَـا فِيْـهِ وَالْـوَاوُ وَإِنْ مَـا قَبْـلَ وَاوٍ ضُـمَّ فَاكْسِـرْهُ يَهُـنْ
وَأَلِفًـا سَـلِّمْ وَفِـي الْمَقْصُـوْرِ عَـنْ هُـذَيْلٍ انْقِلاَبُهَـا يَـاءً حَسَـنْ

وقوله في أول الأبيات: **آخِرَ مَا أَضِيْفَ لِلْيَا اكْسِرْ...**

نقف هنا، نأخذها قبل الآذان وبعد الصلاة إن شاء الله...

هذا الذي في جميع النسخ والصحف وجاء في نسخة واحدة متأخرة وفي بعض الشروح يأتي بضم الفعل، فإن قلنا علىٰ الرواية المشهورة، يهن فهي من هان يهون هونا، قال الشيخ خالد الأزهري في التعليق علىٰ ذلك: " قال ولا يصح كسر الهاء علىٰ أنه من وهن يهن، بمعنىٰ ضعف فيري أن المعنىٰ يهن علىٰ هذه الرواية القليلة في بعض النسخ، وهذه الرواية يهن لأن ما قبلها يكون مضموما يهن، والشطر الأول وهن علىٰ الرواية المشهورة وإن يهن ليس فيه، نفهم من ذلك أن الواجب بالضبط أن يقال يهن علىٰ ما في النسخ والشروح، وننبه علىٰ أن المعنىٰ هنا.

والله أعلم، صلىٰ الله وسلم علىٰ نبينا محمد وعلىٰ آله وأصحابه أجمعين.





تكملة الدرس الثاني

(بعد الصلاة)

بسم الله الرحمن الرحيم

والحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام علىٰ نبينا وحبيبنا محمد بن عبد الله، وعلىٰ آله وأصحابه أجمعين أما بعد: فحياكم الله في ليلة السابع والعشرين من شهر رجب سنة اثنان وثلاثين وأربعمائة وألف من هجرة المصطفىٰ عليه الصلاة والسلام، في جامع الزهراء في القصيم، الحلقة الرابعة من دروس شرح ألفية بن مالك عليه رحمة الله.

وقد انتهينا من ٣٠ بابا من أبواب هذه اللفية، لنشرع بعد ذلك في **الباب الحادي والثلاثين** من أبوابها، وهو باب إعمال المصدر وقد عقده رحمه الله تعالىٰ في أربعة أبيات ذكر فيها ٥ مسائل:

- المسألة الأولىٰ: أقسام المصدر العامل.
- والمسألة الثانية: شرط إعمال المصدر عمل فعله.
- والمسألة الثالثة: إعمال اسم المصدر.
- والمسألة الرابعة: إضافة المصدر إلىٰ معموله.
- والمسألة الخامسة: حكم تابعي معمول المصدر.

فقال رحمه الله تعالىٰ في بيان أقسام المصدر العامل عمل فعله:

إِعْمَالُ الْمَصْدَرِ:

بِفِعْلِهِ الْمَصْدَرَ أَلْحِقْ فِي الْعَمَلْ ... مُضَافًا أَوْ مُجَرَّدًا أَوْ مَعَ أَلْ

ثم بين شرطا إعمال المصدر عمل فعله، فقال:

إِنْ كَانَ فِعْلٌ مَعَ أَنْ أَوْ مَا يَحُلّ ... مَحَلَّهُ وَلِاسْمِ مَصْدَرٍ عَمَلْ

وقوله يحل في آخر الشطر الأول كذا في أغلب النسخ بفتح الياء وضمها، يحل وجاء في بعض النسخ بضم الياء وفتح الحاء يحل، وعلىٰ الرواية الأولىٰ المشهورة يحل، يكون في البيت عيب في هذا التوجيه؛ لأنه في الشطر الأول ضم ما قبل الروي يحل وفي الشطر الثاني فتح ما قبل الروي العمل.

ثم بعد ذلك تكلم علىٰ إضافة المصدر علىٰ معموله سواء إلىٰ فاعله أم إلىٰ مفعوله، فإضافته إلىٰ فاعله كأن تقول: يعجبني إكرام زيدٍ الشيخَ، وإضافته إلىٰ مفعوله كأن تقول: يعجبني إكرام الشيخ زيدٌ، فقال:

وَبَعْدَ جَرِّهِ الَّذِي أُضِيْفَ لَهْ   كَمِّلْ بِنَصْبٍ أَوْ بِرَفْعٍ عَمَلَهْ

وأما معمول المصدر وحكمه فبينه في آخر بيت فقال:

وَجُرَّ مَا يَتْبَعُ مَا جُرَّ وَمَنْ   رَاعَىٰ فِي الإِتْبَاعِ الْمَحَلَّ فَحَسَنْ

والباب التالي هو الباب الثاني والثلاثون من أبواب الألفية.

وهو باب إعمال اسم الفاعل، وقد عقده في اثني عشر بيتا وفيها ذكر أربع مسائل:

- المسألة الأولىٰ: شرط إعمال اسم الفاعل عمل فعله.
- والمسألة الثانية: إعمال صيغ المبالغة عمل فعلها.
- والمسألة الثالثة: حكم تابع معمول اسم الفاعل.
- والمسألة الرابعة: إعمال اسم المفعول عمل فعله.

فقال في بيان شرط إعمال اسم الفاعل عمل فعله، قال:

إِعْمَالُ اسْمِ الْفَاعِلِ

كَفِعْلِهِ اسْمُ فَاعِلٍ فِي الْعَمَلِ   إِنْ كَانَ عَنْ مُضِيِّهِ بِمَعْزِلِ
وَوَلِيَ اسْتِفْهَامًا أَوْ حَرْفَ نِدَا   أَوْ نَفْيًا أَوْ جَا صِفَةً أَوْ مُسْنَدَا
وَقَدْ يَكُوْنُ نَعْتَ مَحْذُوْفٍ عُرِفْ   فَيَسْتَحِقُّ الْعَمَلَ الَّذِي وُصِفْ
وَإِنْ يَكُنْ صِلَةَ فَفِي الْمُضِي   وغَيْرِهِ إِعْمَالُهُ قَدِ ارْتُضِي

ثم ينتقل إلىٰ صيغ المبالغة، ويبين أنها قد تعمل عمل فعلها فيقول:

فَعَّالٌ أوْ مِفْعَالٌ أوْ فَعُولُ ... فِي كَثْرَةٍ عَنْ فَاعِلٍ بَدِيلُ
فَيَسْتَحِقُّ مَا لَهُ مِنْ عَمَلِ ... وَفِي فَعِيْلٍ قَلَّ ذَا وَفَعِلِ
وَمَا سِوَىٰ الْمُفْرَدِ مِثْلَهُ جُعِلْ ... فِي الْحُكْمِ وَالْشُّرُوْطِ حَيْثُمَا عَمِلْ

وصيغ المبالغة هي في حقيقتها ومعناها أسماء فاعلين، إلا أنها للفاعلين المقبلين علىٰ هذا الفعل، قولك شرّاب ّوأكّال، تطلق علىٰ من فعل هذه الأفعال، هذه أسماء فاعل لهم وأما اسم الفاعل كآكل وضارب وشارب، فغنها أسماء تطلق علىٰ من فعل الفعل مطلقا سواء كان سواء فعله بقلة أو بكثرة، فعله مرة أو مرات كثيرة فهو آكل وضارب وشارب، اسم الفاعل يطلق علىٰ القليل والكثير.

وأما صيغ المبالغة فهي أسماء فاعلين فهي لا تطلق إلا علىٰ من عمل العمل بكثرة، ولهذا نص عليهم هنا وقوله عنها: **فَيَسْتَحِقُّ مَا لَهُ مِنْ عَمَلِ**.

وفي رواية أخرىٰ (فتستحق) أي هذه الصيغ، ثم تكلم رحمه الله علىٰ أن إعمال اسم الفاعل عمل فعله جائز وليس واجبا، فيجوز أن تعمله فتفصل بين المفعول به ويجوز أن تضيفه إلىٰ المفعول به، فقال:

وَانْصِبْ بِذِي الإِعْمَالِ تِلْوَاً وَاخْفِضِ ... وَهْوَ لِنَصْبِ مَا سِوَاهُ مُقْتَضِي

ثم تكلم علىٰ تابعي معمول اسم الفاعل، ما حكمه؟ فبين أنه يجوز أن تتبعه لفظا ويجوز أن تتبعه محلا، فقال:

وَاجْرُرْ أَوْ انْصِبْ تَابِعَ الَّذِي انْخَفَض ... كَمُبْتَغِي جَاهٍ وَمَالاً مَنْ نَهَضْ

وبعد أن تكلم علىٰ إعمال اسم الفاعل، ثم تكلم علىٰ إعمال صيغ المبالغة يتكلم الآن علىٰ إعمال اسم المفعول به عمل فعله فيقول:

وَكُلُّ مَا قُرِّرَ لاسْمِ فَاعِلِ ... يُعْطَىٰ اسْمَ مَفْعُوْلٍ بِلاَ تَفَاضُلِ
فَهْوَ كَفِعْلٍ صِيغ لِلْمَفْعُوْلِ فِي ... مَعْنَاهُ كَالْمُعْطَىٰ كَفَافَاً يَكْتَفِي

ثم يسجل ما يختص به اسم المفعول عن اسم الفاعل، فقال:

وَقَدْ يُضَافُ ذَا إِلَىٰ اسْمٍ مُرْتَفِعْ   مَعْنًىٰ كَمَحْمُوْدُ الْمَقَاصِدِ الْوَرِعْ

فيتابع الكلام علىٰ إعمال اسم الفاعل، ويدخل في الكلام علىٰ إعمال اسم المفعول، هل هناك من سؤال؟ نحن وعدناكم أن نكمل الأسئلة بعد الصلاة، لكن غفلت عن ذلك، نفتح المجال الآن للأسئلة علىٰ ما سبق، تفضل يا أخينا نعم لأنه اسم ظرف، نعم بعضهم يظن أنها حرف ولهذا يجعل ما بعدها مجرورا لأنها ظرف تلزم الإضافة، فما بعدها دائما مجرور، فهي ليست حرف جر.

وهناك قول ضعيف لبعض النحويين يرىٰ أنها تكون حرف جر إذا سكنت عينها، لكن هذا قول ضعيف بل هو اسم ظرف نعم.

نعم يا إخوان، سؤال؟ تفضل، المضاف إلىٰ ياء المتكل ما به؟ فأكثره يهن هذا البيت كان في آخر الدرس استعجلنا وتركناه:

وَتُدْغَمُ الْيَا فِيْهِ وَالْوَاوُ وَإِنْ   مَا قَبْلَ وَاوٍ ضُمَّ فَاكْسِرْهُ يَهُنْ

هذا في المضاف إلىٰ ياء المتكلم في البيت الثاني والعشرين بعد الأربعمائة، يهن بكسر الهاء، في اغلب النسخ والشروح وجاء في نسخة متأخرة في شروح الألفية فأكثره يهم بضم الهاء، هذه الرواية تكلمت عنها أم لم أتكلم، تكلمت عليه قلت في أكثر النسخ ويكون لا يهن بمعنىٰ ضعف، وهو في نسخة متأخرة يقل ومن هان يهون والمعنىٰ هنا، لأن هذا يدخل فيه وليس المعنىٰ علىٰ الضعف كما سبق في بيت سابق، ولهذا خالد الأزهري رجح يهن من حيث المعنىٰ، لكن نقول من حيث النسخ والرواية نقول يهن لأنه الأكثر في النسخ وهو الذي في جميع النسخ.

نعم قلنا الذي ينبغي في القراءة، لأنه الذي في جميع النسخ المتقدمة إلا في نسخة متأخرة يهن وإن كان خالدا، ليس المعنىٰ هذا ليس هذا تغيير، موافقة مخالفة نقدا، لكن الألفية لا تغير، نعم تفضل...

سؤال: استفسار بخصوص كلمة (مُسْتَجاز).

الشيخ: نعم، (مُسْتَجَازٌ لَنْ يَهِنْ)، قال في البيت السابق:

وَنَحْـوُ زَيْـدٌ مُفْـرَدَاً أَنْفَـعُ مِـنْ ... عَمْـرٍو مُعَانَـاً مُسْـتَجَازٌ لَـنْ يَهِـنْ

يقول هذا مستجاز، جائز دون ضعف، جائز دون ضعف ولا جائز دون إهانة؟ دون ضعف؛ يقول يهن، من وهن يهن، طيب هنا في الأبيات عندنا المعنىٰ علىٰ وهن يهن ضعف أو من هان يهون هونا؟ هو يقول خالد: يجوز ضم الياء فيه والواو، إذا كان الاسم مختوم بياء أو واو فإن ياء المتكلم إن جاءت بعده تدغم الواو في الياء.

(قاضي) تأتي بعده.. تُدْغِمه، تقول: قاضيَّ.

(مسلمون) تقول: مسلميّ، وتدغم فيها، وإما قبل واو فاكسره، أي لو قلت مسلمون أدخل ياء المتكلم، النون للإضافة، ستسلمون، الياء ستقلب إلىٰ ياء ويحدث إدغام، مسلميّ، الضمة هذه، اقلب الضمة كسرة (**وَإِنْ مَا قَبْلَ وَاوٍ ضُمَّ**) ماذا تفعل؟ (**فَاكْسِرْهُ**) اكسر الضمة، يعني قل: مسلميّ، ماذا يكون؟ يهن؛ يَضْعُف.

ومعنىٰ يضعف: أي يسهل، لكن بمعنىٰ الضعف لو بمعنىٰ يكون أهون من هان يهون فهو أهون في اللفظ، مسلميّ أهون من هان يهون فهو أهون.

فالمعنىٰ المناسب هنا من هان يهون أهون وأسهل والين فهو من يهن، وليس من وهن يهن بمعنىٰ الأولىٰ يهن بالكسرة وهنا يهن بالضم من حيث المعنىٰ، الروية قد بينا، نعم هو الرواية وهو مناسب للمعنىٰ هنا يهن في الرواية وهو الأكثر في النسخ، نعم يا إخوان سؤال طيب نكمل.

وأما الباب الثالث والثلاثون فهو باب أبنية المصادر، وقد عقده في سبعة عشر بيتًا ذكر فيه أوزان المصادر، وبالتفصيل ذكر ثلاثة مسائل:

- الأولىٰ: مصادر الثلاثي.
- والثانية: مصادر غير الثلاثي.

- والثالثة: اسم المرة والهيئة.

بدأ بالكلام على مصادر الثلاثي وهي كثيرة، فلهذا فصلها فبدأ بالكلام على ما مصره على فعلٍ، فقال:

أَبْنِيَةُ الْمَصَادِرِ:

فَعْـلٌ قِيَـاسُ مَصْـدَرِ الْمُعَـدَّىٰ ... مِـــنْ ذِي ثَلاَثَـــةٍ كَـــرَدَّ رَدَّا

ثم ذكر ما مصدره على فعل فقال:

وَفَعِــلَ الَّــلازِمُ بَابُــهُ فَعَــلْ ... كَفَـــرَحٍ وَكَجَـــوًىٰ وَكَشَـــلَلْ

وقوله: وَفَعِلَ الَّلازِمُ بَابُهُ فَعَلْ

أي بابه فعلٌ، ثم سكن ثم ذكر ما مصدره على فعول، فقال:

وَفَعَــلَ الَّــلازِمُ مِثْــلَ قَعَــدَا ... لَــهُ فُعُــولٌ بِــاطِّرَادٍ كَغَــدَا

مَـا لَـمْ يَكُـنْ مُسْـتَوْجِبًا فِعَـالا ... أَوْ فَعَلاَنًـــا فَـــادْرِ أَوْ فُعَـــالا

وقوله: وَفَعَلَ الَّلازِمُ مِثْلَ قَعَدَا

هذه رواية فمثل حال من فعل، ورواية أخرىٰ مثل فهي الصفة، ثم تكلم علىٰ ما مصدره علىٰ وزن فعال فقال:

فَأَوَّلٌ لِذِي امْتِنَاعٍ كَأَبَىٰ

نعم قل أبىٰ يأبىٰ إباءً فهي علىٰ وزن فعال، وقوله فأبىٰ: يريد أي فعل، هل يريد أبىٰ محمد الشيء لا لأن هذا فعل وهو إنما يتكلم الآن علىٰ ماذا؟ يتكلم علىٰ فعل اللازم، مثل قعد له قعود ما مستوجب فعالا، وفعال لما دل علىٰ الإباء فهو يعني أبىٰ اللازم كقولك: أبىٰ الشيء عليك يأبىٰ إباء، إذ امتنع، ثم تكلم علىٰ ما مصدره علىٰ فعلان فقال:

وَالْثَّانِ لِلَّذِي اقْتَضَىٰ تَقَلُّبَا

ثم تكلم علىٰ ما مصدره علىٰ فُعال، فقال:

لِلدَّا فُعَالٌ أَوْ لِصَوْتٍ وَشَمَلْ

فما دل علىٰ داء أو صوت قد يأتي مصدره علىٰ فعال، ثم تكلم علىٰ ما مصدره علىٰ فعيل فقال:

سَيْرَاً وَصَوْتَـاً الْفَعِيْلُ كَصَهَلْ

ثم تكلم علىٰ ما مصدره علىٰ فعولة، وفعالة فقال:

فُعُوْلَــــةٌ فَعَالَــــةٌ لِفَعُــــلاَ ... كَسَــهُلَ الأَمْــرُ وَزَيْــدٌ جَــزُلاَ

وقوله فعولة، فعالة بينهما حرف عطف محذوف أي فعولة وفعالة لفعل، وحذف حرف العطف الواو جائز في ضرورة الشعر، ثم بين أنه جاء في السماع مصادر خالفت ما ذكره من قبل من ضوابط، وتسمىٰ الشاذة فنص علىٰ ذلك فقال:

وَمَــا أَتَــىٰ مُخَالِفَــاً لِمَــا مَضَــىٰ ... فَبَابُــهُ النَّقْــلُ كَسُــخْطٍ وَرِضَــا

وبذلك ينتهي كلامه علىٰ مصادر الثلاثي ليبدأ بالكلم علىٰ مصادر غير الثلاثي، فذكر في أول ذلك أن مصادر غير الثلاثي قياسية، فقال:

وَغَيْــــرُ ذِي ثَلاَثَــــةٍ مَقِــــيْسُ ... مَصْــدَره كَقُــدِّسَ الْتَّقْــدِيْسُ

وقوله مقيس مصدره برفع مصدره، كذا في جميع نسخ الألفية، وهو مقتضىٰ جميع شروح الألفية التي اطلعت عليها فنقيس، واصله التنوين أي مقيسٌ، ومصدره مرفوع إما انه مبتدأ، فمقيس خبره مقدم أم وغيره في ثلاثة مصدره مقيسٌ، أو مقيسٌ خبر لما قبله ومصدره نائب فاعل أي وغيره في ثلاثة مقيس صدره، أي مصدره، وفي كثير من النسخ المشروعة للألفية مقيس مصدره، بجر مصدره وليس في شيء من نسخ الألفية المخطوطة ولا في الشروح المتقدمة.

ثم بعد ذلك ذكر مصادر غير الثلاثي بالتفصيل مع التمثيل فقال:

....كَقُــدِّسَ الْتَّقْــدِيْسُ

وَزَكِّــــهِ تَزْكِيَــــةً وَأَجْمِــــلاَ ... إِجْمَــالَ مَــنْ تَجَمُّــلاً تَجَمَّــلا

وَاسْــتَعِذِ اسْــتِعَاذَةً ثُــمَّ أَقِــمْ ... إِقَامَــةً وَغَالِبَــاً ذَا الْتَّــا لَــزِمْ

وَمَا يَلِي الآخِرُ مُدَّ وَافْتَحَا ... مَعْ كَسْرِ تِلْوِ الثَّانِ مِمَّا افْتُتِحَا
بِهَمْزِ وَصْلٍ كَاصْطَفَىٰ وَضُمَّ مَا ... يَرْبَعُ فِي أَمْثَالِ قَدْ تَلَمْلَمَا
فِعْلالٌ أَوْ فَعْلَلَةٌ لِفَعْلَلاَ ... وَاجْعَلْ مَقِيسًا ثَانِيًا لاَ أَوَّلاَ
لِفَاعَلَ الْفِعَالُ وَالْمُفَاعَلَهْ ... .

هذه مصادر الثلاثي.

ثم ذكر أن هناك في السماع خالف هذه المصادر القياسية وهو الشاذ لسماعي، وقد قال فيه:

وَغَيْرُ مَا مَرَّ الْسَّمَاعُ عَادَلَهْ

ثم تكلم بعد ذلك علىٰ اسم المرة والهيئة فقال:

وَفَعْلَةٌ لِمَرَّةٍ كَجَلْسَهْ ... وَفِعْلَةٌ لِهَيْئَةٍ كَجِلْسَهْ
فِي غَيْرِ ذِي الْثَّلاَثِ بِالتَّا المَرَّهْ ... وَشَذَّ فِيهِ هَيْئَةٌ كَالْخِمْرَهْ

وكلامه علىٰ اسم المرة والهيئة هنا يدله علىٰ أنهما من المصادر وهو كذلك، ثم بعد ذلك ينتقل بنا رحمه الله تعالىٰ في هذه الرحلة النافعة إلىٰ الباب الرابع والثلاثين، وهو بابا أبنية أسماء الفاعلين والصفات المشبهة بها، ويعقده في عشرة أبيات يذكر فيها ثلاث مسائل: المسألة الأولىٰ: صياغة اسم الفاعل، والثانية صياغة الصفة المشبهة، والمسألة الثالثة صياغة اسم المفعول، فتبين لنا من ذكر المسائل أن الغرض من هذا الباب هو بيان كيفية صياغة اسم الفاعل والصفة المشبهة واسم المفعول وليس المراد الكلام علىٰ عملها، لأن الكلام علىٰ عملها قد تقدم، وأول ما يتكلم عليها عن الترجمة.

والمراد بالترجمة العنوان، فالذي في جميع نسخ التحقيق أبنية أسماء الفاعل والصفات المشبهة بها، وكذلك في كثير من شروح الألفية، وجاء في بعض شروح الألفية بهذا اللفظ أبنية أسماء الفاعلين والمفعولين والصفات المشبهة بها، فهذه كلمة المفعولين، وهذه الزيادة مناسبة لمضمون الدرس لان بن مالك في هذا الباب تكلم علىٰ أبنية أسماء الفاعلين، وأبنية

أسماء المفعولين، وأبنية الصفات المشبهة.

بدأ بالكلام علىٰ صياغة اسم الفاعل، كيف تصاغ؟ ومن ماذا تصاغ؟ وقال رحمه الله:

أَبْنِيَةُ أَسْمَاءِ الْفَاعِلِيْنَ وَالْـمَفْعُوْلِيْنَ وَالْصِفَاتِ الْـمُشَبَّهَةِ بِهَا:

كَفَاعِلٍ صُغِ اسْمَ فَاعِلٍ إِذَا ... مِنْ ذِي ثَلاَثَةٍ يَكُوْنُ كَغَذَا

وَهْوَ قَلِيْلٌ فِي فَعُلْتُ وَفَعِلْ ... غَيْرَ مُعَدَّىٰ..............

وقوله: وَهْوَ قَلِيْلٌ فِي فَعُلْتُ وَفَعِلْ: أي هو قَلِيْلٌ فِي فَعُلْتُ وَفَعِلْ اسم فاعل يقل أظن تأخذه من افعل الذي علىٰ وزن فعل أو الفعل الذي علىٰ وزن فعل، إذا كان غير متعديين، وقوله: **غَيْرَ مُعَدَّىٰ** بنصب غير مما سبق وفي بعض النسخ علىٰ أنه نسخة مما تقدم.

ثم تكلم علىٰ صياغة الصفة المشبهة ظن والمراد بالصفة المشبهة، ما كان معناها معنىٰ اسم الفاعل، ولكنها ليست علىٰ وزنه وصياغته، كقولك بطل وشجاع وجميل وسهل وصعب، وأشيب وقولك بطل تطلقه علىٰ من فعل البطولة أو من وقعت عليه البطولة، هو الفاعل لكن ما تقول باطل، يعني يفعلها فعلىٰ نحو ذلك فاسم الفاعل علىٰ الصفة المشبهة فهو ارتجاع أو نحو ذلك، ولهذا بن مالك قال اسم الفاعل يقل في فعلت وفاعل، فلهذا ذكر الصياغة المشبهة، فقال:

....بَلْ قِيَاسُهُ فَعِلْ

وَأَفْعَلٌ فَعْلاَنُ نَحْوُ أَشِرِ ... وَنَحْوُ صَدْيَانَ وَنَحْوُ الأَجْهَرِ

وَفَعْلٌ أَوْلَىٰ وَفَعِيْلٌ بِفَعُلْ ... كَالْضَّخْمِ وَالْجَمِيْلِ وَالْفِعْلُ جَمُلْ

وَأَفْعَلٌ فِيْهِ قَلِيْلٌ وَفَعَلْ ... وَبِسْوَىٰ الْفَاعِلِ قَدْ يَغْنَىٰ فَعَلْ

وقوله: **بَلْ قِيَاسُهُ فَعِلْ**

أي فقياسه فعل.

ثم قال: **وَأَفْعَلٌ فَعْلاَنُ**

أي وأفعل وفعلان، ثم حذف حرف العطف.

وقوله: **وَفَعْلٌ أَوْلَىٰ وَفَعِيْلٌ بِفَعُلْ**

أي بفعل، وسكن القافية.

وقوله: **وَأَفْعَلٌ فِيْهِ قَلِيْلٌ وَفَعَلْ**

أي وفعل وسكن القافية

وقوله: **وَبِسْوَىٰ الْفَاعِلِ قَدْ يَغْنَىٰ فَعَلْ**

أي فعل وسكن بالقافية، ثم تكلم بعد ذلك علىٰ صياغة اسم الفاعل من غير الثلاثي، فقال:

وَزِنَــةُ الْمُضَــارِعِ اسْــمُ فَاعِــلِ ... مِـنْ غَيْـرِ ذِي الـثَّلَاثِ كَالْمُوَاصِـلِ
مَـعْ كَسْـرِ مَتْلُـوِّ الأَخِيْـرِ مُطْلَقَـا ... وَضَــمِّ مِــيْمٍ زَائِــدٍ قَــدْ سَــبَقَا

وبعد أن انتهىٰ من الكلام علىٰ صياغة اسم الفاعل، وصياغة الصفة المشبهة، يتكلم الآن علىٰ صياغة اسم المفعول فقال:

وَإِنْ فَتَحْـتَ مِنْـهُ مَـا كَـانَ انْكَسَـرْ ... صَارَ اسْـمَ مَفْعُـوْلٍ كَمِثْـلِ الْمُنْتَظَـرْ
وَفِـي اسْـمِ مَفْعُـوْلِ الثُّلَاثِـيِّ اطَّـرَدْ ... زِنَـةُ مَفْعُـوْلٍ كَـآتٍ مِـنْ قَصَـدْ

وقوله: **كَآتٍ مِنْ قَصَدْ** يعني مقصود، لأنه اسم مفعول الذي يأتي من أخذ، وهنا اشتق اسم المفعول من الفعل قفز، ولم يشتق من المصدر القصد، الأصل الذي يشتق منه وهذا من التجوز والتسمح، ثم بين أن فعيل قد يأتي بمعنىٰ مفعول، تأتي الكلمة علىٰ وزن فعيل ومعناها معنىٰ مفعول، فقال:

وَنَــابَ نَقْــلاً عَنْــهُ ذُو فَعِيْــلِ ... نَحْــوُ فَتَــاةٍ أَوْ فَتًــىٰ كَحِيْــلِ

وانتقل بعد ذلك علىٰ الباب الخامس والثلاثين، الصفة المشبهة باسم الفاعل فعقدها في سبعة أبيات، والمراد من هذا الباب: الكلام علىٰ إعمال الصفة المشبهة، وليس المراد الكلام علىٰ صياغتها، لأن الكلام علىٰ صياغتها سبق في الباب السابق وقبل الباب السابق تكلم علىٰ إعمال اسم الفاعل والمفعول فكان الأفضل لو رتب ذلك، نعم جمع الأسباب

التي تعمل عمل فعلها معا، المصدر واسم الفعل ثم اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل ثم ذكر بعدها صياغتها.

لأن النحو قبل الصرف، ولو قدم لصياغة قبلها لقلنا قدم الصياغة ليتعرف عليها، ثم تكلم علىٰ إعمالها عمل فعلها، لكن أن يفعل ذلك وهذا في الألفية فالألفية مرتبة في البداية ترتيبا جيدا حتىٰ لا تكاد أن تجد فيها خللا، وفي آخرها ليس ترتيبها كأولها.

طيب، في هذا الباب ذكر ثلاث مسائل:

- المسألة الأولىٰ: تعريف الصفة المشبهة.
- والمسألة الثانية: مما تصاغ؟
- والمسألة الثالثة: إحكام إعمالها.

فبدأت العادة الكلام علىٰ تعريف الصفة المشبهة، فقال: الصّفَةُ المُشَّبَهَةُ بِاسْمِ الفَاعِلِ

صِفَةٌ اسْتُحْسِنَ جَرُّ فَاعِلِ ... مَعْنًىٰ بِهَا المُشْبِهَةُ اسْمَ الفَاعِلِ

ثم ذكر من ماذا تصاغ؟ فقال:

وَصَوغُهَا مِنْ لاَزِمٍ لِحَاضِرِ ... كَطَاهِرِ القَلْبِ جَمِيْلِ الظَّاهِرِ

ثم ذكر جملة للأحكام لإعمالها فقال:

وَعَمَلُ اسْمِ فَاعِلِ المُعَدَّىٰ ... لَهَا عَلَىٰ الحَدِّ الَّذِي قَدْ حُدَّا
وَسَبْقُ مَا تَعْمَلُ فِيْهِ مُجْتَنَبْ ... وَكَونُهُ ذَا سَبَبِيَّةٍ وَجَبْ
فَارْفَعْ بِهَا وَانْصِبْ وَجُرَّ مَعَ أَل ... وَدُونَ أَل مَصْحُوبَ أَل وَمَا اتَّصَل
بِهَا مُضَافًا أَو مُجَرَّدًا وَلاَ ... تَجْرُرْ بِهَا مَعْ أَل سُمًا مِنْ أَل خَلاَ
وَمِنْ إِضَافَةٍ لِتَالِيْهَا وَمَا ... لَمْ يَخْلُ فَهْوَ بِالجَوَازِ وُسِمَا

وفي البيت الأخير: قوله:

وَمِنْ إِضَافَةٍ لِتَالِيْهَا وَمَا ... لَمْ يَخْلُ فَهْوَ بِالجَوَازِ وُسِمَا

يقولون أن هذا البيت فاعل يمكن الاستغناء عنه، لأن الذي فيه سبق أن بينه بن مالك

وفصله في ثلاثة أبيات، ذكرها في باب الإضافة في الكلام علىٰ وصف أل بالإضافة اللفظية، هذا الذي يريده هنا، وأل بالإضافة اللفظية إذا كانت صفة مشبهة، فلهذا بعضهم غير في البيت السابق تغييرا قليلا بحيث نستغني عن هذا البيت الزائد فغير فيه فقال: لفظ البيت السابق مضافا ومجردا من أل خلا غيره إلىٰ قوله بها مضافا ومجردا، ولا تجرر بها إلا بشرط قد خلا، تعود إلىٰ التفصيل حينئذ في موضعه، وهنا أحب أن أنبه إلىٰ أنما يلحظه الإنسان محققا أو علما أو طالب علم، علىٰ شيء من الكتب يجب ألا يؤدي ذلك إلىٰ التغيير في الكتاب بل المنهج العلمي والأمانة العلمية تقتضي من الإنسان أن يخرج م الكتاب كما وضعه صاحبه، ثم يعلق في الحواشي والهوامش ما يفيد من مدح أو نقد.

لكن أن يتجرأ علىٰ الكتاب فيغير فيه وهو يعلم أن هذا اللفظ هو الذي وضعه صاحبه، ويقول هذه الكلمة فيها خطأ نحوي أو لغوي فيغيرها إلىٰ الصواب، ثم يغيرها في النفي ويقول في الهامش كان في المتن كذا وكذا وغيرته من أجل كذا وكذا، هذا خلاف الأمانة، فإذا أردت أن تفعل ذلك قل أنا سأخرج الكتاب بهذه التغييرات، أنا مقتنع أن هذه التغييرات هي الأفضل نقول لا بأس، غير ما شئت في الكتاب، وإنما سمي الإصلاح ألفية العراقي أو من الأسماء التي تظهر أن هذا الكتاب ليس علىٰ الوضع الذي وضعه صاحبه.

بل أنت تجرأت وغيرت وبدلت ربما توافق أو لا توافق علىٰ هذه التغييرات، هذه من الأمور التي بدأت تظهر الآن وهي من الأمور الخطيرة التي قد يأتي بعد ذلك من ينسب هذا الكلام للمؤلف، وهو ليس له وقد رأينا من قبل ابن مالك أنكر من مقر وهي من مفر، لذلك أنصح كل من يعمل في مجال التحقيق والنشر أن يحرص علىٰ ذلك وإنما تعلق في الحواشي والهوامش ما شئت طيب.

هل هناك من أسئلة أو من استفسارات يا إخوان، تفضل طيب خمس دقائق نفتح مجال للأسئلة، الأخ يسأل عن حرف الجر الزائد نعم الزائد عموما عند النحويين هو ما كان دخوله وخروجه سواء في بناء الجملة، يسمىٰ عندهم زائدا، هذا اصطلاح عند النحويين فهو زائد في

بناء الجملة وليست زائدة في المعنىٰ، كأن تقل: ما جاءني رجل، ما جاءني احد ما زارني أحد، أحد فاعل، ما جاءني من أحد، ما زارني من أحد، أحد هنا ليس اسم مجرورا بل هو فاعل، مرفوع محلا مجرور لفظا، من هنا لا شك أنها زائدة خلاف حرف الجر الأصلي وهو الذي له معنىٰ ولا يستغني بناء الجملة عنه فهو حرف جر أصلي، وهناك حرف جر شبه زائد.

هذا اصطلاح خاص عند النحويين يطلقونه علىٰ ما لا يغير بناء الجملة، يطلقون الزائد علىٰ كل ما كان دخول وخروجه سواء، حتىٰ إن وان يكون عليها دوائر ولا م الابتداء، إذا قلت مثلا محمد قائم، معناها إن محمد قائما زاد في المعنىٰ الإجمالي شيء لا، هذا فقط من التأكيد، لكن المعنىٰ الإجمالي الأصلي لا يتغير، خلاف قولك مثلا كأن زيدا قائما، كان ذهب أما إن فلا يأتي بمعنىٰ جديد يقوي المعنىٰ السابق، فكل كلمة تقوي المعنىٰ السابق، ولا تأتي بمعنىٰ جديد يسمونه زائد.

أما إطلاق الزائد في الألفاظ الشرعية سواء في القرآن أو في الحديث، إذا كان الكلام عند من يفهم المراد بهذه المصطلحات فلا بأس به، لأن لكل علم مصطلحاته بل إن بعضهم يسمىٰ الزائد لغوا، ويسمي حشوا، بالنظر إلىٰ المعنىٰ اللغوي، وبعضهم يسميه الصلة وإذا كان الكلام عند غير المتخصصين من العامة، ومن لا يفهم المعنىٰ صحيح بهذا المصطلح عند أهله، ينبغي أن تستعمل الألفاظ التي تؤدي المعنىٰ، لا يؤدي إلىٰ معنىٰ شيق نسميه الصلة، زائد ما معنىٰ زائد هو يعني لا، لا علاقة له ببناء الجملة أما في المعنىٰ في البناء فيه أشياء لا يستغنىٰ عنها.

لكن في أشياء هذا يدخل في بناء الجملة، ما تقوم الجملة إلا به، ويمكن يستغنىٰ عنه في بناءها، لكن وجوده له فائدة وليس له فائدة، فائدة تجميل وكمالة الزائد في اللفظ العربي زائد يعني بناء الجملة قائمة، زائد يعني فعل وفاعل، الجملة قائمة مبتدأ وخبر، الجملة بناء الجملة قائم، قد تزيد أشياء للتوكيد (إن محمدا قائم)، محمد قائم هذه الأشياء لتقوية المعنىٰ والتأكيد نعم تؤكد المعنىٰ وتقويه، لا تأتي بمعنىٰ جديد لا يفهم إلا بها وإنما تقوي

المعنىٰ تقويه، هو معنىٰ من أهم المعاني المقصودة عند الناس، تقوية المعنىٰ وتأكيده، يختلف لكن ما معنىٰ يختلف؟ يختلف يعني هذا المعنىٰ قوي وليس هذا المعنىٰ معنىٰ آخر، وإنما المعنىٰ الآخر عندما تقول مثلا محمد قائم محمد جالس، المعنىٰ يختلف لكن محمد قائم إن محمدا قائم، المعنىٰ يختلف لكن هذا أقوىٰ من هذا فقط، زيادة المبنىٰ يدل علىٰ زيادة المعنىٰ، نعم...





الأسئلة

بسم الله الرحمن الرحيم

السؤال: استفسار بخصوص (التصريف).

الجواب: التصريف سينص عليه، إذا وصلنا إلىٰ التصريف سيقول ابن مالك باب التصريف... هنا لا تدخل في الصرف، ومدخلها في النحو قدم بعض المسائل النحوية في الصرف لعلاقتها بالنحو، قدمها لأن فيكون هذا مصدر وأبنية المصادر في النحو، الأبنية كاملة المصادر، مثلا... نعم، التثنية والجمع ويقدم ذلك، الفصل مثلا يأتي للنداء يتكلم علىٰ النداء، فصل تابع للنداء لأهميتها أو لكبرها، ليست فصول مستقلة، فصل تبع باب، نعم، أي شيء غير منصوص عليه، حتىٰ البسملة غير منصوص عليها، بسم الله الرحمن الرحيم من الألفية، ولهذا قرأت الألفية.

والله أعلم، وصلىٰ الله وسلم علىٰ نبينا محمد وعلىٰ آله وأصحابه أجمعين.





الدرس الثالث

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام علىٰ نبينا محمد، وعلىٰ آله وأصحابه أجمعين، أما بعد...

فسلام الله عليكم ورحمة الله وبركاته، وأهلًا وسهلًا ومرحبًا بكم في عصر هذا اليوم، يوم الأحد الرابع والعشرين من شهر رجب من سنة ثنتين وثلاثين وأربعمائةٍ وألف من هجرة المصطفي -عليه الصلاة والسلام-، ونحن في جامع الزهراء في مدينة البُكيرية، نعقد بحمد الله وتوفيقه الدرس الخامس من دروس فتح ألفية بن مالك -رحمه الله تعالىٰ-، وكنا قد توقفنا عند الباب السادس والثلاثين، فمنه نبدأ إن شاء الله تعالىٰ.

الباب السادس والثلاثون في الألفية هو: (باب التَّعَجُّبُ)، وقد عقده ابن مالك -رحمه الله تعالىٰ- في أحد عشر بيتًا، وفيها ذكر خمس مسائل: المسألة الأولىٰ: صيغتا التعجب القياسيتان. المسألة الثانية: حذف المتعجب منه. المسألة الثالثة: جمود فعلي التعجب. المسألة الرابعة: شروط الفعل الذي يُصاغان منه. المسألة الخامسة: ترتيب فعلي التعجب مع معمولهما. فبدأ الباب -رحمه الله تعالىٰ- بذكر صيغتي التعجب القياسيتين، وهما: ما أفعله، وأفعِل به، فقال:

بِأَفْعَلَ انْطِقْ بَعْدَ مَا تَعَجُّبَا ... أَو جِئْ بِأَفْعِلَ مَجْرُورٍ بِبَا
وَتِلْوَ أَفْعَلَ انْصِبَنَّهُ كَمَا ... أَوفَىٰ خَلِيْلَيْنَا وَأَصْدِقْ بِهِمَا

ثم ذكر -رحمه الله تعالىٰ- أن المتعجب منه قد يُحذف، فقال:

وَحَذْفَ مَا مِنْهُ تَعَجَّبْتَ اسْتَبِحْ ... إِنْ كَانَ عِنْدَ الحَذْفِ مَعْنَاهُ يَضِحْ

(يَضِحْ)؛ أي يتضح، وجاء في بعض النُسخ المتأخرة معناه يصِح، والمعنىٰ فيهما متقارب بل واحد، ثم ذكر -رحمه الله تعالىٰ- أن فعلي التعجب فعلان جامدان غير متصرفين، فقال:

وَفِي كِلاَ الفِعْلَيْنِ قِدْمًا لَزِمَا ... مَنْعُ تَصَرُّفٍ بِحُكْمٍ حُتِمَا

ثم بيَّن شروط الفعل الذي يُصاغان منه، فقال -رحمه الله-:

وَصُغْهُمَا مِنْ ذِي ثَلاَثٍ صُرِّفَا ... قَابِلِ فَضْلٍ تَمَّ غَيْرِ ذِي انْتِفَا

وَغَيْرِ ذِي وَصْفٍ يُضَاهِي أَشْهَلاَ ... وَغَيْرِ سَالِكٍ سَبِيْلَ فُعِلاَ

ثم بيَّن -رحمه الله تعالىٰ- كيفية التعجُب من فاقد الشروط، إذا أردت أن تتعجب من فعلٍ فقد شيئًا من الشروط السابقة، فقال:

وَأَشْدِدَ أو أَشَدَّ أَو شِبْهُهُمَا ... يَخْلُفُ مَا بَعْضَ الشُّرُوطِ عَدِمَا

وَمَصْدَرُ العَادِمِ بَعْدُ يَنْتَصِبْ ... وَبَعْدَ أَفْعِلْ جَرُّهُ بِالبَا يَجِبْ

ثم بيَّن -رحمه الله تعالىٰ- أن ما سبق هو القياس، وقد جاء في السماع ما يُخالف شيئًا من ذلك فحكمه الشذوذ، فبيَّن ذلك فقال:

وَبِالنُّدُورِ احْكُمْ لِغَيْرِ مَا ذُكِرْ ... وَلاَ تَقِسْ عَلَىٰ الَّذِي مِنْهُ أُثِرْ

وفي آخر الباب، ذكر -رحمه الله تعالىٰ- أن معمول فعل التعجب قد يتأخر، وقد يُفصل بينهما بفاصل، وأن في المسألة خلافًا، فقال -رحمه الله تعالىٰ-:

وَفِعْلُ هَذَا البَابِ لَنْ يُقَدَّمَا ... مَعْمُولُهُ وَوَصْلَهُ بِهِ الزَمَا

وَفَصْلُهُ بِظَرْفٍ أو بِحَرْفِ جَرّ ... مُسْتَعْمَلٌ وَالخُلفُ فِي ذَاكَ اسْتَقَرْ

وقوله: (وَالخُلفُ)؛ أي والخلاف، ففيه خلاف ولكنه بيَّن رأيه في ذلك، ثم ينتقل بعد ذلك -رحمه الله تعالىٰ- إلىٰ الباب السابع والثلاثين، وهو: (باب نِعْمَ وَبِئْسَ وَمَا جَرَىٰ مَجْرَاهُمَا)، ويعقده لنا في أحد عشر بيتًا، يذكر فيها ثماني مسائل:

الأولىٰ: جود الفعلين نعم وبئس.

الثانية: أنواع فاعل نعم وبئس.

الثالثة: حكم الجمع بين التمييز والفاعل الظاهر في هذا الباب.

المسألة الرابعة: إعراب كلمة ما إذا وقعت بعد نعم وبئس.

المسألة الخامسة: إعراب المخصوص بالمدح والذم.

المسألة السادسة: حذف المخصوص بالمدح والذم.

المسألة السابعة: إجراء الفعل فاء والفعل الذي علىٰ وزن (فَعُل) مُجرىٰ بئس.

المسألة الثامنة: إجراء حبذا مُجرىٰ نِعم. فيبدأ الباب بالنص علىٰ أن فعلي نعم وبئس فعلان جامدان، فيقول -رحمه الله تعالىٰ-:

فِعْــــلاَنِ غَيْـــــرُ مُتَصَـــــرِّفَيْنِ ... نِعْـــــــــمَ وَبِـــــــــئْسَ

ثم يذكر أنه ليس كل اسمٍ يقعل فاعلًا لهما، بل لما يقع فاعلًا لهما أنواعٌ معينة، يُسميها أنواع فاعل نعم وبئس، فيُبيِّن هذه الأنواع فيقول:

.... رَافِعَـــــانِ اسْـــــمَيْنِ

مُقَـــارِنَيْ أَلْ أَوْ مُضَـــافَيْنِ لِمَـــا ... قَارَنَهَـــا كَــنِعْمَ عُقْبَــىٰ الكُرَمَـــا

وَيَرْفَعَـــانِ مُضْـــمَرًا يُفَسِّـــرُهْ ... مُمَيِّـــزٌ كَــنِعْمَ قَوْمًـــا مَعْشَـــرُهْ

ثم يذكر حكم الجمع بين التمييز وبين الفاعل الظاهر، فيقول:

وَجَمْـــعُ تَمْيِيْـــزٍ وَفَاعِـــلٍ ظَهَـــرْ ... فِيْـــهِ خِـــلاَفٌ عَـــنْهُمُ قَـــدِ اشْـــتَهَرْ

وقوله: (وَفَاعِلٍ ظَهَرْ) يريد وفاعلٌ ظاهر، والجمع بين الفاعل الظاهر؛ يعني الفاعل إذا كان اسمًا ظاهرًا والتمييز، يقول: فيه خلاف، ثم يبيِّن لنا إعراب كلمة ما إذا وقعت بعد نِعم وبئس؛ كأن تقول: نِعم ما تقول، فما هذه ما إعرابها... يقول:

وَمَـــا مُمَيِّـــزٌ وَقِيْـــلَ فَاعِـــلُ ... فِـي نَحْـوِ نِعْـمَ مَـا يَقُـولُ الفَاضِـلُ

ثم يُبيِّن إعراب المخصوص بالذم والمدح، فالمدح؛ كزيد في: نِعم الرجلُ زيدٌ، والذم؛

كعم في: بئس الرجل عمروٌ، فيبيِّن إعرابهما فيقول:

وَيُــذْكَرُ المَخْصُــوصُ بَعْــدُ مُبْتَــدَا   أَو خَبَــرَ اسْــمِ لَــيْسَ يَبْــدُو أَبَــدَا

ويذكر أن هذا المخصوص بالمدح والذم، أنه قد يُحذف، فيقول:

وَإِنْ يُقَـــدَّمْ مُشْـــعِرُ بِـــهِ كَفَـــىٰ   كَــالعِلْمُ نِعْــمَ المُقْتَنَــىٰ وَالمُقْتَفَــىٰ

وهذا المثال الذي ذكره -رحمه الله تعالىٰ- من الأمثلة المنقوضة؛ لأنه لا يُطابق الحكم الذي ذكره، وهو يتكلم علىٰ أن المخصوص بالمدح أو الذم يجوز أن يُحذف، ثم يُمثِّل لذلك بقوله: (العِلمُ نِعْمَ المُقْتَنَىٰ وَالمُقْتَفَىٰ)، والعلم اذكر، إلا أنه قد تقدَّم، فليست المسألة التي يذكرها النحويون هكذا، ولكن المثال الصحيح لها؛ كقوله -عز وجل- عن أيوب -عليه الصلاة والسلام-: ﴿إِنَّا وَجَدْنَاهُ صَابِرًا نِعْمَ الْعَبْدُ﴾[ص:٤٤]، أي نعم العبد هو، فهذا حذف المخصوص بالمدح والذم.

فلهذا جرىٰ مُعربوا الألفية علىٰ عدم جعل (نِعم المقتنىٰ) في المثال خبرًا للعلم، نقول: العلم نعم المقتنىٰ، فإذا قلت: العلم: مبتدأ، ونعم المقتفىٰ: خبر، فالمخصوص بالمدح لم يُحذف، فلهذا جروا علىٰ أنهم لا يجعلون (نعم المقتفىٰ) خبرًا للعلم، بل يجعلون خبر العلم محذوفًا لدلالة ما بعده، والتقدير: العلم يُقتنىٰ ويُقتفىٰ، نعم المقتنىٰ والمقتفىٰ؛ يعني نعم المقتنىٰ والمقتفىٰ هو.

وقد أصلح بعضهم لفظ المثال؛ لينطبق علىٰ الحكم المذكور بقوله: فجِدَّ في العلم فنعم المقتنىٰ، نعم، ويمكن أن يُصرح ذلك بأن نجُر العلم، أو نجعله مجرورًا بالكاف، فتكون الجملة بعد ذلك: نعم المقتنىٰ والمقتفىٰ، ليست متصلةً بالعلم بل مستأنفة؛ يعني ليست خبرية، ليست خبرًا عن العلم، ولكنها مستأنفة؛ أي كالعلم، نعم المقتنىٰ والمقتفىٰ أي هو، لكن الذي في النُسخ جميعًا: (كالعلم نِعم المقتنىٰ).

بعد ذلك يذكر ابن مالك -رحمه الله تعالىٰ- أن هناك أفعالًا أُلحقت وأُجريت مُجرىٰ نم؛ في الدلالة علىٰ المدح، ومُجرىٰ بئس في الدلالة علىٰ الذم، فبدأ ببيان الأفعال التي

أُجريت مُجرىٰ بئس في الدلالة علىٰ الذم، وهما فعلان: الأول: ساءَ، والثاني: الفعل الذي يُحول إلىٰ وزن (فَعُل)، فقال في ذلك:

وَاجْعَل كَبِئْسَ سَاء وَاجْعَل فَعُلاَ ... مِنْ ذِي ثَلاَثَةٍ كَنِعْمَ مُسْجَلاَ

أي أجره مُجرىٰ بئس في الدلالة علىٰ الذم والإعراب، ثم يذكر أن كلمة حبذا، أو أن عبارة حبذا أُجريت أيضًا مُجرىٰ نِعم في الدلالة علىٰ المدح، فقال:

وَمِثْلُ نِعْمَ حَبَّذَا الفَاعِلُ ذَا ... وَأَنْ تُرِدْ ذَمًّا فَقُل لاَ حَبِّذَا
وَأَولِ ذَا المَخْصُوصَ أَيًّا كَانَ لاَ ... تَعْدِل بِذَا فَهْوَ يُضَاهِي المَثَلاَ
وَمَا سِوَىٰ ذَا ارْفَعْ بِحَبَّ أَو فَجُرّ ... بِالبَا وَدُونَ ذَا انْضِمَامُ الحَا كَثُرْ

ثم ينتقل بعد ذلك إلىٰ الباب الثامن والثلاثين وهو: (باب افْعَلُ التَّفْضِيْلِ)، فيعقده في عشرة أبيات، وكان الأفضل أن يجعل هذا الباب مع أبواب الأسماء العاملة عمل أفعالها؛ كالمصادر، واسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، ولكنه كما ترون أخرَّه وفصل بينها وبين هذه الأسماء العاملة عمل أفعالها بالتعجب والمدح والذم.

وذكر في هذه الأبيات العشرة خمس مسائل:

المسألة الأولىٰ: شروط ما يُصاغ منه اسم التفضيل.

والمسألة الثانية: ملازمة اسم التفضيل لِمن.

والمسألة الثالثة: أحوال اسم التفضيل.

والمسألة الرابعة: تقديم من علىٰ اسم التفضيل.

والمسألة الخامسة: إعمال اسم التفضيل عمل فعله.

فقال -رحمه الله تعالىٰ- في بيان شروط ما يُصاغ منه اسم التفضيل، قال:

صُغْ مِنْ مَصُوغٍ مِنْهُ لِلتَّعَجُّبِ ... أَفْعَلَ لِلتَّفْضِيْلِ وَأْبَ اللَّذْ أُبِي
وَمَا بِهِ إِلَىٰ تَعَجُّبٍ وُصِل ... لِمَانِعٍ بِهِ إِلَىٰ التَّفْضِيْلِ صِل

وقوله: (وَأْبَ اللَّذْ أُبِي)، قلنا: أنها بمعنىٰ الذي، وذكر ابن هشام في حواشيه علىٰ الألفية

أنه جاء في نسخة بلفظ: (وأَبَ ما أُبي)، قال ابن هشام: وهي أحسن؛ يعني أسلس وأوضح، ثم يذكر ابن مالكٍ -رحمه الله تعالىٰ- ملازمة اسم التفضيل لِمِن، فقال:

وَأَفْعَلَ التَّفْضِيْلِ صِلهُ أَبَدَا ... تَقْدِيْرًا أو لَفْظًا بِمِنْ إِنْ جُرِّدَا

وقوله: (وَأَفْعَلَ التَّفْضِيْلِ) هنا منصوبٌ علىٰ الاشتغال؛ أي صِل أفعل التفضيل صِله، وفي بعض النُسخ: (وأفعلُ التفضيل) بالرفع علىٰ أنه مبتدأ، ثم يذكر ابن مالك -رحمه الله تعالىٰ- أحوال اسم التفضيل، ويذكر متىٰ يلزم اسم التفضيل التذكير والإفراد، ومتىٰ يُطابق؛ لأن اسم التفضيل أحيانًا نُطابق ما قبله في التذكير، في التأنيث، في الإفراد، في التثنية والجمع، وأحيانًا يلزم التذكير والإفراد في لفظ أفعل مهما كان ما قبله مذكرًا، أو مؤنثًا مفردًا، أو مثنىً، أو جمعًا، فيُبيِّن ذلك، فيقول:

وَإِنْ لِمَنْكُورٍ يُضَفْ أَو جُرِّدَا ... أُلْزِمَ تَذْكِيْرًا وَأَنْ يُوَحَّدَا
وَتِلْوُ أَل طِبْقٌ وَمَا لِمَعْرِفَهْ ... أُضِيْفَ ذُو وَجْهَيْنِ عَنْ ذِي مَعْرِفَهْ
هَذَا إِذَا نَوَيْتَ مَعْنَىٰ مِنْ وَإِنْ ... لَمْ تَنْوِ فَهْوَ طِبْقُ مَا بِهِ قُرِنْ

وهذا البيت الأخير الذي قرأناه، وهو قوله:

هَذَا إِذَا نَوَيْتَ مَعْنَىٰ مِنْ وَإِنْ ... لَمْ تَنْوِ فَهْوَ طِبْقُ مَا بِهِ قُرِنْ

هو البيت الأول بعد الخمسمائة، ومعنىٰ ذلك أنه ذو انتهائه تنتصف ألفية ابن مالك؛ لأنها بيتان وألف بيت، فنحن الآن -بحمد الله- انتصفنا في الألفية، ونسأل الله الإعانة والتوفيق فيما بقي منها، فألفية ابن مالك تنتصف في هذا الباب (باب اسم التفضيل)، وقد فضل الله -عز وجل- ألفية ابن مالك علىٰ كثيرٍ من المنظومات، ثم يذكر ابن مالك -رحمه الله تعالىٰ- تقديم من علىٰ اسم التفضيل، فأنت تقول: محمد أكبرُ من زيدٍ، من قد تتقدم علىٰ اسم التفضيل، يذكر ذلك ابن مالك فيقول:

وَإِنْ تَكُنْ بِتِلْوِ مِنْ مُسْتَفْهِمَا ... فَلَهُمَا كُنْ أَبَدًا مُقَدِّمَا
كَمِثْلِ مِمَّنْ أَنْتَ خَيْرٌ وَلَدَىٰ ... إِخْبَارِ التَّقْدِيْمُ نَزْرًا وَرَدَا

قولـه: (وَرَدَا) جاء في بعض النُسخ: (وُجِدَ)، وفي هذه الرواية؛ أي وُجد عيب سناد التوجيه؛ لاختلاف حركة ما قبل الروي، ثم يختم -رحمه الله تعالىٰ- هذا الباب في الكلام علىٰ إعمال اسم التفضيل عمل فعله، فيقول:

وَرَفْعُهُ الظَّاهِرَ نَزْرٌ وَمَتَىٰ   عَاقَبَ فِعْلًا فَكَثِيْرًا ثَبَتَا
كَلَنْ تَرَىٰ فِي النَّاسِ مِنْ رَفِيْقِ   أَوْلَىٰ بِهِ الفَضْلُ مِنَ الصِّدِّيْقِ

-رضي الله عنه وأرضاه-، وعن جميع صحابة رسول الله -عليه الصلاة والسلام-، وبالصديق ختم ابن مالك الكلام علىٰ هذا الباب، ثم ينتقل بعد ذلك إلىٰ الباب التاسع والثلاثين، وهو: (باب النَّعْتُ) وبه ينتهي الكلام علىٰ الأبواب النحوية التي لها حكمٌ نحويٌ ثابت، والنعت بداية الكلام علىٰ التوابع، والتوابع لها أحكامٌ نحوية، وبكنها ليست أحكامًا نحويةً ثابتة، بل تتبع في حكمها متبوعها، فلهذا يحسن بنا أن نتوقف هنا لنستمع إلىٰ الأسئلة والاستفسارات إن كان هناك أسئلة واستفسارات، أو نشرع في الكلام علىٰ التوابع؛ لأنه سيسردها متتابعة.





بسم الله الرحمن الرحيم

سؤال: استفسار بخصوص الفعل (أشدِد).

الجـــواب: وَأَشْـــدِدَ أو أَشَـــدَّ أَو يَخْلُـــفُ.......................

فقلنا أصلهما يعني، أشدِد علىٰ وزن (أفعِل)، أفعِل بـه، حـذف أداة التعجـب، أفعِل بـه مثل: أكرِم بزيدٍ، وأفعِل آخرها ساكنة، أشددْ، أو مبدوءٌ بهمزةٍ مفتوحة، خففنا الهمزة بحذفها، ونقلنا حركتها إلىٰ الدال ففتحها (وأشددَ)، (وأشددْ اوْ) نعم، وهذا تخفيفٌ بالحذف والنقل.

إذن، يبدأ ابن مالك -رحمه الله تعالىٰ- بـذكر التوابع، فيبـدأ بالنعـت، ويجعـل لـه البـاب التاسع والثلاثين، ويعقده في أربعة عشر بيتًا، يذكر فيها سبع مسائل:

المسألة الأولىٰ: ذكر التوابع إجمالًا.

المسألة الثانية: تعريف النعت.

المسألة الثالثة: ما يوافق فيه النعت المنعوت.

المسألة الرابعة: ما يُنعت به.

المسألة الخامسة: تعدد النعت.

المسألة السادسة: إتباع النعت وقطعه.

المسألة السابعة: حذف النعت وحذف المنعوت. فيبـدأ بـذكر التوابـع إجمـالًا؛ لأن هـذا الباب هو أول أبواب التوابع، فيقول -رحمه الله تعالىٰ-:

يَتْبَـعُ فِـي الإعْـرَابِ الأَسْـمَاءِ الأُوَلْ نَعْـتٌ وَتَوكِيْـدٌ وَعَطْـفٌ وَبَـدَلْ

ثم يشرع بعد ذلك بالكلام علىٰ النعت، فيبدأ بالكلام علىٰ تعريف النعت، والنعت هو الذي يُسمىٰ أيضًا بالصفة، إلا أن التعبير بالنعت، إلا أن التعبير بالصفة يكثر عند البصريين، والتعبير بالنعت مصطلحٌ مشترك بين البصريين المتقدمين والكوفيين.

ولعله يحسن أن نُفرِّق بين الصفة والوصف، فهم مصلحان مختلفان في النحو، فالصفة وجمعها صفات هي النعت، فهو إعراب، حالٌ إعرابي، وأما الوصف وجمعه أوصاف، فهو نوعٌ من أنواع الأسماء، وهو: كل اسمٍ دل علىٰ حدثٍ وصاحبه؛ كاسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، وصيغ المبالغة، واسم التفضيل، هذه كلها أوصاف؛ لأنها تدل علىٰ حدثٍ وصاحبه.

وقائل يدل علىٰ الحدث، القيال وصاحبه وهو فاعله، وقولك: مضروب يدل علىٰ الحدث وهو الضرب، وعلىٰ صاحبه وهو مفعوله. إذًا الصفة إعراب، والوصف نوعٌ من أنواع الأسماء، نقول: بدأ ابن مالك الكلام علىٰ النعت بذكر تعريفه، فقال -رحمه الله-:

فَالنَّعْتُ تَابِعٌ مُتِمٌّ مَا سَبَقْ بِوَسْمِهِ أَو وَسْمِ مَا بِهِ اعْتَلَقْ

وقوله: (مُتِمٌّ) هو الذي في أغلب النُسخ والشروح، وجاء في بعض النُسخ والشروح بضمةٍ واحدة: (تَابِعٌ مُتِمُّ مَا سَبَقْ) ثم يبيِّن ابن مالكٍ -رحمه الله تعالىٰ- ما يُوافق فيه النعت المنعوت، فيقول:

وَلْيُعْطَ فِي التَّعْرِيفِ وَالتَّنْكِيرِ مَا لِمَا تَلاَ كَامْرُرْ بِقَومٍ كُرَمَا
وَهُوَ لَدَىٰ التَّوحِيدِ وَالتَّذْكِيرِ أَو سِوَاهُمَا كَالفِعْلِ فَاقْفُ مَا قَفَوا

ثم يذكر ابن مالك -رحمه الله تعالىٰ- أن مما يُنعت به المشتق، والمراد بالاسم المشتق الوصف الذي تكلمنا عليه قبل قليل، وهو: كل اسمٍ دلَّ علىٰ حدثٍ وصاحبه، فيقول: إن مما يُنعت به المشتق، وشبه المشتق وهو اسم الإشارة والاسم المنسوب، فيقول:

وَانْعَتْ بِمُشْتَقٍ كَصَعْبٍ وَذَرِبْ وَشِبْهِهِ كَذَا وَذِيْ وَالمُنْتَسِبْ

وقوله: (وَانْعَتْ بِمُشْتَقٍ) كان الأفضل أن يقول: (وانعت بوصفٍ)؛ لأن الأسماء

المشتقة كثيرة، ولا يُنعت بها جميعًا، وإنما يُنعت بالأوصاف منها فقط، أما المشتقات الأخرىٰ غير الأوصاف؛ كاسم الآلة، واسم المكان، واسم الزمان، فهذه لا يُنعت بها، ويقول بعض المدافعين عن ابن مالك: إنه وإن أطلق في قوله: (وَانْعَتْ بِمُشْتَقَ) إلا أنه قيَّد بالمثال في قوله: (كَصَعْبٍ وَذَرِبْ)، ولكن نقول: إن هذا لا يكفي في منظومةٍ علمية، لابد أن تكون ألفاظه أدق من ذلك.

وقوله: (كَصَعْبٍ وَزَرِبْ) بالذال المعجمة في بعض النُسخ، وجاء في بعض النُسخ بالذال المهملة (كَصَعْبٍ وَذَرِبْ) وهي في بعض الشروح، وذرب بالذال: الحاد من كل شيء، والدرب بالدال: الماهر الحاذق، ثم يذكر ابن هشام ان مما يُنعت به أيضًا الجملة، فيقول:

وَنَعَتُوا بِجُمْلَةٍ مُنَكّرًا ... فَأُعْطِيَتْ مَا أُعْطِيَتْهُ خَبَرًا
وَامْنَعْ هُنَا إِيقَاعَ ذَاتِ الطَّلَبِ ... وَإِنْ أَتَتْ فَالقَولَ أَضْمِرْ تُصِبِ

ثم ذكر أن مما يُنعت به أيضًا المصدر، فقال:

وَنَعَتُوا بِمَصْدَرٍ كَثِيْرًا ... فَالتَزَمُوا الإِفْرَادَ وَالتَّذْكِيْرَا

وبعد أن ذكر لنا الأشياء التي يُنعت بها، ذكر لنا أن النعت قد يتعدد، فتنعت بأكثر من نعت، فقال:

وَنَعْتُ غَيْرِ وَاحِدٍ إِذَا اخْتَلَفْ ... فَعَاطِفًا فَرِّقْهُ لاَ إِذَا ائْتَلَفْ
وَنَعْتَ مَعْمُولَيْ وَحِيْدَيْ مَعْنَىٰ ... وَعَمَلٍ أَتْبِعْ بِغَيْرِ اسْتِثْنَا

وقوله: (وَنَعْتُ غَيْرِ وَاحِدٍ إِذَا اخْتَلَفْ... فَعَاطِفًا فَرِّقْهُ) هذا الذي في بعض النُسخ، وفي بعض النُسخ: (ونعتَ) فإذا نصبنا فهو منصوبٌ علىٰ الاشتغال؛ لأنه قال بعد ذلك: (فرِّقه)، وإن رفعناه فهو مرفوعٌ علىٰ الابتداء، وهذا كثيرٌ كما رأينا في ألفية ابن مالك، وقلنا أكثر من مرة؛ إن المنصوب علىٰ الاشتغال في أكثر صورة يجوز أن يُرفع علىٰ الابتداء، ثم يتكلم أيضًا في حكمٍ من أحكام النعت، وهو: اتباع النعت وقطعه، فالأصل والجادة في النعت أن يكون تابعًا لما قبله، ولكن قد يجوز أن يُقطع فيُصرف إلىٰ النصب، أو إلىٰ الرفع، وفي ذلك يقول -

رحمه الله تعالىٰ-:

وَإِنْ نُعُـوتٌ كَثُـرَتْ وَقَـدْ تَلَـتْ مُفْتَقِــرًا لِـذِكْرِهِنَّ أُتْبِعَـتْ
وَاقْطَـعْ أَوَ اتْبِـعْ إِنْ يَكُـنْ مُعَيَّنَـا بِـدُونِهَا أَو بَعْضِـهَا اقْطَـعْ مُعْلِنَـا
وَارْفَعْ أَوِ انْصِبْ إِنْ قَطَعْتَ مُضْمِرًا مُبْتَـدَأً أَو نَاصِـبًا لَـنْ يَظْهَـرَا

وقولـه: (بِـدُونِهَا أَو بَعْضِـهَا اقْطَـعْ)، قولـه: (بَعْضِـهَا) فيـه روايتـان: الأولىٰ: الجـر فهـي معطوفة علىٰ ما قبلها؛ أي بدونها أو ببعضها، والرواية الثانية في النصب: (بعضَها) فهي مفعولٌ به مقدَّم لـ(اقطع)؛ أي اقطع بعضها، ثم يختم هذا الباب ببيان أن النعت قد يُحذف، وكذلك المنعوت قد يُحذف، فقال:

وَمَا مِـنَ المَنْعُـوتِ وَالنَّعْـتِ عُقِـلْ يَجُـوزُ حَذْفُـهُ وَفِـي النَّعْـتِ يَقِـلّ

وقوله: (عُقِلْ)؛ أي عُلِم وعُرف، ثم ينتقل بعد ذلك إلىٰ التابع الثاني وهو التوكيد، فيجعل له الباب المتم الأربعين من أبواب الألفية (باب التَّوكِيْدُ)، ويعقده في أربعة عشر بيتًا، وفيها يذكر ثلاث مسائل:

المسألة الأولىٰ: التوكيد المعنوي وألفاظه.

المسألة الثانية: توكيد النكرة توكيدًا معنويًا.

المسألة الثالثة: التوكيد اللفظي.

فيبدأ بالكلام علىٰ التوكيد المعنوي، ثم سيتكلم بعد ذلك علىٰ التوكيد اللفظي، وفي أول كلامه علىٰ التوكيد المعنوي، يبدأ بالتوكيد المعنوي بالنفس والعين؛ أي بهذين اللفظين، فيقول:

بِـالنَّفْسِ أَو بَـالعَيْنِ الاسْـمُ أُكِّـدَا مَـعَ ضَـمِيْرٍ طَـابَقَ المُؤَكَّـدَا
وَاجْمَعْهُمَـا بِأَفْعُـلٍ إِنْ تَبِعَـا مَـا لَـيْسَ وَاحِـدًا تَكُـنْ مُتَّبِعَـا

ثم يذكر أن من ألفاظ التوكيد المعنوي: كلا، وكلتا، وكل، فيذكر التوكيد بكل، وكلتا، وكلا، فيقول:

وَكُلاًّ اذْكُرْ فِي الشُّمُولِ وَكِلاَ   كِلتَا جَمِيْعًا بِالضَّمِيْرِ مُوصَلاَ

وقوله: (وَكُلاًّ اذْكُرْ) كلًّا مختومٌ بالتنوين، والتنوين ساكن، وقوله: (اذْكُرْ) فعل أمر من الثلاثي، من الثلاثي ذَكَرَ، فهو مبدوءٌ بهمزة وصلٍ، تسقط في درج سلم، وبعد هذان الساكنان، فإذا وقفت الكلام، سيلتقي التنوين الساكن بالذال الساكنة، فيجب حينئذٍ التخلُّص من التقاء الساكنين بتحريك الأول، بتحريك التنوين.

نُحرِّكه بماذا؟ الأصل في التحريك أن يكون بالسكون، فلك أن تحركه بالأصل في التحريك أن يكون بالكسر، فلك أن تُحركه بالكسر هنا، فتقول: (كلًّا، كلًّا، كلًّا اذكر)، هذا الأصل في التخلص من التقاء الساكنين، ويجوز لك هنا وجهٌ آخر وهو التخلص بالضم، بأن عين الفعل مضموم (اذكرْ) عين الفعل؛ يعني الحرف الأصل الثاني وهو الكاف مضموم، فإذا كان عين الفعل مضمومًا، جاز لك أن تتخلص من كسره، هذا الأصل وبالضم، فإذا ضممت فتقول: (كلًّا، كلًّا، كلًّا اذكر) فكلاهما جاءت في اللغة، ثم يتكلم -رحمه الله تعالىٰ- علىٰ أن من ألفاظ التوكيد المعنوي عامة، فيقول في التوكيد المعنوي بعامة:

وَاسْتَعْمَلُوَا أَيْضًا كَكُلَ فَاعِلَهْ   مِنْ عَمَّ فِي التَّوكِيْدِ مِثْلَ النَّافِلَهْ

ويذكر أن من ألفاظ التوكيد المعنوي أجمع، وفروع أجمع، فيقول:

وَبَعْدَ كُلَ أَكَّدُوا بِأَجْمَعَا   جَمْعَاءَ أَجْمَعِيْنَ ثُمَّ جُمَعَا

وَدُونَ كُلَ قَدْ يَجِيْء أَجْمَعُ   جَمْعَاءُ أَجْمَعُونَ ثُمَّ جُمَعُ

ثم يتكلم علىٰ حكم من أحكام التوكيد المعنوي، وهو توكيد النكرة، هل يجوز أن تؤكد النكرة توكيدًا معنويًا؟ كأن تقول: صمتُ شهرًا كلهُ، فيقول:

وَإِنْ يُفِدْ تَوكِيْدُ مَنْكُورٍ قُبِل   وَعَنْ نُحَاةِ البَصْرَةِ المَنْعُ شَمِل

وَاغْنَ بِكِلتَا فِي مُثَنَّىٰ وَكِلاَ   عَنْ وَزْنِ فَعْلاَءَ وَوَزْنِ أَفْعَلاَ

البيت السابق الذي تكلم فيه علىٰ توكيد النكرة، هذا هو البيت السادس والعشرون بعد الخمسمائة، هذا البيت جاء في بعض النُسخ بعد البيت الذي بعده؛ أي أن البيت الذي بعده:

(وَاغْنَ بِكِلتَا) جاء قبله في بعض النُسخ، وهذا أنسب؛ لكي تتابع الأحكام، ثم بعد ذلك تكلم -رحمه الله تعالىٰ- علىٰ توكيد الضمير توكيدًا معنويًا؛ لأن كل ما سبق كان عن توكيد الاسم الظاهر، أما الآن فسيتكلم عن توكيد الضمير توكيدًا معنويًا، فيقول:

وَإِنْ تُؤَكِّدِ الضَّمِيْرَ المُتَّصِل ... بِالنَّفْسِ وَالعَيْنِ فَبَعْدَ المُنْفَصِل
عَنَيْتُ ذَا الرَّفْعِ وَأَكَّدُوا بِمَا ... سِوَاهُمَا وَالقَيْدُ لَنْ يُلتَزَمَا

وقوله: (وَإِنْ تُؤكِّدِ الضَّمِيْرَ) كذا في كل النُسخ، ولكن الشيخ خالدًا الأزهري في إعراب الألفية ضبط البيت بـ (وإن يوكَّد الضمير) فجعل البيت مبنيً للمجهول، والضمير نائب فاعلًا مرفوعًا، وبذلك يكون قد انتهىٰ من الكلام علىٰ التوكيد المعنوي؛ ليتكلم بعد ذلك علىٰ التوكيد اللفظي، فيقول في تعريف التوكيد اللفظي:

وَمَا مِنَ التَّوكِيْدِ لَفْظِيٌّ يَجِي ... مُكَرَّرًا كَقَولِكَ ادْرُجِي ادْرُجِي

قوله: (ادْرُجِي ادْرُجِي) في كل النُسخ بإثبات ياء المخاطبة، فهو خطابٌ لأنثىٰ (ادْرُجِي ادْرُجِي)، وجاء في بعض الشروح، وفي حاشية علىٰ نسخةٍ من النُسخ بحذف ياء المخاطبة فيهما (ادْرُجِ ادْرُجِ) إلا أن الجيم مكسورة لالتقاء الساكنين، فصارت (ادْرُجِي ادْرُجِي) الأولىٰ مكسورة لالتقاء الساكنين، والثانية مكسورة للقافية، ثم بعد ذلك تكلم علىٰ توكيد الضمير توكيدًا لفظيًا، فقال:

وَلاَ تُعِدْ لَفْظَ ضَمِيْرٍ مُتَّصِل ... إِلاَّ مَعَ اللَّفْظِ الَّذِيْ بِهِ وُصِل

ثم يتكلم بعد ذلك علىٰ توكيد الحروف توكيدًا لفظيًا، فيقول:

كَذَا الحُرُوفُ غَيْرَ مَا تَحَصَّلاَ ... بِهِ جَوَابٌ كَنَعَمْ وَكَبَلَىٰ

وقوله: (كَذَا الحُرُوفُ غَيْرَ) بالنصب، فهو حال من الحروف، وجاء في إعراب الألفية في الأزهري (وغيرُ) فهو الصفة، ثم يختم الكلام علىٰ التوكيد بالكلام علىٰ توكيد الضمير المتصل بالضمير المنفصل، إذا أردت أن تؤكد ضميرًا متصلًا فإنك تؤكده بضمير منفصل، فيقول:

وَمُضْمَرَ الرَّفْعِ الَّذِي قَدِ انْفَصَل أَكِّدْ بِهِ كُلَّ ضَمِيرٍ اتَّصَل

سؤال: إعراب كلمة (غير).

الشيخ: كلمة غير ربما رأيتموها في أبيات كثيرة ساكنة، ثم نقول: جاءت في النصب صحيحان، وجاءت في الرفع هذا صفة، كلمة غير من الكلمات المعضلة في الإبهام، فلهذا لا تتعرف حتىٰ لو أُضيفت إلىٰ معرفة، بل تبقىٰ علىٰ تيسيرها، فلهذا تقول: جاءَ رجلٌ غيرُكَ، فصارت غيركَ صفةً لرجل، مع أن (جاء رجلٌ) نكرة، و(غيرك): نعتٌ له؛ لأنه كلمة معضلة في الإبهام فلا تكتسب بالتعريف، حتىٰ ولو أُضيفت.

قالوا: لا تكتسب التعريف إلا في حالة، إذا وقعت بين متضادين، كقولك: السكون غير الحركة، وكذلك غير المغضوب عليهم، وما سوىٰ ذلك لا شك فيه. طيب، كمثل: غير، ومثل: جاءُ رجلٌ مثلك، وجاءَ رجلٌ غيرك، وجاء رجلٌ شبيهك، هذه كلها معضلة في الإبهام لا تكتسب التعريف ولو أُضيفت إلىٰ معرفة، طيب.

وما زال الكلام علىٰ التوابع، فبعد أن ذكر النعت، وذكر التوكيد، انتقل إلىٰ الكلام عن العَطْفُ، وجعل له الباب الحادي والأربعين، الباب الحادي والأربعون في الألفية هو: (باب العطف)، وقد عقده في ستة أبيات، ذكر فيها أربع مسائل:

الأولىٰ: نوعا العطف.

والثانية: تعريف عطف البيان.

الثالثة: ما يوافق فيه عطف البيان المعطوف عليه.

المسألة الرابعة: ما يصلح أن يكون بدلًا من عطف البيان، وما لا يصلح أن يكون بدلًا، فذكر في البداية نوعي العطف، وقال:

لَلعَطْفُ إِمَّا ذُو بَيَانٍ أَو نَسَقْ وَالغَرَضُ الآنَ بَيَانُ مَا سَبَقْ

البيان السابق مما ذكرتهما، وهو: عطف البيان، إذن فبقية الأبيات ستكون في عطف البيان، وأما النوع الثاني من العطف –عطف النسب– فسيعقد له الباب الآتي، فيبدأ بالكلام

علىٰ عطف البيان بتعريف عطف البيان، فيقول:

فَـذُو البَيَـانِ تَـابِعٌ شِـبْهُ الصِّـفَهْ   حَقِيْقَـةُ القَصْـدِ بِـهِ مُنْكَشِـفَهْ

ثم يذكر ما يُوافق فيه عطف البيان المعطوف عليه، عطف البيان من التوابع، فيوافق متبوعه في ماذا؟ يبيِّن ذلك ابن مالك، فيقول:

فَأَولِيَنْـهُ مِـنْ وِفَـاقِ الأَوَّلِ   مَـا مِـنْ وِفَـاقِ الأَوَّلِ النَّعْتُ وَلِـي
فَقَـدْ يَكُونَـانِ مُنَكَّـرَيْنِ   كَمَـا يَكُونَـانِ مُعَـرَّفَيْنِ

ثم يذكر المواضع التي يصلح فيها أن يكون عطف البيان بدلًا، والمواضع التي لا يصلح أن يكون فيها عطف البيان بدلًا، فلهذا يقولون: إن عطف البيان في أغلب أحواله يصح أن يكون بدل كل من كل، فقال:

وَصَـالِحًا لِبَدَلِيَّـةٍ يُـرَىٰ   فِـي غَيْـرِ نَحْـوِ يَـا غُـلامُ يَعْمُـرَا
وَنَحْـوِ بِشْـرٍ تَـابِعِ البَكْـرِيِّ   وَلَـيْسَ أَنْ يُبْـدَلَ بِالمَرْضِـي

فقوله: (يَا غُلَامُ يَعْمُرَا) يعمر يريد به اسم رجل علم، وفيه روايتان: يعمَر بفتح الميم، ويعمُر بضم الميم، وهما واردان في العلم، أما في الفعل، فهما مأخوذان من قوله: عمرَ يعمرُ عمارةً؛ أي بقي زمانًا وصار عامرًا، والفعل يأتي من باب فرِح يفرحُ، ونصرَ ينصرُ، يأتي من فرِح يفرح؛ يعني قل: عمِر يعمر، ومن باب نصرَ ينصُر؛ أي عمرَ يعمُر.

أعيد الكلام فنقول يا إخوان: أما الفعل فيأتي فيه: عمِر يعمَر، وعمَر يعمُر؛ يعني الفعل المضارع فيه يعمَر ويعمُر، فيهما الفتح والضم، أما العلم المنقول منه، فإن الأكثر فيه بحسب السماع يعمَر بالفتح، فلهذا الأعلام التي تُسمىٰ بهذا الاسم، تجد أنها بفتح الميم يعمَر.

وقوله: (وَنَحْوِ بِشْرٍ تَابِعِ البَكْرِيِّ) في قوله: (تَابِعِ) روايتان: الجر (تابِعِ) فهو نعتٌ لِبشر، والنصب (تابعَ) فهو حالٌ من بِشر، وهذا الشطر يُشير فيه ابن مالك إلىٰ قول الشاعر:

أَنَـا ابْـنُ التَّـارِكِ البَكْـرِيِّ بِشْـرٍ   عَلَيْـهِ الطَّيْـرُ تَرْقُبُـهُ وُقوعًـا

وقلنا من قبل: إن ابن مالك أشار إلىٰ بيتين هنا، وفي باب المعرَّف بأداة التعريف، وذكر

بيتًا كاملًا في باب المفعول له، ثم ينتقل إلىٰ (عَطْفُ النَّسَقِ) وهو العطف بحرفٍ من حروف العطف، فيعقد له الباب الثاني والأربعين، فالباب الثاني والأربعون (باب عَطْفُ النَّسَقِ)، ويعقده في خمسةٍ وعشرين بيتًا، وفيها يذكر ست مسائل:

الأولىٰ: تعريف عطف النسق. الثانية: حروف النسق وأقسامها. الثالثة: العطف علىٰ الضمير. الرابعة: حذف حرف العطف. الخامسة: حذف المعطوف عليه. السادسة: عطف الفعل علىٰ الفعل وعطف الفعل علىٰ الاسم. فيبدأ كالعادة بتعريف عطف النسق، فيقول -رحمه الله تعالىٰ-:

تَالٍ بِحَرْفٍ مُتْبِعٍ عَطْفُ النَّسَقْ   كَاخْصُصْ بِوُدٍّ وَثَنَاءٍ مَنْ صَدَقْ

ثم يبدأ بعد ذلك بذكر شيءٍ من تقسيمات حروف النسق، فيذكر أن من حروف العطف حروفًا مطلقة؛ أي تجعل المعطوف كالمعطوف عليه في اللفظ؛ أي الإعراب، وفي المعنىٰ، فيقول:

فَالعَطْفُ مُطْلَقًا بِوَاوٍ ثُمَّ فَا   حَتَّىٰ أَمَ أو كَفِيكَ صِدْقٌ وَوَفَا

ثم يذكر أن من حروف العطف حروفًا عطفها لفظيٌ؛ أي تجعل المعطوف كالمعطوف عليه في اللفظ؛ أي في الإعراب، أما في المعنىٰ فلا، لا تجعل المعطوف كالمعطوف عليه في المعنىٰ، فيقول:

وَأَتْبَعَتْ لَفْظًا فَحَسْبُ بَلْ وَلاَ   لَكِنْ كَلَمْ يَبْدُ امْرُؤٌ لَكِنْ طَلاَ

وقولك: (ما جاء زيدٌ بل عمروٌ)، الأول نفيته، والثاني أثبته، ففي المعنىٰ مختلفان، ولكنهما في الإعراب في اللفظ متفقان مع ناقله، حتىٰ أمر..

سؤال: هل كلمة (حتَّىٰ) مُشدَّدة؟

الشيخ: نعم مُشدَّدة، وعلىٰ كل حال لو سمعتها: حتَىٰ، فهو خطأ!

طيب، ثم يذكر بعد ذلك، أو يبدأ بالكلام التفصيلي علىٰ حروف العطف، حرفًا حرفًا، فيبدأ بالكلام علىٰ حرف العطف الواو، فيذكر حكمه ومعناه، فيقول:

فَـاعْطِفْ بِـوَاوٍ لاَحِقًـا أَو سَـابِقًا ... فِـي الحُكْـمِ أَو مُصَـاحِبًا مُوَافِقًـا
وَاخْصُصْ بِهَا عَطْفَ الَّذِي لاَ يُغْنِي ... مَتْبُوعُـهُ كَاصْـطَفَّ هـذَا وَابْنِـي

وقوله: (فاعْطِفْ بِوَاوٍ لاَحِقًا أَو سَابِقًا) هذا اللفظ في جميع النُسخ والشروح، وجاء في بعض المطبوع من الألفية، أو شيءٍ من شروحها (سَابِقًا أَو لاَحِقًا)، وهذا خلاف النُسخ وخلاف المعنىٰ، ثم يتكلم بعد ذلك علىٰ حرف العطف الفاء، فيُبيِّن معناه، فيقول:

وَالفَـاءُ لِلتَّرْتِيْـبِ بِاتِّصَـالِ

ثم يتكلم علىٰ حرف العطف ثم ومعناه:

وَثُـمَّ لِلتَّرْتِيْـبِ بِانْفِصَـالِ

ثم يعود إلىٰ حرف العطف الفاء، ويُبيِّن ما يختص به عن بقية حروف العطف، فيقول

وَاخْصُصْ بِفَاءٍ عَطْفَ مَا لَيْسَ صِلَه ... عَلَـىٰ الَّـذِي اسْـتَقَرَّ أَنَّـهُ الصِّـلَهْ

ثم يتكلم علىٰ حرف العطف حتىٰ، يُبيِّن حكمه ومعناه، فيقول:

بَعْضًا بِحَتَّىٰ اعْطِفْ عَلَىٰ كُلٍ وَلاَ ... يَكُـونُ إلاَّ غَايَـةَ الَّـذِي تَـلاَ

ثم يتكلم علىٰ حرف العطف أم، يُبيِّن حكمه ومعناه، فيقول:

وَأَمْ بِهَـا اعْطِـفْ إِثْـرَ هَمْـزِ التَّسْـوِيَهْ ... أَو هَمْـزَةٍ عَـنْ لَفْـظِ أَيٍ مُغْنِيَـهْ
وَرُبَمَـا حُـذِفَتْ الهَمْـزَةُ إِنْ ... كَـانَ خَفَـا المَعْنَىٰ بِحَـذْفِهَا أُمِـنْ
وَبِانْقِطَـاعٍ وَبِمَعْنَـىٰ بَـلْ وَفَـتْ ... إِنْ تَـكُ مِمَّـا قُيِّـدَتْ بِـهِ خَلَـتْ

وقوله: (وَأَمْ بِهَا اعْطِفْ إِثْرَ هَمْزِ التَّسْوِيَهْ) جاء في بعض النُسخ (بعد هَمْزِ التَّسْوِيَهْ)، وهما بمعنىً، وقوله: (وَرُبَمَا حُذِفَتْ الهَمْزَةُ إِنْ) حُذِفَتْ كذا في جميع نُسخ التحقيق، وكذلك في أغلب شروح الألفية، وجاء في بعض الشروح: (وَرُبَمَا أُسْقِطَتْ الهَمْزَةُ إِنْ) والمعنىٰ واحد، ولكنه خلاف ما في النُسخ المخطوطة، ولفظ (أُسْقِطَتْ) هو لفظ الكافية الشافية، وهو أطلق في النظم واللفظ، ولكنه خلاف ما في النُسخ المخطوطة، ثم يتكلم بعد ذلك علىٰ العطف بأو فيُبيِّن معناه، فيقول:

خَيِّـرْ أَبِـحْ قَسِّـمْ بـاو وَأَبْهِـمِ   وَاشْكُكْ وَإِضْـرَابٌ بِهَا أَيْضًا نُمِي
وَرُبَّمَـا عَاقَبَـتِ الـوَاوَ إِذَا   لَـمْ يُلْـفِ ذُو النُّطْـقِ لِلَبْسٍ مَنْفَذَا

ثم يتكلم علىٰ حرف العطف إما، يُبيِّن حكمه ومعناه، فيقول:

وَمِثْـلُ أَوِ القَصْـدِ إِمَّـا الثَّانِيَـهْ   فِـي نَحْـوِ إِمَّـا ذِي وَإِمَّـا النَّائِيَـهْ

ثم يتكلم علىٰ حرف العطف لكن، يُبيِّن حكمه ومعناه، فيقول:

وَأَوْلِ لكِـنْ نَفْيًـا أو نَهْيًـا وَلاَ   نِـدَاءً أو أَمْـرًا أَوِ اثْبَاتًـا تَـلاَ

ثم يتكلم علىٰ حرف العطف بل، يُبيِّن معناه وحكمه، فيقول:

وَبَـل كَلكِـنْ بَعْـدَ مَصْـحُوبَيْهَا   كَلَـمْ أَكُـنْ فِـي مَرْبَـعٍ بَـل تَيْهَـا

(بَل تَيْهَا) هي الصحراء، ويُكمل الكلام علىٰ بل، فيقول:

وَانْقُـل بِهَـا لِلثَّـانِ حُكْـمَ الأَوَّلِ   فِي الخَبَـرِ المُثْبَـتِ وَالأَمْرِ الجَلِي

بذلك انتهىٰ من بيان معاني حروف العطف، ليذكر لنا بعد ذلك بعض أحكام العطف، فيذكر العطف علىٰ الضمير المتصل، تعطف عليه أم ما تعطف عليه؟ فيقول:

وَإِنْ عَلَـىٰ ضَـمِيْرِ رَفْـعٍ مُتَّصِـل   عَطَفْتَ فَافْصِل بِالضَّمِيْرِ المُنْفَصِل
أَو فَاصِـلٍ مَّـا وَبِـلاَ فَصْـلٍ يَـرِدْ   فِـي الـنَّظْمِ فَاشِـيًا وَضَـعْفَهُ اعْتَقِـدْ

وأيضًا يذكر لنا العطف علىٰ ضمير الجر، إذا أردت أن تعطف علىٰ ضمير جر، فقال:

وَعَـودُ خَـافِضٍ لَـدَىٰ عَطْـفٍ عَلَـىٰ   ضَـمِيرِ خَفْـضٍ لاَزِمًـا قَـدْ جُعِـلاَ
وَلَـيْسَ عِنْـدِي لاَزِمًـا إِذْ قَـدْ أَتَـىٰ   فِـي النَّثْـرِ وَالـنَّظْمِ الصَّـحِيْحِ مُثْبَتَـا

وقوله: (فِي النَّثْرِ وَالنَّظْمِ) كذا في أكثر النُسخ، وجاء في بعض النُسخ وخاصةً نسخة ابن هشام، وهي منقولةٌ من نُسخةٍ لتلميذ من تلاميذ ابن مالك المتأخرين وهو ابن النحاس: (فِي النَّظْمِ وَالنَّثْرِ) يعني بتقديم النظم علىٰ النثر، ولعلنا أشرنا في الكلام علىٰ ترجمة ابن مالك، والتعريف بألفيته، أن ابن مالك كان كثير النظر في كتبه، والتغير لها، حتىٰ يكون لكثيرٍ منها أكثر من إدراجه، كما ذكرنا من قبل في تمييز وميزه، وأن ابن مالك غيَّر ذلك في أصل حياته.

الذي يظهر -والله أعلم- أن كثيرًا من هذه الاختلافات بين هذه النُسخ، يعود إلىٰ أن ابن مالك نفسه كان يُغير في الألفية، وهي تُقرأ عليه، أو وهو يراجعها، ونحو ذلك، إلا أن هذه النُسخ اختلطت فيما بعد، فلم يُمكن تمييز الإدراجة القديمة، والإدراجة الحديثة، إلا أنه مما يغلب علىٰ الظن أن الإدراجة القديمة، حملها ولده، بدر الدين؛ لأن بدر الدين من تلاميذ أبيه الكبار المتقدمين، أخذ العلم عنه، وأخذ كثيرًا من كتبه، بل ألفية ابن مالك فيه متأخرة.

ثم حذف بينهما شيءٌ من الخلاف، يُسبب المسألة الفقهية، فابن مالك علىٰ دينٍ ثابت وقوي، فكسب ذلك من ابنه أنه يترخص ببعض رُخص الفقهاء، فحدثت بينهما جفوة، فخرج من دمشق وذهب إلىٰ بعلبك، وبعد وفاة أبيه جُلب فعاد وأخذ مكان أبيه، وهو الذي ذكر ألفية بشرحه، فكثيرٌ من نُسخ الألفية المنسوخة من شرح ولد بن مالك بدر الدين، فكانت تُنسخ من شرحه، فهو الذي نشر الإدراجة القديمة.

أما الإدراجة الحديثة، فالذي يظهر أن الذي نقلها المتأخرون من تلاميذ بن مالك؛ كأبي فتح البعلي، وابن النحاس، فلهذا نجد في كثير من هذه التغييرات، أنها عبارةٌ عن محاولة لإصلاح شيءٍ في الألفية، إما عبارة منقوضة، أو إصلاحها إلىٰ ما هو أفضل، كهذا الموضع، فعلىٰ الرواية التي في أكثر النُسخ، (فِي النَّثْرِ وَالنَّظْمِ)، هو إذا قال: (فِي النَّثْرِ) لم يحتج بعد ذلك أن يقول: (فِي النَّظْمِ)؛ لأن كل ما يجوز في النثر يجوز في النظم، ولكن الرواية الأخرىٰ: (فِي النَّظْمِ وَالنَّثْرِ) تكون أوقع وأدق؛ لأن قوله: (فِي النَّثْرِ) لا يُغني عن قوله: (فِي النَّظْمِ)، آسف لأن قوله: (فِي النَّظْمِ) لا يُغني عن قوله: (فِي النَّثْرِ)، قد يأتي في النظم ما يجوز، لكن لا يجوز في النثر، ولهذا قال: (فِي النَّثْرِ وَالنَّظْمِ) والله أعلم.

ثم ذكر بعد ذلك حذف حرف العطف أنه قد يُحذف، فبدأ بالكلام علىٰ حذف حرفي العطف: الفاء والواو، فقال:

وَالفَاءُ قَدْ تُحْذَفُ مَعْ مَا عَطَفَتْ وَالوَاوُ إِذْ لاَ لَبْسَ

ثم بعد ذلك ذكر شيئًا من خصائص حرف العطف الواو، فقال:

.... وَهْـــــــــيَ انْفَـــــــــرَدَتْ

بِعَطْـفِ عَامِـلٍ مُـزَالٍ قَـدْ بَقِـي مَعْمُولُـــهُ دَفْعًـــا لِـــوَهْمٍ اتُّقِـــي

فقوله: (عَامِلٍ مُزَالٍ) مُزال؛ أي محذوف، وقوله: (لِوَهْمٍ اتُّقِي) فيه التقاء ساكنين، وكيف نتخلص من الساكنين هنا؟ بتحريك التنوين والكسر علىٰ الأصل، وبالضم (اتُّقِي)؛ لأن العين مضمومة، فهنا يجوز لك التخلص بالكسر وبالضم، كما قلنا قبل قليل في: (وَكُلاًّ اذْكُرْ)، ثم بعد ذلك يتكلم علىٰ حذف المعطوف عليه، فقال:

وَحَـذْفَ مَتْبُـوعٍ بِـدَا هُنَـا اسْـتَبِحْ

ثم تكلم علىٰ عطف الفعل علىٰ الفعل؛ لأن كل السلم السابق كان في الظاهر عن عطف الاسم علىٰ الاسم، فلهذا قال:

وَعَطْفُكَ الفِعْلَ عَلَىٰ الفِعْلِ يَصِحّ

الحاء هنا هي في الأصل مشددة (يَصِحُّ)، ولكنك إذا وقفت علىٰ حرفٍ مشددٍ في الشعر، فإنك تقف عليه بالسكون، نعم. ثم تكلم علىٰ عطف الفعل علىٰ الاسم، فقال:

وَاعْطِفْ عَلَىٰ اسْـمٍ شِبْهِ فِعْلٍ فِعْـلاَ

وماذا يريد بالاسم الذي يشبه الفعل؟ هو الوصف، الأوصاف؛ لأنها مأخوذةٌ من أفعالها، ثم تكلم علىٰ عطف الاسم علىٰ الفعل، وهي عكس المسألة السابقة، فقال:

وَعَكْسًـا اسْـتَعْمِلْ تَجِـدْهُ سَـهْلاَ

فهذا هو التابع الثالث، انتهىٰ منه -رحمه الله تعالىٰ-، لينتقل إلىٰ التابع الرابع وهو: البَدَلُ الذي سنقف عنده إن شاء الله تعالىٰ، ونستريح، لنعود بعد ربع ساعة إن شاء الله تعالىٰ في السادسة إلا ربعًا، والله أعلم.





تكملة الدرس الثالث

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام علىٰ نبينا محمد، وعلىٰ آله وأصحابه أجمعين، أما بعد...

فنستعين بالله -عز وجل-، وندخل إلىٰ الباب الثالث والأربعين من أبواب ألفية ابن مالك -عليه رحمة الله-، وهو: (باب البَدَلُ) الذي عقده في ثمانية أبيات، ذكر فيها خمس مسائل: المسألة الأولىٰ: تعريف البدل. المسألة الثانية: أنواع البدل. والمسألة الثالثة: إبدال الاسم الظاهر من ضمير الحاضر. والمسألة الرابعة: الإبدال من اسم الاستفهام. المسألة الخامسة: إبدال الفعل من الفعل، فبدأ كالعادة بتعريف البدل، فقال -رحمه الله تعالىٰ-:

التَّابِعُ المَقْصُودُ بِالحُكْمِ بِلاَ ... وَاسِطَةٍ هُوَ المُسَمَّىٰ بَدَلًا

وبعد أن عرَّف البدل، ذكر لنا أنواع البدل، فقال -رحمه الله-:

مُطَابِقًا أَو بَعْضًا أَو مَا يَشْتَمِل ... عَلَيْهِ يُلفَىٰ أَو كَمَعْطُوفٍ بِبَل

وَذَا لِلاضْرَابِ اعْزُ إِنْ قَصْدًا ... وَدُونَ قَصْدٍ غَلَطٌ بِهِ سُلِبْ

كَزُرْهُ خَالِدًا وَقَبِّلْهُ اليَدَا ... وَاعْرِفْهُ حَقَّهُ وَخُذْ نَبْلًا مُدَىٰ

ثم بعد ذلك تكلم -رحمه الله- علىٰ إبدال الاسم الظاهر من ضمير الحاضر، وماذا نريد بضمير الحاضر؟ المتكلم والمخاطب هما الحضور، فقال -رحمه الله-:

وَمِنْ ضَمِيْرِ الحَاضِرِ الظَّاهِرَ لاَ ... تُبْدِلهُ إِلاَّ مَا إِحَاطَةً جَلاَ

أَوِ اقْتَضَى بَعْضًا أَوِ اشْتِمَالاً ... كَأَنَّكَ ابْتِهَاجَكَ اسْتَمَالاً

ثم تكلم بعد ذلك على الإبدال من اسم الاستفهام؛ كأن تقول: من عندك؟ زيدٌ أم عمروٌ، فزيدٌ: بدلٌ من مَنْ، فقال:

وَبَدَلُ الْمُضَمَّنِ الهَمْزَ يَلِي ... هَمْزًا كَمَنْ ذَا أَسَعِيْدٌ أَمْ عَلِي

وختم الباب بالكلام على إبدال الفعل من الفعل؛ كأن تقول: متى تأتي تسكن عندي... أُكرمك. فتسكن: بدلٌ من تأتي، فقال:

وَيُبْدَلُ الفِعْلُ مِنَ الفِعْلِ كَمَنْ ... يَصِلْ إِلَيْنَا يَسْتَعِنْ بِنَا يُعَنْ

بذلك يكون -رحمه الله تعالى- قد انتهى من الكلام على التوابع، ليتكلم بعد ذلك على النداء، وهو كلامٌ له ذيول، فيجعل هذا الباب في النداء، ثم سيتبعه بفصل يتعلق بالنداء، ثم يتعبه بأبواب أيضًا لها علاقةٌ بالنداء.

فهذا الباب هو الباب الرابع والأربعون (باب النِّدَاءُ)، وعقده -رحمه الله- في اثني عشر بيتًا.

سؤال: لماذا أخَّر المصنِّفُ الحديث عن (المنادى) رغم أنه من المنصوبات؟

الشيخ: معلومٌ أن المنادى من المنصوبات؛ يعني حكمه النصب، نعم هذا صحيح، فلماذا أخره هنا عن المنصوبات؟

الجواب: أن هذا مما أُخذ عليه، فلهذا نكس عليه كونه شافيًا في أوضح المسالك، فقدَّم الكلام على النداء عند المفعول به، إشارةً إلى أنه ينبغي أن يكون هناك؛ لأن المنادى من المفعول به، نعم. طيب.

قلنا: عقده في اثني عشر بيتًا، ذكر فيه مسائل -أربع مسائل-: الأولى: ذكر حروف النداء، ولماذا تكون؟، والثانية: حذف حرف النداء. الثالثة: إعراب المنادى. والرابعة: نداء ما فيه ألف، فبدأ الباب بذكر حروف النداء، ومن منادى بها، فقال:

وَلِلْمُنَادَى النَّاءِ أَوْ كَالنَّاءِ يَا ... وَأَيْ وَآكَذَا أَيَا ثُمَّ هَيَا

وَالهَمْزُ لِلدَّانِي وَوَا لِمَنْ نُدِبْ أَو يَا وَغَيْـرُ وَاو لَـدَىٰ اللَّـبسِ اجْتُنِـبْ

ثم تكلم علىٰ حذف حرف النداء، فقال:

وَغَيْـرُ مُنْـدُوبٍ وَمُضْـمَرٍ وَمَـا جَـا مُسْـتَغَاثًا قَـدْ يُعَـرَّىٰ فَاعْلَمَـا

وَذَاكَ فِي اسْمِ الجِنْسِ وَالمُشَارِ لَـهْ قَـلَّ وَمَـنْ يَمْنَعْـهُ فَانْصُـرْ عَاذِلَـهْ

ثم تكلم بعد ذلك علىٰ إعراب المنادىٰ، فإن المنادىٰ له صورتان: الأولىٰ: أن يُبنىٰ علىٰ ما يُرفع به، والثانية: أن يكون منصوبًا، فبيَّن الحالة الأولىٰ: أن يُبنىٰ المنادىٰ علىٰ ما يُرفع به، فقال:

وَابْـنِ المُعَـرَّفَ المُنَـادَىٰ المُفْـرَدَا عَلَـىٰ الَّـذِي فِـي رَفْعِـهِ قَـدْ عُهِـدَا

وَانْـوِ انْضِـمَامَ مَـا بَنَـوا قَبْـلَ النِّـدَا وَلْيُجْـرَ مُجْـرَىٰ ذِي بِنَـاءٍ جُـدِّدَا

ثم بيَّن الصورة الثانية للمنادىٰ، وهو: المنادىٰ المنصوب، فقال:

وَالمُفْـرَدَ المَنْكُـورَ وَالمُضَـافَا وَشِـبْهَهُ انْصِـبْ عَادِمًـا خِلاَفَـا

وقوله: (وَلْيُجْـرَ مُجْرَىٰ ذِي بِنَاءٍ جُدِّدَا) جاء في بعض النُسخ للبناء للمعلوم، (وليجرِ مجرىٰ)، فإذا قلت: (مُجرىٰ) فهو من الرباعي (أُجري)، فلهذا ستقول: (مُجرىٰ) بضم الميم، وإذا قلت: (وليجري) فهذا يجري من الفعل الثلاثي (جرىٰ)، فستقول: (مَجرىٰ) بفتح الميم، ثم بعد ذلك تكلم -رحمه الله تعالىٰ- علىٰ حكم المنادىٰ الموصوف بكلمة (ابنٍ)؛ كأن تقول: يا زيدُ ابنَ عمروٍ، ما حكم المنادىٰ؟ تضمه (يا زيدُ)؟ أم تبنيه علىٰ الفتح (يا زيدَ)؟ يقول:

وَنَحْـوَ زَيْـدٍ ضُـمَّ وَافْـتَحَنَّ مِـنْ نَحْـوِ أَزَيْـدُ بْـنَ سَـعِيْدٍ لاَ تَهِـنْ

وَالضَّـمُّ إِنْ لَـمْ يَـلِ الابْـنُ عَلَمَـا يَـلِ الابْـنَ عَلَـمٌ قَـدْ حُتِمَـا

إذن لك الضم والفتح، وقوله: (نَحْوِ أَزَيْدُ) وفي رواية أو في نسخة (أزيدَ)، وكلاهما جائز كما عرفنا، وقوله: (يَلِ الابْنُ) هذا الذي في نُسخ الألفية، وهو الذي يقتضي كلام شراح الألفية، وجاء في بعض الشروح المطبوعة: (أَوْ يَلِ الابْنُ)، ولم يرد ذلك في شيءٍ من النُسخ

المخطوطة، ثم إنه يُخالف المراد، فإن الحكم المذكور هنا لا يكون إلا بأن يكون العلَم والي الابن، والابن يليه.

وليس الحكم في إحدىٰ المسألتين (وَالضَّمُّ إِنْ لَمْ يَلِ الابْنُ عَلَمَا... يَلِ الابْنَ عَلَمٌ) أن تقول: يا زيد ابن عمرو، ابن بعد عَلَم، وزيد يليه علم، لابد أن يجتمع الأمران، زيد ابن عمرو، وليس الحكم يختص بإحدىٰ المسألتين أن يأتي زيد بعد علم، أو يأتي علم بعد زيد، وإنما الحكم يكون بأن يكون الابن بعد علم ويليه علم (زيد ابن عمروٌ)، وهذا لا يؤديه إلا الواو، ولا يؤديه أو الدالة علىٰ التخيير أو التنويع.

وإذا قلنا: (أزيدُ) فهو علىٰ قياسه مبنيٌ علىٰ الضم: كغيره من الأعلام المفردة، ولكن إذا قلنا: (أزيدَ ابن عمروٍ) فما هذا الفتح؟ فيه أقوال للنحويين، الذي يهمنا الآن أنه اتباعٌ لفتحة (ابن)؛ يعني (ابنَ عمروٍ) هذا منادىٰ أو صفةٌ مضافة (ابنَ عمروٍ)، والإضافة دائمًا في النداء تُنصب، سواءً كانت في النداء أو تابعة للمنادىٰ، فيقول: إن المنادىٰ تبِع وصفه، المنادىٰ هنا فُتح تبعًا لوصفه، يعني نعته.

والنعت أيضًا من التوابع، وكل واحدٍ منهما تبِع الآخر، (فابن) تبِع؛ لأنه نعت، (وزيد) تبعه في هذه المسألة، وفي هذه المسألة يُلغزون، فيقولون: أخبروني عن شيئين كلاهما تابعٌ للآخر في وقتٍ واحد؟ الجواب عن ذلك هو نحو: يا زيدَ ابنَ عمروٍ، فابن تابعٌ لزيد؛ لأنه نعت، وزيدَ تابعٌ لابن في الفتح، ثم بعد ذلك يتكلم -رحمه الله تعالىٰ- علىٰ حكم المنادىٰ المبني في ضرورة الشعر، المنادىٰ المبني: يا محمدُ، لو أردت أن تنونه في الشعر، تنونه بضمتين أم بفتحتين؟ يقول:

وَاضْمُمْ أَوِ انْصِبْ مَا اضْطِرَارًا نُوِّنَا ... مِمَّا لَهُ اسْتِحْقَاقُ ضَمٍّ بُيِّنَا

فلك أن تقول: (يا محمدٌ) أو (يا محمدًا) في الشعر، ثم بعد ذلك يتكلم علىٰ نداء ما فيه (أل) نعم، فيقول:

وَبِاضْطِرَارٍ خُصَّ جَمْعُ يَا وَأَلْ ... إِلاَّ مَعَ اللهِ وَمَحْكِيِّ الجُمَلْ

وَالأَكْثَـــرُ اللَّهُـــمَّ بِـــالتَّعْوِيْض ... وَشَـــذَّ يــا اللَّهُــمَّ فِــي قَــرِيض

وقوله: (خُصَّ جَمْعُ)، وفي بعض النُسخ (خُصَّ جَمْعَ)، فعلىٰ رواية الرافع (خُصَّ جَمْعُ) فخُصَّ: مبنيٌ للمجهول، وجمع: نائب فاعله، وعلىٰ رواية النظم؛ خُصَّ: فهو فعل أمر، وجمع: مفعوله، ولعله يحسن هنا أن نذكر فائدة في نداء لفظ الجلالة الله، هو أكثر من يُنادىٰ، ولكثرة ندائه، كان لندائه خمسة أوجه، شاعت في السماع:

الصورة الأولىٰ -وهي أكثرها-: اللهم بحذف حرف النداء، وتعويض بميم مشددةٍ في آخره، الصورة الثانية: يا الله، بإثبات ألف ياء النداء، وقطع همزة الوصل، وهذا كثير (يا الله). الصورة الثالثة: يا لله بحذف ألف ياء النداء، وحذف همزة الوصل، وهذا أقل من السابقين وأكثر مما بعده. الصورة الرابعة: يا الله بإثبات ألف ياء النداء، وحذف همزة الوصل وهذا قليل (يا الله)، ولكنه وارد. الوجه الخامس: يا اللهم بالجمع بين ياء النداء وميم التعويض، وهذا في ضرورة الشعر. والعبرة في كل ذلك في إجابة الدعاء.

سؤال: بخصوص كسرِ واو (أوِ انْصِبْ).

الشيخ: طيب بما أنك أعدتنا إليه، أنا أسأل، لماذا قيل: (أوِ انْصِبْ) ولم يقل: (أوَ انصب)؟ نعم، نُقلت حركة الهمزة وهي الكسر، فيه اعتراض، التقىٰ ساكنان ولا نقلنا حركة الهمزة؟ نقلنا حركة الهمزة، ما أصل الجملة؟ (واضمم أو انْصِب) انصِبْ: هذا أمر من خلاف نَصَب، والأمر (انصِب) بهمزة وصل، التقىٰ ساكننا، فتخلصنا منهما بالكسر، نعم. تفضل.

سؤال: بخصوص وزنِ كلمة (اتُّقِي).

الشيخ: نعم (لِوَهْمٍ اتُّقِي) هذه علىٰ وزن ماذا (اتُّقِي)؟ افتُعِل، فالعين مضمومة، نعم (اتُّقِي) ثالثه، نعم الثالث، آسف في النظر إلىٰ الحرف الثالث، ليس إلىٰ العين، الحرف الثالث يكون مضمومًا، فيجوز لك مراعاة الضم، أو الكسر الأصل، نعم. في سؤال يا إخوان؟ طيب.

بسم الله، ثم بعد ذلك يدخل بنا ابن مالك إلىٰ فصل، فيقول: (فَصْلٌ) وهذا هو أول

فصلٍ يذكره ابن مالك في ألفيته، والفصل في العادة يكون بمسألةٍ فيها شيءٌ من الطول أو التفصيل، ولكنه متعلقةٌ بما قبلها، أما إذا كانت مستقلة هذا باب، أما إذا كانت متعلقة بما قبلها، ولكن فيها تفصيل أو طول، أو سبب من الأسباب، فإنهم يجعلونها في فصلٍ مستقل؛ لكي يخصونها بكلام، نعم.

سؤال: مدىٰ صحة ورود كلمة (فصل) في بعض النُّسخ.

الشيخ: هذا في كلام بعد كان وأخواتها، في ما، ولا، ولات، وإن المشبهات بليت، قوله: فصلٌ هناك إنما جاء في نسخةٌ واحدة، وهي نُسخةٌ متأخرة، لكن في جميع النُسخ اللي عندي والشروح، لم ترد كلمة فصلٌ، كما أنه الجاري علىٰ أبواب الألفية؛ لأن الكلام علىٰ ما، ولا، ولات، وإن ليس تابعًا لكان وأخواتها، يكون فصلًا، وإنما هو باب مستقل.

ولو كان ذلك فصلًا؛ لأنها تعمل عمل ليت، وليت من أخوات كان، لكانت أفعال المقاربة فصلًا؛ لأنها تعمل أيضًا عمل كان، نعم كان، ولكنهم يجعلون أفعال المقاربة بابًا، ويجعلون ما وأخواتها بابًا، فهذا هو الموافق لفعل ابن مالك في ألفيته، والأبواب الأخرىٰ، وفي كتبه، يكون هو الموافق أيضًا لأكثر ما في النُسخ، وهذا مما فات أن نُبيِّنه من قبل، وكان ينبغي أن نذكره من قبل، نعم. طيب.

قلنا هذا الفصل سيخصه ابن مالك لمسألةٍ معينة فيها تفصيل، لكنها تتعلق بما قبلها، وهي حكم تابع المنادىٰ، سيتكلم في هذا الفصل علىٰ حكم تابع المنادىٰ، لو أتيت بالمنادىٰ: (يا محمدُ) ثم أتيت له بتابع كنعت (يا محمد الفاضل)، أو معطوف (يا محمد وزيد) هذا التابع ما حكمه؟ سيجعل الفصل في الكلام علىٰ حكم تابع المنادىٰ، وقد عقد هذا الفصل في سبعة أبيات، فقال في المنادىٰ المبني: إنه يجب نصب تابعه إن كان هذا التابع مضافًا، إن كان التابع مضافًا فيجب نصبه؛ كأن تقول: (يا محمد، طالب العلم)، أو (يا محمد، نفسك)، ونحو ذلك، قال:

تَـابِعَ ذِي الضَّـمِّ المُضَـافَ دُونَ أَن ... أَلزِمْـهُ نَصْـبًا كَأَزَيْـدُ ذَا الحِيَـلِ

ثم يقول: إنه يجوز في تابعه الرفع والنصب إذا كان مفردًا، إذا كان التابع مفردًا فيجوز فيه الرفع والنصب؛ كأن تقول: (يا زيدُ كريمُ)، أو (يا زيدُ كريمَ)، أو تقول: (يا تميمُ أجمعون)، أو (يا تميمُ أجمعين)، فقال:

وَمَا سِوَاهُ ارْفَعْ أَوِ انْصِبْ وَاجْعَلاَ

ثم يقول: إذا كان التابع نسقًا؛ يعني عطف نسق، أو بدلًا، فإنه يُعامل معاملة المنادىٰ المستقل، كأن أداة النداء دخلت عليه، فتبنيه كما تبني المنادىٰ، وتنصبه كما تنصب المنادىٰ، فتقول: (يا زيدُ وعمروُ)، لكن لو عطفت عبد الرحمن، تقول: (يا زيدُ وعبدَ الرحمنِ)، فقال:

وَاجْعَلاَ... كَمُسْتَقِلَ نَسَقًا وَبَدَلًا

أما إذا كان التابع نسقًا فيه أل، فيجوز رفعه ونصبه؛ كأن تقول: (يا زيد والحارثُ)، أو (يا زيدُ والحارثَ)، فقال:

وَإِنْ يَكُنْ مَصْحُوبَ أَل مَا نُسِقَا … فَفِيْهِ وَجْهَانِ وَرَفْعٌ يُنْتَقَىٰ

ثم يتكلم بعد ذلك علىٰ نداء أيٍّ، وما توثق به، إذا قلت: يا أيها الرجل، كيف تُنادي أي، وما يوثق، أو ما يقع صفةً لها بعد ذلك، فقال:

وَأَيُّهَا مَصْحُوبَ أَل بَعْدُ صِفَهْ … يَلْزَمُ بِالرَّفْعِ لَدَىٰ ذِي المَعْرِفَهْ
وَأَيُّ هذَا أَيُّهَا الَّذِي وَرَدْ … وَوَصْفُ أَيَ بِسِوَىٰ هذَا يُرَدُّ

وقوله: (مَصْحُوبَ) في (وَأَيُّهَا مَصْحُوبَ أَل)، وفي وقوله: (وَإِنْ يَكُنْ مَصْحُوبَ أَل) هنا وهنا، فيه الرفع (مصحوبُ)، وفيها النصب (مصحوبَ)، وقوله في البيت الأخير: (وَأَيُّ هذَا أَيُّهَا الَّذِي وَرَدْ) معناه الذي ورد هو أن تقول: أي هذا، أو تقول: أيها الذي؛ يعني أن تصل أي بهذا، أو تصل أيها بالذي فقط، ثم تكلم بعد ذلك علىٰ نداء أسماء الإشارة، فقال:

وَذُو إِشَارَةٍ كَأَيَ فِي الصِّفَهْ … إِنْ كَانَ تَرْكُهَا يُفِيْتُ المَعْرِفَهْ

إذن، فالإشارة كأيٍّ فيما سبق بيانه، ثم تكلم بعد ذلك علىٰ حكم المنادىٰ المبني إذا تكرر وأُضيف إلىٰ ما بعده، فقال:

فِي نَحْوِ سَعْدَ سَعْدَ الاوسِ يَنْتَصِبْ ... ثَانٍ وَضُمَّ وَافْتَحَ أَوَّلًا تُصِبْ

فسَعد كرره، ثم إن الثاني المكرر أضافه، وسعدٌ هنا علىٰ ما نستعرض كثيرٌ من الشراح، هو: سعد بن معاذ الأوسي الأنصاري -رضي الله عنه وأرضاه-، وقال بعض الشراح: لعل ابن مالكٍ -رحمه الله تعالىٰ- يُشير بذلك إلىٰ ما رواه البخاري وغيره في تاريخ الأوسط، أن أهل مكة سمعوا قبل إسلام سعد بن معاذ، وسعد بن عبادة هاتفًا يقول:

فإن يُسلم السعدانِ يُضحي محمدٌ ... بمكة لا يخشىٰ خلاف مخالفِ

أَيَا سَعْدُ سَعْدَ الأَوْسِ كُنْ أَنْتَ ... وَيَا سَعْدُ سَعْدَ الخَزْرَجِيْنَ

أجيبا إلىٰ داعي الهدىٰ وتمنيا ... علىٰ الله في الفردوس منية عارفِ

الشاهد أن قوله: (يَا سَعْدُ سَعْدَ الأَوْسِ) ورد في مثل هذه الأشعار، فلعله أراد ذلك، فإن صحَّ ذلك، فإن ابن مالك يكون قد أشار إلىٰ ثلاثة أبياتٍ من الشعر، وقد ذكرنا البيتين السابقين وهذا الثالث، أما البيتان السابقان، فهذا فهمه واضح ومقطوعٌ، وأما هذا فعلىٰ ما ذكره بعض الشرَّاح والله أعلم.

ثم بعد ذلك ينتقل بنا ابن مالك إلىٰ بابٍ، وهو الباب الخامس والأربعون، ويترجمه بقوله: (المُنَادَىٰ المُضَافُ إِلَىٰ يَاءِ المُتَكَلِّمِ)، وكما ترون جعله بابًا، ولم يجعله فصلًا مع أنه مسألة تتعلق بالنداء، ولكن هذا الذي في النُسخ، فهو الباب الخامس والأربعون، وقد عقده في ثلاثة أبياتٍ فقط تكلم فيها علىٰ مسألةٍ واحدة، وهي: حكم ألف المنادىٰ إلىٰ ياء المتكلم، فذكر في البداية ما يجوز في نداء الاسم المضاف إلىٰ ياء المتكلم، إذا ناديت اسمًا مضافًا إلىٰ ياء المتكلم، فيجوز فيه أوجه ذكرها بقوله:

وَاجْعَل مُنَادًىٰ صَحَّ إِنْ يُضَفْ لِيَا ... كَعَبْدِ عَبْدِي عَبْدَ عَبْدَا عَبْدِيَا

خمسة أوجه، ما شاء الله، ثم ذكر ما يجوز في نداء لفظتين مسموعتين، وهي: يا ابن أم، ويا ابن عم، فقال:

وَفَتْحٌ أو كَسْرٌ وَحَذْفُ اليَا اسْتَمَرّ ... فِي يَا ابْنَ أُمَّ يَا ابْنَ عَمَّ لاَ مَفَرّ

وقوله: (وَفَتْحٌ أو كَسْرٌ) جاء في بعض النُسخ: (وَالفَتْحُ والكَسْرُ وَحَذْفُ اليَا اسْتَمَرّ)، وهي أسلس، ولكنها لم ترد إلا في نُسخٍ قليلة، وقوله: (وَحَذْفُ اليَا اسْتَمَرّ) كذا في النُسخ، وفي شارح الشاطبي: (وحذف اليا اشتهر)، وهذا هو لفظ الكافية الشافية، وقوله: (يَا ابْنَ أمَّ) يشير إلىٰ قوله تعالىٰ: ﴿يَبْنَؤُمَّ﴾[طه:٩٤] الواردة في سورة طه، وقوله: (يَا ابْنَ أمَّ يَا ابْنَ عَمَّ) في النُسخ مضبوطتان بالفتح (يَا ابْنَ أمَّ يَا ابْنَ عَمَّ)، وبالكسر (يَا ابْنَ أمِّ يَا ابْنَ عَمِّ)، وهما قراءتان سبعيتان في قوله تعالىٰ: ﴿يَبْنَؤُمَّ﴾[طه:٩٤].

ثم بعد ذلك يذكر ابن مالك ما يجوز في نداء لفظتين مسموعتين، وهما: يا أبي ويا أمي، فقال:

وَفِي النِّدَا «أَبَتِ» «أَمَّتِ» عَرَض ... وَاكْسِرْ أَوِ افْتَحْ وَمِنَ اليَا التَّا عِوَض

ثم بعد ذلك ينتقل إلىٰ بابٍ جديد، وهو الباب السادس والأربعون، ويُعلله بقوله: (أَسْمَاءٌ لاَزَمَتِ النِّدَاءَ)، ويعقده في ثلاثة أبيات، وواضحٌ أن ذلك أقرب إلىٰ كونه فاصلًا؛ لأنها مسألةٌ تتعلق بالنداء، ولكنه لم يُسمه فصلًا، وإنما جعله بابًا (أَسْمَاءٌ لاَزَمَتِ النِّدَاءَ). قلنا في هذه الأبيات: ذكر مسألةً واحدة، وهي: الأسماء التي لازمت النداء فلم تُستعمل إلا مناداةً، فبدأ بذكر ما يلزم النداء سماعًا، فقال:

وَفُلُ بَعْضُ مَا يُخَصُّ بِالنِّدَا ... لُؤَمَانُ نَومَانُ كَذَا وَاطَّرَدَا

فهذه ألفاظ لم تُستعمل سماعًا إلا في النداء، ثم ذكر بعد ذلك ما يلزم النداء قياسًا، تستطيع أن تقيس عليه ما لم يُسمع، فقال:

واطَرِدَ فِي سَبِّ الانْثَىٰ وَزْنُ يَا ... وَالأَمْرُ هكَذَا مِنَ الثُّلاَثِي

إذن فلك أن تسب الأنثىٰ بوزن يا فعل قياسًا، وقوله في الشطر الثاني: (وَالأَمْرُ هكَذَا مِنَ الثُّلاَثِي) يقول: إن اسم فعل الأمر من الثلاثي، لك أن تأتي به هكذا؛ أي علىٰ فعالي، فتأخذ من نزل، تقول: نزالي، ومن جلس: جلاسي، وهكذا، تقول هذا قياسي، معلومة طيبة وجيدة، لكن لا علاقة لها بهذا الباب؛ لأنها ليست في النداء، لا علاقة لهذا الشطر في النداء،

بل هو حكم يتعلق بأسماء الأفعال، ولعله إنما ذكره لاشتراك الحكمين في وزن (فَعَل) فذكره، وإلا لا علاقة له بالنداء أبدًا، ثم بعد ذلك ذكر ما يشيع في النداء ولا ينقاس، يشيع ليس يلزم، يشيع في النداء لكن ما ينقاس، فقال:

وَشَاعَ فِي سَبِّ الذُّكُورِ فُعَلُ ... وَلاَ تَقِسْ

ثم ذكر ما خرج من ذلك للضرورة فقال: (وَجُرَّ فِي الشِّعْرِ فُلُ)؛ يعني كخرج، كالمتون خرجت من النداء، فلم تُستعمل المنادىٰ بل جُرَّ هذا في ضرورة الشعر، بذلك انتهىٰ من الكلام علىٰ النداء وأحكامه الخاصة به، فانتقل إلىٰ الباب السابع والأربعين، وهو (باب الاِسْتِغَاثَةُ)، وعقده في ثلاثة أبيات، وذكره هذا الباب بعد باب النداء له مناسبةٌ واضحة، فإن الاستغاثة إنما تكون في الأسماء المناداة، فذكر في هذه الأبيات الثلاثة حالتي المستغاث، المستغاث له حالتان: الأولىٰ: أن يُجر باللام، والثانية: أن يأتي بعده ألف، فقال في الصورة الأولىٰ، وهي أن تجر المستغاث باللام، وهذا هو الأكثر؛ كأن تقول: يا لله للمسلمين، فقال:

إِذَا اسْتُغِيْثَ اسْمٌ مُنَادًىٰ خُفِضَا ... بِاللاَّمِ مَفْتُوحًا كَيَا لَلْمُرْتَضَىٰ

وَافْتَحْ مَعَ المَعْطُوفِ إِنْ كَرَّرْتَ يَا ... وَفِي سِوَىٰ ذلِكَ بِالكَسْرِ ائْتِيَا

ثم يذكر الصورة الثانية في المستغاث، وهو أن تأتي بعد بألف، فتقول: يا زيدا لعمروٍ، فقال:

وَلاَمُ مَا اسْتُغِيْثَ عَاقَبَتْ أَلِفْ

ألف ما إعرابها؟ (وَلاَمُ مَا اسْتُغِيْثَ عَاقَبَتْ أَلِفْ) يحتمل إعرابان: الأول: أن ألف فاعل، والمفعول به محذوف؛ أي (وَلاَمُ مَا اسْتُغِيْثَ عَاقَبَتْهَا أَلِفٌ)؛ عاقبتها يعني جاءت بدلها، والاحتمال الثاني: أن يكون مفعولًا به؛ أي (وَلاَمُ مَا اسْتُغِيْثَ هي التي عَاقَبَتْ أَلِفًا)، ثم وقف لضرورة الشعر، أو علىٰ لغة ربيعة، والمعنىٰ أن المستغاث يتعاقب عليه اللام والألف، إما ان تأتي باللام أو تأتي بالألف يتعاقبان ولا يجتمعان، ثم ختم ذلك ببيان أن الاسم المتعجب منه قد يُعامل كالمستغاث، فتقول مثلًا في العجب مثلًا، تقول: يا للعجب! فتجره باللام

المفتوحة، أو تأتي بعده بألف، فتقول: يا عجبا!، فقال:

وَمِثْلُـهُ اسْـمٌ ذُو تَعَجُّـبٍ أُلِـفْ

ثم ينتقل بعد ذلك إلىٰ الباب الثامن والأربعين، وهو: (باب النُّدْبَةُ)، فيعقده في سبعة أبيات، ومناسبة ذكره هنا واضحة؛ لأن النُدبة أيضًا لا تكون إلا في الندبة أيضًا لا تكون إلا في الأسماء المناداة، ويذكر في هذه الأبيات السبعة أربع مسائل: الأولىٰ: حكم المندوب، والثانية: الذي يُندب والذي لا يُندب. الثالثة: وصل الألف بآخر المندوب، والمسألة الرابعة: زيادة هاء السكت في آخر المندوب.

فذكر أو فبدأ الباب بالكلام علىٰ حكم المندوب، ولم يُعرِّفه، وتعريف النُدبة: هو نداء المتفجَّع عليه، كقولك: وزياداه، وإسلاماه تفجعًا علىٰ زيد، أو نداء المتوجَّع منه، شيء يؤلمك كقولك: ورأساه، هذا الذي يُسمىٰ الندبة، فبدأ ببيان حكم المندوب فقال:

مَا لِلْمُنَادَىٰ اجْعَلْ لِمَنْدُوبٍ

نقول: إعرابه -إعراب المندوب- كإعراب المنادىٰ في الأحكام المذكورة في باب النداء، ثم يذكر الذي يُندب والذي لا يُندب، فقال:

.... وَمَا نُكِّرَ لَمْ يُنْدَبْ وَلاَ مَا أُبْهِمَا

وَيُنْدَبُ المَوصُولُ بِالَّذِي اشْتَهَرْ كَبِئْرَ زَمْزَمٍ يَلِي وَا مَنْ حَفَرْ

يريد وا من حفر بئر زمزمٍ، ثم قدَّم بشر زمزمٍ بلفظه، وحكىٰ كبئر زمزمٍ يلي ومن حفر، وقوله: (وَيُنْدَبُ المَوصُولُ) الموصول: أل في قوله: (المَوصُولُ) هو اسم الموصول، أل اسم موصول بمعنىٰ الذي؛ يعني يُندب الذي يوصل بالذي اشتهر، فأل: اسمٌ موصول، وأين صلته؟ وصفةٌ صريحةٌ صفة أل، أين صلة أل؟ كلمة موصول، فيُندف فيُقال: ما موصولٌ وقع صلةً، موصول وقع صلةً، وقال الناظم:

يا قارئ الألفية العجيبة بأي بيتها أتت غريبة

موصولٌ اضحىٰ صلةً فال تجُب أما قريبٍ يا فريد الأدب

فأُجيب:

يـا فاضـلًا عُـلاه في الـورىٰ انكسـر ونظمـه الـدر الثمـين قـد ظهـر
ألغـزت موصـولًا بـدا ومـا اتصـل في يُنـدب الموصـول بالـذي اشتهر

طيب، هذا مما يعني يتأدب به حفاظ الألفية، ثم بعد ذلك يختم الكلام، لأ لا يختم يتكلم علىٰ وصل الألف بآخر المندوب؛ كأن تقول: يا زيدا، أو في نُدبة عبد الرحمن: يا عبد الرحمنا، وهكذا، فقال:

وَمُنْتَهَـىٰ المَنْـدُوبِ صِـلهُ بِـالأَلِفْ مَتْلُوُّهَـا إِنْ كَـانَ مِثْلَهَـا حُـذِفْ
كَـذَاكَ تَنْـوِيْنُ الَّـذِي بِـهِ كَمَـل مِـنْ صِـلَةٍ أَو غَيْرِهَـا نِلـتَ الأَمَـل
وَالشَّـكْلَ حَتْمًـا أَوْلِـهِ مُجَانِسًـا إِنْ يَكُـنِ الفَـتْحُ بِـوَهْمٍ لاَبِسَـا

ثم يتكلم علىٰ زيادة هاء السكت في آخر المندوب؛ كأن تقول في نُدبة زيد: وزيداه، أو في نُدبة عبد الرحمن: وعبد الرحمناه، فقال:

وَوَاقِفًـا زِدْ هَـاءَ سَـكْتٍ إِنْ تُـرِدْ وَإِنْ تَشَـأْ فَالمَـدَّ وَالهَـا لاَ تَـزِدْ
وَقَائِـلٌ وَاعَبْـدِيَا وَاعَبْـدَا مَـنْ فِـي النِّدَا اليَا ذَا سُكُونٍ أَبْدَىٰ

وقوله: (وَإِنْ تَشَأْ فَالمَدَّ) فيه رويتان: الرفع فالمدُّ، فهو خبرٌ للمبتدأ المحذوف، أو خبرٌ لمبتدأٍ محذوف، والرواية الأخرىٰ: النصب فالمدَّ، فهو مفعولٌ به لفعلٍ محذوف، ينتقل بعد ذلك إلىٰ الكلام علىٰ التَّرْخِيُم.

سؤال: استفسار بخصوص قوله: وأيها تعرب بعد صفة يلزم.

الشيخ: يلزم وتلزم، نعم روايتان: يلزم وتلزم، توجيه، هذا البيت نقرأه مرةً أخرىٰ، ولا نتوسع فيه.

وَأَيُّهَـا مَصْـحُوبَ أَل بَعْـدُ صِـفَهْ

وفي المصحوب روايتان: مصحوبٌ ومصحوبَ،

تَلْـزَمُ بِـالرَّفْعِ لَـدَىٰ ذِي المَعْرِفَـهْ

وتلزم فيه رويتان: تلزم ويلزم، اختلف معربوا الألفية في إعراب هذا البيت اختلافًا كثيرًا وطويلًا، والظاهر من سياق الأبيات، وهو الذي رجحه الشيخ خالد في إعراب الألفية أن أيها: مبتدأ أول، ومصحوبُ: مبتدأٌ ثاني، أين خبره؟ صفة، والمبتدأ الثاني وخبره خبر أيها، (أيها مصحوب أل صفةٌ)، ما الرابط؟ أين جملة الخبر والمبتدأ؟ والرابط الضمير المحذوف في بعد؛ أي بعدُ؛ لأنه مضاف إليه محذوف أي بعدها؛ يعني (وأيها مصحوب أل صفةٌ بعدها)، ويلزم بالياء: خبرٌ ثانٍ عن مصحوب، مصحوب: صفةٌ والمصحوب يلزم، وهو خبر ثانٍ لمصحوب، وأما تلزم برواية التاء: هي نعتٌ لصفة، (صفةٌ تلزم)، فهذا ما يمكن أن يُقال، وفي البيت اختلافٌ طويل في إعرابه، خلاص طيب.

سؤال: ما معنىٰ كلمة (يُفيت) الواردة في البيت التالي؟

وَذُو إِشَارَةٍ كَأَيَّ فِي الصِّفَهْ ... إِنْ كَانَ تَرْكُهَا يُفِيْتُ المَعْرِفَهْ

الشيخ: يُفيت؛ يعني يفوت المعرفة، نعم.

سؤال: هل يُندب الموصول؟

الشيخ: نعم يُندب الموصول، لأ في الإعراب شيءٌ آخر ... هو اسمٌ موصول؛ لأن الضمائر تعود إليه، والفاعل يعود إليه، لكنهم في الإعراب من قواعد الإعراب: أن الاسم إذا كان علىٰ نف الحرف فإن الإعراب يتجاوزه، يتجاوزه في الإعراب لذلك فقط، لكنه في المعنىٰ في الحكم هو اسم، يعود إليه الضمائر.

نعم هذا اسم لم يُشبه الحرف، هو أل مشكلته أنه يُشبه الحرف، فشبهه للحرف هو الذي، فأي اسم يشبه الحرف يكن فيه مشكلة، يعني أقل اختلافه أنه ينتقل من الإعراب إلىٰ البناء، فكيف إذا كان شبهٌ شديدًا جدًا، حتىٰ الإعراب قد يتجاوزه، هذا أيضًا حتىٰ في الاستثناء، لماذا تقول: وفي الاستثناء أيضًا؟ فالاستثناء هو صفة، فجاء القوم غير زيدٍ، الاستثناء وقع علىٰ زيد أم وقع علىٰ غير؟ علىٰ غير، في المعنىٰ المستثنىٰ زيد، لكن نصب الاستثناء وقع علىٰ زيد أم وقع علىٰ غير؟ لأنه اسم يتحمل الإعراب.

والجملة نصها بنفس المعنىٰ، لكن ضع مكان غير إلا، نقول: (جاء القوم إلا زيدًا)، فالإعراب وقع علىٰ إلا ولا علىٰ زيد، هو في الحقيقة وقع علىٰ إلا، الاستثناء وقع علىٰ إلا، لكن إلا حرف لا يتحمل الإعراب، فانتقل الإعراب منه إلىٰ ما بعده، قل: إلا زيدًا، كذلك تقول: (جاء القائمُ)، جاء: فعل، الإعراب وقع علىٰ أل، يعني الذي، لكن أل هنا أشبه بالحرف فانتقل الإعراب منها إلىٰ ما بعدها، فقلت: القائم.

سؤال: بخصوص (مَن)، و(أل) الموصولة.

الشيخ: تشبه ماذا؟ تشبه ماذا من الحروف؟ هذا شبه عام، فنقول مثلًا من: اسم استفهام بُنيت؛ لأنها أشبهت هل، أشبهت هل في المعنىٰ، إن استفهام استفهام، لكن ما أشبهتها في اللفظ، مع أن اللفظ واحد؛ لأ اللفظ يختلف، لكن المعنىٰ واحد، لكن أن الموصولة لفظها يُشبه أل التعريفية، فالشبه اللفظي هو الذي سبب لها هذه المشكلة، فلهذا العرب أجرتها مُجرىٰ أل الحرفية، تجعله في الإعراب يتجاوزها، وأما بقية الشبه فهي شبه عام، في المعنىٰ، في عدد الحروف، وفي النيابة، والشبه ليس واحدًا هنا وهناك، نعم.

طبعًا الخلاف معروف، الخلاف بأل الموصولة معروف في ثلاث مذاهب للنحويين، وهذا هو قول الجمهور، أما أل الموصولة اسم، وهو الصحيح؛ لأن الضمير يعود إليه، والضمير لا يعود إلا إلىٰ اسم قطعًا، ما يعود إلىٰ حرف، وهناك قولٌ آخر: أنها حرف، وهو القول الأخفش علىٰ ما أذكر، أنها حرف، وهناك القول الثالث هنا في المسألة نسيته الآن، الخلاف مشهور، لكن الكلام علىٰ قول الجمهور، نعم.

سؤال: بخصوص الشبه الوضعي والصوري.

الشيخ: الشبه الوضعي، فيها الشبه الوضعي وزيادة، الشبه الوضعي كونه علىٰ حرفين، وزيادة وهو شبه في الصورة، حتىٰ كاف الخطاب مثلًا أيضًا شبه في اللفظ؛ لأنه حرف واحد، لكن ما تُشبهه، ما فيها شبه صوري، مثل: أل، من علىٰ حرفين أيضًا سواءً الموصولة، أو استفهام، أو شرط، فهي زادت علىٰ الشبه، للشبه الصوري، نعم.

سؤال: استفسار بخصوص (العِلل النحوية)، وأنواعها الثلاثة.

الشيخ: تعليل النحوي، العلل النحوي علىٰ ثلاثة أصناف، مذكورة في كتب النحو، النوع الأول: العلل المقطوع بها؛ كأن تقول: إنما حُرِّكت الجيم في قولك: اخرج الآن؛ لالتقاء الساكنين، هذه علةٌ مقطوعٌ بها؛ لأنها ظاهرة، وهي العلل التي يعتمد عليها النحويين، والنوع الثاني: هي العلل التي يصل إليها النحويون بالنظر في الأشباه والنظائر ونحو ذلك، فترىٰ أن الحكم في هذا الباب، والحكم في هذا الباب، والحكم في هذا الباب، والحكم في هذا الباب، كلها تصير علىٰ طريقة واحدة، إذن فهي تعود إلىٰ هذه العلة المشتركة، في علة مشتركة في هذه الأبواب، إذًا فالحكم يعود إلىٰ هذه العلة.

أنواع الاستقراء: استقراء النظائر، والأشباه، ونحو ذلك؛ كأن تقول مثلًا: إن الرفع جعلوه للعُمد لقلتها، والنصب جعلوه للفضالات لكثرتها، فالمنصوبات أكثر من المرفوعات، وجعلوا الضم وهو ثقيل للعُمد؛ لأنها قليلة، وجعلوا النصب وهو خفيف للفضالات؛ لأنها كثيرة، ليكون أكثر كلامعهم علىٰ الخفيف، وهذا النوع الثاني يقبل القبول والرد، قد تقبله وقد ترفضه، ماشي، لكن إذا رفضته لابد له من تعليل؛ لأن هذا هو الظاهر.

والنوع الثالث من العلل: هي العلل التخليلية؛ يعني علل لا تُقال إلا بعد ورود السماع، جاء السماع ثم نحاول أن نعلله في أي علة، أن نفهم من العلة، وهو من السماع، ومن ذلك مثلًا أن تقول: من الأحكام المعروفة أن هل إذا جاء بعدها فعل، فيجب أن يليها الفعل، وإذا لم يرد بعدها فعل، فيجوز أن يليها الاسم، فتقول: هل محمدٌ قائمٌ، شاعر أشكل في ذلك، لكن لو عبرت بـ قام أو يقوم، لا تقل: هل محمدٌ قام، أو محمدٍ يقوم، بل لابد أن تأتي بالفعل بعد هل، فتقول: هل قامَ محمد؟، هل يقوم محمد؟

هذا جاء في السماع، حاولوا أن يعللوا ذلك، فقالوا: إن هل إذا جاء بعدها الفعل، فإنها تشتاق إليه، ولا تنفصل عنه، هذه علة تخيلية، هم يعرفون علة تخيلية، فهذه كما يقول: كالزهرة، شم ولا تلمسه، لا تُناقش فيها هي فقط مجرد تعريف، لكن العبرة في النوع الأول

والتعليل، هو الذي يقوم عليه الأقيسة، القياس يقوم على الأول والثاني.

والأمر كما قال الخليل ابن أحمد الفراهيدي عندما سُئل عن ذلك، فقال: نحن النحويين كرجلٌ دخل بيتًا، دخل قصرًا جميلًا، وقد صحت عنده حكمة البالي؛ يعني علم أن البالي كان حكيمًا وهو يبني، فجعل يقول: إنما جعل الباب هنا لهذه الحكمة، وجعل النافذة هنا لهذه الحكمة، وجعل الغرفة هنا لهذه الحكمة، فهو يعلل الشيء بعد وقوعه؛ لأنه صحت عنده حكمة الواضع.

فكذلك النحويون صحت عندهم حكمة العرب في لغتهم، أنهم وضعوها لحكم وعلل، فحاولوا أن يعللوا بهذا الأمر، قال: فإن أصبنا هذه الذي أردناه، وإن لم نُصب فليأتي غيرنا بما عنده، نحن نتحلل على الأخرى، من حيث السماع انتهينا منه، ما في مشكلة، لكن لو أردنا أن نقيس عليه اللغة، اللغة قياسية، في الأحداث يكون الأصل في مسمى أن نقيس أشياء جديدة، لم تُسمع، كيف تقيسها؟ لا تقيس إلا بوجود علة مشتركة، والله أعلم وصلى الله وسلم على نبينا محمد، وعلى آله وأصحابه أجمعين.





الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام علىٰ نبينا محمد، وعلىٰ آله وأصحابه أجمعين، أما بعد...

فسلام الله عليكم ورحمته وبركاته، وحياكم الله وغياكم، في مغرب ليلة الخامس والعشرين من شهر رجب من سنة ثنتين وثلاثين وأربعمائةٍ وألف من هجرة المصطفىٰ -عليه الصلاة والسلام- في جامع الزهراء في مدينة البُكيرية، نعقد بحمد الله وتوفيقه الدرس السادس من دروس فتح ألفية ابن مالك -عليه رحمة الله-، وكنا قد توقفنا عند الباب التاسع والأربعين من أبواب هذه الألفية، وجعله ابن مالك للترخيم.

الباب التاسع والأربعون (باب الترخيم)، وعقده -رحمه الله- في اثني عشر بيتًا، ذكر فيه خمس مسائل:

المسألة الأولىٰ: تعريف الترخيم.

والمسألة الثانية: ما يُرَّخم وما لا يُرَّخم.

والمسألة الثالثة: ما يُحذف في الترخيم مع الحرف الأخير.

والمسألة الرابعة: لغتا الترخيم.

والمسألة الخامسة: ترخيم غير المنادىٰ، فقال كعادته في أول الباب في تعريف الترخيم:

تَرْخِيْمًا احْذِفْ اخِرَ الْمُنَادَىٰ كَيَا سُعَا فِيْمَنْ دَعَا سُعَادَا

فعرَّف الترخيم، والترخيم هو: حذف آخر المنادىٰ كما قال ابن مالك؛ كأن تقول في (يا

سعاد): يا سُعىٰ، وكأن تقول في (يا فاطمة): يا فاطم، فتحذف التاء، هذا الترخيم، والمراد منه: التحبب إلىٰ المنادىٰ، ثم بيَّن بعد ذلك -رحمه الله- ما يُرَّخم وما لا يُرخم، فقال:

وَجَوِّزَنْهُ مُطْلَقًا فِي كُلِّ مَا ... أُنِّثَ بِالهَا وَالَّذِي قَدْ رُخِّمَا
بِحَذْفِهَا وَفِّرْهُ بَعْدُ وَاحْظُلاَ ... تَرْخِيمَ مَا مِنْ هَذِهِ الهَا قَدْ خَلاَ
إلاَّ الرُّبَاعِيَّ فَمَا فَوقَ العَلَمْ ... دُونَ إضَافَةٍ وَإسْنَادٍ مُتَمّ

ثم ذكر بعد ذلك ما يُحذف في الترخيم مع الحرف الأخير، فنحن عرفنا أن الترخيم هو حذف الحرف الأخير، لكن قد يُحذف مع الحرف الأخير أشياء أخرىٰ، تزود الترخيم، فقال في بيان ذلك:

وَمَعَ الآخِرِ احْذِفِ الَّذِي تَلاَ ... إنْ زِيْدَ لَيْنًا سَاكِنًا مُكَمِّلاَ
أَرْبَعَةً فَقَاعِدًا وَالخُلْفُ فِي ... وَاوٍ وَيَاءٍ بِهِمَا فَتْحٌ قُفِي
وَالعَجُزَ احْذِفْ مِنْ مُرَكَّبٍ وَقَلْ ... تَرْخِيْمُ جُمْلَةٍ وَذَا عَمْرٌو نَقَلْ

وقوله: (إنْ زِيْدَ لَيْنًا) أو (إنْ زِيْدَ لِينًا) هما رويتان في النُسخ يتكرران كثيرًا في هذه الكلمة، (لِينًا أو لَيْنًا)، فلَينًا بالفتح هو مخففُ من لَيِّنًا، ولِينًا بالكسر هو علىٰ معنىٰ الإضافة؛ أي إن زيد ها لينٍ، فالمعنيان مقبولان، وقوله: (تَرْخِيْمُ جُمْلَةٍ وَذَا عَمْرٌو نَقَل) تقول: إن عمروًا -رحمه الله- نقل الترخيم في الجملة، فمن عمروٌ هذا؟ سيبويه، نعم هو سيبويه، وسيبويه لقبه، وكُنيته علىٰ المشهور أبو بشر، واسمه عمرو بن عثمان بن قنبر، وفيه يقول الزمخشري أبو القاسم، صاحب الكشاف المشهور في مدحه:

ألا صلىٰ الإله خلاف صدقٍ ... علىٰ عمرو بن عثمان بن قنبر
فإن كتابه لم يُغنِ عنه ... بنو قلمٍ ولا أبناء مِنبر

وكتاب سيبويه هو أعظم وأهم كتب النحو، وهو موجود ومحقق ومطبوع، وقال الإمام الشاطبي -رحمه الله- في شرحه في ترجمة سيبويه: كان -رحمه الله- ثقةً، ثبتًا فيما ينقل، محققًا في علمه، لم يُرَ في زمانه مثله فهمًا لكلام العرب، وشرحًا لمقاصده، وكان سُميًّا في

مذهبه، توفي وهو ابن ثلاثٍ وثلاثين سنة، علىٰ الراجح توفي وهو ابن ثلاثٍ وثلاثين سنة، وقد خلَّف لنا هذا العلم العظيم، والكتاب العظيم.

والعظمة في علم سيبويه -رحمه الله تعالىٰ- من عدة جهات، من أهمها: أنه نقل النحو في المرحلة المشافهة التي كانت عند مشايخه إلىٰ مرحلة الكتابة، فهو أول من ألف كتابًا في النحو العربي، ويكاد يكون كتابه أول كتابٍ أُلف في الحضارة الإسلامية، لم يسبقه في ذلك علىٰ ما يُعرَّف إلا موطأ مالك، وموطأ مالك لم يُنقل مكتوبًا إلا في أزمنةٍ متأخرة، وإنما في زمان مالك وبعده، كان يُنقل غالبًا بالرواية، أما سيبويه فمنذ أن وضع كتابه وهو يُنقل مكتوبًا، ويُنقل بالرواية من الكتاب، توفي -رحمه الله تعالىٰ- سنة ثمانين ومائة، يعني في القرن الثاني.

وسيبويه هذه كلمةٌ مركبة تركيب مزج، معناها علىٰ المشهور رائحة التفاح؛ لأن رائحته كانت جميلة، أين ذهب الصوت، أغلقه وافتحه، شغال ولا لأ؟ نعم، نقول: راشحته كانت جميلة، الصوت مسموع يا إخوان؟ سم، تفضل.

سؤال: وردَ في كتبِ التراجم أن الإمام (عيسىٰ بن عمرو) له كتابان، فما مدىٰ صحة ذلك؟

الشيخ: هذا أمرٌ مذكور، لكنه ليس ثابتًا، يُذكر في التراجم أن له كتابين، لكن كتب التراجم لا يوثق بكل ما فيها، ولو كان بالفعل له مثل هذه الكتب لعرفت وانتشرت من العلماء، وذُكرت، نُقلت، أو نُقل عنها، يعني أمر عظيم كبير، ثم بعد ذلك لا يأتي إلا في خطر في كتب التراجم، هذا يُضَّعف لو كان أمرًا غير مهم أو كذا، لربما غير مهم.

فاكتفوا بذكره في التراجم، أمر عظيم أن يؤلف عالم عظيم كبير عيسىٰ بن عمرو كتابين، وأول ما أُلف ثم بعد ذلك لا يُعرفان ولا يُذكران ولا يُنقلان، يعني كما ذُكر في بعض... ذكر نسيت الآن الجهدي علىٰ ما أذكر، نقل عن أحدهم، أن ابن مالك شرح ألفيته، وسمىٰ شرحه -نسيت كذا- لكن ما ذكره، يذكر المضعِّف لهذا النقل أن الشرح هو الموجود، ولم يُنقل عنه ولا يُعرف، ولم يعني يُنقل مسائل عنه، شرح ابن مالك لألفيته ثم لا يصل إلينا، هذا ما



نتصور، فلهذا لا يكفي ذلك لإثبات هذا الكتابيين لعيسىٰ بن عمرو.

نعود ونقول: سيبويه معناه علىٰ المشهور رائحة التفاح؛ لأنه كان ذا رائحةٍ طيبة، وقيل: للطافته، والتفاح من ألطف الفواكه وألزها، ويُنسب إليه بعض أبيات من الشعر تنصبها كتب التراجم أيضًا، من أشهرها هذان البيتان، يقول:

لساني لسانٌ معربٌ في حياته فيا ليته في موقف الحشر يسلم
وما ينفع الإعراب إن لم يكن تُقىً وما ضر ذا تقوىٰ لسان معجَّمُ

وذلك لأنه أعجمي فارسي، وكان في أول أمره طالب حديث، ثم لحن عند شيخه فانصرف إلىٰ طلب اللغة، ولازم الخليل طويلًا حتىٰ أخذ ما عنده، ثم انتقل بعد ذلك إلىٰ بقية العلماء الكبار الجبال الذين كانوا في حياته، وجمع ما عندهم من نحوٍ ولغة، مع أن كل عالمٍ من هؤلاء كان عنده مئات الطلبة، كل مجموعة من الطلبة ينقلون علمًا من علمه؛ كأبي عمرو بن العلاء البصري، كانت حلقته فيها مئات الطلاب، طلاب فقط يأخذون عنه قراءة القرآن، وطلاب يأخذون عنه اللغة، السماع والحفظ والأشطار، وطلاب يأخذون عنه النحو وهكذا.

فلا تكاد تجد مثلًا فلان لا يعرف إلا أنه نقل القراءة عن أبي عمرو، وفلان نقل اللغة عن الأصمعي، خلاص متخصص في هذا الأمر، أما سيبويه فنقل عن الخليل كل علمه، فيما يتعلق بالنحو واللغة، وكذلك أبي العلاء، أبي عمرو بن العلاء، والأخرش الأكبر، ويونس بن حبيب وهؤلاء هم جبال النحو؛ لأنهم هم الذين سمعوا اللغة عن العرب، ثم عادوا بعد ذلك وتفرغوا لاستقراء اللغة واستنباط القواعد، فالخليل استنبط قواعد، ويونس استنبط قواعد أخرىٰ، والأخرش الأكبر استنبط قواعد أخرىٰ، وأغلب هذه القواعد مشتركة، لكن عند هذا قواعد لم يستنبطها الآخر وهكذا، فتفرَّق النحو فيه، تفرقت اللغة فيه، فهو جمع كل ذلك، هذه عظمة.

وأيضًا كما قلنا نقل اللغة والنحو من مرحلة المشافهة إلىٰ مرحلة الكتابة والتفسير، حتىٰ

أن بعض الناس شك في كذبه، ومن هؤلاء شيخه أبو زيد الأنصاري، وهو من كبار أهل اللغة والحفظة، وقال: لا يُعقل أن هذا الغلام يجمع علم هؤلاء ثم يُسجله في كتاب، إنه يكذب عليهم، فقالوا: إنه نقل عنك في الكتاب، فقال: أروني كتابه، فعندما أَتي بكتابه وقرأه، قال أبو زيد: لقد صدق في كل ما نقل عني، وإنه لحريٌّ أن يصدق عن غيره، فصار أبو زيد بعد ذلك إذا جاء ذكر سيبويه كتابه، قال: إذا قال سيبويه حدثني الثقة، فإياي يعني، فصار يفتخر به، وأبو زيد طبعًا عُمِّر طويلًا بعد سيبويه، سيبويه توفي صغيرًا في سنة مائة وثمانين، وأبو زيد امتدت به الحياة إلىٰ سنة أربعة عشر ومئتين علىٰ ما أذكر، طيب.

وابن مالك -رحمه الله تعالىٰ- لم يذكر سيبويه في هذا النظم إلا في هذا الموضع، طيب، ثم بعد ذلك، ولا زلنا في باب الترخيم، ذكر ابن مالك -رحمه الله تعالىٰ- لغتي الترخيم: اللغة الأولىٰ: تُسمىٰ لغة من ينتظر، واللغة الثانية: تُسمىٰ لغة من لا ينتظر، فقال -رحمه الله تعالىٰ-:

وَإِنْ نَوَيْتَ بَعْدَ حَذْفِ مَا حُذِفْ ... فَالبَاقِيَ اسْتَعْمِل بِمَا فِيْهِ أُلِفْ

وَاجْعَلَهُ إِنْ لَمْ يُنْوَ مَحْذُوفٌ كَمَا ... لَو كَانَ بِالآخِرِ وَضْعًا تُمِّمَا

فقُل عَلَىٰ الأَوَّلِ فِي ثَمُودَ يَا ... ثَمُو وَيَا ثَمِي عَلَىٰ الثَّانِي بِيَا

وَالتَزِمِ الأَوَّلَ فِي كَمُسْلِمَهْ ... وَجَوِّزِ الوَجْهَيْنِ فِي كَمَسْلَمَهْ

وقوله: (وَاجْعَلَهُ إِنْ لَمْ يُنْوَ مَحْذُوفٌ) كذا في جميع النُسخ المخطوطة، إلا نُسخةٌ واحدة، وجاء فيها: (وَاجْعَلَهُ إِنْ لَمْ تَنْوِ مَحْذُوفًا) وهذه النُسخة جاءت في عدة شروح والمعنىٰ واحد، ثم ختم الباب بالكلام علىٰ ترخيم غير المنادىٰ؛ لأننا قلنا منذ البداية، إن الترخيم خاصٌ بالنداء، وهنا تكلم علىٰ ترخيم غير المنادىٰ، فقال:

وَلاضْطِرَارٍ رَخَّمُوا دُونَ نِدَا ... مَا لِلنِّدَا يَصْلُحُ نَحْوُ أَحْمَدَا

ثم بعد ذلك عقد الباب التالي من الاخْتِصَاصُ، والبابان السابقان: الندبة والترخيم، علاقتهما وصفاتها بالنداء واضحةٌ جدًا؛ لأنها لا يكونان إلا في النداء، وأما هذا الباب (باب

الاخْتِصَاص) فإنه لا يرتبط بالنداء، وإنما ذكره ابن مالك هنا؛ لأن الاختصاص له صورتان: الصورة الأولىٰ: تشبه النداء في الصورة، فلهذا ذكره هنا.

فيقول: الباب المتم الخمسين، هو: (باب الاخْتِصَاصُ) وعقده في بيتين يتيمين، وقبل ذلك نتكلم علىٰ أسلوب الاختصاص، أسلوب الاختصاص، المراد بالاختصاص يعني الاسم المنصوب علىٰ الاختصاص، ويكون المراد بهذا الاسم المتكلم والسهو، أن تأتي باسمٍ تنصبه علىٰ الاختصاص، وأنت تريد بهذا الاسم نفسك أنت.

ولهذا الأسلوب صورتان: الصورة الأولىٰ: كأسلوب النداء، لكن من دون ياء النداء، من دون حرف النداء ويكون ذلك بأي، كما تنادي أي في النداء كذلك هنا، لكن بلا ياء، فتقول مثلًا لنفسك: اثبت أيها البطل، تريد نفسك، أو تقول إذا كنت كسلان: اجتهد أيها الكسلان، هذا يسمىٰ النصب علىٰ الاختصاص، وتعامله هذه الصورة، الصورة في الصورة كصورة النداء، فلهذا تُعربها كالنداء، تقول: اثبت أيُّها البطل، كما تزن المنادىٰ هناك، وفي هذه الصورة يقول ابن مالك –رحمه الله تعالىٰ–:

الاخْتِصَاصُ كَنِدَاءٍ دُونَ يَا ... كَأَيُّهَا الفَتَىٰ بِإِثْرِ ارْجُونِيَا

يقول: كما تقول: (ارجوني أيها الفتىٰ)، وأنت تريد بأيها الفتىٰ نفسك. والصرة الثانية: تكون بالمعرَّف بال، تأتي بالمعرف بال، وتقصد بذلك نفسك، أو تكون معظمهم متكلمين، وتقصدون أنفسكم؛ كأن تقول: نحن المسلمين نُحب الخير، نحن نُحب الخير: مبتدأ وخبر، والمسلمين: هذا منصوبٌ علىٰ الاختصاص، فتقصدون بذلك أنفسكم، وفي الحديث «**نحن معاشر الأنبياء لا نورث**»، نحن لا نورث، ثم معاشر الأنبياء نصبها علىٰ الاختصاص، طلعًا معاشر الأنبياء أُضيفت إلىٰ ما فيه ال فاكتسبت ذلك، وفي هذا يقول ابن مالك –رحمه الله–:

وَقَدْ يُرَىٰ ذَا دُونَ أَيٍ تِلْوَ أَل ... كَمِثْلِ نَحْنُ العُرْبَ أَسْخَىٰ مَنْ بَذَل

أي نحن أسخىٰ، ثم أدخل العربة نصبها علىٰ الاختصاص، والنصب علىٰ الاختصاص يكون بفعلٍ يدل علىٰ الاختصاص؛ كأهل، أو أقصد، أو أُريد، أو نحو ذلك.

ثـم ينتقـل بعـد ذلـك إلـىٰ البـاب الحـادي والخمسين، وهـو (بـاب التَّحْـذِيرُ وَالإِغْـرَاءُ)، ويعقده لنا في خمسة أبيات يـذكر فيهـا مسـألتين: المسـألة الأولـىٰ: التحـذير وصـوره الـثلاث. المسـألة الثانيـة: الإغـراء وصـورتاه، ولـم يُعـرِّف التحـذير والإغـراء، فلهـذا نعـرِّف التحـذير والإغراء.

فالتحذير: أسلوبٌ يُنبه به المخاطب علىٰ أمرٍ مكروهٌ ليجتنبه، والإغراء: أسـلوبٌ ينبـه بـه المخاطب علىٰ أمرٍ حسنٍ ليفعله، الذي سيهتم به ابن مالك هـو ذكـر صـور أسـلوب التحـذير وأسلوب الإغراء، فأسلوب التحذير هو ثلاثة صور، والإغراء له صورتان:

الصورة الأولىٰ: يبدأ بالتحذير، صور التحذير الثلاث:

الصـورة الأولـىٰ: تكـون بــ إيـاك، نحـو: إيـاك والشـر، فيـه واو، إيـاك والشـر، يـومكن أن تستغني عن الواو، فتقول: (إياك الشر)، إياك، المنصوب عليه تـاء التحـذير، منصـوبٌ بمـاذا؟ بفعل، بفعلٍ محذوفٍ وجوبًا، وفي ذلك يقول ابن مالك، في هذه الصورة:

إِيَّــاكَ وَالشَّـــرَّ وَنَحْــوَهُ نَصَــبْ مُحَــذِّرٌ بِمَــا اسْــتِتَارُهُ وَجَــبْ
وَدُونَ عَطْــفٍ ذَا لإِيَّــا انْسُــبْ ....

فبيَّن هـذه الصـورة، وأمـا النصـب بفعـلٍ محـذوفٍ وجوبًـا، وقولـه: (نَصَـبَ مُحَـذِّرٌ) أي نصب محذرٌ وهذا الذي في كل النسخ والشروح، وجاء في شرح الهـواري: (نُصِـب محـذِّرًا): أي:

إِيَّـاكَ وَالشَّـرَّ وَنَحْـوَهُ نُصِـب محـذِّرًا بِمَـا اسْـتِتَارُهُ وَجَـبْ

والصورة الثانية في التحذير، هي: التحذير بأن تأتي بالاسم المحذر منه مضافًا إلىٰ ضـمير المخاطب؛ كأن تقول: رأسك، أو تقول: كتابك، فهذا أسلوب تحذير، ولكنه منصـوب بفعـل محذوف وجوب جوازًا، لك أن تُظهره، فتقول: نحي رأسك، أو احفـظ كتابـك، فـإن عطفـت أو كررت، كان النصب بفعلٍ محذوفٍ وجوبًا؛ كأن تقول: رأسك والحائط، كتابك واللصَ.

والأسـلوب الثالـث للتحـذير: هـو أن تـأتي بالاسـم المحـذر منـه بـلا إضـافةٍ إلـىٰ كـاف

المخاطب؛ كأن تقول: الأسد، أو تقول: الكتاب، وهذا أيضًا منصوب بفعلٍ محذوفٍ جوازًا، لك أن تُظهره، فتقول: احذر الأسد، احفظ الكتاب، إلا إن عطفت أو كررت، فيكون نصب فعلٍ محذوفٍ وجوبًا؛ كأن تقول: الأسدَ الأسدَ، أو الأسد والغنم، وفي هاتين الصورتين للتحذير، يقول ابن مالكٍ -رحمه الله تعالىٰ-:

.... وَمَا سِوَاهُ سَتْرُ فِعْلِهِ لَنْ يَلزَمَا
إلاَّ مَعَ العَطْفِ أَوِ التَّكْرَارِ كَالضَّيْغَمَ يَا ذَا السَّارِي

وقوله: (التَّكْرَارِ) بفتح التاء لا بكسرها (التِّكرار)، وقالوا: إن المصادر علىٰ هذا الوزن بفتح التاء، (التَّكْرَارِ) إلا كلمتين: إحداهما: التبيان، والأخرىٰ: نسيتها، التبيان، أحسنت، التجفاف والتبيان، المصادر علىٰ هذا الوزن تكون بفتح التاء، التَّكْرَارِ إلا هاتين الكلمتين. أما في الاسم، فيكون بالكسر؛ كالتمثال، فهذه فائدة. طيب.

وبعد أن ذكر التحذير وصوره، بيَّن أن هناك في المسموع ما شذ عن ذلك، فقال:

وَشَذَّ إِيَّايَ وَإِيَّاهُ أَشَذّ وَعَنْ سَبِيْلِ القَصْدِ مَنْ قَاسَ انْتَبَذْ

بذلك انتهىٰ من الكلام علىٰ التحذير وصوره، لينتقل إلىٰ الكلام عن الإغراء وصورتيه، فقال:

وَكَمُحَذَّرٍ بِلاَ إِيَّا اجْعَلاَ مُغْرَىٰ بِهِ فِي كُلِّ مَا قَدْ فُصِّلاَ

فله صورتان: الثانية والثالثة من صور التحذير، وأما الصورة الأولىٰ بإياك فلا تأتي في الإغراء، ثم بعد ذلك سينتقل إلىٰ بابٍ جديد لا علاقة له بما قبله، وهو الباب الثاني والخمسون (باب أَسْمَاءُ الأَفْعَال وَالأَصْوَاتِ) وعقده في ثمانية أبيات، فأول ما نقوله في ذلك: أن الذي كان ينبغي أن يكون هذا الباب مع أبواب الأسماء العاملة أعمال فعلها؛ لأنها تعمل عمل أفعالها، فكان ينبغي أن يذكره مع المصادر، اسم الفاعل، والمفعول، والصفة المشبهة، واسم التفضيل.

وقوله في الترجمة: (أَسْمَاءُ الأَفْعَالِ وَالأَصْوَاتِ) قوله: (وَالأَصْوَاتِ) ساقطةٌ من بعض

النُسخ، وإثباتها أنت بمضمون الباب؛ لأنه ذكر الكلام علىٰ أسماء الأصوات في آخر الباب، وفي هذه الأبيات الثمانية ذكر -رحمه الله تعالىٰ- ثماني مسائل:

المسألة الأولىٰ: تعريف أسماء الأفعال، والمسألة الثانية: مجيئها بمعاني الأفعال الثلاثة: الماضي والمضارع والأمر. المسألة الثالثة: مجيئها من شبه جملة. المسألة الرابعة: مجيئها من المصدر. المسألة الخامسة: عملها عمل فعلها. المسألة السادسة: تعريفها وتنكيرها. المسألة السابعة: تعريف أسماء الأصوات. المسألة الثامنة: بناء أسماء الأفعال والأصوات. فبدأ الباب بتعريف أسماء الأفعال، فقال -رحمه الله-:

مَا نَابَ عَنْ فِعْلٍ كَشَتَّانَ وَصَهْ هُوَ اسْمُ فِعْلٍ وَكَذَا أَوَّهْ وَمَهْ

فعرَّف اسم الفعل، ومثَّل له بأربعة أمثلة، ثم ذكر بعد ذلك أن أسماء الأفعال جاءت بمعنىٰ الفعل الماضي والمضارع والأمر، وأن الأكثر في ذلك أن تأتي بمعنىٰ بفعل الأمر، فقال:

وَمَا بِمَعْنَىٰ افْعَلْ كَآمِيْنَ كَثُرْ وَغَيْرُهُ كَوَيْ وَهَيْهَاتَ نَزُرْ

ثم ذكر بعد ذلك أن أسماء الأفعال قد تأتي من شبه الجملة، تُنقل من شبه الجملة فتكون أسماء أفعال، الأصل يُقال من فعل، بمعنىٰ الفعل، لكن قد تُنقل من شبه الجملة من الجار والمجرور والظرف، فقال:

وَالفِعْلُ مِنْ أَسْمَائِهِ عَلَيْكَا وَهكَذَا دُونَكَ مَعْ إِلَيْكَا

فعليك إذا كان جار ومجرور، هو ليس من أسماء الفعل، ولكن إذا كان بمعنىٰ الزم؛ كأن تقول: عليك زيدًا؛ يعني الزم زيدًا، حينئذٍ ليست جرًا ومجرورًا، وإنما هي اسمٌ بمعنىٰ الفعل اذهب، ثم ذكر مجيء اسم الفعل من المصدر، فقال:

كَذَا رُوَيْدَ بَلْهَ نَاصِبَيْنِ وَيَعْمَلاَنِ الخَفْضَ مَصْدَرَيْنِ

ثم تكلم بعد ذلك علىٰ عمل أسماء الأفعال، وأنها تعمل عمل أفعالها، فقال:

وَمَا لِمَا تَنُوبُ عَنْهُ مِنْ عَمَلْ لَهَا وَأَخِّرْ مَا لِذِي فِيْهِ العَمَلْ

وقوله: (مَا لِذِي) هذا الذي في جميع نُسخ التحقيق، وأكثر شروح الألفية، وجاء في شرح المكودي (ما الذي)؛ أي (وأخر ما الذي فيه العمل)، وقال الشاطبي في شرحه: جاء في بعض النُسخ (وأخر ما لذا)؛ أي (وأخر ما لذا فيه العمل)، ومعنىٰ هذه الروايات متقارب، ثم قال -رحمه الله- في تعريف أسماء الأفعال وتنكيرها، أسماء الأفعال أسماء، أسماء نكرة أم أسماء معارف؟ فقال في تعريفها وتنكيرها:

وَاحْكُمْ بِتَنْكِيرِ الَّذِي يُنَوَّنُ ... مِنْهَا وَتَعْرِيفُ سِوَاهُ بَيِّنُ

فإذا قلت: صه يا محمد، معرفة، وإذا قلت: صهٍ يا محمد، نكرة، فيختلف المعنىٰ، صهٍ: اسكت تبلم، اسكت عن كل حديث، نكره، أما صه يا محمد؛ فاسكت عن هذا الحديث الذي تتكلم فيه، ولا تمنعه من الحديث في غيره، طيب. انتهىٰ من الكلام علىٰ أسماء الأفعال، وسينتقل إلىٰ الكلام علىٰ أسماء الأصوات، فعرَّف أسماء الأصوات، ومثَّل لها فقال:

وَمَا بِهِ خُوطِبَ مَا لاَ يَعْقِلُ ... مِنْ مُشْبِهِ اسْمِ الفِعْلِ صَوتًا يُجْعَلُ
كَذَا الَّذِي أَجْدَىٰ حِكَايَةً كَقَبْ ... .

أجدىٰ بمعنىٰ أعطىٰ وأفاد، يعني الذي يُفيد الحكاية هو أيضًا من أسماء الأصوات، ومثَّل له بقب، ثم ذكر أن أسماء الأفعال والأصوات كلها أسماءٌ مبنية، فقال:

وَالزَمْ بِنَا النَّوعَيْنِ فَهْوَ قَدْ

ولعله من المفيد أن يذكر معاني أسماء الأفعال التي ذكرها بسرعة، فذكر شتان: وهو بمعنىٰ الفعل الماضي بعُد، وصه: بمعنىٰ فعل الأمر اسكت، وأوه: بمعنىٰ الفعل المضار أتوجع، ومه: بمعنىٰ الكذب، وآمين: بمعنىٰ استجب، وي: أتعجب، هيهات: بعُد، عليك إذا كانت فعل أمر؛ كأن تقول: عليك زيدًا الزم، دونك: كأن تقول: دونك الكتاب، فهو ايم فعل بمعنىٰ خذ، إليك: إذا كانت اسم فعل، بمعنىٰ تنحىٰ؛ إليك عني: أي تنحىٰ، رويدا: هذا المنقول عن المصدر، قد يكون مصدرًا بمعنىٰ امهل، أمهلَ يُهملُ إهمالًا، رويد: مصدر

تقول: امهل، مصدر، لكن إذا كان اسم الفعل بمعنىٰ الفعل، بمعنىٰ أمهِل، بل: بمعنىٰ بع، وقب: هذا مثال علىٰ اسم الصوت قب، قب: هذا حكايةٌ لصوت وقع السيف علىٰ الحديد، حكاية، طي.

سؤال: متىٰ يُحكم علىٰ الشيء إذا خالف القياس بأنه شاذ، وبأنه أشذ؟

الشيخ: الشاذ من خالف القياس، ... لأ البعد عن القياس قد يكون بعدًا قليلًا، وقد يكون بعدًا شديدًا، قد يُخالف القسم من وجه، هذا شاذ، وقد يُخالفه من وجهين أو أكثر هذا أشذ، لماذا هذا شاذ وهذا أشذ؟

الآن الكلام علىٰ التحذير، والتحذير هو: تنبيه المخاطب إلىٰ أمرٍ مكروهٍ ليتركه، ويجتنبه، فلهذا تُخاطبه بلفظ المخاطب، تقول: إياك والشرط. طيب.

جاء عن بعض العرب التحذير بإياي، إذن سيُحذر من؟ سيُحذر نفسه، ومن ذلك ما يُصل إلىٰ عمرو -رضي الله عنه-: «إياي وأن يرمي أحدكم أو يحذف أحدكم الأرنب» أو كما قال، فحذر نفسه هذا شاذ؛ لأن المسموع والقياس أن يكون للمخاطب، هذا شاذ، لكن يُقرأ عن المتكلم والمخاطب في الحضور، كلاهما حاضر، فيمكن أن يُحذر نفسه.

وإياه أشد: هذا تحذيرٌ للغائب، كيف تُحذر الغائب؟ ليس أمامك، لا أمامك تحذره ولا أنت، هذا خالف السماع؛ لأنه المسموع المخاطب، وأيضًا في المعنىٰ؛ لأن التحذير تُحذر، إنسان أمامك لا تُحذر غائبٌ عنك، فأشد؛ لأنه خالف السماع، وخالف المعنىٰ، طيب. نعم تفضل.

سؤال: هل اسم الفعل الواحد له أكثر من معنىٰ؟

الشيخ: نعم. اسم الفعل الواحد قد يكون له أكثر من معنىٰ، نعم. وهكذا في كثير من كلمات اللغة العربية، هذا قد يكون للكلمة الواحدة أكثر من معنىٰ، هذا معنىٰ الاستعمال في صورة هو المعنىٰ الذي نستعمله الآن، ما يقول هذا، ولذلك أيًّا كان، قد يكون لها أكثر من معنىٰ.

سؤال: استفسار بخصوص الأسلوب، وهل له دورٌ في تحديد معنىٰ الكلمة؟

الشيخ: لأ أكثر من أسلوب، ... للزمن؟ أوشك في الأسلوب، أسلوب الذي تستعمله أنت، الأسلوب هو الذي يحدد معنىٰ الكلمة الدقيق، ففي الرفع لها معاني مختلفة، والأسلوب هو الذي يحدد المعنىٰ الذي تريد، فالخلاصة أما أسماء الأفعال قد يكون لها أكثر من معنىٰ، وهي اسم فعل، والذي يُحدد المعنىٰ المراد هو الأسلوب، نعم. تفضل.

سؤال: بخصوص حكم المنصوب علىٰ الاختصاص، وأحقية وضعه مع المفاعيل.

الشيخ: بلا، وهذا الذي فعله ابن هشام، يقول المنصوب علىٰ الاختصاص هو من المنصوبات، نعم، حكمه النصب، وكذلك التحذير والإغراء، المنصوب علىٰ التحذير والإغراء حكمه النصب، كلها مفاعيل، كلها تدخل في باب المفعول به، فلو أنه أدخلها في المفاعيل لكان أفضل، وهذا الذي فعله ابن هشام، ابن هشام في قطر الندىٰ، جعل كل هذه الأبواب أدخلها في باب المفعول به، عندما ذكر باب المفعول به وشرع، قال: ومنه المنادىٰ، ومنه التحذير، ومنه الاختصاص، فكلها تدخل في المفعول به، نعم.

س: لماذا بُنيت أسماء الأفعال؟

طبعًا هذا سؤال نحوي، قالوا: لأنها أشبه بالفعل والأصل في الفعل البناء، نعم.

سؤال: بخصوص دخول الترخيم علىٰ التركيب.

الشيخ: الترخيم، لأ، لا يكون إلا علىٰ ما رواه سيبويه في ترخيم المركب، لكن الأفضل التركيب لا يدخله الترخيم، الترخيم في المفرد، قال: (وبعمرو نقل) فيه ترخيم المركب ترخيم مزج، ترخم اسمان؛ كتأبط شرًا، فترَّخم بحذف المركب الجزء الثاني، لكن المشهور عند النحويين أنه لا يُرَّخم، استسهل تفصيل في هذه، ليست في الألفية، ليست في ألفاظ الألفية، ففي الأصل نعود إلىٰ موضوعنا، باقي حتىٰ ننتهي اليوم، طيب.

ننتقل بعد ذلك إلىٰ الباب الثالث والخمسين، ولعلنا ننهيه قبل نحاول فيه، الباب الثالث والخمسون، هو: (باب نُونَي التَّوكِيْدِ) وقد عقده -رحمه الله تعالىٰ- في أربعة عشر بيتًا، ذكر

فيه أربع مسائل: الأولىٰ: تعريف نوني التوكيد. الثانية: علىٰ ماذا يدخلان. الثالثة: أثر نون التوكيد في آخر الفعل. المسألة الرابعة: خصائص نون التوكيد الخفيفة. فبدأ بالكلام علىٰ تعريف نوني التوكيد، فقال:

لِلفِعْلِ تَوكِيْدٌ بِنُونَيْنِ هُمَا   كَنُونَي اذْهَبَنَّ وَاقْصِدَنْهُمَا

وهذا التعريف كما قلنا من قبل هو تعريفٌ بالتمثيل، وهو من أنواع التعريف، ثم ذكر -رحمه الله- علىٰ ماذا يدخلان، فهما لا يدخلان علىٰ كل الكلمات، وإنما يدخلان علىٰ كلماتٍ معينة، بيَّنها فقال:

يُؤَكِّدَانِ افْعَلْ وَيَفْعَلْ آتِيَا   ذَا طَلَبٍ أَو شَرْطًا أَمَّا تَالِيَا
أَو مُثْبَتًا فِي قَسَمٍ مُسْتَقْبَلاَ   وَقَلَّ بَعْدَ مَا وَلَمْ وَبَعْدَ لاَ
وَغَيْرِ إِمَّا مِنْ طَوَالِبِ الجَزَا   ....

فبيَّن ما تدخل عليه، وما لا تدخل عليه، ثم ذكر أن نون التوكيد إذا دخلت علىٰ الفعل، فإنها قد تؤثر في آخره، فبيَّن هذا الأثر، فقال:

....   وَآخِرَ المُؤَكَّدِ افْتَحْ كَابْرُزَا
وَاشْكُلْهُ قَبْلَ مُضْمَرٍ لَيْنٍ بِمَا   جَانَسَ مِنْ تَحَرُّك قَدْ عُلِمَا
وَالمُضْمَرَ احْذِفَنَّهُ إلاَّ الأَلِفْ   وَإِنْ يَكُنْ فِي آخِرِ الفِعْلِ أَلِفْ
فَاجْعَلْهُ مِنْهُ رَافِعًا غَيْرَ اليَا   وَالوَاوِ يَاءً كَاسْعَيَنَّ سَعْيَا
وَاحْذِفْهُ مِنْ رَافِعِ هَاتَيْنِ وَفِي   وَا وَيَا شَكْلٌ مُجَانِسٌ قُفِي
نَحْوُ اخْشَيِنْ يَا هِنْدُ بِالكَسْرِ وَيَا   قَومِ اخْشَونْ وَاضْمُمْ وَقِسْ مُسَوِّيَا

وقوله: (وَاشْكُلهُ قَبْلَ مُضْمَرٍ لَيْنٍ) قلنا: كلمة لين فيها روايتان: لَين مخففة من ليِّنٍ، ولِينٍ؛ أي (مُضْمَرٍ ذي لِيْنٍ) بالإضافة، وقوله: (يَا قَومِ اخْشَونْ) يا قومِ: كذا في أكثر النُسخ، وفي بعضها (يا قَومُ) وهما جائزان في المنادىٰ المضاف إلىٰ ياء المتكلم، ثم تكلم في آخر الباب علىٰ خصائص نون التوكيد الخفيفة، فإن لها خصائص تختص بها عن نون التوكيد

الثقيلة، وهي أربع خصائص:

الأولىٰ: عدم وقوعها بعد ألف الاثنين، وعدم وقوعها بعد الألف الفارقة بعد نون النسوة، وقال في ذلك:

وَلَمْ تَقَعْ خَفِيْفَةً بَعْدَ الأَلِفْ ... لكِنْ شَدِيْدَةٌ وَكَسْرُهَا أُلِفْ

وَأَلِفًا زِدْ قَبْلَهَا مُؤَكِّدًا ... فِعْلًا إِلَىٰ نُونِ الإِنَاثِ أُسْنِدَا

وقوله: (وَلَمْ تَقَعْ خَفِيْفَةً) فيه روايتان: الأولىٰ: خفيفةً بتنوين النصب، وهذا هو الأكثر في النُسخ والشروح، وجاء في بعض النُسخ والشروح خفيفةٌ بالرفع، فخفيفةٌ: فاعلٌ لتقع، وخفيفةً: حال علىٰ تقدير ولم تقع النون حالة كونها خفيفةً، ومثل ذلك يُقال في: لكن شديدةً، بالنصب والرفع.

والخصيصة الثانية لنون التوكيد الخفيفة: أنها تُحذف إذا جاورت ساكنًا، إذا جاورت قبلها أو بعدها، تُحذف إذا جاورت ساكنًا، أو وقعت بعد ضمةٍ أو كسرة، وذلك هو قوله:

وَاحْذِفْ خَفِيْفَةً لِسَاكِنٍ رَدِفْ ... وَبَعْدَ غَيْرِ فَتْحَةٍ إِذَا تَقِفْ

والخصيصة الثالثة لنون التوكيد الخفيفة: أنه إذا حُذفت نون التوكيد الخفيفة، الحذف المذكور في البيت السابق، فإنه يُرد إلىٰ الكلمة ما حُذِف منها، من ألف نون التوكيد، وهذا هو قوله:

وَارْدُدْ إِذَا حَذَفْتَهَا فِي الوَقْفِ ... مِنْ أَجْلِهَا فِي الوَصْلِ كَانَ

الخصيصة الرابعة لنون التوكيد الخفيفة: أنها تُقلب ألفًا في الوقف إذا وقعت بعد فتحة، وهذا هو قوله -رحمه الله-:

وَأَبْدِلَنْهَا بَعْدَ فَتْحٍ أَلِفَا ... وَقْفًا كَمَا تَقُولُ فِي قِفَنْ قِفَا

وسبقت الإشارة إلىٰ استعمال ابن مالكٍ -رحمه الله تعالىٰ- ذلك في عدة أبياتٍ في ألفيته.

سؤال: بخصوص الترخيم.

الشيخ: في أي بيت؟ الترخيم. آخر بيت ... أنت رخمت، حذف الدال، علىٰ لغة من ينتظر: أحمدَ أحنىٰ، وعلىٰ لغة من لا ينتظر: أحنو، نعم، طبعًا هذا الآن في غير النداء، يعني كأن تقول مثلًا: سلمت علىٰ أحميَّ محمد، سلمتُ علىٰ أحميِّ محمد، نقول: شاذ، شذ أنه يؤخذ في غير النداء، نعم الرباعي، الرباعي أصلًا في آخره، لا يُختلف في ذلك، مالك، كيف تُرخم مالك؟ علىٰ لغة من ينتظر: يا مالِي افعَ، وعلىٰ لغة من لا ينتظر: يا مالِ افعِ، ومن ذلك القراءة، ﴿وَنَادَوْا يَا مَالِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾[الزخرف:٧٧]، الفعل الرباعي يوضع في آخره.

سؤال: هل الأحكام النحوية واردة في القراءات السبع؟!

الشيخ: لا، ولا في القراءة العاشرة، ولا في القراءة المتواترة والشاذة، القرآن ما نزل كتابًا نحويًا، القرآن نزل كتاب هداية، ولكنه نزل بلغة العرب، فما فيه من قراءات متواترة فهو علىٰ أصح اللغة، ولكن هناك أوجهً جائزةً، لم ترِد في القراءة في القرآن الكريم.

قلنا من قبل في القريب: ولا تعثوا، هذا لغة، واللغة الأخرىٰ (ولا تَعْثُوا) وهي لغةٌ فصيحة، لكن ما وردت في القراءات، يا أخي اللغة أوسع بكثير.

سؤال: بخصوص الاختصاص بالمدح.

الشيخ: بعيده هذه، نعم هي منصوبة علىٰ المدح، هذا اختصاص بالمدح، لكن النصب علىٰ المدح أوسع من الاختصاص، يعني من الاختصاص أن تريد به نفسك، هو نفسك، أو مجموعتك، نحو المدح لأ بابه واسع، يكون جاء للمتكلم ولغير المتكلم، فلهذا حتىٰ يأتي في قطع النعت الذي قلناه؛ كأن تقول: جاء محمدٍ الكريم، وممكن تقول: جاءَ محمد الكريمَ، تقطع اللفظ تريد المدح، يعني أعني الكريم، وأنت تقصد بذلك أن تمدحه بالكرم... لأ أوسع، لأ لأ النصب علىٰ المدح أوسع، النصب علىٰ المدح والذم أوسع بكثير من...، سهلة الآن؟

والله أعلم، وصلىٰ الله وسلم علىٰ نبينا محمد.







الدرس الرابع

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

قبل أن نبدأ، نحب أن نعتذر عن الأمس فقد كنت متعبًا، فنسأل الله -عز وجل- أن يحسن الأمور علىٰ كل حال.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام علىٰ نبينا محمد، وعلىٰ آله وأصحابه أجمعين، أما بعد...

فسلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وحياكم الله وغياكم في عصر هذا اليوم -يوم الإثنين- الخامس والعشرين من شهر رجب من سنة ثنتين وثلاثين وأربعمائة وألف من الهجرة النبوية، لنقعد في جامع الزهراء في مدينة البكيرية الدرس السابع من دروس فتح ألفية بن مالك -عليه رحمة الله-.

وفتحنا من أبوابها حتىٰ الآن، أو فتحنا من أبوابها إلىٰ الآن: ثلاثةً وخمسين بابًا، لندخل بعد ذلك إلىٰ الباب الرابع والخمسين، الباب الرابع والخمسون، جعله ابن مالكٍ -رحمه الله تعالىٰ- لما لا ينصرف من الأسماء، قال: ما لا ينصرف، وعقده -رحمه الله تعالىٰ- في سبعةٍ وعشرين بيتًا.

والأسماء التي لا تنصرف، أو الأسماء الممنوعة من الصرف هي الأسماء التي لا تنون، وتُجر بالفتح، وقولهم السابق: الممنوع من الصرف، سيبين لنا ابن مالك المراد بالصرف في

هذا الباب، وقد ذكر في هذه الأبيات عمومًا مسألتين: المسألة الأولىٰ: تعريف الصرف، والمسألة الثانية: الأسماء الممنوعة من الصرف، وهي إجمالًا اثنا عشر اسمًا، سبعة منها من المعارف، وثلاثةٌ منها من الأوصاف، واثنان عامان.

فبدأ ابن مالكٍ -رحمه الله تعالىٰ- بتعريف الصرف الذي مُنعت منه هذه الأسماء، فقال -رحمه الله -:

الصَّرْفُ تَنْوِيْنٌ أَتَىٰ مُبَيِّنَا ... مَعْنًىٰ بِهِ يَكُونُ الاسْمُ أَمْكَنَا

إذن فهذه الأسماء ممنوعةٌ من تنوين التمكين، الذي يدخل علىٰ الأسماء المتمكنة في الاسمية، ثم شرع بعد ذلك في ذكر هذه الأسماء الممنوعة من الصرف واحدًا واحدًا، فالممنوعة من الصرف الأول هو الاسم المختوم بألف التأنيث، وهذا أحد الاسمين العامين، يعني يُمتنع من الصرف أيًا كان؛ علمًا، أو صفةً، أو غير ذلك، فقال -رحمه الله تعالىٰ- في ذلك:

فَأَلِفُ التَّأْنِيْثِ مُطْلَقًا مَنَعْ ... صَرْفَ الَّذِي حَوَاهُ كَيْفَمَا وَقَعْ

والاسم الثاني من الأسماء الممنوعة من الصرف هو الوصف الذي علىٰ وزن فعلان، إذن فهذا أحد الأوصاف التي تمنع من الصرف؛ لأنها علىٰ وزن فعلان، فقال:

وَزَائِدَا فَعْلَانَ فِي وَصْفٍ سَلِمْ ... مِنْ أَنْ يُرَىٰ بِتَاءِ تَأْنِيْثٍ خُتِمْ

يريد نحو حرصان، وغضبان، والاسم الثالث من الأسماء الممنوعة من الصرف هو الوصف الذي علىٰ وزن أفعل؛ كأحمر، وأصفر، وفي ذلك يقول -رحمه الله-:

وَوَصْفٌ اصْلِيٌّ وَوَزْنُ أَفْعَلَا ... مَمْنُوعَ تَأْنِيْثٍ بِتَا كَأَشْهَلَا
وَأَلْغِيَنَّ عَارِضَ الوَصْفِيَّهْ ... كَأَرْبَعٍ وَعَارِضَ الإِسْمِيَّهْ
فَالأَدْهَمُ القَيْدُ لِكَوْنِهِ وُضِعْ ... فِي الأَصْلِ وَصْفًا انْصِرَافُهُ مُنِعْ
وَأَجْدَلٌ وَأَخْيَلٌ وَأَفْعَىٰ ... مَصْرُوفَةٌ وَقَدْ يَنَلْنَ المَنْعَا

وقوله: (ووصفٌ اصليٌّ) هو بتخفيف الهمزة بحذفها، ونقل حركتها إلىٰ التنوين قبلها،

وقوله: (وعارضَ الإسمية) الاسمية في الأصل همزتها همزة وصل، ولكنها قُطعت لضرورة الشعر، ثم يذكر لنا الاسم الرابع من الأسماء الممنوعة من الصرف، وهو الوصف المعدول، وهذه آخر الأوصاف الممنوعة من الصرف، بعد أن ذكر الوصف الذي علىٰ وزن (فعلان)، والوصف الذي علىٰ وزن (أفعل)، الآن الوصف المعدول، وقال:

وَمَنْـعُ عَـدْلٍ مَـعَ وَصْـفٍ مُعْتَبَـرْ ... فِـي لَفْـظ مَثْنَـىٰ وَثُـلاَثَ وَأُخَـرْ
وَوَزْنُ مَثْنَـــىٰ وَثُـــلاَثَ كَهُمَـــا ... مِـــنْ وَاحِـــدٍ لأَرْبَـــعٍ فَلْيُعْلَمَـــا

والاسم الخامس من الأسماء الممنوعة من الصرف هو: الاسم الذي علىٰ وزن (مفاعل)، أو (مفاعيل)، وهو الاسم الثاني مما يُمنع من الصرف مطلقًا، سواء أكان علمًا أم وصفًا أم غير ذلك، والأول: هو ما كان مختومًا بألف التأنيث، فقال في الاسم الذي علىٰ وزن (مفاعل) أو (مفاعيل):

وَكُـــنْ لِجَمْـــعٍ مُشْـــبِهٍ مَفَـــاعِلاَ ... أَوِ المَفَاعِيْـــلَ بِمَنْـــعٍ كَـــافِلاَ
وَذَا اعْـــتِلاَلٍ مِنْـــهُ كَـــالجَوَارِي ... رَفْعًـــا وَجَـــرًّا أَجْـــرِهِ كَسَـــارِي
وَلِسَـــــرَاوِيْلَ بِهَـــــذَا الجَمْـــــعِ ... شَـــبَهٌ اقْتَضَـــىٰ عُمُـــوم المَنْـــعِ
وَإِنْ بِـــهِ سُـــمِّيَ أَو بِمَـــا لَحِـــقْ ... بِـــهِ فَالانْصِـــرَافُ مَنْعُـــهُ يَحِـــقّ

والاسم السادس مما يُمنع من الصرف هو: العلم المركب تركيبًا مجزيًا، والآن بدأ بذكر المعارف التي تُمنع من الصرف، بادئًا بالعلم المركب تركيب مزج، وفيه يقول:

وَالعَلَـــمَ امْنَـــعْ صَـــرْفَهُ مُرَكَّبَـــا ... تَرْكِيْـبَ مَـزْجٍ نَحْـوُ مَعْـدِ يكرِبَـا

ومعدِ يكرب هو علم من أعلام العرب، ويُنطق هكذا معدِ يكرب، ولا يُقال: معدِ يكرب بياءين، فليس الاسم هكذا؛ معدِ يكرب، فالمعدِ كرِب، ثم يذكر الاسم السابع من الأسماء الممنوعة من الصرف وهو: العلم المختوم بألفٌ ونونٌ زائدتين، فيقول في ذلك:

كَـــذَاكَ حَـــاوِي زَائِـــدَيْ فَعْلاَنَـــا ... كَـــغَطَفَـــانَ وَكَـــأَصْبَهَانَـــــا

والاسم الثامن من الأسماء الممنوعة من الصرف هو: العلم المؤنث، وفيه يقول:

كَـــذَا مؤنَّـــثٌ بِهَـــاءٍ مُطْلَقَـــا ... وَشَـرْطُ مَنْعِ العَـارِ كَونُـهُ ارْتَقَـىٰ
فَـوقَ الـثَّلاَثِ أَو كَجُـورَ أَو سَـقَرْ ... أَو زَيْـدٍ اسْـمَ امْـرَأَةٍ لاَ اسْـمَ ذَكَـرْ
وَجْهَـانِ فِـي العَـادِمِ تَـذْكِيْرًا سَبَقْ ... وَعُجْمَـةً كَهِنْـدَ وَالمَنْـعُ أَحَـقّ

وقوله في البيت الأخير: (وعُجمة) بالواو، هو الذي في أكثر النسخ، وجاء في بعضها بأو (أو عُجمةً)، ثم يذكر الاسم التاسع من الأسماء الممنوعة من الصرف هو: العلم الأعجمي، وفيه يقول:

وَالعَجَمِيُّ الوَضْعِ وَالتَّعرِيْفِ مَعْ ... زَيْـدٍ عَلَـىٰ الـثَّلاَثِ صَـرْفُهُ امْتَنَـعْ

وقوله: (زيدٌ) أي زيادة، والاسم العاشر من الأسماء الممنوعة من الصرف هو: العلم الذي علىٰ وزن الفعل، وفيه يقول:

كَـــذَاكَ ذُو وَزْنٍ يَخُـــصُّ الفِعْـــلاَ ... أَو غَالِـــبٍ كَأَحْمَـــدٍ وَيَعْلَـــىٰ

والاسم الحادي عشر من الأسماء الممنوعة من الصرف: العلم المختوم بألف الإلحاق، وفيه يقول:

وَمَـا يَصِـيْرُ عَلَمًـا مِـنْ ذِي أَلِـفْ ... زِيْـدَتْ لإِلحَـاقٍ فَلَـيْسَ يَنْصَـرِفْ

وهذا البيت مما نُقد علىٰ ابن مالكٍ -رحمه الله-؛ لأنه قيد الألف بالإلحاق؛ كألقىٰ، فإذا سميت به فيُمنع من الصرف، مع إن الاسم المختوم بألف زائدة يُمنع من الصرف سواء كانت هذه الألف للإلحاق؛ كعلقىٰ ومعزىٰ، أم كانت هذه الألف للتذكير؛ قبعثرىٰ وكمثرىٰ ما سميت به ماء، فإنهما أيضًا يُمنعان من الصرف؛ لوجود هذه الألف.

وحاول بعضهم أن يُصلح البيت، ويكسر هذين الألفين فيقول:

وَمَـا يَصِـيْرُ عَلَمًـا مِـنْ ذِي أَلِـفْ ... مقصـورةٌ لنحـوِ إلحَـاقٍ عُـرِف

والألف تمنع سواءٌ كانت للإلحاق، أو كانت للتكسير، وعلىٰ ذلك نعرف أن الألف في آخر ألفٌ تكون علىٰ كم نوع؟ أيعقل ما تذكرون الآن؟ الألف في آخر الاسم، والألف غير الهمزة، إما نقول: الألف يعني الألف المديِّة، سواءٌ كانت ألف نائمة أو كانت واقفة، هذا

فرق إملائي، لكن في الحقيقة هما حرفٌ واحد، نعم فهناك ألف التأنيث؛ كحُبلىٰ، وهناك -لأ المكسورة هذا أمر إملائي-، وألف الإلحاق؛ كعلقىٰ ومعزىٰ، والتكسير؛ كقبعثرىٰ وكمثرىٰ، والمـُنقاد عن أصل؛ كمرمىٰ أو مسعىٰ، يعني لا نختلف الإطلاق في الشعر، هل يمكن أن نعد هذا ليس في الحقيقة ألفًا، هي فتحةٌ مشبعة، فهذه الألفات في آخر ألف.

ثم يذكر لنا -رحمه الله- الاسم الثاني عشر الممنوع من الصرف وهو الأخير، وهو: المعرَّف المعدول، وفيه يقول:

وَالعَلَمَ امْنَعْ صَرْفَهُ إِنْ عُدِلاَ ... كَفُعَلِ التَّوكِيْدِ أَو كَثُعَلاَ
وَالعَدْلُ وَالتَّعْرِيْفُ مَانِعَا سَحَرْ ... إِذَا بِهِ التَّعْيِيْنُ قَصْدًا يُعْتَبَرْ
ابْنِ عَلَىٰ الكَسْرِ فَعَالِ عَلَمَا ... مُؤَنَّثًا وَهْوَ نَظِيْرُ جُشَمَا عِنْدَ تَمِيْمِ

وبذلك يكون قد انتهىٰ من ذكر الأسماء الممنوعة من الصرف وهي اثنا عشر اسمًا: سبعةٌ من المعارف، وثلاثةٌ من الأوصاف، واثنان اسمان عامان يُمنعان علىٰ كل حال، ثم يختم الباب بذكر بعض الأحكام المتعلقة بالممنوع من الصرف، فيذكر أن الممنوع من الصرف إذا كانت إحدىٰ علتيه التعريف، ثم نكرنا الكلمة؛ يعني نزعنا منها التعريف، فقد زالت منه إحدىٰ العلتين فينصرف لزوال إحدىٰ العلتين، فيقول في ذلك:

وَاصْرِفَنْ مَا نُكِّرَا ... مِنْ كُلِّ مَا التَّعْرِيْفُ فِيْهِ أَثَّرَا

فلو أردت مثلًا لإبراهيم معينًا، نقول: فجاء إبراهيمُ مسرورًا، للمنع من الصرف، ولو أردت به منكرًا غير معين، نقول: فجاء إبراهيم وإبراهيمٌ آخر؛ يعني رجلٌ آخر يُسمىٰ بإبراهيم، ومما يُفكه في ذلك أن المبرد كان علىٰ هيبةٍ كبيرة، فأتاه أصحابه يومًا ليقرؤوا عليه، وأخبروا الجارية لتخبره بذلك، فأرسلها إليهم تقول: يقول لكم الشيخ: إن كان فيكم أبو إسحاق الدجاج خرجت؛ يعني أنه من أفضل تلاميذه وأذكاهم، وإن لم يكن فيكم فانصرفوا، فانصرفوا إلا رجلًا اسمه عثمان، قال للجارية: قولي للشيخ: انصرفوا إلا رجلًا اسمه عثمان فإنه لا ينصرف؛ لأنه علم مختوم بألف ونون زائدتين، يقول ذلك للمبرد جبل من جبال

النحو، فقال المبرد للجارية: قولي له: إنما يُمنع من الصرف إذا كان معرفةً، ونحن لا نعرفك، فانصرف راشدًا يعني نكرة، فينصرف.

ثم يذكر إعراب الممنوع من الصرف إذا كان منقوصًا، لو كان الممنوع من الصرف اسمًا منقوصًا؛ يعني مختومًا بياء قبلها كسرة، فكيف يُعرب؟ يقول في ذلك:

وَمَا يَكُونُ مِنْهُ مَنْقُوصًا فَفِي إعْرَابِهِ نَهْجَ جَوَارٍ يَقْتَفِي

ثم يذكر في الأخير أن الممنوع من الصرف قد ينصرف في الشعر والعكس؛ أي المصروف ربما لا ينصرف في الشعر فريضةً، فيقول:

وَلاِضْطِرَارٍ أَو تَنَاسُبٍ صُرِفْ ذُو المَنْعِ وَالمَصْرُوفُ قَدْ لاَ

بذلك ينتهي كلامه علىٰ إعراب الأسماء وما يتعلق بها، لينتقل بعد ذلك إلىٰ إعراب الفعل المضارع.

سؤال: بخصوص الممنوع من الصرف إذا كان علىٰ وزنِ فعال.

الشيخ: علىٰ وزن فعال.. ممنوعٌ من الصرف، فهو يُجر بالكسرة. غفقان ما بالها؟ هو قوله:

كَذَاكَ حَاوِي زَائِدَيْ فَعْلاَنَا

لا يقصد به هذا الوزن بالذات، وإنما يُريد كل علمٍ مختومٍ بألفٍ ونون، سواءٌ كان علىٰ هذا الوزن، أو علىٰ غيره من الأوزان، بخلاف الوصف، الوصف لا يُمنع من الصرف إلا إذا كان علىٰ وزن فعلان، لو كان علىٰ فعلان ولا فُعلان ولا فِعلان لا يمتنع من الصرف، أما العلم فيُمنع علىٰ كل حال إذا كان مختومًا بألفٍ ونون، فلهذا يعني ربما أن هذا هو السبب في جعل المثال علىٰ خلاف الوزن المذكور؛ ليُعلم أن هذا الوزن لا تُراد حقيقته، نعم تفضل.

سؤال: بخصوص التعليل النحوي.

الشيخ: هذا نعود إلىٰ ما سأله أحدكم عن التعليل، العلة في النحو، نعم تقريرنا لهذه الأمور هو تقرير لما ورد عن العرب، العرب الأصل فيها أنها تجعل الأسماء معربةً منونةً،

كمحمدٌ، ورأيتُ محمدًا، وسلمت علىٰ محمدٍ، إلا أنها في بعض الأسماء حرمتها من التنوين، لكن أبقتها في حظيرة المـُعرب؛ جاءَ أحمدُ، ورأيتُ أحمدَ، وسلمتُ علىٰ أحمدَ، فالإعراب ما زال لم به، لكنه مُنع من التنوين، مُنع من الصرف.

وهناك أسماء أخرجتها من حظيرة المـُعرب تمامًا، ليست معربة إذًا ليست منونة، وهي الأسماء المبنية، فنحن نذكر هذه أسماء مبنية، وهذه أسماء ممنوعة من الصرف، وهذه أسماء مخلوطة، هناك طبعًا من يتجاوز ذلك هذا التعليل، مع اتفاقهم علىٰ أن الأصل أن يكون معربًا منونًا، يعني متمكنًا، فقالوا: أن الاسم كلما ابتعد أن الاسمية، عُوقب بحرمانه من شيء من خصائص الأسماء، الأسماء التي ذهبت تتشبه بالأفعال، وتركت التشبه بقبيلتها الأسماء، حُرمت من التنوين الذي هو جمال الأسماء، التنوين هو تجميلٌ للاسم، لهذا الفعل ما يُنون، والحرف لا يُنون، لكن بقيت في حظيرة الأسماء في المعربات.

وأما الأسماء التي طالت رجلها، فذهبت تتشبه بالحروف، أين الحروف من الأسماء! الأسماء أشرف العربية، ثم تذهب وتتشبه بالحروف، فعاقبوها عقابًا قاسيًا، فحرموها من الإعراب، وحرموها من التنوين ومن الإعراب، أنت تعرب وهو الذي يظهر، فلهذا ذكروا أوجه المشابهة بين الاسم والحرف، وأوجه المشابهة بين الاسم والفعل، نعم. فالعلة الأولىٰ الحقيقة للممنوع من الصرف هي مشابهة الاسم للفعل، ومشابهته تكون بأوجه كثيرة تعود إلىٰ هذه العلل التي ذكروها. نعم.

وهذا بيان للواقع اللغوي، الأسماء التي تُمنع مطلقًا، هذه تُمنعها علة واحدة؛ يعني بغض النظر عن كونها علمًا أو صفةً، ما نحتاج إلىٰ علة أخرىٰ، خلاص كونها مختومة بعلامة التأنيث، أو علىٰ وزن (مفاعل)، و(مفاعيل) تُمنع، سواءٌ كان فيها علة ثانية؛ كعلم علىٰ وزن (مفاعل)، أو وصف علىٰ وزن (مفاعل)، أو لم يكن فيه علة أصلًا.

وهناك أسماء أخرىٰ لا تمتنع إلا بوجود العلتين معًا، تكون علمًا وعلىٰ وزن الفعل، علمًا مؤنثًا، وصفًا علىٰ وزن (أفعل)، هذه فقط بيان للواقع اللغوي، هو ليس تعليلًا من

النحوين، فقط بيان للواقع اللغوي أن هذه مُنعت لسببين، وهذه مُنعت لسبب، نعم.

سؤال: بخصوص نطق العرب للكلمات تذكيرًا وتأنيثًا.

الشيخ: لأ، هذا له تحكُم علىٰ العرب، كيف تقل أنه لم يجر، وخلا بهم هذا الأمر، يعني قولهم أيضًا تحكم وقولنا أيضًا تحكُم، وجاء في قصص عدة عن العرب أن هذه فعلًا تقع في أنفسهم، وكانت تؤثر في كلامهم، يعني هل كل العلل التي يذكرها النحويون، أم بعضها؟ يعني ما قصص في ذلك أن أعرابيًا قال علىٰ ما أذكر، يدل علىٰ يدي عمرو بن العلا، أو الأصمعي، يقول: فلانٌ له أتته الكتاب فاحتقرها، فقال له النحوي -هو أعرابي فصيح- فقال له: كيف تقول: أتته الكتاب، وكتاب مذكر، قال: أتاه كتابي، فقال الأعرابي: ألیس الكتاب صحيفةً، معنىٰ ذلك أنه في ذلك أنه مؤنث؛ لأن الكتاب في معنىٰ الصحيفة، فهذا المنطق عند العرب، تدخل في جميع التفاصيل؛ لأن التفاصيل لا يمكن أن تصل إليها إلا بالنظر إلىٰ النظائر والأشباه وأخوات هذه العلل كما يفعل الفقهاء، أن الفقهاء -تعليلات الفقهاء- بعضها موثوق عليها من الشارح -من الشارح الحكيم-، هذه واضحة، يا أخي في علل كثيرة غير موصوف عليها، وإنما مستنبطة استنباطًا بالنظر في هذه الأحكام من النظائر والأشباه، ولذلك قد تكون العلة متشابهة، وبناءً عليها يقيسون عليها.

وهناك من الفقهاء من أنكر التعليل أيضًا، وأنكر القياس في النحو، فالمسألة هي نفسها في النحو، فالذين أنكروا التعليل في النحو هم الذين أنكروا التعليل في الفقه، كلها تأتي من الأندلس والمغرب إنكار هذه الأشياء، لكن من جاء بالتعليل هو لا يُختلف عليه، لكن الذي يُختلف عليه هل هذه علة صحيحة أم غير صحيحة.

وكما قلنا في الأمس بعض العلل النحوية متفق عليها، وبعضها اجتهادية، وبعضها تقليليه، والحاكم الأول والأخير هو السماع، السماع بما سُمع، لكن ما لم يُسمع كيف تقيس عليه؟ خلاص تبقىٰ اللغة هكذا ما تتوسع، ما تزيد، ما تقرأ، ما أن تزيد هذا بالقياس، فكيف تقيس؟ تفتح الأمر علىٰ مصراعيه، ثم تقوم ترتجل علىٰ ما تشاء، لابد أن أقيس، تعود إلىٰ

استقراء كلام العرب وكيف كانت تبني كلامها بعضه علىٰ بعض، نعم.

دعوني في الألفية، الآن في وضع يمينًا ويسار، نعم.

سؤال: ما إعراب كلمة (أي) الموصولة؟

الشيخ: بعض العرب يُعرب أيّ الموصولة مطلقًا، رفعٌ ونصبٌ وجرٌ بحسب موقعها من الإعراب، هذا قوله: وبعضكم أعرب مطلقًا، والوجه الثاني: أن تأتي أي المضاف إليه محذوف، صدر وقرها محذوف، صدر صلتها محذوفة، كأن تقول مثلًا، لو قلت مثلًا: أكرم أي الناسِ عندك، هذا معرب؛ لأن المضاف إليه مذكور.

فلو قلت مثلًا: أكرم أيًّا تشاء، هذا أيضًا هذا أقرأ، أيًّا تشاء يعني أي رجلٍ، أي أحدٍ تشاء، فلم تكون مضاف إليه، وحاله أنك تحذف صدر صلتها؛ لأنها اسم موصول لابد لها من صلة أيضًا؛ كأن تقول: سلِم علىٰ أيهم تشاء، علىٰ أي روحت أسلم علىٰ أيهم أفضل، أي سلِّم علىٰ أيهم هو أفضل.

الخلاف فقط في الحالة الأخيرة، وهو أن يكون صدر الصلة محذوف وهو ضمير، سلِّم علىٰ أيهم أفضل؛ يعني سلِّم علىٰ أيهم هو أفضل، هذا الذي فيها الخلاف، وجمهور البصريين يقولون: أن الأكثر في السماع البناء، سلِّم علىٰ أيهم أفضل، وبعض النحويين يُنكر هذه اللغة أصلًا، فيقول: لا، تُعرب كغيرها، سلِّم علىٰ أيهم أفضل، بعضهم أعرب وبعضهم بنىٰ في هذه الحالة، أما إذا حدث فالمضاف إليه، أو صرحت بالصلة كاملة، فإن أيًّ تبقىٰ علىٰ أصلها وهو الإعراب، نعم.

سؤال: بخصوص الصلة الطويلة.

الشيخ: يعني إذا كانت الصلة طويلةً، في المصطفىٰ الوصل، يعني إذا كانت الصلة طويلة فيها عدة كلمات، ليست مجرد فقط فعل وفاعل، أو مبتدأ وخبر، وإنما ... اقرأ، جار ومجرور، ظرف زمان، ظرف مكان ... يعني لا يجوز أن تقول: جاء الذي قائمٌ، فتجعل الصلة، صلة الذي قائم فقط، لابد أن تكون الصلة جملة أو شبه جملة، تقول: جاء الذي

يقوم، جملة فعليه، أو جاء الذي هو قائم، جملة اسمية، قد تحذف الضمير لو طالت الصلة، تقول: جاء الذي قائمٌ علىٰ شئون الناس، نعم هنا يجوز أن تحذف.

نُكمل، طيب، ثم يبدأ -رحمه الله تعالىٰ- بالكلام علىٰ إعراب الفعل المضارع، ويعقد له الباب الخامس والخمسين، فالباب الخامس والخمسون إعراب الفعل، ويُريد بالفعل هنا الفعل المضارع؛ لأنه الذي يدخله الإعراب، ويعقد الباب -رحمه الله- تسعةَ عشر بيتًا، وفيها يذكر ثلاث مسائل: الأولىٰ: رفع الفعل المضارع. الثانية: نصب الفعل المضارع. المسألة الثالثة: نصب الفعل المضارع بأن مضمرةً جوازًا ووجوبًا.

فيبدأ بالكلام علىٰ رفع الفعل المضارع؛ لأن الرفع هو الأصل، والنصب والجزم طارئان، فيقول في رفع الفعل المضارع:

ارْفَعْ مُضَارِعًا إِذَا يُجَرَّدُ مِنْ جَازِمٍ وَنَاصِبٍ كَتَسْعَدُ

وقوله: من جازمٍ وناصبٍ كذا في أكثر النُسخ، ومنها نسخة ابن هشام المنقولة من نسخة تلميذ المؤلف ابن النحاس، وجاء في بعض النسخ والشروح (من ناصبٍ وجازمٍ)، وهما متقاربان في المعنىٰ، إلا أن الرواية الأولىٰ أفضل، وهو قوله: (من جازمٍ وناصبٍ)؛ لأن النصب في هذا الباب محمولٌ علىٰ الجزم، كما أن النصب في الأفعال الخمسة محمولٌ علىٰ النصب، فلهذا نجد هناك أيضًا قدَّم الجزم علىٰ النصب، فقال: (وحذفها للنصب والجزم سمه).

وكذلك نجد أن الجر محمولٌ علىٰ، آسف، وكذلك نجد أن النصب محمولٌ علىٰ الجر؛ كالمثنىٰ، والجمع المذكر السالم، فلهذا قدَّم الجر علىٰ النصب في هذين البابين، وقال: (جرًّا ونصبًا)، ومع ذلك فالرواية الأخرىٰ صحيحة، ولا شيء فيها.

وقوله: في التمثيل؛ كتسعدُ، هذا الذي في جميع النُسخ وأغلب الشروح، وجاء في شرح المنكودي وغيره؛ كيُسعدُ بياءٍ مضمومة، ثم بدأ بالكلام علىٰ نصب الفعل المضارع، وذكر -رحمه الله- أنه ينتصب بأربعة أحرف وهي: لكن، وكي، وأن، وإذًا، فبدأ بالكلام علىٰ نصب

المضارع بلن، وكي، فقال:

وَبِلَـــنِ انْصِـــبْهُ وَكَـــيْ

ولم يُفصِّل الكلام علىٰ نصب المضارع بلن وكي، ولكنه سيُفصل الكلام علىٰ النصب بأن، فيقول في نصب المضارع بأن:

كَــذَا بِــأَنْ لاَ بَعْــدَ عِلْــمٍ ... وَالَّتِي مِـنْ بَعْـدِ ظَـنّ فَانْصِـبْ بِهَـا

وَالرَّفْــعَ صَــحِّحْ وَاعْتَقِــدْ ... تَخْفِيْفَهَــا مِــنْ أَنَّ فَهْــوَ مُطَّــرِدْ

وَبَعْضُــهُمْ أَهْمَـلَ أَنْ حَمْـلًا عَلَـىٰ ... مَـا أُخْتِهَـا حَيْـثُ اسْـتَحَقَّتْ عَمَـلاَ

قوله: (واعتقد تخفيفها) هذا الذي في أغلب النُسخ، وجاء في بعض النُسخ والشروح: (واعتقد تخفيفَ أنْ من أنَّ فهو مطرِد) والمعنىٰ واحد، ثم تكلَّم بعد ذلك عن الناصب الرابع للمضارع وهو: إذًا، فقال -رحمه الله-:

وَنَصَــبُوا بِــإِذَنِ المُسْــتَقْبَلاَ ... إِنْ صُـدِّرَتْ وَالفِعْـلُ بَعْـدُ مُوصَـلاَ

أَو قَبْلَـهُ اليَمِـيْنُ وَانْصِـبْ وَارْفَعَـا ... إِذَا إِذَنْ مِــنْ بَعْــدِ عَطْـفٍ وَقَعَـا

ثم يعود بعد ذلك إلىٰ الكلام علىٰ نصب المضارع بأن؛ لأن أن تنصب المضارع ظاهرةً، وقد ذكره من قبل، وفصَّل الكلام فيه، والآن سيُفصِّل الكلام علىٰ نصب المضارع بأن، وأن هذه التي تنصب المضارع لها ثلاثة أحوال: الحالة الأولىٰ: أن يجب إظهارها، والثانية: أن يجب حذفها، يقولون: إضمارها، والحالة الثالثة: أن يجوز حذفها وذكرها، فيقول في الحالة الأولىٰ وهي: نصب المضارع بأن مظهرةٌ وجوبًا:

وَبَــيْنَ لاَ وَلاَمِ جَــرَ التُــزِمْ ... إظْهَــارُ أَنْ نَاصِــبَةً وَإِنْ عُــدِمْ

وَبَعْضُهُمْ أَهْمَلَ أَنْ حَمْلًا عَلَىٰ ... مَـا أُخْتِهَـا حَيْـثُ اسْـتَحَقَّتْ

ماذا هناك؟ ارفع صوتك، والآن قرأناها صحيحة، لا لا قرأتها متأكد؛ لأنه تبعًا للمسألة

السابقة، متأكد أنيٰ قرأته، طيب المهم.

فذكر نصب المضارع بأن مضمرةً وجوبًا، ثم بعد ذلك ذكر نصب المضارع بأن مضمرةً جوازًا، ونصبه بأن مضمرةً جوازًا في مواضع: الموضع الأول: إذا جاءت أنْ بعد لام التعليل، وفي ذلك يقول:

لاَ فَأَن اعْمِل مُظْهِرًا أَوْ مُضْمِرَا

وقوله: (مظهرًا أو مضمرًا) جاء في بعض النسخ: (مظهرٌ أو مضمرًا)، فإن كسرت مُظهِرًا أو مُضمِرًا فهو حالٌ من الفاعل، وإن فتحت مظهَرًا أو مضمرًا فهو حالٌ من أنْ؛ لأن ألفاظ الكلمات يجوز لك ان تُذكرها، ويجوز لك أن تُأنثها، والأفضل هنا الكسر (مظهِرًا أو مضمِرًا)؛ لكي يوافق الشطر الثاني (أُضمِرا).

والموضع الثاني لنصب المضارع بأن مضمرةً جوازًا: إذا وقعت أن بعد لام الجحود، وهي اللام الواقعة بعد كون المنفي، وكذلك يقول:

وَبَعْدَ نَفْيِ كَانَ حَتْمًا أُضْمِرا

والموضع الثالث لنصب المضار بأن مضمرةً جوازًا: إذا وقعت أن بعد أو التي بمعنىٰ حتىٰ، أو بمعنىٰ إلَّا، وفي ذلك يقول:

كَذَاكَ بَعْدَ أَوْ إِذَا يَصْلُحُ فِي ... مَوضِعِهَا حَتَّىٰ أَوِ إلاَّ أَنْ خَفِي

يقول: كذلك أن تُخفىٰ، تُحذف، تُضمر، وما بينهما اعتراض، يقول: كذلك أن تُخفىٰ وتُحذف، إذا وقعت بعد أو التي بمعنىٰ حتىٰ أو بمعنىٰ إلا، وكذلك يُنصب المضارع بأن مضمرةٌ جوازًا إذا وقعت بعد حتىٰ، وفي هذا يقول:

وَبَعْدَ حَتَّىٰ هكَذَا إِضْمَارُ أَنْ ... حَتْمٌ كَجُدْ حَتَّىٰ تَسُرَّ ذَا حَزَنْ
وَتِلْوَ حَتَّىٰ حَالًا أوْ مُؤَوَّلاَ ... بِهِ ارْفَعَنَّ وَانْصِبِ المُسْتَقْبَلاَ

والموضع الخامس للنصب بأن مضمرةً جوازًا: إذا وقعت بعد فاء الجواب، وتُسمىٰ الفاء السببية، وهي الفاء التي تقع بعد طلب، أو نفي؛ كأن تقول: كعاد فأُكرمك، وفي ذلك

يقول:

وَبَعْـدَ فَـا جَـوَابِ نَفْـيٍ أَو طَلَـبْ ... مَحْضَـيْنِ أَنْ وَسَـتْرُهَا حَـتْمٌ نَصَـبْ

الموضـع السـادس للنصـب بـأن مضـمرةً جـوازًا: إذا وقعـت بعـد واو المعيِّـة، وفي ذلـك يقول:

وَالـوَاوُ كَالفَـا إِنْ تُفِـدْ مَفْهُـومَ مَـعْ ... كَـلاَ تَكُـنْ جَلـدًا وَتُظْهِـرَ الجَـزَعْ

وقوله: (تُظهِر) جاء في بعض النُسخ (وتُظهر)، ثـم يـتكلم بعـد ذلـك علىٰ جـزم الفعـل المضارع إن حُذفت فاء الجواب، فإن قلت: سيعقد بابًا تاليًا لجزم الفعل المضـارع، فلمـاذا تكلم هنا علىٰ جزم الفعل المضارع؟ **الجواب**: للمناسبة؛ لأنه بعد أن ذكر أن الفعـل المضـارع بعد فاء السببية وهي فاء الجواب ينتصب، طب لو حذفت فاء السببية هذه -فاء الجواب- لـو حذفتها، الجملة نفسها تعالىٰ فألقهما، لو حذفت الفاء ماذا يحدث؟ ينجزم الفعل المضـارع؛ كأن تقول: تعالىٰ أُكرِمك، وفي هذا يقول:

وَبَعْـدَ غَيْـرِ النَّفْـيِ جَزْمًـا اعْتَمِـدْ ... إِنْ تَسْـقُطِ الفَـا وَالجَـزَاءُ قَـدْ قُصِـدْ

وَشَـرْطُ جَـزْمٍ بَعْـدَ نَهْـيٍ أَنْ تَضَـعْ ... إِنْ قَبْـلَ لاَ دُونَ تَخَـالُفٍ يَقَـعْ

وَالأَمْـرُ إِنْ كَـانَ بِغَيْـرِ افْعَـل فَـلاَ ... تَنْصِـبْ جَوَابَـهُ وَجَزْمَـهُ اقْبَـلاَ

ثم يعود بعد ذلك إلىٰ الكلام علىٰ نصب الفعل المضاع بأن مضمرةً بعد الفـاء في جـواب الرجاء؛ كأن تقول: لعلك تأتي فأُكرمك، قال:

وَالفِعْلُ بَعْدَ الفَاءِ فِي الرَّجَا نُصِبْ ... كَنَصْـبِ مَـا إِلَـىٰ التَّمَنِّـي يَنْتَسِـبْ

وكان من الأنسب أن يتقدَّم هذا البيـت علـىٰ ثلاثـة الأبيـات السـابقة؛ لأنـه تكلـم علـىٰ أن المضارع ينتصب بـأن مضـمرةً جـوازًا إذا وقـع بعـد فـاء السـببية، وواو المعيَّـة، فكـان عليـه أن يجمع الكلام كله معًا، هناك قال بعد نصبٍ أو طلب، ثم ذكـر هنـا في جـواب الرجـاء؛ لأن فيـه خلاف بين النحويين، فلو ذكره هناك مع المسألة، ثـم بعـد ذلـك ذكـر أن المضـارع ينجـزم إذا حُذفت هذه الفاء، وهذا البيت في بعض النُسخ متأخر عن البيت الثاني؛ يعني بعد البيـت الـذي

بعده، ونحن نقول: يجب أن يتقدم، طيب.

ثم بعد ذلك يتكلم -رحمه الله تعالىٰ- علىٰ نصب الفعل المضارع إذا عُطف علىٰ اسمٍ خالص، وهذا أيضًا من مواضع نصبه بأن مضمرةً جوازًا؛ إذا عُطف المضارع علىٰ اسمٍ خالصٍ؛ يعني خال من الوصفية؛ كأن تقول: الصبر وأحصُل علىٰ ما أُريد خيرٌ من العجلة، قولك: (وأحصل) مضارعٌ عُطف علىٰ الصبر، والصبر اسمٌ خالٌ من الوصفية؛ يعني هو ما اضطر، فيقول في ذلك -رحمه الله-:

وَإِنْ عَلَىٰ اسْمٍ خَالِصٍ فِعْلٌ عُطِفْ   تَنْصِبُهُ أَنْ ثَابِتًا أَوْ مُنْحَذِفْ

وقوله: (نصبه) كذا في بعض النُسخ ومنها نسخة ابن هشام، وفي بعض النُسخ (ينصبه أن ثابتًا أو منحذف)، وفي بعض النُسخ: (تنصبه أن ثابتًا أو منحذف)، وهنا تنبيهان: الأول: بالنسبة للروايتين الثانية والثالثة (ينصبه أن) (تنصبه أن)، الفعلان المضارعان هنا مرفوعان (تنصبه، ينصبهُ) مع أنه مضارعٌ واقعٌ في جواب الشرط، (وَإِنْ عَلَىٰ اسْمٍ خَالِصٍ فِعْلٌ عُطِفْ) هذا يكون (تنصبه أن) أو (ينصبه أن)، وهذا جائز كما سيأتي في الباب التالي أن جواب الشرط يجوز رفعه إذا كان فعل الشرط ماضيًا كما هنا، وهو قوله: (عُطِفْ) في قوله: (وَبَعْدَ مَاضٍ رَفْعُكَ الْجَزَا حَسَنْ).

والملحوظة الثانية أو التنبيه الآخر: هو أن رواية (تنصبه) ليست حسنه؛ لأن فيها تأنيثًا لأن، (تنصبه أن) جعلها مؤنثة مذكرة، مؤنثة قد يجوز، إن لفظ الأسماء إذا رك اللفظ ليس المعنىٰ، فلك أن تُذكِّر الكلمة ولك أن تؤنثها، فتنصبه مؤنث، ينصبه مذكر، نصبه مذكر، لكن ماذا قال بعضًا؟ قال: ثابتًا أو منحذف؛ يعني أن في هذه الحالة تنصب المضارع سواءٌ كانت مذكورة ثابتة، أم كانت محذوفة مضمرة، فثابتًا أو منحذف حال من أن، وقوله: (ثابتًا أو منحذف) مذكر.

ولا شك أن الاستقامة في الضمائر علىٰ التذكير أو التأنيث هو الذي ينبغي، نعم.

انتهينا الآن من هذا البيت، نعود إلىٰ البيت السابع والسبعين وستمائة.

وَبَعْدَ فَا جَوَابِ نَفْيٍ أَوْ طَلَبْ   مَحْضَيْنِ أَنْ وَسَتْرُهَا حَتْمٌ نَصَبْ

ستره أي ستر أن، إضماره يعني، هذا الذي في أكثر النُسخ، وفي بعض النُسخ (وسترُها)، وقلنا: إن ألفاظ الكلمات يجوز أن تذكرها، ويجوز أن تُأنثها، وسترُها هو لفظ الكافية الشافية، نعم، لكن هنا يعني أيهما أفضل؟ (سترُها أم سترُه) في البيت؟ لابد أن تعودوا إلىٰ البيت فاقرأوها

وَبَعْدَ فَا جَوَابِ نَفْيٍ أَو طَلَبْ مَحْضَيْنِ أَنْ نَصَبْ وَسَتْرُهُ حَتْمٌ

سترهُ؛ يعني من قال: نصبْ ما قال: نصبَ، فاستقامة الضمائر هي التي تنبغي، ثم ختم الباب. نصبه أو ينصبه، نعم، ونصبه أكثر الروايات؛ لأن نصبه ليس فيه أي إشكال لا إعرابي ولا معنوي، وتنصبهُ فيه إشكالان: إعرابي ومعنوي، المعنوي قلناه اختلاف الضمائر، في الإعراب: أنه رفع الجواب -تبع جواب الشرط- هذا وإن كان جائزًا لكنه مرجوح، -عفوًا الجزم-، وينصبهُ فيه إشكالٌ واحد، المعنىٰ سليم، لكن في الإعراب أنه أتىٰ بوجهٍ مرجوح، ويُقوي ذلك أيضًا أن النصب هو الوارد في نسخة ابن هشام المنقولة من نسخة ابن النحاس، وهو من كبير الناس المتأخرين، وكأنها التي وردت الأخيرة.

وختم الباب -رحمه الله تعالىٰ- بالنص علىٰ أن كل ما جاء مخالفًا لما سبق تقديره فهو شاذ، فقال:

وَشَذَّ حَذْفُ أَنْ وَنَصْبٌ فِي سِوَىٰ مَا مَرَّ فَاقْبَلْ مِنْهُ مَا عَدْلٌ رَوَىٰ

وفي هذا الباب كما رأيتم تكلم علىٰ رفع الفعل المضارع، وعلىٰ نصب الفعل المضارع، أما جزم الفعل المضارع، فإنه عقد له الباب التالي، وهو الباب السادس والخمسون (عوامل الجزم)، وعقده -رحمه الله- في أربعة عشر بيتًا، وفيها ذكر سبع مسائل:

الأولىٰ: ما يجزم مضارعًا واحدًا. الثانية: ما يجزم مضارعين. الثالثة: طلب الشرط بفعلٍ وجواب. الرابعة: اقتران جواب الشرط بالفاء. الخامسة: حكم المعطوف علىٰ فعل الشرط، والمعطوف علىٰ فعل الشرط. السابعة: حذف جواب الشرط، وحذف فعل الشرط. الثامنة: حكم استماع الشرط والقسم.

فبدأ بالكلام علىٰ ما يجزم مضارعًا واحدًا، وهي أربعة أحرف: لم، ولمَّا، ولام الأمر،

ولا الناهية، وفيها يقول:

بِـــلاَ وَلاَمٍ طَالِبًـــا ضَـــعْ جَزْمَـــا ... فِـــي الْفِعْـــلِ هكَـــذَا بِلَـــمْ وَلَمَّـــا

ثم يذكر بعد ذلك ما يجزم فعلين مضارعين، وهي أدوات الشرط الجازمة، فيقول -رحمه الله-:

وَاجْـــزِمْ بِـــإِنْ وَمَـــنْ وَمَـــا وَمَهْمَـــا ... أَيَ مَتَـــىٰ أَيَّـــانَ أَيْـــنَ إِذْ مَـــا

وَحَيْثُمَـــا أَنَّـــىٰ وَحَـــرْفٌ إِذْ مَـــا ... كَـــإِنْ وَبَـــاقِي الأَدَوَاتِ أَسْـــمَا

ثم يتكلم علىٰ أسلوب الشرط لمناسبة الباب، فيذكر أن أسلوب الشرط يطلب فعلين: الأول: فعل الشرط، والثاني: جواب الشرط، فيقول:

فِعْلَـــيْنِ يَقْتَضِـــيْنَ شَـــرْطٌ قُـــدِّمَا ... يَتْلُـــو الْجَـــزَاءُ وَجَوَابًـــا وُسِـــمَا

وَمَاضِـــيَيْنِ أَوْ مُضَـــارِعَيْنِ ... تُلْفِيهِمَـــا أَوْ مُتَخَـــالِفَيْنِ

وقوله: (يتلو الجزاء) ورفع الجزاء علىٰ أنه فاعل، والمفعول محذوف يعود إلىٰ فعل الشرط؛ أي الشرط قُدِّم ويتلوهُ الجزاء، أو الشرط مقدَّم والجزاء مؤخر، ثم يتكلم بعد ذلك علىٰ رفع جواب الشرط؛ لأنه سبق أن كرر أن جواب الشرط مجزوم، ويذكر هنا أن جواب الشرط قد يُرفع، فيقول:

وَبَعْـــدَ مَـــاضٍ رَفْعُـــكَ الْجَـــزَا حَسَـــنْ ... وَرَفْعُـــهُ بَعْـــدَ مُضَـــارِعٍ وَهَـــنْ

فوقوع جواب الشرط بعد ماضٍ، أن تقول: إن جاءَ محمدٌ أُكرمهُ، فهذا جائز، ولكنه مرجوح، وأحسن منه وأرجح أن تجزم، فتقول: إنْ جاءَ محمدٌ أُكرمه، وسبق أن أشرنا إلىٰ ذلك في البيت السابق، وأما رفعه بعد مضارعٍ فهو ضعيف؛ كأن تقول: إن يأتي محمدٌ أُكرمه، فهذا ضعيفٌ كما يقول هاهنا، ثم يتكلم بعد ذلك علىٰ اقتران جواب الشرط بالفاء، وإذا الفجائية، فيقول:

وَاقْـــرُنْ بِفَـــا حَتْمًـــا جَوَابًـــا لَـــوْ جُعِـــلْ ... شَـــرْطًا لإِنْ أَوْ غَيْرِهَـــا لَـــمْ يَنْجَعِـــلْ

وَتَخْلُـــفُ الْفَـــاءَ إِذَا الْمُفَاجَـــأَةْ ... كَـــإِنْ تَجُـــدْ إِذَا لَنَـــا مُكَافَـــأَةْ

فلخص لنا المواضع الكثيرة التي يقترن فيها جواب الشرط بالفاء، في جزءٍ من بيت، إذا وجدت أن جواب الشرط لا يصح أن يقع فعلًا للشرط، فاقرنه بالفاء،

وَاقْرُنْ بِفَا حَتْمًا جَوَابًا لَوْ جُعِلْ شَــرْطًا.........................

أي لو جُعل فعلٌ للشرط، لم ينجعل، فجواب الشرط إذا صح أن يكون فعلًا للشرط لا يقترن، وإذا لم يصح أن يكون فعلًا للشرط، فإنه يجب أن يقترن -يقترن بالفاء-، أو يقترن بإذا، بإذا ماذا؟ بإذا الفجائية، لو قال: إذا الفجائية، فالفجائية صفة، لو قال: إذا المفاجئة، وهي أيضًا صفة؛ لأن المفاجِئة اسم فاعل، والفُجائية منصوب، والمنصوب في حكم الوصف، وإنما قال: (وَتَخْلُفُ الْفَاءَ إِذَا الْمُفَاجَأَةْ) والمفاجأة مصدر، فما إعراب المفاجأة؟ كإذا المفاجأة؟ المعرفة؛ أي تكون حالًا، إما مضاف، إذا المفاجأةِ، أو صفة نعت؛ لأن المصدر قد يقع وصفًا، قد يقع صفةً للتأويل.

ثم بعد ذلك يتكلم علىٰ حكم المعطوف علىٰ جواب الشرط، والمعطوف علىٰ فعل الشرط، لو عطفت فعلًا علىٰ فعل الشرط، أو جواب الشرط، فما حكمه؟ فيبدأ بالكلام علىٰ المعطوف علىٰ فعل الشرط؛ كأن تقول: إن جئتَ أُكرِمكْ وأجلسْ معكْ، إن جئتَ أُكرِمكْ وأجلسَ معكْ، إن جئتَ أُكرِمكْ وأجلسُ معكْ، فيقول:

وَالْفِعْلُ مِنْ بَعْدِ الْجَزَا إِنْ يَقْتَرِنْ بِالْفَا أَوِ الْوَاوِ بِتَثْلِيثٍ قَمِنْ

يعني بالتثليث: الجزم، والنصب، والرفع، وفي بعض الشروح (كتثليثٌ قمن)، وهي روايةٌ جيدة، ثم يتكلم بعد ذلك علىٰ حكم الفعل المعطوف علىٰ فعل الشرط، الفعل -فعل الشرط- كأن تقول: إن تأتِ وتجلسْ أُكرمكْ، إن تأتِ وتجلسَ أُكرمكْ، فيقول:

وَجَزْمٌ أَوْ نَصْبٌ لِفِعْلٍ إِثْرَ فَا أَوْ وَاوانْ بِالْجُمْلَتَيْنِ اكْتُنِفَا

فجوز لنا الجزم والنصب، وقوله: (أو واوان) هي من واوٍ، أو واوٍ إن، ثم خففنا الهمزة بحذفها، بالحذف ونقل حركتها إلىٰ التنوين، وقوله: (اكتُنف) بالبناء للمجهول، وجاء في بعض النُسخ والشروح: (إن بالجملتين اكتنفا) بالبناء للمعلوم، ومعناهما واحد، ثم يتكلم -

رحمه الله تعالىٰ- علىٰ حذف جواب الشرط، وحذف فعل الشرط، فيقول:

وَالْشَّرْطُ يُغْنِي عَنْ جَوَابٍ قَدْ عُلِمْ وَالْعَكْسُ قَدْ يَأْتِي إِنْ الْمَعْنَىٰ فُهِمْ

وجاء في نسخة ابن هشام بدل (يُغني) (يغنىٰ)؛ أي وَالْشَّرْطُ يَغْنَي عَنْ جَوَابٍ قَدْ عُلِمْ، ثم يختم الباب بالكلام علىٰ حكم اجتماع القسم والشرط، لو اجتمعا في أسلوبٍ واحد، ونحن نعلم أن الشرط لابد له من جواب، وأن القسم لابد له من جوب، ولم تجمع بين الجوابين، فماذا تفعل؟ كأن تقول: والله إن تأتِ لأكرمنك، والله إن تأتِ: قسم وشرط، لأكرمنك: جواب القسم، لكن لو قلت: إن تأتِ والله أُكرمك، إن تأتِ والله: شرطٌ وقسم، وأكرمك: جواب القسم؛ لأنك تعتد بالمتقدم، وتحذف

وَاحْذِفْ لَدَىٰ اجْتِمَاعِ شَرْطٍ وَقَسَمْ جَوَابَ مَا أَخَّرْتَ فَهْوَ مُلْتَزَمْ
وَإِنْ تَوَالَيَا وَقَبْلَ ذُو خَبَرْ فَالْشَّرْطَ رَجِّحْ مُطْلَقًا بِلاَ حَذَرْ
وَرُبَّمَا رُجِّحَ بَعْدَ قَسَمِ شَرْطٌ بِلاَ ذِي خَبَرٍ مُقَدَّمِ

ولأنه ذكر في هذا الباب، أن جوازم المضارع التي تجزم فعلين هي أدوات الشرط الجازمة، استطرد بعد ذلك إلىٰ الكلام علىٰ أدوات الشرط غير الجازمة، فعقد فصلًا بعد ذلك سماه (فصل لو)، وعقده في ثلاثة أبيات، تكلم فيها علىٰ لو، وهي: حرف شرطٍ غير جازم، والكلام في هذه الأبيات علىٰ حرف الشرط لو، يقول فيها -رحمه الله-:

لَوْ حَرْفُ شَرْطٍ فِي مُضِيَ وَيَقِلّ إِيْلاَؤهَا مُسْتَقْبَلًا لكِنْ قُبِلْ
وَهْيَ فِي الاخْتِصَاصِ بِالْفِعْلِ كَإِنْ لكِنَّ لَوْ أَنَّ بِهَا قَدْ تَقْتَرِنْ
وَإِنْ مُضَارِعٌ تَلاَهَا صُرِفَا إِلَىٰ الْمُضِيِّ نَحْوُ لَوْ يَفِي كَفَىٰ

وقوله في البيت الأول: (إيلاؤها) جاء في بعض الشروح: (إيلاؤهُ)، والضميران يعودان إلىٰ لو؛ لأن المراد لفظ هذه الكلمة، فذكر فيها التذكير والتأنيث، ثم يعقد بابًا جديدًا هو الباب السابع والخمسون، ويُترجمه بقوله: (أمَّا، وَلَوْلاَ، وَلَوْمَا)، ويعقده في خمسة أبيات، في هذه الأبيات يتكلم علىٰ ثلاث مسائل: الأولىٰ: معنىٰ أما، والثانية: اقتران جواب أما بالفاء

وحكم حذفها، والمسألة الثالثة: لولا ولوما استعمالهما ومعناهما، فيقول في معنىٰ أما، ما معناها؟ يقول:

أَمَّــا كَمَهْمَــا يَــكُ مِــنْ شَــيءٍ

أما معناها مهما يكُ من شيء، فإذا قلت: أما بعد... فاتقوا الله؛ أي مهما يكُ من شيء... فاتقوا الله، ثم يتكلم -رحمه الله تعالىٰ- علىٰ حكم اقتران جواب أما بالفاء، فيقول:

وَفَــا لِتِلْــوِ تِلْوِهَــا وُجُوْبًــا أُلِفَــا

وَحَـذْفُ ذِي الْفَـا قَـلَّ فِـي نَثْـرٍ إِذَا لَـمْ يَـكُ قَـوْلٌ مَعَهَـا قَـدْ نُبِـذَا

إذًا فلابد من الفاء في جوابها، إلا إن حذفتها مع قول المتقدم، فتقول: أما بعد.. فيا عباد الله، أما بعد... فاسمعوا ما أقول، أما بعد.. فإن الله يقول: كذا... وكذا، ثم يتكلم -رحمه الله تعالىٰ- بعد أن انتهىٰ من الكلام علىٰ أما، يتكلم علىٰ لولا ولوما، علىٰ استعمالهما ومعناهما، فيقول -رحمه الله -:

لَــوْلاَ وَلَوْمَــا يَلْزَمَــانِ الابْتِــدَا إِذَا امْتِنَاعًــا بُوُجُــوْدٍ عَقَــدَا
وَبِهِمَــا الْتَّحْضِــيْضَ مِــزْ وَهَــلاَّ أَلاَّ أَلاَ وَأَوْلِيَنْهَــا الْفِعْــلاَ
وَقَـدْ يَلِيْهَـا اسْـمٌ بِفِعْـلٍ مُضْـمَرِ عُلِّــقَ أَوْ بِظَــاهِرٍ مُــؤَخَّرِ

وقوله: (وأولينها) فعلًا جاء في بعض النُسخ والشروح (وأولينها الفعلَا).

سؤال: هل الصفة تطابق الموصوف؟

الشيخ: تطابق الموصوف، إذا نعم معرفة، إذا معرفة؛ لأنها علم علىٰ هذه الأداة، إذا أردت اللفظ، أي كلمة أردت لفظها فهي علمٌ علىٰ هذه الأداة، نعم تفضل.

سؤال: بخصوص ترتيب المؤلف لأبواب كتابه، وبيان الحكمة في ذلك.

الشيخ: لأنه هذا في تركيزه؛ لأنه بدأ بالكلام علىٰ إعراب اللسان، نعم بدأ بالكلام في البداية ذكر الأحكام الافتراضية التي لا تتعلق بالإعراب، عندما بدأ بالإعراب، ذكر إعراب

الاسم، الجملة الإسمية، الجملة الفعلية، المنصوبات، المجرورات، ثم الأسماء العاملة حتىٰ انتهىٰ، واستفرغ من الكلام علىٰ إعراب الاسم، ثم انتقل إلىٰ إعراب المضارع؛ لأن الجمل الإعرابية هي ما تشتمل علىٰ الأسماء والمضارع، أما الماضي والأمر والحروف فقد انتهىٰ كلامه علىٰ هذه الثلاثة في باب (المعرب والمبني)، نعم تفضل.

سؤال: بخصوص جزم الفعل المضارع.

الشيخ: لأن الجزم محمولٌ علىٰ النصب؛ يعني الأصل في الفعل المضارع الرفع، ثم أخرجته، أخرجته أول ما يصل إلىٰ الجزم، والنصب حملوه عليه حملًا، فلهذا النصب لا يكون في المستقبل، وأما الجزم فهو مطلق، يكون في الماضي: لم يذهب، في المستقبل: لا تذهب، وأما النصب فهو أطلق من ذلك، لا يكون في المستقبل، فيذكروه فيهتمون إلىٰ ذلك من الحزم أو الحمل؛ يعني النصب علىٰ الجزم، نعم.

سؤال: باب المتقدِّم في جواب أما.

الشيخ: التي تقع في جواب أما، اسم؟ لا، تقع في نفس الحال؛ لأنها ليست هذه الفاء الفصيحة، الفاء الفصيحة هي التي تقع بعد شرط المقدَّر؛ كأن تقول مثلًا: الكلمة اسمٌ وفعلٌ وحرف، فالاسم ما دل علىٰ مسمىً، الفاء هذه يسمونها فصيحة؛ لأنها بعد شرطٌ مقدَّر؛ لأن تقدير الكلام ومعناه؛ الكلمة اسمٌ وفعلٌ وحرف، فإن أردت معرفتها، فالاسم، أما الفاء التي بعد أما لا تُسمىٰ الفاء الفصيحة، إنما هي الفاء الواقعة في الجواب، كالفاء الواقعة في قولك: إن تأتي فأنت كريم، هذه الفاء الجواب، نعم.

سؤال: بخصوص نطق كلمة (تَسقط).

الشيخ: وَبَعْـدَ غَيْـرِ النَّفْـي جَزْمًـا   إِنْ تَسْـقُطِ الفَـا وَالجَـزَاءُ قَـدْ قُصِـدْ

تسقط هكذا في أغلب النُسخ، وجاء في بعض الشروح (تُسقِط) بضم التاء وكسر القاف، روايتان، نعم. والله أعلم، وصلىٰ الله وسلم علىٰ نبينا محمد، وعلىٰ آله وأصحابه أجمعين.





الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام علىٰ نبينا محمد، وعلىٰ آله وأصحابه أجمعين، أما بعد...

فنستعين بالله -عز وجل-، ونبدأ بفتح الباب الثامن والخمسين من أبواب ألفية ابن مالكٍ -رحمه الله تعالىٰ- وعنونه بقوله: (الإِخْبَارُ بِالَّذِي وَالأَلِفِ وَاللاَّمِ)، وجاء في نسخة ابن هشام: (الإِخْبَارُ بِالَّذِي وَبالأَلِفِ وَاللاَّمِ)، هذا الباب عقده ابن مالك -رحمه الله تعالىٰ- في تسعة أبيات، وذكر فيه أربع مسائل: المسألة الأولىٰ: طريقة الإخبار بالذي. الثانية: شروط ما يُخبر عنه بالذي. المسألة الثالثة: الإخبار بأل الموصولة. المسألة الرابعة: ما يُخبر به عن أن الموصولة.

وهذا الباب (باب الإِخْبَارُ بِالَّذِي أَوَ الأَلِفِ وَاللاَّمِ) هو من أبواب التمرين، وليست من الأبواب النحوية، هناك بعض الأبواب يضعها النحويين للتمرين؛ لكي يتمرن الطالب علىٰ ما درس من مسائل النحو، ويُطبقها تطبيقًا صحيحًا، ومن هذه الأبواب: (باب الإِخْبَارُ بِالَّذِي وَالأَلِفِ وَاللاَّمِ)، فلهذا فإن أغلب النحويين يؤخرون هذا الباب إلىٰ آخر النحو؛ لأنه كالتمرين علىٰ ما دُرس من أبواب النحو.

والمراد به أن يُقال مثلًا: أخبِر عن زيدٍ، في قولك: جاءَ زيدٌ، أخبر عنه بالذي؟ يُجاب عن ذلك أن تجعل الذي مبتدأً، وتجعل المسئول عنه وهو زيد خبرًا للذي، فتقول في (جاء زيدٌ): الذي جاء زيدٌ، وفي قولك: أكرمت زيدًا، أخبِر عنه بالذي؟ فتقول: الذي أكرمته زيدًا، أخبِر عن زيدٍ بأل، تجعل أل وما اتصلت به مبتدأً، وتجعل المسؤول عنه وهو زيد خبرًا له، فتقول

في (جاء زيدٌ): الجائي زيدًا، وفي قولك: أكرمت زيدًا، أخبِر عن زيدًا بأل؟ المكرمة أنا زيدٌ، هذا من التطبيق، لابد أن ... هنا؛ لأنه لم يقع علىٰ صاحبه.

طبعًا في بعض المسائل سهلة، جاء زيدٌ، الذي جاء زيدٌ، لكن هناك تطبيقات فنشير إلىٰ بعضها يحتاج من الطالب أن يتذكر المسائل، ويُطبقها تطبيقًا صحيحًا، فلعلنا نبدأ في الباب، ونقرأ الأبيات، لنستحضر بعض المسائل فيه، ثم بعد ذلك نأخذ بعض التمرينات، فيبدأ ابن مالك -رحمه الله تعالىٰ- الباب ببيان طريقة الإخبار بالذي، وهي: أن تجعل الذي مبتدأً، وأن تجعل المسؤول عنه خبرًا، وباقي الكلام تجعله بينهما؛ يعني الجملة قد يبقىٰ فيها كلمات، ماذا تفعل بها؟ يجب أن تجعلها بين الذي وبين المسؤول عنه، ولذلك يقول ابن مالك -رحمه الله تعالىٰ-:

مَا قِيلَ أخْبِرْ عَنْهُ بِالَّذِي خَبَرْ ... عَنِ الَّذِي مُبْتَدأ قَبْلُ اسْتَقَرّ
وَمَا سِوَاهُمَا فَوَسِّطْهُ صِلَهْ ... عَائِدُهَا خَلَفُ مُعْطِي الْتَّكْمِلَهْ
نَحْوُ الَّذِي ضَرَبْتُهُ زَيْدٌ فَذَا ... ضَرَبْتُ زَيْدًا كَانَ فَادْرِ الْمَأْخَذَا
وَبِاللَّذَيْنِ وَالَّذِيْنَ وَالَّتِي ... أَخْبِرْ مُرَاعِيًا وِفَاقَ الْمُثْبَتِ

ويعني بالبيت الأخير أن الإخبار يكون بالذي المذكر المفرد، فإذا كان المسؤول عنه مؤنثًا مفردًا، لابد أن تُخبر عنه مراعيًا وفاقه؛ يعني ما يُناسبه، فإذا قلت: أخبِر بالذي عن هند، نقول: التي، وإذا قلنا أخبِر عن الزيدين: اللذان، وعن الزيد: الذين، وهكذا.

وقوله:

نَحْوُ الَّذِي ضَرَبْتُهُ زَيْدٌ فَذَا ... ضَرَبْتُ زَيْدًا كَانَ فَادْرِ الْمَأْخَذَا

ليس في هذا البيت إلا التمثيل، وهذا البيت ساقطٌ من نسخة ابن هشام، فكم تكون عدة الألفية في نسخة ابن هشام؟ ألفٌ وبيت، وسقط من نسخة ابن هشام بيتٌ آخر، سيأتينا في رقم سبعةٌ وتسعين وثمانمائة في آخر باب الوقف، نعم؟ لا لا، مخطوطة، كيف تُطبع؟ هي مخطوطة، محقق عليها، هذه النسخة هذه تحققت عن نسخة ابن هشام، وهذا البيت الآخر

الذي سقط من نسخة ابن هشام، هذا البيت ليس فيه شيءٌ زائد، وإنما هو تكرار للبيت الذي قبله، فلعل ذلك مما فعله ابن مالك في الإدراجة الأخير بأن هذا البيت ليس فيه إلا التمثيل، والبيت الأخر مكرور، فتكون عدة الألفية، إن كان ذلك من فعل ابن مالك، أو نقول: عدتها في نسخة ابن هشام ألف بيت بالتمام والكمال.

ثم يذكر ابن مالك -رحمه الله تعالىٰ- شروط ما يُخبر عنه بالذي، فليس كل اسمٍ يُخبر عنه، وهذه الشروط أربعة، ذكرها فقال:

قَبُــوْلُ تَــأْخِيْرٍ وَتَعْرِيْــفٍ لِمَــا أُخْبِــرَ عَنْــهُ هَــا هُنَــا قَــدْ حُتِمَــا

كَــذَا الغِنَــىٰ عَنْــهُ بِــأَجْنَبِيَ او بِمُضْــمَرٍ شَــرْطٌ فَـرَاعِ مَـا رَعَـوْا

وقوله: (بأجنبيٍ او) فيه حذفٌ لهمزة أو، ونقل حركتها إلىٰ التنوين قبله، فإذا كان الاسم لا يقبل التأخير؛ كأن يكون له صدارة كأسماء الاستفهام، فهل يمكن أن تُخبر عنه بالذي؟ لأ؛ لأنه لا يقبل التأخير، ثم بعد أن انتهىٰ من الكلام عن الإخبار بالذي، ينتقل إلىٰ الكلام عن الإخبار بأل، فيُبيِّن أن الإخبار بأل لا يكون إلا عن جملةٌ فعلية، فيقول:

وَأَخْبَـرُوا هُنَـا بِـأَلْ عَـنْ بَعْـضِ مَـا يَكُـوْنُ فِيْـهِ الْفِعْـلُ قَـدْ تَقَـدَّمَا

فلابد أن يكون في الجملة فعل لكي تُخبر بأل، ثم يذكر شروط ما يُخبر عنه بأل، فيقول:

إِنْ صَــحَّ صَــوْغُ صِــلَةٍ مِنْــهُ لأَلْ كَصَـوْغِ وَاقٍ مِـنْ وَقَـىٰ اللهُ الْبَطَـلْ

وَإِنْ يَكُــنْ مَــا رَفَعَــتْ صِــلَةُ أَلْ ضَــمِيرَ غَيْرِهَــا أُبِــيْنَ وَانْفَصَــلْ

فهذه أبياته في هذا الباب، طيب، فإذا قولنا: ضربت زيدًا، أخبِر عن زيدًا بالذي؟ الذي ضربته زيدًا، أخبِر عن الفاعل بالذي؟ أخبر عن الفاعل في (ضربت زيدًا)؟ الذي، لأ الموجود ضرب، الذي... لأ قلنا: الذي مبتدأ، والمسؤول عنه: الخبر، وباقي الكلام يوضع بينهما، ضرب زيدًا أنا... أنا: خبر، خبر من الرفع، هذا الكلام، طبق القواعد والمسألة التي درستها، هنا خبر تأتي من ضمن الرفع، الذي ضرب زيدًا أنا. طيب.

زيدٌ أبوك، أخبِر عن زيد؟ الذي هو أبوك زيدٌ، طيب أخبِر عن أبوك؟ الذي هو زيدٌ أبوك،

تأكلوا فيها، المسألة سهلة، متىٰ يأتي بكن، لماذا تأتي بها؟ لا تأتي، طيب.

بلَّغ الزيدانِ هندًا رسالته، أخبِر عن الزيدان؟ الزيدان تقول: الذي؟ اللذان بلغا هندًا رسالةً الزيدان، أخبِر عن هند؟ التي بلغها الزيدانِ رسالةً هندٌ، أخبِر عن الرسالة؟ التي بلغها الزيدانِ هندًا رسالته. طيب.

من أبوك؟ أخبِر عن من؟ لا يُخبر عنها؛ لأن من الصدارة، طيب، من تُسمىٰ الصدارة وفي ذلك يقول الناظم:

كم عدولٍ قد رامَ إفشاءً سرٍ فكتمت حديثَ حبك منه

قد حللت بالصدر مني حبًا وما له الصدر ليس يُخبر عنه

طيب، نعم. وقىٰ الله البطل، أخبِر عن البطل بأل؟ -هذا مثال ابن مالك- وقىٰ الله البطل، فاخبر عن البطل بأل؟ طبعًا أل صفةٌ صريحةٌ صلة أل، أل لابد أن تكون صلتها صفة صريحة، يعني وصف ما يكون فعل، الواقيه الله البطلُ، طب أخبِر عن الله؟ الواقي البطلَ الله. طيب.

جاء زيدٌ وعمروٌ، أخبِر عن زيد بالذي؟ الذي جاء -هات المعنىٰ- لا تُغير في الجملة، الذي جاء وعمروٌ زيدٌ، صحيح؟ الذي، زيدٌ، أخبر عن زيد فقط؟ الذي جاء وعمروٌ زيدٌ، صحيح؟

-وعمروًا.

عمروًا، عنده عمروٌ، جاء زيدٌ وعمرو، نعم؟ الذي... العطف، ماذا يقول في العطف؟ المراجع ما الذي يقول في العطف؟ يقول:

وَإِنْ عَلَىٰ ضَمِيْرِ رَفْعٍ مُتَّصِلٍ عَطَفْتَ فَافْصِل بِالضَّمِيْرِ المُنْفَصِلِ

لازم تقول: الذي جاء وعمروٌ، أو الذي جاء هو وعمروٌ، لابد أن تفصل، إذا عطفت علىٰ ضمير رفع، لابد أن تفصل بفاصل، فهذا تطبيق القواعد، فتقول: الذي جاء هو وعمروٌ زيد، طيب.

مررت بزيدٍ وعمروٍ، أخبِر عن زيد بالذي؟ الذي مررت به وعمروٍ زيدٌ، طيب، يقول:

وَعَـودُ خَـافِضٍ لَـدَىٰ عَطْـفٍ عَلَـىٰ ... ضَـمِيرِ خَفْـضٍ لاَزِمًـا قَـدْ جُعِـلاَ

فتقول: الذي مررت به وبعمروٍ، فتُعيد الخافض، إذا عطفت علىٰ ضمن الخفض، تُعيد الخافض، هذا قول الجمهور، وهو يقول: وليس لازمٌ عندي، طبعًا بابُ الأسئلة هذا قول الجمهور، فتأتي بقول الجمهور، ثم تقول: ويرىٰ غيرهم كذا وكذا، طبعًا منه، (وَلَيْسَ عِنْدِي لاَزِمًا) بيت بن مالك، طيب. يعني هذا هو المراد من الباب، الباب هو تمرين علىٰ مسائل النحو، ويكفي ذلك؛ لكيلا يضيع الوقت أكثر من ذلك.

انتقل إلىٰ الباب التاسع والخمسين، ليس غرضنا التميز والتوسُع في مسائل النحو، لكن هذا الباب يعني ربما من الأبواب التي لا تُماس في كتب النحو الصغيرة، ولا أكثر الكبيرة، لهذا أحببت أن أذكره فقط، في سؤال؟ نعم.

البيت الأخير، نعم.

وَإِنْ يَكُـنْ مَـا رَفَعَـتْ صِـلَةُ أَلْ ... ضَـمِيرَ غَيْرِهَـا أُبِـيْنَ وَانْفَصَـلْ

نعم ضمير غيرها إذ هما صلة، نعم. الباب التاسع والخمسون، هو (باب العدد)، وعقده ابن مالكٍ -رحمه الله- في عشرين بيتًا، وذكر فيه ست مسائل: المسألة الأولىٰ: الأعداد من ثلاثةٍ إلىٰ عشرة، والثانية: المائة والألف. الثالثة: الأعداد المركبة من أحد عشر إلىٰ تسعة عشر. المسألة الرابعة: ألفاظ العقود. المسألة الخامسة: إضافة العدد المركب. المسألة السادسة: صوغ فاعل من العدد واستعمالاته.

فيبدأ بالكلام علىٰ الأعداد المفردة من ثلاثةٍ إلىٰ عشرة، يُبيِّن حكمها وتمييزها، العدد ما اسمه؟ العدد الذي بعد اثنين، ما هو؟ ثلاثةٌ أم ثلاثٌ؟ ثلاثةٌ، العدد ثلاثةٌ، فلفظ العدد من ثلاثةٍ إلىٰ عشرة مؤنث، وحرف التاء ضاربٌ عليه، نعم، ولهذا لو قيل مثلًا: اسرد الأعداد، تقول الأعداد: واحدٌ، اثنان بالتذكير، ثم ثلاثةٌ، أربعةٌ، ولا يقصد أن تقول: ثلاثًا، قال في الأعداد من ثلاثة إلىٰ العشرة، يُبيِّن حكمها وتمييزها:

ثَلاَثَــةً بِالْتَّــاءِ قُــلْ لِلْعَشَــرَهْ فِــي عَــدِّ مَــا احَــادُهُ مُــذَكَّرَهْ
فِـي الْضِّـدِّ جَـرِّدْ وَالْمُمَيِّـزَ اجْـرُرِ جَمْعًـا بِلَفْـظِ قِلَّـةٍ فِـي الأَكْثَـرِ

وقوله: (ثلاثةً بالتاء) كذا في أكثر النُسخ، وجاء في بعض النُسخ والشروح: (ثلاثةٌ) بالضم، لو قلت: (ثلاثةً) بالنصب، فهو مفعولٌ به مقدَّر لكل؛ يعني قل ثلاثةً، وإن رفعته (ثلاثةٌ) فهو مبتدأ، وجملة قل خبره، ثم يتكلم علىٰ لفظ المائة والألف، حكمهما وتمييزهما، فيقول:

وَمِائَـةً وَالأَلْـفَ لِلْفَـرْدِ أَضِـفْ وَمِائَـةٌ بِـالْجَمْعِ نَـزْرًا قَـدْ رُدِفْ

ثم يتكلم علىٰ الأعداد المركبة؛ أي من أحد عشر إلىٰ تسعة عشر، ويُطيل الكلام فيها فيقول:

وَأَحَـدَ اذْكُـرْ وَصِـلَنْهُ بِعَشَـرْ مُرَكِّبًـا قَاصِـدَ مَعْـدُوْدٍ ذَكَـرْ
وَقُلْ لَـدَىٰ الْتَّأْنِيْـثِ إِحْدَىٰ عَشْرَهْ وَالْشِّـيْنُ فِيْهَـا عَـنْ تَمِـيْمٍ كَسْـرَهْ
وَمَــعَ غَيْــرِ أَحَــدٍ وَإِحْــدَىٰ مَعْهُمَــا فَعَلْــتَ فَافْعَــلْ قَصْــدَا
وَلِثَلاَثَــــةٍ وَتِسْــــعَةٍ وَمَــــا بَيْنَهُمَــا إِنْ رُكِّبَــا مَــا قُــدِّمَا
وَأَوْلِ عَشْــرَةَ اثْنَتَــيْ وَعَشَــرَا إِثْنَــيْ إِذَا أُنْثَــىٰ تَشَــا أَوْ ذَكَــرَا
وَالْيَا لِغيْـرِ الرَّفْـعِ وَارْفَـعْ بِـالأَلِفْ وَالْفَتْحُ فِـي جُـزأَيِ سِـوَاهُمَا أُلِـفْ

وقوله في أول الأبيات: (وَأَحَدَ اذْكُرْ وَصِلَنْهُ بِعَشَرْ) الهاء هنا هي هاء الضمير -هاء الغائب-، يُسمونها هاء الكناية، وهاء الغائب للمفرد، وفي القراءات تُسمىٰ بهاء الكناية، لها ثلاثةُ أحوال من حيث وصلها: ويجب أن توصل في موضع، ويمتنع وصلها في موضع، ويجوز وصلها وعدم وصلها في موضع، وصلها يعني أن تُشبع الحركة التي عليها، إن كانت ضمة تُشبعها حتىٰ تكون واوًا، تقول: كتابهُ، وإن كانت كسرها تُشبعها حتىٰ تصير ياءً، من كتابهِ، فيجب أن تصلها إذا تحرك ما قبلها وما بعدها، تقول: كتابه جميلٌ، هنا يجب الوصل؛ يعني أن تُشبع الحركة حتىٰ تكون واوًا أو ياءًا.

والحالة الثانية: يمتنع وصلها إذا كان ما بعدها ساكنًا؛ كأن تقول: كتابه الجميل، كتابه الحق، والحالة الثالثة والتي يجوز فيها الوصل وعدم الوصل: أن يكون ما قبلها ساكنًا وما بعدها متحركًا، نحو: عليهِ محمد، في خبر، صلنه بعشر، النون قبلها ساكنة، وما مبعدها متحركة، ومن حيث اللغة لك ألا تصل وهذا هو الأكثر في السماع، تقول: فيه خبر، عليه أمر، أوقف، ويجوز أن تصل، وهذا جائز قليل، فتقول: فيه خبر، وعليه أمر.

وأما من حيث القراءة القرآنية، فكل قارئ له

في ذلك أحكام، وحفص أخذ بالموضعين الأولين فيصل حيث الوجوب، ولا يصل في موضع عدم الوجوب، وأما في الموضع الثالث إذا كان ما بعدها متحركًا وما قبلها ساكنًا فإنه لا يصل، إلا في موضعٍ واحد، وهو في قوله تعالىٰ: ﴿فِيهِ مُهَانًا﴾[الفرقان: ٩٦]، وفي الألفية في هذا الموضع الأصل أنك ما تصل علىٰ الأكثر، إلا إذا اضطرت الورد الشعري ذلك فتصل، وهنا لا حاجة للوصل؛ لأن الوزن مستقيم بلا وصل، ولو وصلت فقلت: (وَأَحَدَ اذْكُرْ وَصِلَنْهُ بِعَشَرْ)، فهو أيضًا منظوم، ولكنه علىٰ خلاف الأرجح.

وقوله بعد ذلك: (وَأَوْلِ عَشْرَةَ اثْنَتَيْ وَعَشَرَا... إِثْنَيْ) إثني كما ترون جاءت في أول الشطر الثاني، وهو اسمٌ مبدوءٌ بهمزة وصل؛ ولأنه وقع في أول الشطر الثاني فيجب لهزة الهمزة أن تُقطع؛ لأن أوائل الأبيات وأوائل الأشطار كأوائل الكلام، فعندما تبدأ اسمٌ فلابد أن تقطعه في أول الكلام، وأول البيت وأول الشطر كبداية الكلام.

ولم تقع كلمةٌ أولها همزة وصلٍ في الشطر الثاني إلا في موضعين في الألفية: هذا الموضع في باب العدد، والموضع الثاني سيأتينا في آخر الألفية (إحذف كعدةٌ)، نعم في فصل الإبدال، فيُقال هنا ما قيل هناك، فإن قلت: وكيف تُكتب؟ اثني هنا وإحذف هناك بهمزة وصل أم بهمزة قطع؟ ففي ذلك خلاف، أين؟

يعني المحققين المتأخرين علىٰ كتابته قطعًا أو وصلًا، لكن الذي أُرجحه وأراه، أنها تُكتب همزة وصلٍ محركةً، همزة وصل بحركة؛ يعني همزة وصل وتحتها كسرة؛ لأنها لم

تُقطع لضرورة الشعر، كما رأينا في قوله: (وعارض الإسمية) هنا يجب أن تُكتب همزة قطع؛ لأنها قُطعت لضرورة الشعر، أما هنا ما انقطعت لضرورة الشعر، وإنما قُطعت؛ لأنها في أول الكلام، في أول البيت، في أول الشطر، وأنت في أول الكلام الآن لابد أن تقطع، فلو قلت: الله أكبر، كيف تكتب الله أكبر؟ بهمزة وصل أم قطع؟ وصل، فقُطعت لأنها وقعت في أول الكلام لا لضرورة الشعر والله أعلم.

ثم بعد ذلك تكلم -رحمه الله تعالىٰ- علىٰ ألفاظ العقود، فقال:

وَمَيِّزِ الْعِشْرِيْنَ لِلْتِّسْعِيْنَا ... بِوَاحِدٍ كَأَرْبَعِيْنَ حِيْنَا

وفي بعض النُسخ: (وميِّز العشرين) أي العرب، ثم عاد بعد ذلك إلىٰ الأعداد المركبة، فبيَّن تمييزها -تمييز الأعداد المركبة-، وقال:

وَمَيَّزُوَا مُرَكَّبًا بِمِثْلِ مَا ... مُيِّزَ عِشْرُوْنَ فَسَوِّيَنْهُمَا

وما زال يتكلم علىٰ العدد المركب، فبيَّن حكم العدد المركب إذا أُضيف؛ كأن تقول: هذا أحد عشرك -أحد عشر كتابًا مثلًا- لأ، قائلًا هذا أحد عشرك، أو هذا أحد عشر زيدًا، فالآن أحد عشر أضفته، إضافة العدد المركب، يقول فيها:

وَإِنْ أُضِيْفَ عَدَدٌ مُرَكَّبُ ... يَبْقَ الْبِنَا وَعَجُزٌ قَدْ يُعْرَبُ

إذن فإذا أضفتها فالأفضل والأفصح أن يبقىٰ البناء، هذا أحد عشرك، أحد عشر زيدًا، وهناك لغةٌ قليلة أن تُبقي الأول مبنيًا علىٰ الفتح، وتوقع الإعراب علىٰ الثاني، فتقول: هذا أحد عشرُك، ورأيت أحد عشرَك، ونظرت إلىٰ أحد عشرِك، وقوله: (يبقىٰ) كذا في أغلب النُسخ بإثبات الألف، مع أنها واقعةٌ في جواب الشرط، والذي جوز ذلك كون فعل الشرط ماضيًا وهو أُضيف، وجاء في بعض النُسخ: (يبق) ياء ألف ويكون علىٰ الكثير.

ثم تكلم بعد ذلك علىٰ مسألةٍ أطال فيها، وهي: صوب اسم الفاعل من الأعداد -من واحد إلىٰ عشرة- الحادي، والثاني، والتاسع، والعاشر، فما حكم ذلك؟ أما من حيث التذكير والتأنيث، فإنها لا تكون كالأعداد بل تكون كالنعوت والصفات، فاسم الفاعل من

الأعداد يُوافق ما قبله تذكيرًا وتأنيثًا، يوافق المعدود تذكيرًا وتأنيثًا، المدرسةُ الخامسةُ، والكتابُ الخامسُ، لكن لها استعمالات، وهي خمس استعمالات، سيذكرها جميعًا ابن مالك.

الاستعمال الأول: أن يُستعمل مفردًا، لا يُضاف إلىٰ شيء؛ الأول، التاسع، العاشر، وفي ذلك يقول:

وَصُغْ مِنِ اثْنَيْنِ فَمَا فَوْقُ إِلَىٰ ... عَشَرَةٍ كَفَاعِلٍ مِنْ فَعَلاَ
وَاخْتِمْهُ فِي التَّأْنِيثِ بِالتَّا وَمَتَىٰ ... ذَكَّرْتَ فَاذْكُرْ فَاعِلًا بِغَيْرِ تَا

الاستعمال الثاني لفاعل من العدد: أن يُضاف إلىٰ مثله، كقوله تعالىٰ: ﴿ثَانِيَ اثْنَيْنِ﴾[التوبة:٤٠]، وفي قوله تعالىٰ: ﴿ثَالِثُ ثَلاثَةٍ﴾[المائدة:٧٣]، وفي ذلك يقول ابن مالك:

وَإِنْ تُرِدْ بَعْضَ الَّذِي مِنْهُ بُنِي ... تُضِفْ إِلَيْهِ مِثْلَ بَعْضٍ بَيِّنِ

الاستعمال الثالث: أن يُضاف إلىٰ ما هو أقل منه، فتقول: ثالث اثنين، وفي قوله تعالىٰ: ﴿مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَىٰ ثَلاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ﴾[المجادلة:٧] يعني رابع الثلاثة، وفي ذلك يقول ابن مالك:

وَإِنْ تُرِدْ جَعْلَ الأَقَلِّ مِثْلَ مَا ... فَوْقُ فَحُكْمَ جَاعِلٍ لَهُ احْكُمَا

ثم يتكلم علىٰ استعمالها الرابع وهو: أن تُرَكِّب فاعلًا مع العشرة؛ يعني ثالث عشر، ثالثة عشرة، أن تُرِّكب فاعل مع العشرة، ثم يُضافان معًا إلىٰ مركبٍ آخر، نحو: هذا ثاني عشر اثني عشر، ويجوز لك في ذلك -في هذا الاستعمال- ثلاث صور، يذكرها ابن مالك: الأولىٰ أن تقول: هذا ثاني عشر اثني عشر لبناء الجميع، والصورة الثانية أن تقول: هذا ثاني اثني عشر، ماذا حدث؟ حذفت الأول. والصورة الثالثة أن تقول: هذا ثاني عشر، فحذفت عجز الأول وصدر الثاني، قال بن مالك في هذه الاستعمالات:

وَإِنْ أَرَدْتْ مِثْلَ ثَانِي اثْنَيْنِ ... مُرَكَّبًا فجِيءَ بِتَرْكِيبَيْنِ

أَو فَـــاعلًا بِحالَتيـــهِ أَضِـــف إِلـىٰ مُرَكَّــبٍ بِمَــا تَنْـوِي يَفِـي
وَشَــاعَ الاسْــتِغْنَا بِحَــادِي عَشَـرَا وَنَحْــــــــــــــوِهِ

فذكر الصور الثلاث، طيب والاستعمال الخامس لفاعل من الأعداد، هم تستعمل مع ألفاظ العقود، فتجد الواو بينهما الخامس والعشرون، الثالث والثلاثون، وفي ذلك يقول ابن مالك:

.... وَقَبْـــلَ عِشْــــرِيْنَ اذْكُـــرَا
وَبَابِـهِ الْفَاعِـلَ مِـنْ لَفْـظِ الْعَـدَدْ بِحَالَتَيْـــهِ قَبْـــلَ وَاوٍ يُعْتَمَـــدْ

وبذلك ينتهي كلامه علىٰ باب الأعداد، ليذكر بعد هذا الباب بابًا آخر يتعلَّق أيضًا بالأعداد، وهو الباب المتم الستين (باب كَمْ وَكَأَيِّنْ وَكَذَا) وهي كنايات الأعداد، كناياتٌ عن أعدادٍ مبهمة، إما استفهامًا عنها، وإما إخبارًا عنها، فيعقد الباب في أربعة أبيات، يذكر فيها ثلاث مسائل: الأولىٰ: تمييز كم الاستفهامية، الثانية: تمييز كم الخبرية. الثالثة: تمييز كأينٍ وكذا ومعناهما، فيقول -رحمه الله- في تمييز كم الاستفهامية:

مَيِّـزْ فِـي الاسْـتِفْهَامِ كَـمْ بِمِثْـلِ مَـا مَيَّزْتَ عِشْرِيْنَ كَكَمْ شَخْصًا سَمَا

ثم ينتقل إلىٰ أن تمييز كم الاستفهامية يجوز جره بمن في مواضع، فيقول:

وَأَجِـــزَانْ تَجُـــرَّهُ مِـــنْ مُضْـــمَرَا وَلِيَــتْ كَــمْ حَــرْفَ جَــرَ مُظْهَــرَا

وقوله: (وأجزان)؛ أي وأجز أن، ثم خفف الهمزة بحذفها، ونقل حركتها إلىٰ الساكن قبلها، ثم تكلم علىٰ تمييز كم الخبرية، وقال:

وَاسْـــتَعْمِلَنْهَا مُخْبِـــرًا كَعَشَـــرَهْ أَوْ مِائَـــةٍ كَكَـــمْ رِجَـــال أَوْ مَـــرَهْ

وقوله: (مره)؛ أي امرأة، وفيها ثلاث لغات عن العرب: امرأة، ومرأة، ومره، كلها لغاتٌ مسموعةٌ عن العرب، وبعد أن انتهىٰ من الكلام علىٰ كم الاستفهامية والخبرية، تكلم علىٰ كأيٍ وكذا، بيَّن معناهما وتمييزهما، فقال:

كَكَـمْ كَـأَيِّنْ وَكَـذَا وَيَنْتَصِـبْ تَمِيِيْـزُ ذَيْـنِ أَو بِـهِ صِـلْ مِـنْ

فبيَّن أن كأيٍ وكذا ككم؛ أي ككم الخبرية، فكأيٍ وكذا إخبارٌ عن العدد، واستفهام، أما التمييز فهو إما أن ينتصب، وإما أن يوصل بمن، وقوله: (أو به صِل) هذا الذي في أكثر النُسخ، وجاء في بعض النُسخ والشروح: (وبه صِل) بالواو، لا بأو، وفي ذلك ينتهي كلامه عن العدد، وكناية العدد، ليتكلم علىٰ باب جديد، وهو الباب الحادي والستون (باب الْحِكَايَةُ).

الباب الحادي والستون (الحكاية)، وعقده -رحمه الله تعالىٰ- في ثمانية أبيات، والحكاية قد تحتاج إلىٰ شرحٍ سريع؛ لأنها لا ترد في كتب النحو المختصرة والمتوسطة، الحكاية هي: إيراد لفظ المتكلم علىٰ حسب ما أورده، أو حكاية صفته، أن تحكي لفظه كما هو، أو تحكي صفة اللفظ، يعني اللفظ مرفوع، منصوب، مجرور تحكي هذا الإعراب، والحكاية لها خمسة أنواع: النوع الأول: حكاية صفة النكرة بأيٍ.

أي إذا قيل لك: (جاء طالبٌ) تريد أن تسأل وتستفهم عن هذا الطالب بأي، ماذا تقول؟ أيٌ، فإذا قيل: (رأيت طالبًا) استفهم؟ أيًا، (مررت بطالبٍ) أيٍ، (جاء طالبان) أيان، (رأيت طالبين) أيين، (جاء طلابٌ) أيون؟، (رأيت طلابًا) أيين، فتحكي صفة النكرة؛ يعني إعرابها، فتروا أن أيًا في الحكاية تُطابق المسؤول عنه في كل شيء، في الإعراب: رفعًا، ونصبًا، وجزمًا، في التذكير والتأنيث، في الإفراد والتثنية والجمع، مثلنا بذلك إلا التأنيث والتذكير.

في التذكير وفي التأنيث: (جاءت طالبةٌ) استفهم، لابد أن يُطابق، أيةٌ، (ورأيت طالبةً) أيةً، (ومررت بطالبةٍ) أيةٍ، (وجاءت طالبتان) أيتان، كما تفر طالبة، (طالبتان) أيتان، (ورأيت طالبتين) أيتين، (وجاءت طالبات) الطالبة طالبات، كذلك تقول: أياتٌ، (وأرأيت طالبات) أياتٍ، نعم. وفي ذلك يقول ابن مالك؛ أي في هذا النوع -كفاية صفة النكرة بأي-:

اِحْكِ بِأَيّ مَا لِمَنْكُورٍ سُئِلْ   عَنْهُ بِهَا فِي الْوَقْفِ أَوْ حِيْنَ تَصِلْ

كل الذي قلناه شرحه في البيت، النوع الثاني من أنواع الحكاية: حكاية صفة النكرة بمن، إذا أردت أن تحكي في من، لك أن تحكي، لك أن تستفهم بمن بلفظها، من... من... من، سواء كان مذكرًا مفردًا، مفردًا مثنىٰ، جمعًا، من، إذا أردت أن تحكي لفظ النكرة المسؤول

عنها، هذا باب الحكاية، يقول: باب الاستفهام المطلق، ولكن الحكاية بمن تختلف عن الحكاية بأيٍ من وجهيين:

الأول: أن أيًا معرفة رفعًا ونصبًا وجرًا، وأما من فإنك عند الحكاية تحكي بها بحركةٍ مشبعة دون تنوين؛ يعني تقول: (جاء طالبٌ) اسأل بالحكاية عنه، تقول: منُ؟ ولا تنون، منُ، نون ضمه ثم أُشبعت، ليست مثل أيٌّ معربة، تأمنُ، ورأيتُ طالبًا منِ، ومررتُ بطالبٍ منِ، وجاء طالبان منان بسكون النون، وهذا هو الفرق الثاني.

الفرق الثاني: أن أيًا يُحكىٰ بها في الوقف وفي الوصل، وقفت: أيٌّ، أيًّا، أيٍّ، أو وصلت: أيٌّ يا محمد، أيًّا تريد سواء وقفت عليها أو وصلت، وتحكي بها، لكن من لا تحكي بها إلا إذا وقفت عليها ساكنةً، فإذا وصلت ذهبت الحكاية ولم تقل إلا منْ، لكن لو وصلت (من تريد)، (من يا محمد)، ما هن من، طيب، وجاء طالبان منان، ورأيتُ طالبين منين، وجاء طلابٌ منون، ورأيتُ طلابًا منين، وجاءت طالبةٌ منه، هي منةٌ، التاء تاء التأنيث؛ يعني كل هذا في الوقف لابد أن تكون ساكنة، إذًا تاء التأنيث ساكنة، شرط منه، وكذلك رأيتُ طالبةً، ومررت بطالبةٍ منه، وجاءت طالبتان هي منه، وثنها منه: منْتان ستُسكن النون؛ لأنها من ثم تان، منتان، ورأيتُ طالبتين منتين، وجاءت طالبات منات، ورأيت طالبتٍ مناةْ، لابد من السكون، هذا في الوقف فقط، وفي ذلك كله يقول ابن مالكٍ -رحمه الله-:

وَوَقْفًا احْكِ مَا لِمَنْكُورٍ بِمَنْ ... وَالْنُّوْنَ حَرِّكْ مُطْلَقًا وَأَشْبِعَنْ
وَقُلْ مَنَانِ وَمَنَيْنِ بَعَدَ لِي ... إِلْفَانِ بِابْنَيْنِ وَسَكِّنْ تَعْدِلْ
وَقُلْ لِمَنْ قَالَ أَتَتْ بِنْتٌ مَنَهْ ... وَالْنُّوْنُ قَبْلَ تَا الْمُثَنَّىٰ مُسْكَنَهْ
وَالْفَتْحُ نَزْرٌ وَصِلِ الْتَّا وَالأَلِفْ ... بِمَنْ بِإِثْرِ ذَا بِنِسْوَةٍ كَلِفْ
وَقُلْ مَنُوْنَ وَمَنِيْنَ مُسْكِنًا ... إِنْ قِيْلَ جَا قَوْمٌ لِقَوْمٍ فُطَنَا
وَإِنْ تَصِلْ فَلَفْظُ مَنْ لاَ يَخْتَلِفْ ... وَنَادِرٌ مَنُوْنَ فِي نَظْمٍ عُرِفْ

وقوله في البيت الأول: (وَالْنُّوْنَ حَرِّكْ مُطْلَقًا وَأَشْبِعَنْ) ما هذه النون في وأشبعن؟ نون

التوكيد، الثقيلة أم الخفيفة؟ الثقيلة، ولا يصح أن تكون الخفيفة؛ لأنها لو كانت الخفيفة لوجب أن تُقلب ألفًا، إذن هنا كيف نكتبها وأشبعن؟ بشدة وسكون، ولا يصح أن نكتبها بالسكون، لما قلناه من قبل، وكذا جاء في النسخة التي عليها إجازة أبي حيان، أبو حيان أندلسي، والمغاربة لهم طريقة في الألفية، موجودة إلىٰ الآن، المغرب عمومًا، المغرب وموريتانيا، وهو أنهم يحفظون الألفية حتىٰ إذا أتقنوها، يحفظون الألفية كما هي، حتىٰ إذا أتقنوها من قوة إتقانهم في الإسماع الأخير -في الحفظ الأخير- يحفظ الألفية، يحفظ أبيات الألفية المقيدة بإعرابها؛ يعني

وأســــــتعين الله في الألفيـــــة　　　مقاصــد النحــو بــه محويــة

هذا في الحفظ، في الحفظ الأخير يتأكد من فهمك لها، يقول: اقرأ بالإعراب، ويتلوها له بالإعراب، فيقول:

وَأَسْتَعِــــــينُ اللهَ فِي أَلْـــــفِيَّهِ　　　مَقَاصِــدُ النَّحْــوِ بِهَــا مَحْــوِيَّهٌ

الذي يعرف الإعراب يفهم، ولهذا نجد بعض نُسخ الألفية التي عند المغاربة، في نحو: (وَأَسْتَعِـينُ اللهَ فِي أَلْـفِيَّهْ) تجد سكون علىٰ ألفية وكسرتين، كنسخ أبي حيان، نُسخ أبي حيان كلها فيها كذا، أي البيت مقيد؛ يعني أخره ساكن تجد عليه سكون، ومع السكون حركة الإعراب لو أردنا أن نُعرب.

فلهذا هنا (لأشبعنْ) في هذه النسخة -نسخة أبي حيان- وضع عليها شدة، وفتحة، وسكون، فعند الوقف: (لأشبعنْ)، وعند الوصل: (وأشبعنَّ)، وأما الشيخ خالد الأزهري -رحمه الله- في إعراب الألفية، فإنه ذكر أن الفعل هنا مؤكدٌ بالنون الخفيفة، وما ذكره الشيخ خالد غفلةٌ، أما قرره النحويون من أن نون التوكيد الخفيفة يجب قلبها عند التوكيد بعد الفتح ألفًا، ومنهم: ابن مالك تنظيرًا في البيت الثامن والأربعين بعد الستمائة، وفي شرح الشافية، وتطبيقًا في ألفيته كثيرًا، وحكىٰ السيوطي هذا الحكم عن النحويين إجماعًا، نعم؟

سؤال: بخصوص قول المصنِّف: (والنون حُرِّك).

الشيخ: لا لا قوله: (والنون حرِّك) لا يريد أشبعنْ، يرد منْ، منْ عند الحكاية لا تقل: منْ، فقل: منُ، حديث أصبر: منُ، منَ، منِ، يعني لا يحدد ولا يتكلم علىٰ نون أشبعن. وقوله: (وَقُلْ مَنَانِ وَمَنَيْنِ بَعَدَ لِي) في نهاية هذا الشطر يكون قد انتهىٰ من الألفية ثلاثة أرباعها؛ لأن الألفية ألفٌ وبيتان، فثلاثة أرباعها: واحدٌ وخمسون بيتًا وسبعمائةٍ وشطر، وهو هذا الشطر، وهذا طبعًا علىٰ النسخة المعروفة المشهورة، أما علىٰ نسخة ابن هشام ألف بيت، ما انتهت قبل قليل، طيب.

وقوله: (بِإِثْرِ ذَا بِنِسْوَةٍ كَلِفْ) هل المعنىٰ ذا كلفٌ بنسوة أم ذا كلفَ بنسوة؟ كلاهما محتمل، وقوله: (وَنَادِرٌ مَنُوْن فِي نَظْمٍ عُرِفْ) يريد أن كلمة منون، أو يريد أن الحكاية بمن، وقد قرر أنها لابد أن تكون بالسكون، تُسكِّن آخره، قد تأتي متحركةً في الشعر، في الضرورة الشعرية، ومن ذلك قول الشاعر:

أتــوا نــاري فقلــتُ منــونَ أنــتُم ... فَقَـالُوا الْجِّـنُ قُلْتُ عِمُـوا ظَلاَمَـا

من قصيدةٍ جميلة (لي تأبط شرًا)، فإن كان ابن مالك أراد عموم الحكم؛ يعني يقول: إنه يجب أن تُسكِّن، لكن في الشعر يجوز أن تُحرِّك لضرورة الشعر، فهو كما قال، وإن أراد بهذا الشطر الإشارة إلىٰ ذلك البيت، فيكون قد أشار إلىٰ الأشعار في أربعة مواضع، وفي موضعٍ خامس ذكر بيتًا كاملًا، ففي الموضعين صرح بالأجزاء المنقولة من البيتين، فذكرنا ذلك من قبل، وفي موضعيين إشارة محتملة، الموضع الأول: (فاعدوا فعد لوس)، والموضع الثاني وهو هنا منوط.

ثم في الأخير نتكلم علىٰ النوع الثالث من أنواع الحكاية، إذن هي ثلاثة أنواع: الحكاية بأيٍ، والحكاية بمن، والنوع الثالث من الحكاية: حكاية العلم للفظه بعد من، فإذا قيل: (جاء زيدٌ)، فقل: من زيدٌ، وإذا قيل: (رأيت زيدًا)، فقل: من زيدًا، وإذا قيل: (مررت بزيدٍ)، فقل: من زيدٍ، وهكذا، حكاية العلم بلفظه لعد من، وفي ذلك يقول ابن مالك -رحمه الله-:

وَالْعَلَـمَ احْكِيَنَّـهُ مِـنْ بَعْـدِ مَـنْ ... إِنْ عَرِيَـتْ مِـنْ عَـاطِفٍ بِهَـا اقْتَـرَنْ

وهذا آخر بيتٍ في الباب، مع أنه بقي من أنواع الحكايات نوعان: الرابع والخامس، فلم يذكرهما -رحمه الله تعالىٰ- هنا، أما النوع الرابع من الحكاية فهي: حكاية جملة، أن تحكي الجملة كما هي، ولم يذكرها ابن مالك هنا، ولكنه أشار إليه في مواضع أُخر من ألفيته؛ كقوله: (أو حُكيت بالقول)، وفي قوله: (وَإِنْ أَتَتْ فَالقَولَ أَضْمِرْ تُصِبِ)، فالجمل بعد القول؛ كأن تقول: (قال الأستاذُ العلمُ نافعٌ)، (قلت: إن العلمَ نافعٌ)، فتحت الجملة بلفظها.

والنوع الخامس من الحكاية: حكاية المفرد إذا أريد لفظه لا معناه، إذا أردت من الكلمة لفظها لا معناها، فلك أن تحكيها، ولك أن تُعربها، ويدخل في ذلك صور منها: أن تتقدم كلمةٌ في الكلام، فتحكيها بلفظها، أنت تريد لفظها لا معناها، ومن ذلك قول العرب: قال: عندي تمرتان، فقال له صاحبه: دعنا من تمرتان؛ يعني دعنا من كلامك هذا، لا يريد دعنا من التمرتين تمرة أو تمرة، لأ يريد دعنا من كلامك هذا، دعنا من تمرتان.

وكأن يقول قائل مثلًا -مثال ما له علاقة- فيقول: جاء المهندسون، فتقول له: اترك المهندسون واهتم بعملك، لا يقول: اترك المهندسون هؤلاء، يقول: اترك، هذا كلام عنك، اترك هذا الكلام واهتم بعملك، فإذا أردت اللفظ، فلك أن تحكيه، ولك أن تُعرب.

ومن الصور التي تدخل في ذلك: المسمىٰ للأسماء الستة، والمثنىٰ، والجمع، أن تُسمىٰ الأسماء الستة، أو المثنىٰ، أو الجمع، في قولك: مررت بأبو ظبي، أو صعدت فوق أبو قُبيب، أبو ظبي وأبو قبيب ليست كنن، أبو ظبي ليست كُنية للمدينة، وأبو قُبيب ليست كنية للجبل؛ لأن الكنية لا تكون إلا بعد الاسم، يكون الاسم سُميت به، ثم بعد ذلك يُكنىٰ، فأبو ظبي ليس كنية، لكن يأخذ حكم الكنية فيجب إعرابه، فلك أن تُعربه ولك أن تحكيه.

ومن ذلك: هذه البحرين، أنت تريد بالبحرين، بحر وبحر؟ يعني مثنىٰ بحر وبحر؟ لأ لا تريد معنىٰ البحرين: بحر وبحر، وإنما تريد هذه اللفظة، وهي مسمىٰ، تقول: هذه البحرين، فيجوز أن تُعربها، فتقول: هذه البحران، ولم يذكر ابن مالك هذا النوع الخامس من الحكاية.

سؤال: بخصوص إعراب الكنية.

الشيخ: ننظر هل هذا كنية أم مسمىً به، فإذا قلت أبو بكر، حلقة أبي بكر الصديق، مسجد أبي بكر، أبي بكر، كُنية أم اسم؛ يعني سُمي بذلك، إن كانت كنية فلابد أن يُعرب إعراب الأسماء الستة، ليس فيه غير ذلك، زكن اسمه عبد الله، وكنيته أبو بكر، لكن يجب أن تُعرب، هنا يجب أن تُعرب.

أبو عمروٍ البصري، ابن العلىٰ مختلف فيه، فهناك قولٌ قوي أن أبو عمرو اسمه، عندما ولد سماه أبوه أبو عمرو، فليست كُنيةً له، وهذا نجده عند بعض الإخوة الآن، يقول لك: آخر مولود فيُسميه أبو بكر، فحينئذٍ ما نقول: هذا كنية له، فتعربه إعراب الساكن، هذا ما هو اسمه، ألك أن تعربه إعراب الأسماء الستة، ولك أن تحكيه كما هو، جاء أبو بكر، ورأيت أبو بكر، سلمت علىٰ أبو بكر، نعم.

والكُنية علم، اسمٌ معينٌ مسمىٰ مطلق علمه؛ يعني العلم ماسك، فلم يُعيِّن المسمىٰ، والأعلام بعضها قد تكون من بعض، يعني أبو بكر الصديق معروف، لكن بعض المسلمين اسمه عبد الله، ما نقول بعد اسم أبو بكر اسمه، أبو بكر كنيته، فتأخذ حكم الكنية، بخلاف ما لم سُمي أبو بكر، سميته بأبو بكر، كتسمية المدينة بأبو ظبي، وتسمية الجبل بأبو قُبيب، هذا سميته أم نقلته من الأسماء الستة، ثم نقل، فصلته من الأسماء الستة إلىٰ العلمية، كما لو سميته بيذهب، أو سميته بجاد الحق، نقلته من باب إلىٰ باب، فإذا نقلته من باب إلىٰ باب حينئذٍ لك أن تحكي ولك أن تُعرِب.

لكن إذا بقي في بابه أصلًا هو في بابه كنيه، فليس له إلا بابه أن تُعرِب؛ يعني هل لك أن تقول: هذا رجلان، كما تقول: هذه البحرين؟ جاء عذر تقول: هاذان للتثنية ورجلان بالرفع، لكن لو سميت ابنك بحسنين، تقول: هاذان حسنين؟ تقول: هذا حسنين، أو هذا حسنان، تُعربه أو تحكيه، إذا جاء الأذان نأذن، الأذان لا يُستأذن فيه، والله أعلم وصلىٰ الله وسلم علىٰ نبينا محمد، وعلىٰ آله وصحبه.





تكملة الدرس الرابع

(بعد الصلاة)

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام علىٰ نبينا محمد، وعلىٰ آله وأصحابه أجمعين، أما بعد...

فنحن في مغرب ليلة السادس والعشرين من رجب من سنة ثنتين وثلاثين وأربعمائة وألف في جامع الزهراء في مدينة البكيرية، نعقد بحمد الله وتوفيقه الدرس الثامن من دروس فتح ألفية بن مالكٍ -رحمه الله تعالىٰ-، في بدايتها نُعيد قراءة بيتٍ في باب العدد، أخطأنا في القراءة ...، وهو البيت الحادي والأربعون بعد السبعمائة، ولفظه:

وَإِنْ تُـرِدْ جَعْـلَ الأَقَـلِّ مِثْـلَ مَـا ... فَـوْقُ فَحُكْـمَ جَاعِـلٍ لَـهُ احْكُمَـا

ونحن قرأناه وحكم فاعلٍ، ثم نعود بعد ذلك إلىٰ حيث توقفنا إلىٰ فتح الباب الثاني والستين من أبواب ألفية ابن مالك وهو (باب التَّأْنِيْثُ) الذي عقده -رحمه الله تعالىٰ- في ثلاثة عشر بيتًا، وابتداءً من هذا الباب، يبتدأ كلام ابن مالك -رحمه الله تعالىٰ- علىٰ التصليح إلىٰ آخر الألفية، ويذكر في هذا الباب خمس مسائل:

الأولىٰ: علامتا التأنيث. الثانية: ما لا تدخله علامة التأنيث. الثالثة: انقسام ألف التأنيث إلىٰ مكسورةٍ وممدودة. الرابعة: أوزان ألف التأنيث المكسورة. الخامسة: أوزان ألف التأنيث الممدودة، فيبدأ بالكلام علىٰ علامتي التأنيث، وهما: فاء التأنيث، وألف التأنيث، فيقول -رحمه الله تعالىٰ-:

عَلاَمَــةُ التَّأْنِيْــثِ تَــاءٌ أَوْ أَلِــفْ ... وَفِـي أَسَـامٍ قَـدَّرُوا التَّـا كَـالْكَتِفْ

وَيُعْـــرَفُ التَّقْـــدِيْرُ بِالضَّـــمِيْرِ وَنَحْـوِهِ كَـالرَّدِّ فِـي الصَّـغِيْرِ

وقوله: (أسامٍ)؛ أي أسامي وهو جمع اسمٍ، ويُجمع اسمٌ علىٰ أسماء وأسامٍ، وأسامٍ في الحقيقة هو جمع الجمع، فالمفرد: اسمٌ، وجمعه: أسماء، وجمع الجمع: أسامي، ثم بعد ذلك يتكلم علىٰ ما لا تدخله علامة التأنيث، فليس كل اسمٍ للمأنث تدخله علامة التأنيث، وهناك أسماء لا تدخلها علامة التأنيث يُبينها فيقول:

وَلاَ تَلِـــي فَارِقَـــةً فَعُـــوْلاَ أَصْـلًا وَلاَ الْمِفْعَـالَ وَالْمِفْعِـيْلاَ
كَـــذَاكَ مِفْعَـــلٌ وَمَـــا تَلِيْـــهِ تَـا الْفَـرْقِ مِـنْ ذِي فَشُـذُوْذٌ فِيْـهِ
وَمِـــنْ فَعِيْـــلٍ كَقَتِيْـــلٍ إِنْ تَبِـــعْ مَوْصُـــوْفَهُ غَالِبًـــا الْتَّـــا تَمْتَنِـــعْ

وقوله: (وَلاَ الْمِفْعَالَ وَالْمِفْعِيْلا) جاء في بعض النُسخ أصلًا (وما مفعالًا أو مفعيلا) بالتنكير، ثم يتكلم بعد ذلك علىٰ انقسام ألف التأنيث إلىٰ مكسورةٍ وممدودة، فيقول:

وَأَلِـــفُ التَّأْنِيْـــثِ ذَاتُ قَصْـــرِ وَذَاتُ مَـــدٍ نَحْـــوُ أُنْثَـــىٰ الْغُـــرِّ

ثم يذكر أوزان ألف التأنيث المكسورة، ويُمثل لبعضها، فيقول -رحمه الله تعالىٰ-:

وَالاشْـــتِهَارُ فِـــي مَبَـــانِي الأُوْلَـــىٰ يُبْدِيْـــهِ وَزْنُ أُرَبَـــىٰ وَالطُّـــولَىٰ
وَمَرَطَـــىٰ وَوَزْنُ فَعْلَـــىٰ جَمْعَـــا أَوْ مَصْـــدَرًا أَوْ صِـــفَةً كَشَـــبْعَىٰ
وَكَحُبَـــارَىٰ سُـــمَّهَىٰ سِـــبَطْرَىٰ ذِكْـــرَىٰ وَحِثِّيثَـــىٰ مَـــعَ الْكُفُـــرَّىٰ
كَـــذَاكَ خُلَّيْطَـــىٰ مَـــعَ الشُّـــقَّارَىٰ وَاعْـــزُ لِغَيْـــرِ هَـــذِهِ اسْـــتِنْدَارًا

ثم يذكر أوزان ألف التأنيث الممدودة، فيقول:

لِمَـــدِّهَا فَعْـــلاَءُ أَفْعِـــلاَءُ مُثَلَّـــثَ الْعَـــيْنِ وَفَعْلَـــلاَءُ
ثُـــمَّ فِعَـــالاَ فُعْلُـــلاَ فَـــاعُوْلاَ وَفَـــاعِلاَءُ فِعْلِيَـــا مَفْعُـــوْلاَ
وَمُطْلَـــقَ الْعَـــيْنِ فِعَـــالاَ وَكَـــذَا مُطْلَـــقَ فَـــاءٍ فَعَـــلاَءَ أُخِـــذَا

وقوله في البيت قبل الأخير:

ثُـــمَّ فِعَـــالاَ فُعْلُـــلاَ فَـــاعُوْلاَ وَفَـــاعِلاَءُ فِعْلِيَـــا مَفْعُـــوْلاَ

كلها بهمزة تأنيث ممدودة، قصرها لضرورة الشعر؛ أي

ثُـمَّ فِعَـالاَ فِعْلُـلاَءُ فُـاعُولاَءُ وَفَـاعِلاَءُ فِعْلِيَـاء مَفْعُـولاَء

لأنه يتكلم علىٰ أوزان ألف التأنيث الممدودة، وقله في البيت الأخير: (وَمُطْلَقَ الْعَيْنِ) كذا في أكثر النُسخ، وجاء في الموضوعين في الصدر الأول والثاني مطلق مطلق بفتح القاف بالنصب، فتكون حالًا مما بعدها، وقوله: (وَمُطْلَقَ الْعَيْنِ فِعَالاَ)؛ أي أن العين فيها مثلثة بالفتح: فعالاء، والكسر: فِعِلاءُ، والضم: فعُلاءُ، وقوله في الشطر الثاني: (مُطْلَقَ فَاءٍ فَعَلاَء)؛ أي فعلا بثليث الفاء، فعلاء، فُعلاء، فِعلاء، كل ذلك من أوزان ألف التأنيث الممدودة.

بعد أن تكلم في التأنيث في ألف التأنيث الممدودة والمكسورة.

سؤال: بخصوص ترتيب التصريف.

الشيخ: ترتيب التصريف وما يدخل فيه وما لا يدخل فيه، خلافٌ طويلٌ عريض، فبعضهم لا يدخل في التصريف إلا أبوابًا قليلة، ويتعلق بالبنية فقط، وأي الموضوع له علاقة بالإعراب، دخلناه في النحو، كما يفعل أكثر المتقدمين، ولهذا التثنية والجمع سبق بعض أبوابها؛ لأنها تتعلق بالإعراب، التثنية بالألف في الرفع، بالياء في النصب والجمع، فلها علاقة بالإعراب، فيدخلونها في الإعراب، وإن كان لها أيضًا علاقة بالتصريف، نعم.

مثلًا يعني الأبواب كثيرة جدًا سيكون لها علاقة بالعدد، واضح أنه التأنيث هنا مثلًا بعضهم ما يذكرونه في التصريف، يذكرونه في كتب النحو؛ لأن الإعراب يكون علىٰ التاء، والهمزة الممدودة، والهمزة المكسورة يكون إعرابها مقدرًا، فله علاقة بالإعراب، ومن نظر إلىٰ الأوزان أدخله في التصريف.

المقصور والممدود كذلك، بعضهم يذكره في النحو، وبعضهم يذكره في الصرف، من نظر إلىٰ الأوزان ذكره في الصرف، ومن نظر إلىٰ أثر ذلك في الإعراب ذكره في الإعراب، جموع التكسير، يذكرونها غالبًا في التصريف، وبعضهم يذكرها في النحو؛ لأن بعضها يكون ممنوعة من الصرف، وبعضها لا تُمنع من الصرف، هذا له علاقة بالإعراب.

وتعريف الصرف خلاف قديم، فبعضهم يقصره علىٰ أبنية الكلمة فقط، ما يتعلق بأبنية

الكلمة دون الإلحاق بأحوال هذه الأبنية، وهذا معرفة المتقدمين، فمن التثنية النسب، كلهم يذكرونه في النحو؛ لأن النسب بحرٌ بحريٌّ، انتقل الإعراب من الراء إلىٰ الياء، فله أثر في الإعراب، وأكثر التصريفين المتأخرين، الفارسي ابن الحاجب.

ابن الحاجب هو الذي يعني ميز الفرق بين النحو الصرف، جعل الصرف وكل ما يتعلق بأبنية الكلمة هو أحوال هذه الأبنية، الأبنية يعني أبنية الثنائي، أبنية الرباعي، الخماسي، المجرد، المزيد إلىٰ آخره، أحوال الأبنية كل ما يطرأ علىٰ هذه الأبنية، يطرأ عليها من نسب، من تخصيص، من جمع، من تثنيه، كل ما يطرأ عليها أدخله أيضًا في التصريف.

فلهذا التمييز بين النحو التصريف فيه شيء من عدم الدقة؛ لأن الباب له علاقة بالنحو، وله علاقة بالتصريف، يعني الخلاف ليس مهمًا كبيرًا، فأكثر النحويين المتقدمين أصلًا ما يفرقون بين النحو والصرف، يدعون النحو والصرف معًا، إلا أنهم يؤخرون التصريف في آخر النحو، طيب.

لأنه ذكر التأنيث، ومن علاماته الألف مكسورةً أو ممدودة، وله أوزان، ناسب أن يذكر بعد ذلك (بابُ الْمَقْصُوْرُ وَالْمَمْدُوْدُ) وهو الباب الثالث والستون، (بابُ الْمَقْصُوْرُ وَالْمَمْدُوْدُ) ويعقبه في سبعة أبيات ذكر فيها أربع مسائل: المسألة الأولىٰ: الاسم المقصور القياسي، والثانية: الاسم الممدود القياسي، والثالثة: المقصور والممدود السماعيان، والرابعة: قصر الممدود ومد المقصور. فقال في بيان الاسم المقصور القياسي؛ أي الذي ينقاس:

إِذَا اسْمٌ اسْتَوْجَبَ مِنْ قَبْلِ الْطَّرَف ... فَتْحًا وَكَانَ ذَا نَظِيْرٍ كَالأَسَفْ

فَلِنَظِيْرِهِ الْمُعَلِّ الآخِرِ ... ثُبُوْتُ قَصْرٍ بِقِيَاسٍ ظَاهِرِ

كَفِعَلٍ وَفُعَلٍ فِي جَمْعِ مَا ... كَفِعْلَةٍ وَفُعْلَةٍ نَحْوُ الْدُّمَىٰ

ثم يتكلم بعد ذلك علىٰ الاسم الممدود القياسي؛ أي الذي ينقاس، فيقول -رحمه الله-:

وَمَــا اسْــتَحَقَّ قَبْــلَ آخِــرٍ أَلِــفْ فَالْمَــدُّ فِــي نَظِيْــرِهِ حَتْمًــا عُــرِفْ
كَمَصْــدَرِ الْفِعْــلِ الَّــذِي قَــدْ بُــدِئَا بِهَمْــزِ وَصْــلٍ كَــارْعَوَىٰ وَكَارْتَــأَىٰ

وبعده يدخل في الاسم المقصور القياسي، والاسم الممدود القياسي، فإنه يكون في المقصور السماعي، والممدود السماعي الذي لا ينقاس، فيقول في المقصور والممدود السماعيين:

وَالْعَــادِمُ النَّظِيْــرِ ذَا قَصْــرٍ وَذَا مَــدٍ بِنَقْــلٍ كَالْحِجَــا وَكَالْحِــذَا

يريد أن يقول: إن عادم النظير المقصور والممدود الذي ليس لهما نظيرٌ من الصحيح، لا يثبت إلا بالنقل، لا يثبت إلا بالسماع، كالحِجا وكالحِذاء، ثم يختم الباب بقصر الممدود ومد المقصور فيقول:

وَقَصْرُ ذِي الْمَــدِّ اضْطِرَارًا مُجْمَعُ عَلَيْــهِ وَالْعَكْــسُ بِخُلْــفٍ يَقَــعُ

إذن فقصر الممدود في ضرورة الشعر متفقٌ علىٰ جوازه، وأما العكس مد المقصور في ضرورة الشعر مختلفٌ فيه، هل يجوز أو لا يجوز، ثم بعد ذلك ينتقل إلىٰ الباب الرابع والسبعين، ويُعممه بقوله: (كَيْفِيَّةُ تَثْنِيَةِ الْمَقْصُوْرِ وَالْمَمْدُوْدِ وَجَمْعِهِمَا تَصْحِيْحًا)، فيعقبه في ثلاثة عشر بيتًا، يذكر فيها أربع مسائل: الأولىٰ: تثنية المقصور. الثانية: تثنية الممدود. الثالثة: جمع المقصورِ جمع مذكرٍ سالمًا. الرابعة: جمع المقصور جمع مؤنثٍ سالمًا.

مع أن العنوان فيه تثنية المقصور وتثنية الممدود، وجمعهما تصحيحًا؛ أي جمع المكسور جمع مذكرٍ سالمًا، وجمع المكسور جمع مؤنث سالمـًا، وجمع الممدود جمع مذكرٍ سالمـًا، وجمع الممدود جمع مؤنثٍ سالمـًا، هذا الذي في العنوان، ولكننا سنجد أنه اكتفىٰ بالكلام علىٰ تثنية المقصور وتثنية الممدود، وجمع المكسور جمع مذكر سالمـًا، وجمع مؤنثٍ سالمـًا، ولم يتكلم علىٰ جمع الممدود، لا جمع مذكرٍ سالمـًا، ولا جمع مؤنثٍ سالمـًا، مع أن الترجمة تتناوله، فبدأ بالكلام علىٰ تثنية المكسور، فقال:

آخِــرَ مَقْصُــوْرٍ تُثَنِّــي اجْعَلَــهُ يَــا إِنْ كَــانَ عَــنْ ثَلاَثَــةٍ مُرْتَقِيَــا

كَذَا الَّذِي الْيَا أَصْلُهُ نَحْوُ الْفَتَىٰ وَالْجَامِدُ الَّذِي أُمِيلَ كَمَتَىٰ
فِي غَيْرِ ذَا تُقْلَبُ وَاوًا الأَلِف وَأَوْلِهَا مَا كَانَ قَبْلُ قَدْ أُلِفْ

ثم ينتقل إلىٰ الكلام علىٰ تثنية الممدود، فيقول:

وَمَا كَصَحْرَاءَ بِوَاوٍ ثُنِّيَا وَنَحْوُ عِلْبَاءٍ كِسَاءٍ وَحَيَا
بِوَاوٍ اوْ هَمْزٍ وَغَيْرَ مَا ذُكِرْ صَحِّحْ وَمَا شَذَّ عَلَىٰ نَقْلٍ قُصِرْ

وقوله: (وَنَحْوُ عِلْبَاءٍ)، جاء في نسخة: (ونحوِ عِلباءٍ) بالكسر أو بالجر، فهي معطوفةٌ علىٰ ما قبلها، وفي نسخة: (وما كعِلباءٍ) وهي واضحة، ثم انتقل إلىٰ الكلام علىٰ جمع المقصور جمع مذكرٍ سالمًا، فقال:

وَاحْذِفْ مِنَ الْمَقْصُوْرِ فِي جَمْعٍ حَدِّ الْمُثَنَّىٰ مَا بِهِ تَكَمَّلاَ
وَالْفَتْحَ أَبْقِ مُشْعِرًا بِمَا حُذِفَ ....

ثم تكلَّم علىٰ جمع المكسور جمع مؤنثٍ سالمًا، وأطال في ذلك الكلام، فقال:

.... وَإِنْ جَمَعْتَهُ بِتَاء وَأَلِفْ
فَالأَلِفَ اقْلِبْ قَلْبَهَا فِي التَّثْنِيَهْ وَتَاء ذِي التَّا أَلْزِمَنَّ تَنْحِيَهْ
وَالسَّالِمَ الْعَيْنِ الثُّلاَثِي اسْمًا أَنِلْ إِتْبَاعَ عَيْنٍ فَاءهُ بِمَا شُكِلْ
إِنْ سَاكِنَ الْعَيْنِ مُؤَنَّثًا بَدَا مُخْتَتَمًا بِالتَّاءِ أَوْ مُجَرَّدَا
وَسَكِّنْ التَّالِيَ غَيْرَ الْفَتْحِ أَوْ خَفِّفْهُ بِالْفَتْحِ فَكُلًّا قَدْ رَوَوْا
وَمَنَعُوا إِتْبَاعَ نَحْوِ ذِرْوَهْ وَزُبْيَةٍ وَشَذَّ كَسْرُ جِرْوَهْ

وقوله: (وَتَاء ذِي التَّا أَلْزِمَنَّ تَنْحِيَهْ) جاء في نسخه: (وتاء ذي التاء ألزمنها تنحية)، وقوله: (فَكُلًّا قَدْ رَوَوْا) بالفاء، جاء في نسخه: (وَكُلًّا قَدْ رَوَوْا)، ثم ختم الباب بالنص علىٰ أن كل ما خالف ما ذكره من قبل فهو شاذٌّ، سماعيٌ لا يُقاس عليه، فقال:

وَنَادِرٌ أَوْ ذُو اضْطِرَارٍ غَيْرُ مَا قَدَّمْتُهُ أَوْ لأُنَاسٍ انْتَمَىٰ

ثم يدخل بعد ذلك إلىٰ بابٍ طويل، وهو الباب الخامس والستون (جَمْعُ التَّكْسِيْر)، فيعقبه له في اثنين وأربعين بيتًا، وهو ثاني أبواب الألفية طولًا وليس قبله إلا باب الإبدال

بفصوله، وفي هذه الأبيات يذكر لنا أربع مسائل: الأولىٰ: أوزان جموع القلة وما تطرد فيه. الثانية: أوزان جموع الكثرة وما تطرد فيها. الثالثة: أوزان صيغ منتهىٰ الجموع وما تطرد فيه. المسألة الرابعة: جمع صيغ الزوائد، فيبدأ بالكلام فيذكر أوزان جموع القلة إجمالًا، فيقول:

أَفْعِلَـــةٌ أَفْعُـــلُ ثُـــمَّ فِعْلَـــهْ ثُمَّـــتَ أَفْعَـــالٌ جُمُـــوْعُ قِلَّـــةْ

وجاء في نسخة ابن هشام: (مباني قلة) بدل جموع قلة، ثم يذكر أن العرب قد تستعمل أوزان القلة للكثرة والعكس، أوزان الكثرة للقلة، فقال:

وَبَعْـضُ ذِي بِكَثْـرَةٍ وَضْـعًا يَفِـي كَأَرْجُـلٍ وَالْعَكْسُ جَـاءَ كَالْصُّـفِي

ثم يبدأ بالكلام تفصيلًا علىٰ أوزان القلة وما تطرد فيه، فيبدأ أولًا بوزن القلة أفعُل، وما يطرد فيه؛ ككلبٍ وأكلُب، وزراعٍ وأزرع، فيقول:

لِفَعْـلٍ اسْـمًا صَـحَّ عَيْنًـا أَفْعُـلُ وَلِلْرُّبَـاعِيِّ اسْـمًا اَيْضًـا يُجْعَـلُ
إِنْ كَـانَ كَالْعَنَـاقِ وَالْـذِّرَاعِ فِـي مَـدَ وَتأْنِيْـثٍ وَعَـدِّ الأَحْـرُفِ

وقوله: (اسْمًا اَيْضًا) هو بتخفيف الهمزة -همزة أيضًا- بحذفها ونق حركتها إلىٰ السكون قبلها، ثم يتكلم بعد ذلك علىٰ وزن القلة (أفعال)، وما يطرد فيه؛ كسيفٍ وأسياف، وعنقٍ وأعناق، فيقول:

وَغَيْـرُ مَـا أَفْعُـلُ فِيْـهِ مُطَّـرِدْ مِـنَ الْثُّلاَثِـي اسْـمًا بِأَفْعَـالٍ يَـرِدْ

وقوله: (مِنَ الْثُّلاَثِي اسْمًا) هو بتخفيف الياء المشددة من الثلاثي لضرورة الشعر، ثم بعد ذلك يذكر وزن الكثرة (فعلان)، وما يطرد فيه؛ كصُردٍ وصردان، وجرذٍ وجرذان، فيقول:

وَغَالِبًـا أَغْنَـاهُمُ فِعْـلاَنُ فِـي فُعَـلٍ كَقَـوْلِهِمْ صِـرْدَانُ

ثم يعود إلىٰ أوزان القلة إلىٰ وزن (أفعله) وما يطرد فيه؛ كسلاحٍ وأسلحة، فيقول:

فِـي اسْـمِ مُـذكَّرٍ رُبَـاعِيٍ بِمَـدّ ثَالِـثٍ أَفْعِلَـةُ عَـنْهُمُ اطَّـرَدْ
وَالْزَمْـهُ فِـي فَعَـالٍ أَوْ فِعَـالِ مُصَـاحِبَيْ تَضْـعِيْفٍ اوْ إِعْـلاَلِ

وقوله: (ثَالِثٍ أفْعِلَةُ) في ثالثٍ أفعلة، ثم خفف همزة أفعلة بحذفها، ونقل حركتها إلىٰ

التنوين قبلها، وكذلك (تَضْعِيْفٍ اوْ) هو بتخفيف همزة أو، ثم يذكر جمع الكثرة (فُعل) وما يطرد فيه، فيقول:

فُعْــلٌ لِنَحْــوِ أَحْمَــرٍ وحَمْــرَا

إذن أحمر يُجمع علىٰ حُمر، وحمراء تُجمع علىٰ حُمر، ثم يعود إلىٰ جمع القلة (فعله)؛ كغلامٌ وغلمه، وصبي وصبيه، فيقول:

وَفِعْلَــةٌ جَمْعًــا بنَقْــلٍ يُــدْرَىٰ

إلىٰ هنا ينتهي كلامه -رحمه الله- علىٰ جموع القلة، ذكرها جميعًا، وبيَّن ما تطرد فيه، ولكنه أدخل فيما بينها جمعين من جموع الكثرة: فعلان، وفُعل، وكان الأفضل والذي ينبغي أن يؤخر فعلان وفُعل مع جموع الكثرة، وهذا سهل؛ يعني مثلًا البيت الأخير:

فُعْــلٌ لِنَحْــوِ أَحْمَــرٍ وحَمْــرَا وَفِعْلَــةٌ جَمْعًــا بنَقْــلٍ يُــدْرَىٰ

واقلب الشطرين، فيكون الشطر الثاني حينئذٍ تبع الكثرة والأول تبع القلة، والبيت السابق فعلان:

وَغَالِبًــا أَغْنَــاهُمُ فِعْــلاَنُ

هذا الفعل مرتبطٌ أيضًا بعد البيت الذي قدمنا فيه وأخرنا، فتترتب الأمور، نحن نرتب طبعًا نحفظ بالألفية، ولكننا نذكر هذه الملحوظات التي تبدو لنا، ثم يُكمل كلامه علىٰ جموع الكثرة فيذكرها واحدًا واحدًا وما تطرد فيه، فيذكر جمع الكثرة (فُعل) وضمتين؛ كسريرٍ وسرر، وفراشٍ وفُرش، وحمارٍ وحُمر، فيقول:

وَفُعُــلٌ لاسْــمٍ رُبَــاعِيٍّ بِمَــدّ قَــدْ زِيْــدَ قَبْــلَ لاَمٍ اعْــلاَلًا فَقَــدْ

مَا لَمْ يُضَاعَفْ فِي الأَعَمِّ ذُو الأَلِفْ ....

وقوله: (لاَمٍ اعْلاَلًا) فلانٌ إعلالًا، ثم خففنا ونقلنا، ثم تكلم بعد ذلك علىٰ جمع الكثرة (فُعل) بضمٍ وفتح؛ ككُربةٍ وكُرب، وحُجةٍ وحُجج، وكُبرىٰ وكُبر، وأُخرىٰ وأُخر، فقال:

.... وَفُعَــلٌ جَمْعًــا لِفُعلَــةٍ عُــرِفْ

وَنَحْــوِ كُبْـرَىٰ.................   ....

ثم تكلم علىٰ جمع الكثرة (فِعل) بكثرٍ ففتح؛ ككربةٍ وكِرب، وحِجةٍ وحِجج، ولحيةٍ ولحىٰ، وفريةٍ وفِرىٰ، فقال:

وَلِفِعْلَــــــــــةٍ فِعَـــــــــلْ   وَقَـدْ يَجِـيءُ جَمْعُـهُ عَلَـىٰ فُعَـلْ

قد يجيء جمعه علىٰ فُعل مثل حلية: فِعله، حُلىٰ: فُعل، ثم يتكلم علىٰ جمع الكثرة (فُعله) بضمٍ وفتح، مثل: رامٍ ورُماة، وقاضٍ وقضاة، وماشٍ ومُشاة، فقاضٍ قضاه، أصلها فُعله قُضيه، ثم قُلبت الياء ألفًا، فصارت قُضه، فقال:

فِــي نَحْــوِ رَامٍ اطِّــرَادٍ فُعَلَــهْ

بل قال:

فِــي نَحْــوِ رَامٍ ذو اطِّــرَادٍ فُعَلَــهْ

ثم ذكر جمع الكثرة (فعَله) بفتحتين؛ ككاملٍ وكملة، وكساحرٍ وسحرة، وبارٍ وبرره، فقال:

وَشَــاعَ نَحْــوُ كَامِــلٍ وَكَمَلَــهْ

ثم ذكر جمع الكثرة (فعلىٰ) ومثَّل له فقال:

فَعْلَــىٰ لِوَصْــفٍ كَقَتِيْــلٍ وَزَمِــنْ   وَهَالِــكٍ وَمَيِّــتٌ بِــهِ قَمِــنْ

فقتيلٍ: قتلىٰ، وذمٍ: ذمَّا، وهالكٍ: هلكىٰ، وميتٌ: موتىٰ، ثم ذكر جمع الكثرة (فِعله) بكسرٍ وفتح؛ كدُب ودببة، وقرد وقردة، فقال:

لِفُعْــلٍ اسْــمًا صَــحَّ لاَمًــا فِعَلَــهْ   وَالْوَضْـعُ فِـي فَعْـلٍ وَفِعْـلٍ قَلَّلَـهْ

ثم ذكر جمع الكثرة (فُعل)، ومثَّل له، فقال:

وَفُعَّـــــلٌ لِفَاعِـــــلٍ وَفَاعِلَـــــهْ   وَصْــفَيْنِ نَحْــوُ عَــاذِلٍ وَعَاذِلَــهْ

إذن عازل: عُزل، وعازلة: عُزل، وصائم: صُوَّم، وصائمة: صوَّم، ثم تكلم علىٰ جمع الكثيرة (فُعال)، فقال:

وَمِثْلُــهُ الْفُعَّــالُ فِيْمَــا ذُكِّـرَا وَذَان فِــي الْمُعَــلِّ لاَمًــا نَـدَرَا

إذن الفُعَّال؛ كفُعل، فتقول في عادل وعادلة: عُدَّل، وفي صائم وصائمة: صوَّام أيضًا، وقوله: المــُعل (وَذَان فِي الْمُعَلِّ)، وقبل ذلك في قوله:

فَعْلَــىٰ لِوَصْــفٍ كَقَتِيْــلٍ وَزَمِـنْ وَهَالِــكٍ وَمَيِّــتٌ بِــهِ قَمِــنْ

قوله: (وهالكٍ) كذا بالجر في جميع نُسخ الألفية، وجاء في بعض الشروح: (وهالكٌ) بالرفع، قوله: (وَمَيِّتٌ) كذا بالرفع، وجاء في بعض النُسخ: (وميتٍ) بالجر، وقوله:

لِفُعْــلٍ اسْــمًا صَــحَّ لاَمًــا فِعَلَــهْ وَالْوَضْــعُ فِــي فَعْـلٍ وَفِعْـلٍ قَلَّلَـهْ

(فَعْلٍ وَفِعْلٍ) في بعض النُسخ بالتقديم والتأخير؛ أي فعلٌ وفعلٍ، وقوله:

وَمِثْلُــهُ الْفُعَّــالُ فِيْمَــا ذُكِّـرَا وَذَان فِــي الْمُعَــلِّ لاَمًــا نَـدَرَا

(الْمُعَلِّ) جاء في بعض النُسخ: (المعتل)، (وَذَان فِي الْمُعْتَلِّ لاَمًا نَدَرَا)، ثم ذكر جمع الكثرة (فِعال) بكسرٍ وفتح (فِعال)، وهذا تبليغ، وهو يطرد ويكثر في ثمانية أشياء، سيذكرها، فقال:

فَعْــلٌ وَفَعْلَــةٌ فِعَــالٌ لَهُمَــا وَقَــلَّ فِيْمَــا عَيْنُــهُ الْيَــا مِنْهُمَــا

(فَعْلٌ وَفَعْلَةٌ) مثل: قصعة وقِصاع، وكعب وكِعاب، وصعب وصِعاب.

وَفَعَــلٌ أَيْضًــا لَــهُ فِعَــالُ مَــا لَـمْ يَكُـنْ فِـي لاَمِـهِ اعْـتِلاَلُ
أَوْ يَــكُ مُضْــعَفًا وَمِثْــلُ فَعَــلِ ذُو التَّــا وَفِعْـلٌ مَـعَ فُعْـلٍ فَاقْبَـلِ

(فَعَلٌ)؛ كجبل وجبال، وجمل وجمال، قال: (وَمِثْلُ فَعَلِ... ذُو التَّا)؛ يعني فعله؛ كرقبة ورِقاب، (فُعْل)؛ رمح ورِماح، (وفِعل)؛ كذئب وذئاب، طيب. ثم قال:

وَفِـي فَعِيْـلٍ وَصْـفَ فَاعِـلٍ وَرَدْ كَــذَاكَ فِــي أَنْثَــاهُ أَيْضًــا اطَّـرَدْ

(فَعِيْلٍ) مثل: كريم وكرم، فريق وفِرق، (أَنْثَاهُ)؛ أي مؤنث فعيل وهو فعيلة؛ ككريمة وكرام، وغريفة غِراف، ثم قال:

وَشَــاعَ فِـي وَصْـفٍ عَلَـىٰ فَعْلاَنَـا أَوْ أُنْثَيَيْــــهِ أَوْ عَلَــــىٰ فُعْلاَنَــــا

وَمِثْلُـهُ فُعْلاَنَـةً وَالْزَمْـهُ فِـي   نَحْـوِ طَوِيْـلٍ وَطَوِيْلَـةٍ تَفِـي

(ففعلان) مثل: غضبان وغِضاب، ونـدمان نِـدام، (أُنْثَيَيْـه)؛ يعنـي مؤنثـة (فعـلان)، إمـا ان يؤنث علىٰ فعلانة، مثل: ندمانة نِدام، أو مؤنث علىٰ (فعلىٰ)، مثل: غضبىٰ وغِضاب، أو علىٰ (فُعْلاَنَة)، فُعلان مثل خمصان وهو خاوي البطن، خمصان خِماص، ومثله (فعلانةٌ)؛ أي خُمصانة علىٰ وزن (خِماص)، والجمع في (نَحْوِ طَوِيْلٍ وَطَوِيْلَةٍ)، طويل: طوال، وطويلة: طُويل.

ثـم يتكلم عـن الإعـراب الآن أن (فِعـال) يطـرد ويكثـر في ثمانيـة أشـياء: يطـرد في (فَعِـل وفَعلـة)، (وفَعْـل وفَعَلـة)، (وفُعُـل وفِعِـل)، (وفَعيـل وفعيلـه)، (وفعـلان وفعلانـة وفعلـىٰ)، (وفُعلان وفُعلانة) في ثمانية أشياء، ثم ذكر جمع الكثرة (فعول)، فقال:

وَبِفُعُـوْلٍ فَعِـلٌ نَحْـوُ كَبِـدْ   يُخَـصُّ غَالِبًـا كَـذَاكَ يَطَّـرِدْ
فِي فَعْـلٍ اسْـمًا مُطْلَقَ الْفَا وَفَعَلْ   ....

ففعول يطرد في (فَعِل)؛ ككبِد وكبود، ونمر ونمور، ويطرد في (فعِل)؛ كفلس فلوس، لكن يقول: فلس، يكون فعِل مطلق الفاء؛ يعني (فَعَل وفِعِل وفُعل)، (فَعل): فلس وفلوس، و(فُعل): جند وجنود، و(فِعل) مثل: دِرس ودروس، ثم قال: (وَفَعَلْ لَـهُ)؛ يعني فَعل هـذا لـه فُعول، مثل: أسد وأسود، شجن وشجون، ثم انتقل إلىٰ جمع الكثرة (فِعلان)، فقال:

....   وَلِلْفُعَـالِ فِعْـلاَنٌ حَصَـلْ
وَشَـاعَ فِـي حُـوْتٍ وَقَـاعٍ مَـعَ مَـا   ضَـاهَاهُمَا وَقَـلَّ فِـي غَيْرِهِمَـا

(فِعلانٌ) ذكره هنا، وقد ذكره من قبل بين جموع القلة هناك في صرد وصرِدان، وهنا كمل الكلام عليه، فقال: إن (فِعلان) يكثر أيضًا في (الفُعال)، مثل: فعال: غُراب وغربان، وغلام وغلمان، وكذلك يشيع فيه حوت وحيتان، وقاع وقيعان، وما ضاهاهما، حوت مثل: عود وعيدان، وقاع مثل: تاج وتيجان، ثم تكلم علىٰ جمع الكثرة (فُعلان)، فقال:

وَفَعْلًا اسْمًا وَفَعِيْلًا وَفَعَلْ ... غَيْرَ مُعَلِّ الْعَيْنِ فُعْلَانٌ شَمَلْ

فذكر أن (فُعلان) يأتي في (فَعِل)؛ كباطل وبطلان، وفي (فَعيل)؛ كرغيف ورغفان، وفي (فَعل)؛ كذكر وذكران، ثم تكلم علىٰ جمع الكثرة (فُعلاء)، فقال:

وَلِكَرِيْمٍ وَبَخِيْلٍ فُعَلَا ... كَذَا لِمَا ضَاهَاهُمَا قَدْ جُعِلا

قوله: (فُعَلَا)؛ أي فُعلاء، كريم: كرماء، وبخيل: بخلاء، ثم ذكر جمع الكثرة (أفعلاء)، فقال:

وَنَابَ عَنْه أَفْعِلَاء فِي المـُعَلّ ... لَامًا وَمُضْعَفٍ وَغَيْرُ ذَاكَ قَلّ

(فِي المـُعَلّ)؛ يعني معتل الآخر؛ كغني وأغنياء، وغبي وأغبياء، ويكون (مُضْعَفٍ)؛ كشديد وأشدَّة، وخليل وأخلّة، وقد يأتي في غير المعل والمضعَّف، قال: (وَغَيْرُ ذَاكَ قَلّ) مثل: صديق وأصدقاء، ثم ينتقل الآن إلىٰ صيغ منتهىٰ الجموع، وهي: (مفاعل وإخوان مفاعل)، فيبدأ بالكلام علىٰ (فواعل)، فيقول:

فَوَاعِلٌ لِفَوْعَلٍ وَفَاعَلِ ... وَفَاعِلاء مَعَ نَحْوِ كَاهِلِ
وَحَائِضٍ وَصَاهِلٍ وَفَاعِلَهْ ... وَشَذَّ فِي الْفَارِسِ مَعْ مَا مَاثَلَهْ

(فَوْعَلٍ): جوهر جواهر، (فاعل): خاتم خواتم، (فاعلاء): قاصعاء وهو مدخل الجربوع، قاصعاء وقواصع، (حَائِضٍ): حوائض، (صاهل): صواهل، (فاعله)؛ كنائبة نوائب، و(الفارس): فوارس، ثم جمع الكثرة لمنتهىٰ الجموع (فعائل)، فقال:

وَبِفَعَائِلَ اجْمَعْنَ فَعَالَهْ ... وَشِبْهَهُ ذَا تَاءٍ اوْ مُزَالَهْ

(ففعالة)؛ كسحابة وسحائب، (وشِبهه)؛ كرسالة ورسائل، وخميلة وخمائل، وقوله: (تَاءٍ اوْ) بالحذف والنقل، وقوله: (مُزَالَهْ) هل هو مختوم بهاء الضمير، أم مختوم بتاء التأنيث الساكنة؟ (وَشِبْهَهُ ذَا تَاءٍ اوْ مُزَالَهْ)، ثم سكَّن (ذَا تَاءٍ اوْ مُزَالَهً) ثم سكَّن؟ قوله: (مُزالـه) الهاء عائدةٌ إلىٰ التاء، والمعنىٰ (ذا تاءٍ أو مُزالهُ)، نقول: ما إن أسماء الكلام يجوز أن تُذِّكر ضمائرها وأن تؤنثها، ويُحتمل أن تكون كلمة مزالةً وتاء التأنيث وسَّكنت، وبه ذُكر في نسخة

أبي حيان التي تنقض وتُعرب الأبيات مقيدة، والمعنىٰ حينئذٍ (ذا تاءٍ أو وزنٍ مزالةً عنه) يعني حُذفت التاء منه، مثلهما محتمل، ثم تكلم علىٰ صيغة منتهىٰ الجموع (الفعالي والفَعَالىٰ)، فقال:

وَبِالْفَعَالِي وَالْفَعَالَىٰ جُمِعَا صَحْرَاءُ وَالْعَذْرَاءُ وَالْقَيْسَ اتْبَعَا

فتقول في الصحراء: صحاري وصحارىٰ، وفي عذراء: عذاري وعذارىٰ، ثم تكلم علىٰ صيغة منتهىٰ الجموع (فعاليّ) بتشديد الياء فقال:

وَاجْعَلْ فَعَالِيَّ لِغَيْرِ ذِي نَسَبْ جُدِّدَ كَالْكُرْسِيِّ تَتْبَعِ الْعَرَبْ

فالكرسي تُجمع علىٰ الكراسي، ثم تكلم علىٰ صيغة منتهىٰ الجموع (فعالل) فقال:

وَبِفَعَالِلَ وَشِبْهِهِ انْطِقَا فِي جَمْعِ مَا فَوْقَ الثَّلاَثَةِ ارْتَقَىٰ
مِنْ غَيْرِ مَا مَضَىٰ ....

إذن (فعالل) يُجمع عليه ما فوق الثلاثة مما لم يُذكر في الأوزان السابقة؛ كجعفر وجعافر، (وشبهه) شبه فعالل كمفاعل، مسجد مساجد، ومصنع مصانع، طيب، ثم يتكلم بعد ذلك علىٰ جمع الاسم الخماسي علىٰ (فعالل وشبهه)، كيف تجمع الاسم المبني علىٰ خمسة أحرف علىٰ (فعالل وشبهه)؟ طبعًا لابد أن تعتبره حرفًا؛ لكي تتمكن من جمعه، فقال:

وَمِنْ خُمَاسِي جُرِّدَ الاخِرَ انْفِ بِالْقِيَاسِ
وَالرَّابِعُ الشَّبِيْهُ بِالْمَزِيْدِ قَدْ يُحْذَفُ دُوْنَ مَا بِهِ تَمَّ الْعَدَدْ
وَزَائِدَ الْعَادِي الرُّبَاعِي احْذِفْهُ مَا لَمْ يَكُ لَيِّنًا إِثْرَهُ اللَّذْ خَتَمَا

فالفعل الخماسي إذا أردت أن تجمعه علىٰ (فعالل وشبهه) لابد أن تحذف آخره؛ كـ (سهرجل)، تحذف اللام فتقول: سهارج، إلا إذا كان الرابع منه شبيه بحروف الزيادة وشمولها مثل: ترَّزق رابعه الزال تشبه التاء، فلك أن تحذف القاف علىٰ الأصل، فتقول: ترازق، أو تحذف الزال؛ لأنها تشبه التاء فتقول: ترازق، ثم يقول: (وَزَائِدَ الْعَادِي الرُّبَاعِي) إذا

كان رابعه حرف ميم، فهذه ما تُحذف، إما أن تبقىٰ وتُقلب ياءً وتكون علىٰ (مفاعلي) مثل: عصفور عصافير، قِرطاس قراطيس، قنديل قناديل، فهذه صيغ منتهىٰ الجموع.

ليتكلم بعد ذلك علىٰ جمع صيغ الزوائد، كلمة فيها زوائد فكيف تجمعها؟ ما الذي تحذف والذي لا تحذف منها؟ فبدأ بجمع (مستفعل)؛ يعني الكلمة التي علىٰ (مستفعل)، والكلمة التي علىٰ (مستفعل) هي ثلاث زوائد الميم والسين والتاء، هذا نحذف منها عند الجمع، يقول:

والسِّين والتَّا مِن كَمُستَدْعٍ أَزِلْ ... إذ بِبِنا الجمعِ بَقَاهُمَا مُخِلْ
والميمُ أولىٰ مِن سِوَاهُ بالبَقَا ... والهَمزُ واليَا مِثْلُهُ إن سَبَقَا

يقول: مثل (مستفعل) الميم بقاءها هي أولىٰ، وفعل الدقيق في الزوائد، يجوز حذف السين والتاء، فكيف نجمع مستدعٍ؟ احذف السين والتاء، واجمع الباقي علىٰ (فعال وشبهه)، إذًا مداعي ثم مداعه، صار مكسورًا، ولو عندنا منطلق، كيف نجمع منطلق؟ الميم أولىٰ يقول، إذًا نحذف حرف الزائد الثاني النون، فنجمع منطلق علىٰ مطالق، طيب.

ثم يتكلم علىٰ جمع (فيعلون)، عندنا زيادتان: الياء والواو، ويقول.





الشيخ: ... من الوقت حتىٰ يعمل النسخ.

الطريقة الأولى: الترجمة.

وهي نقل المعنىٰ دون اللفظ، يعنىٰ كلمة "تلفزيون" سننقلها إلىٰ العربية فنقول: الرائي. كلمة "تليفون" ننقلها إلىٰ العربية نقول: الهاتف.

نحن نقلنا المعنىٰ ولم ننقل اللفظ، وهذا هو الذي ينبغي ما وُجد إلىٰ ذلك سبيلًا.

الطريقة الثانية: التعريب.

وهي طريقة معروفة وقديمة منذ عهد الجاهلية، والتعريب في صورته المشهورة: أن تأخذ الكلمة الأعجمية وتخضعها لوزن من أوزان العربية، لأن العربية لها أوزان معروفة، فكلمة "تلفزيون" أو كلمة "تليفون" نعرف كيف تُنطق عندهم، نأخذها ونخضعها لوزن من أوزان اللغة العربية، يعني تلفزيون تفعليون، ما يوجد وزن في العربية "تفعليون"، لكن الأوزان العربية "تِفْعال" كتمثال. فنصوغ "تلفزيون" علىٰ "تفعال" فنقول: تلفاز.

إذًا فـ"تلفاز" هذه كلمة معربة ولا بأس من استعمالها، لأنها أصبحت وزنًا من أوزان اللغة العربية، وإذا أخذ بوزن من أوزان العربية بكلمة معرَّبة حينئذ تعاملها معاملة الكلمة العربية، يعني تستطيع أن تشتق منها، فتقول: تَلْفَزت الدرس.

يعني نقلته عبر التلفاز، فهو مُتَلْفَز، ونحو ذلك، لأنها تأخذ أحكام الكلمات العربية إذا عُرِّبت، فهذا هو التعريب.

والتعريب أمر لا بأس به ما وُجد إليه حاجة، لأن الحاجة توجد في كل اللغات للاستفادة

من اللغات الأخرىٰ.

الطريقة الثالثة وهي: الكلمات الدخيلة.

وهي أن تدخل الكلمة كما هي بلفظها ومعناها، كأن نُدخل "تلفزيون" كما هي، أو ندخل "أكسجين" كما هي، وغير ذلك من الكلمات الأعجمية، ندخلها بلفظها إلىٰ اللغة العربية بلا تغيير ولا تبديل، ونسميها كلمة دخيلة، الكلمات الدخيلة يعني ينبغي أن يقتصَد فيها علىٰ الضرورة، ما نتوسع فيها، كلمة "أكسجين" هذه كلمة دخيلة لكن عند الضرورة، لا يوجد في اللغة العربية كلمة تؤدي هذا المعنىٰ إلا من طريق الترجمة كأن يبحث ولا يجد في العربية كلمة دقيقة بهذا المعنىٰ إلا أن نجعل أكثر من كلمتين أو ثلاثة لتؤدي هذا المعنىٰ، ولو أننا أخذنا "أكسجين" وأخضعناها للوزن العربي لكان ذلك أفضل، لكنه ليس بواجب، العرب في الجاهلية أدخلوا كلمات بلفظها دون تعديل لكنها قليلة، فهذه الطرق الثلاث.

نعود إلىٰ التعريب، التعريب له أكثر من صورة، صورته المشهورة ذكرتها قبل قليل: أن نخضع كلمة أعجمية للوزن العربي، نغير فيها نحرف فيها نبدل نحذف بعض الحروف، يقولون في الكلمات المشهورة: "أعجميٌّ فالعب به". يعني: العب به كما تشاء حتىٰ يعود إلىٰ وزن عربي.

عند تغييره وتبديله ربما يوافق بعد ذلك لفظًا عربيًّا، وهو في الأصل كلمة أعجمية لكن غيرنا فيه وبدلنا وأخضعناه لوزن عربي فوافق كلمة عربية وهذا كثير كـ: إسحاق. هي لفظة غير عربية، وأُدخل في العربية علىٰ لفظ "إسحاق"، و "إسحاق" توافق كلمات عربية:

أَسْحَق يُسْحِق إِسْحاقًا، أسحق الزرعُ إذا يَبس.

هنا وافقت كلمة عربية، أو "يعقوب" كذلك في العربية كلمة "يعقوب" وهو: ذكر الحَجَل، نوع من الطيور.

مثل كلمة "فارة" وهي: الآلة التي تفتح الخشب، يستعملها النجار في تقطيع الخشب يسمونها "فارة". هذه كلمة إيطالية بهذا اللفظ "فارة" أُدخلت علىٰ وزن "سارة" فوافقت كلمة عربية وهي "فأرة" -بتقدير الهمزة- فصارت "فأرة".

وكلمات كثيرة جدًّا لهذا الأمر مثل: "كَفَرْ" كفر السيارة عجلة، لو قلنا: كفر، توافق كلمة عربية. "كفر": كل ما يغطي غيره. ومن ذلك "الكافور" ومن ذلك "الكَفر"، ومن ذلك "الكُفر"، ونحو ذلك.

ثم إنهم اختلفوا إذا أدخلت كلمة أعجمية إلىٰ العربية فوافقت عربية، هل تُعد عربية أم أعجمية؟ علىٰ ثلاثة أقوال أرجحها: أنه يعود إلىٰ نية المتكلم، هل كان ينوي أنها أعجمية ثم حرّفها أو أنه كان ينوي الكلمة العربية؟ يعني لو جاء إنسان فسمىٰ ابنه "إسحاق"، هل نقول هذه الكلمة عربية أم كلمة غير عربية ولكنها معربة؟ نقول: علىٰ نية المتكلم، إن أراد أن يسمي علىٰ نبي فهي كلمة معرّبة، وإن أراد أن يسمي بمصدر أسحق يسحق إسحاقًا؛ فهي كلمة عربية، وعلىٰ الأول تُمنع من الصرف علمٌ أعجمي، وعلىٰ الثاني تُصرف لأنها كلمة عربية.

وعلىٰ ذلك لعله من الأحسن عندما نحاول التعريب أن نُعرّب بهذه الطريقة، أن نعرب إلىٰ كلمات توافق أو تقترب من كلمات عربية، فمثلًا كلمة "النت" أو "الإنترنت" كلمة أعجمية، كيف نُدخلها إلىٰ العربية؟ إما بالترجمة فنقول: الشبكة العالمية أو العنكبوتية، أو ندخلها بالتعريب فنبحث أو نجد في اللغة العربية في المعاجم "النت"، نتّ ينتّ نتًّا، والنَّت: هو الانتفاخ، والنت هو النشق، فلو عربناه إلىٰ "النَّت" صارت أقرب إلىٰ كلمة "النِّت" ولعلها أيضًا تستطيع أن تقاوم هذه الكلمة الأعجمية أكثر من مقاومة الترجمة (الشبكة العالمية أو العنكبوتية)، يعني الكلمة كلما كانت أقرب إلىٰ اللفظ الأعجمي يكون ذلك أدعىٰ إلىٰ قدرته علىٰ مدافعة هذه الكلمة الأعجمية والثبات والبقاء، و "النَّت" كلمة عربية وهو بمعنىٰ الانتفاخ، ويقولون: نتَّت الخبر. هذا في المعاجم، "نتت الخبر" يعني نشره، وأي نشر للخبر أكثر من إدخاله إلىٰ النت، وبعد ذلك ممكن أن نقول لو عرَّبناها تعريبًا لكل الناس، حينئذ نشتق منها فنقول: نتت الخبر. مثلًا بمعنىٰ أدخله أو نقول: نتت الخبر. بمعنىٰ اخذه من النت. فنبدأ نشتق فتثرىٰ اللغة وتحيا بطريقة سليمة.





الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام علىٰ نبينا محمد وعلىٰ آله وأصحابه أجمعين.

أما بعد:

فالسلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وحياكم الله وبياكم في عصر يوم الثلاثاء ويقال: الثَّلاثاء، كلاهما فصيح، السادس والعشرين من شهر رجب من سنة ثنتين وثلاثين وأربعمائة وألف من هجرة المصطفىٰ عليه الصلاة والسلام، ونحن في جامع "الزهراء" في مدينة البصيرية نعقد بحمد الله وتوفيقه الدرس السابع من دروس شرح "فتح ألفية ابن مالك" عليه رحمة الله عز وجل.

وقد فتحنا إلىٰ الآن خمسةً وستين بابًا، ونستعين الله عز وجل لفتح الأبواب الباقية مبتدئين بالباب السادس والستين في هذه الألفية المباركة.

الباب السادس والستون هو باب "التصريف"، وقد عقده رحمه الله تعالىٰ في اثنين وعشرين بيتًا وذكره بعد الباب السابق وهو باب "جمع التكسير" لأنهما من وادٍ واحد، أي أنهما يتشابهان في الأحكام كثيرًا، ولهذا سنجد ابن مالك في هذا الباب باب "التصريف" أنه سيحيل علىٰ باب "جمع التكسير"، وقد ذكر في هذه الأبيات ستَّ مسائل:

المسألة الأولىٰ: تصغير الثلاثي.

المسألة الثانية: تصغير الرباعي.

المسألة الثالثة: تصغير الخماسي والسداسي.

المسألة الرابعة: متىٰ يُكسر ما بعد ياء التكسير ومتىٰ يُفتح؟

المسألة الخامسة: ما يُحذف أو يُغير للتصغير.

المسألة السادسة: تصغير المؤنث المعنوي الثلاثي.

فلم يبدأ بتعريف التصغير وإنما بدأ رحمه الله بالكلام علىٰ كيفية التصغير، وبدأ من ذلك بالكلام علىٰ تصغير الثلاثي، فقال رحمه الله تعالىٰ:

فُعَيْلًا اجْعَلِ الثُّلَاثِيَّ إِذَا صَغَّرْتَهُ نَحْوُ قُذَيٍّ فِي قَذَا

فبيّن طريقة تصغير الثلاثي وأنها علىٰ وزن "فُعيْل".

وقوله "اجعل الثلاثي" كذا الذي في أغلب النسخ، وجاء في نسخة أبي حيان وبعض الشروح "اجعل لثلاثيٍّ" أي: فعيلًا اجعل لثلاثيٍّ إذا.

وقال الشيخ خالد في "إعراب الألفية": إنها أنسب للبيت التالي وهو قوله:

فُعَيْعِلٌ مَعَ فُعَيْعِلٍ لِمَا ....

فهنا ذكر اللام فكأن الأنسب في البيت الأول أن يذكر اللام أيضًا، ثم يذكر رحمه الله تعالىٰ تصغير الرباعي فيقول في ذلك:

فُعَيْعِلٌ مَعَ فُعَيْعِلٍ لِمَا فَاقَ كَجَعْلٍ دِرْهَمٍ دُرَيْهِمَا

فالرباعي يصغر علىٰ فعيعل أو فعيعيل.

ثم يتكلم علىٰ كيفية تصغير الخماسي والسداسي فيقول رحمه الله:

وَمَا بِهِ لِمُنْتَهَىٰ الْجَمْعِ وُصِلْ بِهِ إِلَىٰ أَمْثِلَةِ التَّصْغِيْرِ صِلْ

وَجَائِزٌ تَعْوِيْضُ يَا قَبْلَ الْطَّرَفْ إِنْ كَانَ بَعْضُ الاسْمِ فِيْهِمَا انْحَذَفْ

إذًا فعند التصغير لابد أن نحذف حرفًا من الخماسي وحرفين من السداسي ليعود إلىٰ رباعيَّيْن فيعاملان معاملة الرباعي الذي يُصغر علىٰ فعيعل أو فعيعيل، فتصغر علىٰ فعيعل كسَفَرْجل، نحذف اللام: سُفَيرج.

قال:

وَجَـائِزٌ تَعْـوِيْضُ يَـا قَبْـلَ الطَّـرَفْ ....

بما أنك حذفت من الكلمة حرفًا لك أن تقول: فعيعل سفيرج، أو تعوض عن المحذوف بالياء فتقول: فعيعيل سفيريج.

ثم يبين أن ما خالف ما قاله فهو شاذ، فقال:

وَحَائِـدٌ عَـنِ الْقِيَـاسِ كُـلُّ مَـا خَـالَفَ فِـي الْبَـابَيْنِ حُكْمًا رُسِـمَا

فقال: في البابين. يعني باب التصغير وباب جمع التكسير لأنهما من وادٍ واحد.

والذي يجمع التصغير كله أنه لابد من زيادة ياء التصغير وهي ياء ساكنة، والذي بعدها لابد أن يكون مكسورًا، في فعيعل وفعيعيل إلا في مواضع فإن الذي بعد الياء يُفتح، كتصغير حُبلىٰ علىٰ حبيلاء، فيُتبين هنا أن ما بعد ياء التصغير يُكسر إلا في مواضع فإنه يُفتح، فقال:

لِتِلْوِيَـا التَّصْـغِيرِ مِـنْ قَبْـلِ عَلَـمْ تَأْنِيْـثٍ أَوْ مَدَّتِـهِ الْفَـتْحُ انْحَـتَمْ
كَـذَاكَ مَـا مَـدَّةَ أَفْعَـالٍ سَـبَقْ أَوْ مَـدَّ سَـكْرَانَ وَمَـا بِـهِ الْتَحَـقْ

فالمقصود بتاء التأنيث كزهرة زهيرة، نفتح ما بعد الياء، وحبلىٰ حبيلة، وحمراء حميرة، وأفعال كأجمال أجيمال، وسكران سكيران، نفتح ما بعد الياء في هذه المواضع، وما سواها نكسر ما بعد الياء.

ثم يذكر رحمه الله تعالىٰ الأشياء التي لا تعد من بنية الكلمة، قلنا الثلاثي له طريقة تصغير والرباعي له طريقة تصغير، والخماسي والسداسي لهما طريقة تصغير، كيف تعد الكلمة؟ هي ثلاثية أم رباعية أم خماسية؟ توجد أشياء لا تعدها فتنتبه لذلك، فذكر الأشياء التي لا تُعد من بنية الكلمة فقال:

وَأَلِـفُ التَّأْنِيْـثِ حَيْـثُ مُـدَّا وَتَـاؤُهُ مُنْفَصِـلَيْنِ عُـدَّا
كَـذَا الْمَزِيْـدُ آخِـرًا لِلنَّسَـبِ وَعَجُـزُ الْمُضَـافِ وَالْمُرَكَّـبِ
وَهَكَـذَا زِيَادَتَـا فَعْـلاَنِ مِـنْ بَعْـدِ أَرْبَـعٍ كَزَعْفَـرَانِ
وَقَـدِّرِ انْفِصَـالَ مَـا دَلَّ عَلَـىٰ تَثْنِيَـةٍ أَوْ جَمْـعِ تَصْـحِيْحٍ جَـلا

إذًا فألف التأنيث وتاء التأنيث لا يُعدَّان، فزهرة لا نقول: رباعي وإنما نقول: ثلاثي على فعيل، سهيل، ثم نأتي بالتاء: زهيرة. وكذلك الأشياء التي ذكرها بعد ذلك لا تعد عندما تعد حروف الكلمة.

وقوله:

وَهَكَــــذَا زِيَادَتَــــا فَعْـــــلاَنِ   مِـــنْ بَعْـــدِ أَرْبَـــعٍ كَزَعْفَـــرَانِ

كذا بكسر النون في الشطرين في جميع نسخ التحقيق سوىٰ نسخة واحدة، وكذا أيضًا أي بكسر النونين في الأصل في "الكافية الشافية" وكذا في بعض الشروح، وجاء في بعض الشروح بفتح النون وألف الإطلاق:

وَهَكَــــذَا زِيَادَتَــــا فَعْلاَنَـــــا   مِـــنْ بَعْـــدِ أَرْبَـــعٍ كَزَعْفَرَانَـــا

والكلمة كما ترون ليست ممنوعة من الصرف، فزعفران ليست ممنوعة من الصرف لأنه ليس علمًا مختومًا بالألف والنون كعثمان ولا صفة علىٰ وزن فعلان، وإنما نكرة زعفران، فلا يُمنع من الصرف علىٰ ما في أغلب النسخ.

ثم يذكر رحمه الله تعالىٰ ما يُحذف أو يغيَّر للتصغير، فإنك إذا صغّرت الكلمة قد تحذف منها أشياء لأجل التصغير أو تغير فيها أشياء لأجل التصغير فبين ذلك وهي أشياء عدة، فبينها وكرر فيها فقال رحمه الله:

وَأَلِـفُ التَّأْنِيْـثِ ذُو الْقَصْـرِ مَتَـىٰ   زَادَ عَلَـىٰ أَرْبَعَـةٍ لَـنْ يُثْبَتَـا
وَعِنْـدَ تَصْـغِيْرِ حُبَـارَىٰ خَيِّـرِ   بَـيْنَ الْحُبَيْـرَىٰ فَـادْرِ وَالْحُبَيِّـرِ
وَارْدُدْ لأَصْـلٍ ثَانِيًـا لَـيِنًا قُلِـبْ   فَقِيْمَـةً صَـيِّرْ قُوَيْمَـةً تُصِـبْ
وَشَـذَّ فِـي عِيْـدٍ عُيَيْـدٌ وَحُـتِمْ   لِلْجَمْـعِ مِـنْ ذَا مَـا لِتَصْـغِيْرٍ عُلِـمْ
وَالأَلِـفُ الثَّـانِ الْمَزِيْـدُ يُجْعَـلُ   وَاوًا كَـذَا مَـا الأَصْـلُ فِيْـهِ يُجْهَـلُ
وَكَمِّـلِ الْمَنْقُوْصَ فِي التَّصْغِيْرِ مَا   لَـمْ يَحْـوِ غَيْـرَ التَّـاءِ ثَالِثًـا كَمَـا
وَمَـنْ بِتَـرْخِيْمٍ يُصَـغِّرُ اكْتَفَـىٰ   بِالأَصْلِ كَـالْعُطَيْفِ يَعْنِي الْمِعْطَفَا

فذكر أشياء كثيرة تُحذف أو تُغير لأجل التصغير كألف التأنيث المقصورة مثل: قرقرىٰ. نحذف الألف فنقول: قريقر. وكذلك ما أُعلَّ ثانيه كقيمة، فإنه عند التصغير يُعاد هذا المعاد إلىٰ أصله، قيمة، قيمة من قَوَّم، من الواو، ونقول عند التصغير: قويمة. هذا رد الياء إلىٰ الواو، هذا التغيير، وهكذا.

وقوله رحمه الله في البيت التاسع والأربعين:

وَكَمِّلِ الْمَنْقُوْصَ.........

يريد بالمنقوص هنا ما حُذف منه حرف أو أكثر، ولا يريد المنقوص القياسي كقاضٍ.

وقوله في آخر البيت: **كَمَا**

يعني علىٰ الأصح كماءٍ وهو الماء الذي يُشرب، فإن فيه تغييرًا لأن أصله الهاء، لقولك في الجمع: مياه وأمواه. فلهذا عند تصغير مَا تعيد الهمزة إلىٰ ما انقلبت عنه (الهاء)، فتقول في تصغير مَا: مُويه.

وقوله في البيت الخمسين أو في البيت المتم الخمسين:

وَمَنْ بِتَرْخِيْمٍ يُصَغِّرُ اكْتَفَىٰ ....

قوله: بترخيم يصغر؛ جاء في نسخة ابن هشام:

ومن يُصغِّر المرخَّم اكتفىٰ ....

وقوله: يصغر. هو بالرفع يصغرُ في أغلب النسخ، فمن: اسم موصول. ويصغر: فعل مضارع، وهو مع الفاعل صلة الموصول.

وجاء في بعض النسخ والشروح:

وَمَنْ بِتَرْخِيْمٍ يُصَغِّرِ اكْتَفَىٰ ....

أي بكسر الراء علىٰ أنه فعل مجزوم، ثم كُسر لالتقاء الساكنين، فمن حينئذ: اسم شرط. ويصغر: فعل الشرط مجزوم. واكتفىٰ: جواب الشرط.

ثم بعد ذلك تكلم ابن مالك رحمه الله تعالىٰ علىٰ تصغير المؤنث المعنوي الثلاثي،

المعنوي: أي الذي ليس فيه علامة التأنيث. الثلاثي كقولهم: سِنّ، هذه سِن، والشمس، هذه شمس. ويسمىٰ اسم مؤنث معنوي ثلاثي. كيف تصغره؟ سيقول: عند تصغيره لابد أن تضيف إلىٰ المصغَّر تاء تأنيث، فتقول في تصغير سِنّ: سنينة. ولا تقول: سنين. وعند تصغير عين: عيينة. ولا تقول: عيين.

فقال رحمه الله:

واخْتِمْ بِتَا الْتَّأْنِيْثِ مَا صَغَّرْتَ مِنْ ... مُؤَنَّثٍ عَارٍ ثُلاَثِيٍّ كَسِنّ

مَا لَمْ يَكُنْ بِالْتَّا يُرَىٰ ذَا لَبْسِ ... كَشَجَرٍ وَبَقَرٍ وَخَمْسِ

واللبس دائمًا مدفوع: كشجر. عند تصغيره ستقول: شجير. ولن تأتي بالتاء، لأنك لو أتيت بالتاء فقلت: شجيرة؛ لالتبس تصغير شجر بتصغير شجرة، وكذلك خمس، لو كان لمؤنث يعني خمس نساء لن تصغرها علىٰ خميسة، لأنها ستلتبس بعدد المذكر خمسة.

ثم في الأخير ذكر أن ما خرج علىٰ ما ذكره من قبل من قواعد وضوابط هو شاذ، فقال:

وَشَذَّ تَرْكٌ دُوْنَ لَبْسٍ وَنَدَرْ ... لَحَاقُ تَا فِيْمَا ثُلاَثِيًّا كَثَرْ

وَصَغَّرُوَا شُذُوْذًا الَّذِي الَّتِي ... وَذَا مَعَ الْفُرُوْعِ مِنْهَا تَا وَتِي

فقال: وَشَذَّ تَرْكٌ دُوْنَ لَبْسٍ

كحرب وفرس فهما مؤنثان، هذه حرب وهذه فرس... وفي قُدَّام قالوا: قديديمة. فأتوا بالتاء مع أنه مؤنث غير ثلاثي (قُدَّام) خماسي؛ شذوذًا.

وقوله: كَثَرْ

بفتح الكاف والتاء: أي غلب علىٰ غيره.

وقوله في البيت الأخير:

وَصَغَّرُوَا شُذُوْذًا الَّذِي الَّتِي ... وَذَا .... تَا وَتِي

هذه جاء عن العرب تصغيرها، ولكن تصغيرها شاذ كما قال، وشذوذها من وجهين:

الوجه الأول: أنها مبنية، والتصغير تصريف، والتصريف لا يدخل علىٰ المبني الخاص

بالأسماء المعربة والأفعال، وهذا قوله في باب التصريف الذي سيأتي، عندما يصل للتصريف قال في أول بيت:

حَـرْفٌ وَشِـبْهُهُ مـن الصَّـرْف بَـرِي ....

الحـرف لا يكـون تصـريفًا، وشـبه الحـرف وهـذه الأسـماء المبنيـة أيضًـا لا يـدخلها التصريف، فدخول التصغير هنا علىٰ اسم مبني شذوذ.

والوجه الثاني لشذوذها: أنهم خالفوا كيفية التصريف التي ذكرت من قبل: فعيل وفعيعل وفعيعيل، فقالوا في تصغير الذي: الذيَّا. فلم يضموا الأول، فتحوه، وزادوا ألفًا وياءً، شددوا الياء، زادوا ياءً ثم ألفًا، الذيَّا. والتي: التيَّا. وذا قالوا فيها: ذيَّا. وتا وتي قالوا فيها: تيَّا. يقول: أكرم الذي بجوارك وأكرم الذيَّا بجوارك. إذا أردت أن تصغره وهكذا.

وبذلك ينتهي كلامه رحمه الله علىٰ باب التصغير.







الأسئلة

بسم الله الرحمن الرحيم

السؤال: في البيت السادس والأربعين: هل هناك فرقٌ بين كلمة: (لِينًا)، و(لَينًا)؟

الجواب: نعم، هذه قلناها أكثر من مرة كلمة لِينًا ولَينًا إذا وردت ففيها الوجهان في النسخ، فلهذا قرأتها بالوجهين، فلَينًا أي: ليِّنًا ثم خفف. ولِينًا علىٰ معنىٰ الإضافة، يعني: ثانيًا ذا لين. نعم.

❁ ❁ ❁

السؤال: ما هو المؤنث المعنوي؟

الجواب: المؤنث المعنوي: الذي ليس فيه علامة تأنيث، كشمس معنوي، وسعاد معنوي. المؤنث المجازي هو الذي ليس له فرد. أو هو الذي لا يجوز ولا يليق، كسيارة وكشمس. فشمس مؤنث معلوم مجازي، وسيارة مؤنث لفظي مجازي، وسعاد مؤنث معنوي حقيقي، وفاطمة مؤنث لفظي حقيقي.

الباب السابع والستون هو باب النسب، وقد عقده ابن مالك رحمه الله تعالىٰ في ستة وعشرين بيتًا وفيها يذكر ثلاث مسائل:

المسألة الأولىٰ: ما يُزاد لأجل النسب.

المسألة الثانية: كيفية النسب.

المسألة الثالثة: ما يغني عن ياء النسب.

فبدأ بذكر ما يُجاز للنسب وما يوجبه ذلك فيما قبله فقال:

يَاءً كَيَا الكُرسِيِّ زَادُوا لِلنَّسَبْ وَكُلُّ مَا تَلِيهِ كَسْرُهُ وَجَبْ

قوله: **تليه**، في نسخة: **يليه**، أي تزيد ياءً مشددة للنسب وتكسر ما قبلها، فقولك: بحرٌ، تقول: بحرِيّ.

ثم بعد ذلك بدأ ببيان كيفية النسب، ويدخل تحت ذلك مسائل عدة سيذكرها مسألة مسألة، فبدأ بالكلام علىٰ النسب إلىٰ المختوم بعلامة تأنيث، كمكة كحبلىٰ، كيف تنسب إلىٰ ذلك؟ فقال:

وَمِثلَهُ مِمَّا حَوَاهُ احذِف وَتَا ... تأنِيثٍ أو مَدَّتَهُ لاَ تُثبِتَا

إذًا نحف علامة التأنيث فتقول في النسب إلىٰ مكة: مكيّ. وسيفصل بعد ذلك الكلام علىٰ النسب إلىٰ المقصور، فسيقول في النسب إلىٰ المقصور:

وَإن تَكُن تَرْبَعُ ذَا ثَانٍ سَكَن ... فَقلبُهَا وَاوًا وَحَذفُهَا حَسَن

لِشِبهِهَا المُلحِقِ وَالأصلِيِّ مَا ... لَهَا وَلِلأَصْلِيِّ قَلبٌ يُعتَمَىٰ

وَالأَلِفَ الجَائِزَ أربَعًا أزِل ... .

ففصل الكلام علىٰ ألف المقصور، فإذا كانت رابعة والثاني ساكن مثل: حبلىٰ؛ فلك الوجهان، أن تحذف ألف المقصور: حبليٌّ، أو تقلبها واوًا: حبلويٌّ.

ثم قال: إن الألف ألف المقصور إذا كانت للإلحاق الملحِق أو كانت منقلبة عن أصل، قوله: الأصلي، يقول: كألف التأنيث المقصورة، تعاملها عاملة ألف التأنيث المكسورة، كل ذلك إذا كانت الألف المقصورة رابعة، فإن كانت خامسة أو سادسة تُحذف مباشرة، وهذا قوله:

وَالأَلِفَ الجَائِزَ أربَعًا أزِل ... .

الجائز: يعني الذي تجاوز، الذي تجاوز أربعة أحرف فإنك تحذف هذه الألف.

وجاء في بعض النسخ عن الجائز: الحائز. وهما بمعنًىٰ، أي الألف التي تجاوزت أربعة أحرف، صارت خامسة أو سادسة.

ثم تكلم بعد ذلك علىٰ النسب إلىٰ المنقوص فقال:

.... كَـذَاكَ يـا المَنقُـوصِ خَامِسًـا عُـزِل
وَالحَـذفُ فِـي اليَـا رَابِعًـا أحَـقُّ مِـن قَلـبٍ وَحَـتمٌ قَلـبُ ثَالِـثٍ يَعِـن
وَأولِ ذَا القَلــــبِ انفِتَاحًـــــا ....

سأفصل الكلام علىٰ النسب إلىٰ المنقوص، فأحيانًا يجب حذفها وأحيانًا يجوز حذفها وقلبها، ثم تكلم علىٰ النسب إلىٰ الاسم إذا كان علىٰ وزن فعِل: كملك ونمر. أو علىٰ وزن فُعِل كـ (ضُئِل)، أو علىٰ وزن فِعِل: كـ (إِبِل)، يعني النسب إلىٰ الاسم الثلاثي الذي عينه مكسورة فإنك تفتح العين، ولا تبقيها علىٰ كسرا، فقال:

.... وَفَعِـــل وَفُعِــلٌ عَينَهُمَــا افــتَح وَفُعِــل

فتقول في ملك: ملَكيّ. أوامر ملكية، ولا نقول: ملِكِية. ابن عبد البر النمَري، ولا نقول: النمِري. الدؤلِي إلىٰ دؤل، لو نسبت إلىٰ إبل: الإبَلِي وهكذا.

ثم تكلم بعد ذلك علىٰ النسب إلىٰ المختوم بياء مشددة فقال:

وَقِيــلَ فِــي المَرمِــيِّ مَرمَــوِيُّ واختِيــرَ فِــي اســتِعمَالِهِم مَرمِــيُّ
وَنَحــو حَــيٍّ فَــتحُ ثَانِيــهِ يَجِــب واردُدهُ وَاوًا إن يَكُــن عَنــهُ قُلِــب

إذًا الياء المشددة إذا كانت ثالثة لا تُحذف ولكن تُقلب الياء الأولىٰ واوًا، وأما إذا كانت رابعة كمرميّ فلك أن تحذف ولك ألا تحذف.

ثم تكلم علىٰ النسب إلىٰ المثنىٰ وجمع التصحيح، لو أردت أن تنسب إلىٰ زيدان، محمدان، إلىٰ زيدون، محمدون، كيف تنسب؟ قال:

وَعَلَــمَ التَّثنِيَــةِ احْــذِفْ لِلنَّسَــب وَمِثلُ ذَا فِي جَمعِ تَصحِيحٍ وَجَب

إذًا فكيف ننسب إلىٰ زيدان؟ نحذف إلىٰ زيد فنقول: زييد. ثم نأتي بالألف والنون: زييدان. وكذلك زيدون نحذف إلىٰ زيد: زييد. ثم نأتي بالواو والنون: زييدون... وهكذا.

ثم تكلم بعد ذلك عن النسب إلىٰ نحو طيب ونسبه ياء مشددة فقال:

وَثَالِــثٌ مِــن نَحــوِ طَيِّــبٍ حُــذِف وَشَــذَّ طَــائِيٌّ مَقُــولاً بــالألِف

ثم تكلم بعد ذلك علىٰ النسب إلىٰ ما كان علىٰ وزن فعيلة: كعقيدة، كجهينة. أو فعيل: كثقيف. أو فعيل: كقريش.

وقال:

وَفَعَلِيٌّ فِي فَعِيلَةَ التُزِم — وَفُعَلِي فِي فُعَيلَةٍ حُتِم
وَألحقُوا مُعَلَّ لَامٍ عَرِيَا — مِنَ المَثَالَينِ بِمَا التَّا أو لِيَا
وَتَمَّمُوا مَا كَانَ كالطَّوِيلَه — وَهكَذَا مَا كَانَ كَالجَلِيلَه

إذًا النسب إلىٰ فِعِيلة وفعَيلة بحذ الياء، فتنسب إلىٰ عقيدة عقَدي، وإلىٰ جهَينة جُهني، والنسب إلىٰ فعيل وفعيل القياس بإثبات الياء إلا في المعل، نقول في قريش قرشي، وفي ثقيف ثقيفيّ.

ثم تكلم بعد ذلك علىٰ النسب إلىٰ الممدود فقال:

وَهَمزُ ذِي مَدٍّ يُنَالُ فِي النَّسَب — مَا كَانَ فِي تَثنِيَةٍ لَهُ انتَسَب

قوله ينال: أي يُعطىٰ، وفي بعض النسخ: يَنال، يعني هو الذي يأخذ، والمعنىٰ متقارب.

ثم تكلم بعد ذلك علىٰ النسب للمركب، المركب باختلافه، مركب إضافي، مركب إسنادي، مركب مدِّي، فتكلم علىٰ النسب إلىٰ المركب فقال:

وانسُب لِصَدرِ جُملَةٍ وَصَدرِ مَا — رُكِّبَ مَزجًا وَلِثَانٍ تَمَّمَا
إضَافَةً مَبدُوءَةً بِابنٍ أَوَ ابْ — أو مَالَهُ التَّعرِيفُ بِالثَّانِي وَجَب
فِيمَا سِوَىٰ هذَا انسُبَن لِلأَوَّلِ — مَا لَم يُخَف لَبسٌ كَعَبدِ الأشهَلِ

وقوله: **بِابنٍ أَوَ ابْ**، هو: أو أب، ثم خففنا همزة أب بحذفها ونقل حركتها إلىٰ الساكن قبلها.

ثم تكلم بعد ذلك علىٰ النسب إلىٰ محذوف اللام، هناك أسماء حُذفت لاماتها، ثلاثية حُذف منها اللام فبقيت علىٰ حرفين: كيد وأخٍ ودمٍ، كيف ننسب إليها؟ يقول: ترد اللام عند النسب، فقال:

وَاجبُر بِرَدِّ الَّلامِ مَا مِنهُ حُذِف ... جَـوَازًا إن لَـم يَـكُ رَدُّهُ أُلِف
فِي جَمعَيْ التَّصحِيحِ أو فِي التَّثنِيَه ... وَحَـقُ مَجبُـورٍ بِهَـذِي تَوفِيَـه
وَبِـأخ أختًـا وَبِـابنٍ بِنتًـا ... ألحِـق وَيُـونُسٌ أبَـىٰ حَـذفَ التَّـا

وقوله: ويونسٌ، هو بالتنوين في جميع نسخ التحقيق، سوىٰ نسخة أبي حيان وجاء فيها وفي بعض الشروح: ويونسُ -بضمة واحدة-، لأنه علم أعجمي، والوزن مستقيم علىٰ التنوين وعدمه، ويونس هذا هو شيخ سيبويه، يونس بن حبيب الضبي، من كبار شيوخ سيبويه، توفي بعد سيبويه بسنتين، لم يتزوج ولم يتسرَّىٰ، وكان كل همه في العلم.

ثم تكلم رحمه الله تعالىٰ علىٰ النسب إلىٰ الثنائي، إذا أردت أن تنسب إلىٰ ثنائي، كما لو سميت أحدًا بلا، لو سميت بنتك بلا، أو بما، فسميتها بثنائي، فكيف... تنسبه إلىٰ ذلك؟!

فقال:

وَضَـاعِفِ الثَّـانِي مِـن ثُنَـائي ... ثَانِيـهِ ذُو لِـينٍ كَـلاَ وَلاَئِـي
وَإن يَكُـن كَشِـيَةٍ مَـا الفَـا عَـدِم ... فَجَبـرَهُ وَفَـتحَ عَينِـهِ التَـزِم

وقوله في الشطر الثاني:

.... فَجَبـرَهُ وَفَـتحَ عَينِـهِ التَـزِم

كذا بالنصب في جبره وفتح في بعض النسخ، وجاء في بعض النسخ بالرفع، فجبرُه وفتحُ عينه التُزِم. أما الرواية الأولىٰ بالنصب فلا إشكال فيها، يقول: التزِم جبرَه وفتحَ عينه، وأما الرواية الثانية بالرفع ففيها إشكال لأن قياسها أن يقال: فجبرُه وفتحُ عينِه التُزِمَ، فجبرُه وفتحُ عينِه **التُزِما، لا التزِم**.

والشراح حاولوا أن يخرّجوا ذلك كما فعل الإمام الشاطبي وقال: وإنما لم يقل: التُزِما وهما شيئان لأنهما في حقيقة النسب وكيفيته شيء واحد.

ثم تكلم بعد ذلك علىٰ النسب إلىٰ الجمع، لو نسبت إلىٰ جمع كيف تنسب؟ فقال:

وَالوَاحِـدَ اذكُـر نَاسِـبًا لِلجَمـعِ ... إن لَـم يُشَـابِه وَاحِـدًا بِالوَضـعِ

وَالوَاحِدَ اذكُر نَاسِبًا لِلجَمعِ ... إن لَم يُشَابِه وَاحِدًا بِالوَضعِ

فعندما تنسب إلىٰ جمع إن سبق جمع التصحيح ما يوجد مشكلة، تصغر المفرد فتنسب إلىٰ المفرد ثم تأتي بالواو والنون، لكن لو نسبت إلىٰ غيره فإنك ينبغي أن تأتي بمفرد وتنسب إليه، أما لو نسبت إلىٰ أُسَر، فتأتي بالمفرد أسرة ثم تنسب إليها: أسرِيّ. فتقول: أنشطة أسْرية، ولا تقل: أسَرية، علىٰ ذلك.

يقول: **إن لَم يُشَابِه وَاحِدًا بِالوَضعِ**

يعني كأن تسمكي به واحدًا: كالجزائري، والعُيوني، وهما نسبة، الجزائري إلىٰ الجزائر، لا نريدُ بالجزائر جزيرة جزيرة جزيرة جزيرة يعني جمع، وإنما تريد بلدًا واحدًا لكنه سمي بالجمع، هذا لا إشكال فيه.

ثم قال بعد ذلك مبينًا ما يغني عن ياء النسب، يعني أن قال في البداية: إن النسب إنما يكون بياء مشددة. والآن يذكر ما يغني عن ياء النسب، أشياء تؤدي معنىٰ النسب ولكنها ليست بياء النسب، ما يغني عن ياء النسب، فقال:

وَمَعَ فَاعِلٍ وَفَعَّالٍ فَعِل ... فِي نَسَبٍ أَغنَىٰ عَنِ اليَا فَقُبِل

فاعل قد تأتي بمعنىٰ النسب: كتامر بمعنىٰ تمري، أو فعال: تمّار، أو فعِل: تَمِر، تمّار يعني ذو تمر، يعني صاحب تمر تمري، وليس التمار هو الذي يأكل التمر عين الفاعل، لا وإنما هو صاحب التمر، إذًا فالمعنىٰ معنىٰ النسب.

قال: ومن ذلك قوله عز وجل: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ﴾[فصلت:٤٦]، فعال هنا ظلام، ليست صيغة مبالغة وإنما هي صيغة نسب، لو كانت صيغة مبالغة ظلام يعني ليس كثير الظلم، فليس فيه نفي للظلم القليل وليس المعنىٰ علىٰ ذلك، وإنما المعنىٰ والله أعلم: وما ربك بذي ظلم، ليس بصاحب ظلم لا كثير ولا قليل، وهذا لا يعرفه إلا من يعرف لغة العرب.

وفي الأخير كعادته يبين أن ما خالف ما سبق فهو شاذ، فقال في بيان الشاذ من النسب:

وَغَيــرُ مَــا أسْــلَفتُهُ مُقَــرَّرَا ... عَلَـىٰ الَّـذِىٰ يُنقَـلُ مِنـهُ اقتُصِـرَا

كقولهم في النسب إلىٰ البصرة: بِصري. وفي قولهم في النسب إلىٰ الدهر: دُهري. هذه مسموعة، مقبولة فصيحة ولكن لا يقاس عليها، وهي لا تمنع القياس، يعني نقول في البصرة: بصري، وفي الدهر: دهري. ويقال ما سُمع.

ثم ننتقل بعد ذلك إلىٰ الباب الثامن والستين.

الباب الثامن والستون وهو باب بالوقْف، ويعقده في تسعة عشر بيتًا، والمراد بالوقف أي كيفية الوقف علىٰ الكلمات، إذا أردت أن تقف، كيف تقف؟ هناك أحكام للوقف، كيف تقف علىٰ التنوين؟ كيف تقف علىٰ هاء التأنيث؟ كيف تقف علىٰ المنقوص؟ طيب أنواع الوقف؟ هناك الوقف بالسكون، هناك الوقف بالرَّوْم، هناك الوقف بالإشْمام، كل ذلك يذكره ويدرسه في هذا الباب باب الوقف، وفيه يذكر أربع مسائل:

المسألة الأولىٰ: كيفية الوقف علىٰ الكلمات المختلفة.

المسألة الثانية: أنواع الوقف.

المسألة الثالثة: الوقف بهاء السكت.

المسألة الرابعة: إعطاء الوصل حكم الوقف.

فقال في بيان كيفية الوقف علىٰ الكلمات المختلفة، كلمات مختلفة سيذكرها الآن نوعًا نوعًا ويبين الوقوف علىٰ كل نوع، فيبدأ بالوقف علىٰ التنوين، التنوين الرافع والناصب والجار، فقال:

تَنوينًـا اِثـرَ فَـتحٍ اجعَـل أَلِفَـا ... وَقفًـا وَتِلـوَ غَيـرِ فَـتحٍ احْـذِفَا

يقول: تنوين الرفع احذفه، وتنوين الجر احذفه، وتنوين النصب أجله أيضًا، قل: جاء رجل، ومررت برجل، ورأيت رجلًا.

ثم يتكلم علىٰ الوقف علىٰ هاء الغائب، كيف تقف علىٰ هاء الغائب؟ نحو: كتابه، نظرت إلىٰ كتابِه، فقال:

وَاحذِف لِوَقفٍ فِيْ سِوَىٰ اضطِرَارِ صِلَةَ غَيرِ الفَتحِ فِي الإِضمَارِ

إذًا نقف فنقول: كتابُه. نحذف الحركة والصلة التي بعد الحركة.

ثم يتكلم عن الوقف علىٰ إذًا فيقول:

وأشبَهَت إِذًا مُنوَنًا نُصِب فَأَلِفًا فِيْ الوَقفِ نُونُهَا قُلِبْ

فإذا وقفنا علىٰ إذًا فإن ألفها نقلبها إلىٰ نون، فنقول: إذًا كذا، أو نقف عليها فنقول: إذا، ماذا يقول: وأشبَهَت إِذًا مُنَوَنًا نُصِب

يقول: نقف عليها كما نقف علىٰ المنون المنصوب، نعم إذا وقفت عليها نقول: إذا، وإذا وصلت: إذًا.

نعم.

ثم يتكلم علىٰ المنقوص: كالقاضي والمهتدي، فيقول:

وَحذفُ يَا المَنقُوصِ ذِي التَّنوِينِ مَا لم يُنصَبْ اوْلَىٰ من ثُبُوتٍ فَاعلَمَا

وَغَيرُ ذِي التَّنوِينِ بِالعَكسِ وَفِي نحوِ مُرٍ لُزُومُ رَدِّ اليَا اقتُفِي

كيف تقف علىٰ المنقوص؟ نقول: إذا كان بأل فتقف عليه بالياء: جاء القاضي. وإذا كان منونًا ليس بأل فتقف بحذف الياء: جاء قاض. إلا في النصب: رأيت قاضيًا.

وقوله: **لم يُنصَبْ اوْلَىٰ**

هي: لم ينصب أولىٰ، لأن لم تجزم، إلا أن همزة أولىٰ خففت بحذفها ونقل حركتها إلىٰ الساكن قبلها.

وقوله: مُرٍ. هو اسم فاعل من أرىٰ يري المتعدي إلىٰ ثلاثة مفاعيل، أرىٰ، تقول: أرىٰ زيدٌ محمدًا القمرَ طالعًا. كيف تأتي باسم الفاعل من أرىٰ هذه، أرىٰ يُري؟ مُفْعِل، مُرْئي، ثم خفف هذه الهمزة بحذفها ونقل حركتها إلىٰ الساكن قبلها، مُرْئي، احذفها وانقل الكسرة إلىٰ الراء، صارت: مرِي، فصار اسمًا منقوصًا، فتحذف ياءه فصارت: مُرٍ، مثل: قاضٍ.

ثم بعد ذلك يذكر لنا أنواع الوقف:

عند الوقف يمكن أن تقف بأكثر من نوع، وذكر لنا **خمسة أنواع للوقف**:

السكون، والرَّوم، والإشمام، والتضعيف، والنقْل.

فقال:

وَغَيـرَ هَـا التأنيـثِ مِـن مُحَـرَّكِ ... سَـكِّنهُ أو قِـفْ رَائِـمَ التَّحَـرُّكِ
أو أَشـمِمِ الضَّـمَّةَ أو قِـفْ مُضعِفَا ... مَـا لَـيسَ هَمـزًا أو عَلِـيلًا إن قَفَـا
مُحَرَّكًـا وَحَرَكَـاتٍ انقُـلا ... لِسَـاكِنٍ تَحرِيكُـهُ لَـنْ يُحظَـلاَ
وَنَقلُ فَتحٍ مِن سِوَىٰ المَهمُوزِ لاَ ... يَـراهُ بَصْـرِيٌ وَكُـوفٍ نَقَـلاَ
وَالنَّقـلُ إن يُعـدَمَ نَظيـرٌ مُمتنِـعْ ... وَذَاكَ فِـي المَهمُـوزِ لَـيسَ يَمتَنِـعْ

فالوقف بالسكون معروف: جاء رجلْ.

والوقف بالروم عند النحويين هو: الإتيان ببعض الحركة، بحيث يسمعها القريب دون البعيد، كان تقف علىٰ قوله عز وجل: ﴿لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ﴾[الكافرون:٦]، وأصلها: ولي ديني، ثم حُذفت ياء المتكلم وبقيت الكسرة، فإن وقفنا بالسكون تقول: ولي دينْ. وإن وقفت بالروم: ﴿وَلِيَ دِينِ﴾ فتأتي ببعض الحركة.

والإشمام: هو أن تأتي بصورة الحركة بالشفتين دون الصوت، يعني تضم الشفتين بالحركة دون الصوت، تقول: جاء رجل. كأنك تريد أن تقول: رجلٌ، لكن ما تظهر الصوت.

إذًا فالإشمام يراه المبصر دون الأعمىٰ، والروم يدركه القريب دون البعيد.

التضعيف: أن تضعف الموقوف عليه فتقول: جاء رجلّ. فتضعفه، وهذه لغة لبعض العرب.

والنقل: عندما تقف علىٰ كلمة ما قبل آخرها ساكن، مثل: العصْر. كـ ﴿وَالْعَصْرِ﴾[العصر:١]، أردت أن تقف، تقف بالسكون: والعصرْ. أو بالنقل... الكسرة التي علىٰ الراء هذه لا تحذفها، وإنما تنقلها إلىٰ الساكن قبلها، إلىٰ الصاد: والعصِرْ. لفي خسِرْ. هذا هو النقل.

أو بالضم، مثلًا: هذا نصرٌ، هذا نصرْ، هذا نصُرْ. وهذا موجود الآن في بعض العاميات، وهو لغة إذا وقفنا قبل الحركة: هذا نصُرْ. فإذا قلنا: هذا نصُر، علمتَ أنَّ الكلمةَ مرفوعةٌ؛ لأنه نقل الضمة، ولكن والعصر هذا: والعصِرْ. علمت أنها مجرورة، فهذا هو النقل.

وقوله في البيت التاسع والثمانين: **وَنَقلُ فَتحٍ**

جاء في بعض النسخ:

ونقلَ فتحٍ مِن سِوَىٰ المَهمُوزِ لاَ ... يَــراهُ بَصْــرِيٌ وَكُــوفٍ نَقَــلاَ

إذًا هو منصوب. ثُمَّ يتكلم بعد ذلك عن الوقف علىٰ تاء التأنيث، كيف تقف علىٰ تاء التأنيث؟ لو وقفت علىٰ فاطمة أو مدرسة أو رحمة، فقال:

فِي الوَقفِ تَا تَأنِيثِ الاسمِ هَا جُعل ... إن لَـم يَكُـن بِسَـاكِنٍ صَـحَّ وُصِـل

وَقَـلَّ ذَا فِـي جَمـعِ تَصـحِيحٍ وَمَـا ... ضَاهَىٰ وَغَيرُ ذَينِ بِالعَكسِ انتَمَىٰ

إذًا فتقف علىٰ تاء التأنيث بالسكون فتقول: جاءت فاطمةْ. وهذه مدرسةْ.

هناك لغة أخرىٰ لبعض العرب أن تقف عليها بالتاء، تقول: هذه فاطمت، وهذه مدرست. وهي لغة معروفة لبعض العرب، وبها يقول شاعرهم:

وَاللهُ أنجاك بكفَّي مَسْلَمَتْ ...

أي مسلمة، رجل اسمه مسلمة.

وَاللهُ أنجــاك بكفَّــي مَسْــلَمَتْ ... مِـن بعـدِ مـا وبعـدِ مـا وبعـد مَـتْ

كانت نُفوسُ القومِ عندَ الغلْصَمَتْ ... وكــادت الحــرَّة أن تُــدْعَىٰ أمَــتْ

وهذه موجودة الآن عند بعض اللهجات، حتىٰ في القصيم موجودة، بعض المدن إلىٰ الآن تقول: مدرست. فاطمة راحت إلىٰ المدرست. فينطقونها بالتاء، وتجد: حكمت، وعصمت. هي حكمة، وعصمة، ثم وقف بالتاء يقول: عصمت، وحكمت، وعادت حكمت.

طيب، ثم بعد ذلك يتكلم علىٰ الوقف بهاء السكت، أحيانًا إذا أردت أن تقف فائت بهاء

السكت، إما وجوبًا وإما جوازًا، وقد توسع في ذلك فقال رحمه الله تعالىٰ:

وَقِف بِهَا السَّكتِ عَلَىٰ الفِعلِ المُعَلّ ... بحَـذفِ آخِـرٍ كَـأَعْطِ مَـن سَـأل
وَلـيسَ حَتمًـا فِـي سِـوَىٰ مَـاكَعِ أو ... كَيَـعِ مَجزومًـا فَـراعِ مَـا رَعَـوا
وَمَا فِي الاِستِفهَامِ إن جُرَّت حُذِف ... أَلِفُهَـا وَأولَهَـا الهَـا إن تَقِـف
وَلَيسَ حَتمًا فِىٰ سِوَىٰ مَا انخَفَضَا ... بِاسمٍ كَقَولِكَ اقتِضَاءَ أم اقتَضَىٰ
وَوَصلَ ذي الهَاءِ أجِز بِكُلِّ مَا ... حُـرِّكَ تَحْرِيـكَ بِنَـاءٍ لَزِمَـا
وَوَصلُها بِغَيرِ تَحرِيكِ بِنَا ... أُدِيمَ شَذَّ فِي المُدَامِ استُحسِنَا

فذكر أن هاء السكت تأتي أحيانًا جوازًا عند الوقف كان تقف علىٰ المبنيات فتقول مثلًا: مَنْ هي؟ تريد ان تسأل من هي؟ تقول: من هِيْ؟ أو: من هيَه؟ فأتيت بالهاء لبيان هذا المبني، ومن ذلك في القرآن الكريم: ﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا هِيَهْ﴾[القارعة:١٠].

وقد تجب أحيانًا كالفعل الذي حذفنا منه حرفًا، كالفعل الذي بقي علىٰ حرف أو حرفين بعد الحذف ثم أردت أن تقف عليه: كفعل الأمر من وَقَىٰ يقي. تقول: قِ نفسك النار. فإذا أردت أن تقف علىٰ الفعل، كيف تقف علىٰ قِ؟ تقف عليه متحركًا قِ؟ لا يوقف علىٰ متحرك، قه، تقول: قِه. الهاء هذه ليست ضميرًا، هي هاء سكت، فذكر أنها قد تأتي وجوبًا في مواضع وجوازًا في مواضع.

وقوله في البيت السابع والتسعين بعد الثمانمائة:

وَوَصلَ ذي الهَاءِ أجِز بِكُلِّ مَا ... حُـرِّكَ تَحْرِيـكَ بِنَـاءٍ لَزِمَـا

هذا البيت ساقط من عدة نسخ من نسخ الألفية والشروح ومنها نسخة ابن هشام، وهذا البيت الثاني الذي قلنا: إن نسخة ابن هشام سقط منها بيتان، بيت في هذا الباب وبيت ساب أشرنا إليه من قبل في باب الإخبار بالّذي والألف واللّام، وهذا البيت يقول:

وَوَصلَ ذِي الهَاءِ أجِز بِكُلِّ مَا ... حُـرِّكَ تَحْرِيـكَ بِنَـاءٍ لَزِمَـا

يقول: المبني بناءً لازمًا وقفت عليه لك أن تأتي بعده بهاء السكت. هذا معنىٰ البيت.

وَوَصـلَ ذِي الهَـاءِ أَجِـزْ بِكُـلِّ مَـا   حُـــرِّكَ تَحْرِيـــكَ بِنَـــاءٍ لَزِمَـــا

والبيت الذي بعده يقول:

وَوَصــــلُها بِغَيــــرِ تَحرِيــــكِ بِنَـــا   أُدِيـمَ شَـذَّ فِـي الـمُـدَامِ استُحسِـنَا

يقول: وصلها بالذي بُني بناءً طارئًا شاذ، فالذي بني بناءً طارئًا يعني يشذ أن تصل بهاء السكت.

فِي الـمُدَامِ استُحسِنَا

يعني في المبني بناءً دائمًا يُستحسن، فهذا البيت يغني عن البيت السابق، البيت السابق ما فيه شيء زائد، ولهذا قال الشراح عندما ذكروا سقوط هذا البيت كابن حمدون قال: لكن قول الناظم: ووصلها -يعني البيت الثاني- يغني عن هذا البيت.

ونعيد ما قلناه من قبل: لعل هذين البيتين من عمل ابن مالك في الإبرازة الأخيرة، فهذا البيت يغني عنه البيت الذي بعده، والبيت الذي في باب الإخبار ليس فيه إلا التمثيل، فأراد أن تكون الألفية ألف بيت بالكمال والتمام، ولو وقفنا علىٰ نسخة موثوقة محترمة عالية للإبرازة الأخيرة للألفية لما ترددنا في حذف هذين البيتين من الألفية، ولكننا لم نقف علىٰ مثل هذه النسخ العالية للإبرازة الأخيرة، بل ما زالت النسخ الموجودة للألفية تخلّط بين الإبرازة الأولىٰ والإبرازة الأخيرة.

يُذكر أن هناك نسخة لابن النحاس تلميذ ابن مالك لكن لا تعرف وإن كان ذكرها ابن هشام ونقل عنها، ويُذكر أن هناك نسخة لأبي الفتح البعلي الحنبلي وهو أيضًا من متأخري تلاميذ ابن مالك، ولعل الأيام تكشف شيئًا من ذلك إن شاء الله.

ثم يختم الباب ببيت مفيد يذكر فيه أن الوصل قد يُعطىٰ حكم الوقف، إعطاء الوصل حكم الوقف، فقال:

وَرُبَّمَـا أُعطِـيَ لَفـظُ الوَصـلِ مَـا   لِلوَقــفِ نَثــرًا وَفَشَــا مُنتَظِمَــا

وهذا البيت نريد أن نتوقف عنده قليلًا، الوقف له أحكام كما رأينا، إذا وقفت تسكن في

الأصل أو تقف بطريقة من الطرق المذكورة، وإذا وصلت فإنك تأتي بحق الكلمة من الإعراب أو البناء، هذا هو الأصل، ثم إنك قد تعطي الوصل حكم الوقف، وقد تعطي الوقف حكم الوصل، والذي يتحكم في ذلك نية المتكلم، وهذا الأمر ربما لا يظهر ويبرز في الكلام المنمّق، في الكلام الـمُعدّ، في القصائد التي أعدت، في الخطب التي أعدت وكتبت، لأن هذه مكتوبة من قبل ومعدة، وإنما يقرأ الإنسان قراءة، ولكن يظهر هذا في الكلام المرتجل، في الكلام النثر يظهر ذلك، أنت عندما تتكلم الآن قد تقف وأنت تريد أن تصل، وقد تصل وأنت تريد أن تقف:

جاء محمد قبل أيام، وأكرمتُه إكرامًا شديدًا.

تريد أن تعبر عن ذلك المعنىٰ، نقول: جاء محمدٌ قبل أيامْ وأكرمتُه إكرامًا شديدًا.

ما نقول: قول خطأ، جاء محمدٌ خطأ، لأنك نوّنت ووقفت، لأنك لم تنوِ الوقف، وإنما وقفت بنية الوصل، وهذا يذكرونه العلماء كثيرًا، الوقف بنية الوصل أو الوصل بنية الوقف، فتعود لنية المتكلم، وهذا ليس بخطأ، وقد تجد ذلك في قراء الأخبار أو في المتكلمين ارتجالًا، هذا كثير وهذا صواب، لا نقول: إنه خطأ. بل إنهم يذكرونه فيما يسمىٰ بالتذكر، إذا لم يتذكر مثلًا قد يمد مثلًا أو يعرب لكي يتذكر ما بعد ذلك.

والعكس قد يصل كلامه بنية الوقف، يعني يريد أن يقف لكن بدا له أن يصل، أراد أنْ يقفَ ثُمَّ وصلَ، هذا قد يكون أيضًا، قد يقع من المتكلم، ويسمونه بالقطع، وأشرنا إليه في النعت، أردت أن تقول: جاء محمدٌ الكريم.

أنت أردت أن تقول لي: جاء محمد. هذا الذي أردت أن تقوله، يعني أردت أن تقف علىٰ محمد، فلذلك تقول: جاء محمدْ. خشيت أن يلتبس عليّ، محمد الكريم أم البخيل؟ فعندما قلت: جاء محمد. بدا لك هذا الأمر، فأردت أن تبين محمدًا هذا، فكأنك تقول: جاء محمد هو الكريم. يعني توضيح هو الكريم. أو جاء محمد أعني الكريم، لكن حذفت هو، حذفت أعني من الكلام ووصلت الكلام بعضه ببعض، فصار كأنه كلام واحد مع انه لا،

أنت كنت تنوي الوقف علىٰ محمد، جاء محمد... الكريم. يعني هذه الكلمة تجلي وتبين الأمر، جاء محمد... الكريم. وقد تصل: جاء محمدٌ الكريم. فيعني لا تريد... لم يكن في نيتك الوصل، هذا يسمىٰ القطع، فمن قصده له أن يرفع أو ينصب ما يسمىٰ بالنعت المقطوع، لأنه علىٰ نية: جاء محمد أعني الكريم، ثم حذف أعني.

هذا ننتبه إليه بحيث لا نخطّئ من يقف علىٰ المتحرك أو يسكّن في أثناء كلامه وهو يتكلم وكان يقصد أن يقف ثم كمّل، نقول له: أخطأتَ! لأنه وصل بنية الوقف أو وقف بنية الوصل، ومع ذلك فقد ذكروا في بعض الشواهد شيئًا من ذلك، ومن ذلك قوله عز وجل: ﴿لَمْ يَتَسَنَّهْ وَانظُرْ﴾[البقرة:٢٥٩] علىٰ قول جمهور المفسرين: أن الهاء هنا هاء السكت، لم يتسنه من السنين، أي لم يتسنّ وانظر، عندما وقفت أتيت بهاء السكت فقلت: لم يتسنه، أتيت بهاء السكت للوقف، فإذا وصلت كان ينبغي أن تحذف هاء السكت تقول: لم يتسنّ وانظر. لكن أغلب القراء خمسة من السبعة يقرأ: ﴿لم يتسنّه وانظر﴾[البقرة:٢٥٩]، واثنان من القراء السبعة يأتي بالقياس فيحذف الهاء عند الوصل، عند الوقف يأتي بالهاء لم يتسنّه، وعند الوصل يحذف الهاء ﴿لم يتسنّ وانظر﴾، فالذين قالوا: ﴿لم يتسنّه وانظر﴾ ماذا نقول؟ نقول: إنهم وصلوا بنية الوقف، كان ينوي أن يقف لم يتسنّه، لكن أكمل.





الأسئلة

بسم الله الرحمن الرحيم

السؤال: بخصوص كلمة (الملحِق)، وهل هي بكسر الحاء أم بفتحها؟

الجواب: الملحَق، لا، هذا جوّزه بعض الشراح تجويزًا، لكن الذي في النسخ كلها الملحِق، والمعنىٰ علىٰ ذلك، يريد أن يقول ابن مالك: ألف التأنيث المقصورة حكمها كذا وكذا، ثم قال: للذي يشبهها لمشبهها الملحِق والأصل ما لها.

يقول: لمشبهها الملحِق -الملحِق هو اللفظ المشبِه- لمشبهها الملحِق ماذا له؟ لها ما له، الذي لألف التأني المقصورة لألف الإلحاق للملحِق، ألف الإلحاق ملحِق أم ملحَق؟

ملحِق، تلحِق الكلمة بكلمة أخرىٰ، فلشبهها الملحِق، نعم، تفضل.

۞ ۞ ۞

السؤال: بخصوص كلمة (مُرٍ).

الجواب: مُرٍ، أصله مُرْءٍ، مفْعِل.

۞ ۞ ۞

السؤال: بخصوص الفعل (أرىٰ)، وهل هو ثلاثي أم رباعي؟

الجواب: لا، أرىٰ ليس ثلاثيًّا، هي أصلها أرأىٰ، الثلاثي رأىٰ، فعل، أفعل من رأىٰ؟ كرُم أكرم، رأىٰ أفعل؟ أرأىٰ، هي أصلها أرأىٰ، أرأىٰ زيدٌ عمرًا، ثم حذفنا الهمزة من أرأىٰ ونقلنا الحرف إلىٰ الرتبة أرىٰ، فهو رباعي أرأىٰ ومُرئي.



السؤال: بخصوص قوله تَعَالَىٰ: ﴿لَفِي خُسْرٍ﴾[العصر:٢].

الجواب: ﴿لَفِي خُسْرٍ﴾[العصر:٢]، في: حرف جر. وخُسْرٍ: مجرور، ثم وقفنا علىٰ الراء ونقلنا حركتها إلىٰ الساكن قبلها، هذا وقف النقل.

❁ ❁ ❁

السؤال: بخصوص كيفية الوقف علىٰ الكلمات عند العرب.

الجواب: أما الوقف الاختياري والاضطراري هذه تعود إلىٰ المتكلم نفسه، يعني يريد أن يقف عليها قصدًا أو أوقفه غيره لاختباره أو للاضطرار أو انقطع نَفَسُه، يعني هذا نوع تقسيم وهذا تقسيم آخر.

نعم، والله أعلم. وصلىٰ الله وسلم علىٰ نبينا محمد وعلىٰ آله وأصحابه أجمعين.



الدرس السادس



الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام علىٰ نبينا محمد وعلىٰ آله وأصحابه أجمعين.

أما بعد.

هذا لنا اقتراح وطلب بشرح الألفية ونحيله إلىٰ الأخوة في نقل الدعوة، وقد أحيلته أمثاله كثيرا إلىٰ الأخوة في نقل الدعوة وهو في مثل هذه الأمور، وقلت لكل من طلب مني شرحا للألفية في دورة في هذه الدورة إذا طلب مني الأخوة في مكتب الدعوة؛ فإني لا أرد لهم طلبًا نعم، خذ موعد مناسب وما عندي مانع هذا يعود إليهم.

هذا الأخ يقول هو نظم بيتا في قدر الألفية أسمعوه وأجيبوا عنه، يقول بيت حوت ألفية البيجالي ليس بنظامه ولا بجهله ما هذا البيت؟

يجيب فيقول قد قال قبل ذكره وأنشده وليس عجيبا أن أقول أورده فقال في المفعول له لا أقعد في آخر الدرس وذاك المقصد، فهذا ما اعتقده بعد ذلك في الفتوحات القادمة، ونعود إلىٰ الألفية ووصلنا إلىٰ الباب التاسع والستين من أبواب ألفية ابن مالك، وهو باب الإمالة فعقده رحمه الله تعالىٰ في خمسة عشر بيتا ذكر فيها خمس مسائل:

المسألة الأولىٰ: إمالة الألف.

المسألة الثانية: ما يمنع الألف من الإمالة.

المسألة الثالثة: الإمالة للمناسبة.

المسألة الرابعة: إمالة الاسم المبني.

المسألة الخامسة: إمالة الفتحة.

وهذا الموضوع موضوع الإمالة، وهو إمالة الألف إلىٰ الياء وتسمي الإمالة الكبرىٰ، وإمالة الفتحة إلىٰ الكسرة وتسمىٰ الإمالة الصغرىٰ، من اللغات التي كانت عند بعض العرب والإمالة نغمة جديدة وكل القراء السبعة أمالوا، إلا ابن كثير وإن تفاوتوا في الكثرة، وابن كثير لن يميل لأن الإمالة ليست في لغة المكيين، وحفص لم يمل إلا كلمة واحدة وهي كلمة مجريها.

وموضوع الإمالة يهتم به القراء أكثر لأن القراء كما قلنا: كل أمالوا أي السبعة إلا ابن كثير، والإمالة لو قلنا نوعا إمالة الألف إلىٰ الياء، وهي الإمالة الكبرىٰ "كمجريها" فلا نطقها بالألف الخالطة "مجراها" ولا بالياء الخالطة "مجريها" وإنما بين ذلك "مجريها" وسنستمع إلىٰ بعض الأخوة يقرأ في الإمالة

يغشي يغشي

تجلىٰ تجلي

أعطي أعطي أي ما تقول أعطي بالألف الخالصة، ولا أعطي بالياء الخالصة وإنما تميل ميلا بينهما أعطي، ملهىٰ ملهي، حلبىٰ حبلي وتقول في: جهاد جهيد وتقول في: خاف خاف وهكذا.

والنوع الثاني إمالة الفتحة إلىٰ الياء وهي الإمالة الصغرىٰ، وتكون في المواضع وأقول ذلك هي سر ابن مالك ففي القيامة فتحت الميم تميلها إلىٰ كثرة، فتقول: القيامة لا القيامة بفتح خالصة ولا القيام ولكن بينهما القيامة.

رحمة، الصيحة، وهكذا والعامة في أغلب العالم العربي الآن عندهم إمالة، فعندنا مثلا كلمة "زيد" ينطق بها العامة فيقولون "زيد" لا بفتحة "زيد" ولا بكسرة خالصة "زيد" وإنما

بحركة بينهما، هذه الإمالة "زيد".

"بيت" "بيت" وجمل كثيرة في الجزيرة في الصعيد في الشام في المغرب كثيرة جدًا، الإمالة فصحية قديما وحديثا هي فصحية طيب.

بعض الأخوة في متخصص في القراءات أو يعرف القراءات تقرأ لنا بعض المواضع في الإمالة في الكبرىٰ أو الصغرىٰ، لنستمع إلىٰ الإمالة نعم.

أعوذ بالله من الشيطان الرجيم

أرفع صوتك، الضحىٰ في أكثر من إمالات، لحظة قد تأتي بمكبر الصوت، تأتي للإمام لكي يصل لابد أن يسمع النطق الصحيح للإمالة بصوت واضح وأقرأ نعم.

أعوذ بالله من الشيطان الرجيم

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿وَالضُّحَىٰ ۞ وَاللَّيْلِ إِذَا سَجَىٰ ۞ مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ ۞ وَلَلْآخِرَةُ خَيْرٌ لَكَ مِنَ الْأُولَىٰ ۞ وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَىٰ ۞ أَلَمْ يَجِدْكَ يَتِيمًا فَآوَىٰ ۞ وَوَجَدَكَ ضَالًّا فَهَدَىٰ ۞ وَوَجَدَكَ عَائِلًا فَأَغْنَىٰ ۞ فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ ۞ وَأَمَّا السَّائِلَ فَلَا تَنْهَرْ ۞ وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ﴾[الضحىٰ: ١-١١].

نعم تقول هذه قراءة وأقول أن القراء كلهم أمالوا وإن اختلفوا في الإمالة إلا ابن كثير، لكن المراد الاستماع إلىٰ لفظ الإمالة، والآن ندخل فيما قاله ابن مالك رحمه الله تعالىٰ، فبدأ ابن مالك ببيان الكلمات التي تمال ألفاتها يعني؛ بدأ بالكلام علىٰ إمالة الألف، كل ألف تمال؟ لا؛ تبين الألفات التي تمال فقال:

اَلْأَلِفَ الْمُبْدَلَ مِنْ يَا فِي طَرَفْ ... أَمِلْ كَذَا الْوَاقِعُ مِنْهُ الْيَا خَلَفْ

دُوْنَ مَزِيْدٍ أَوْ شُذُوْذٍ وَلِمَا ... تَلِيْهِ هَا الْتَّأْنِيْثِ مَا الْهَا عَدِمَا

وَهكَذَا بَدَلُ عَيْنِ الْفِعْلِ إِنْ ... يَؤُلْ إِلَىٰ فِلْتُ كَمَاضِي خَفْ وَدِنْ

كَذَاكَ تَالِي الْيَاءِ وَالْفَصْلُ اغْتُفِرْ ... بِحَرْفٍ أَوْ مَعْ هَا كَجَيْبَهَا أَدِرْ

كَـذَاكَ مَـا يَلِيْـهِ كَسْـرٌ أَوْ يَلِـي تَـالِيَ كَسْـرٍ أَوْ سُـكُوْنٍ قَـدْ وَلِـي
كَسْرَاً وَفَصْلُ الْهَا كَلاَ فَصْلٍ يُعَدّ فَـدِرْهَمَاكَ مَـنْ يُمِلْـهُ لَـمْ يُصَـدّ

قوله في البيت الأول: (كَذَا الْوَاقِعُ)، كذا في أغلب النسخ وجاء في بعضها بالنقض كذا الواقع فكذا الواقع خبر مقدم ومبتدأ مؤخر وكذا الواقعة أي؛ وكذا أمل الواقعة.

وقوله في البيت الأول: (دُوْنَ مَزِيْدٍ أَوْ شُذُوْذٍ وَلِمَا) في أغلب النسخ وجاء في لفظ هذه الواو دون مزيد وشذوذ.

وقوله في البيت الثالث: (وَالْفَصْلُ اغْتُفِرْ) البناء للمجهول، الفصل مرفوع مبتدأ، وجاء في بعض النسخ والفصل يغتفر البناء للمعلوم، الفصل مفعول مقدم.

وقوله في المثال: (كَجَيْبَهَا أَدِرْ) أي؛ تميل أدر كجيبها أدر فإن قلت: وكيف نقرأ هذا المثال في الألفية ونحن نقرأ الألفية الآن سنقرئها بالإمالة أم نقرئها بغير الإمالة؟ هذه الأمثلة التي نذكرها للإمالة في أثناء هذا الباب، الجواب أن الظاهر بل المتعين ألا تقرأ بالإمالة لأمرين:

الأول: أنه لو قرأت بالإمالة، لكان الذي ينبغي أن نقرأ الألفية كلها بالإمالة، كل ما يجوز بالإمالة ليست فقط الأمثلة.

الأمر الثاني: أن يكون المتعين هو ما سيأتي في البيت الثاني عشر إذ يقول فيه: (وَلاَ تُمِلْ مَا لَمْ يَنَلْ تَمَكُّنَا دُوْنَ سَمَاعٍ غَيْرَهَا وَغَيْرَنَا) يعني ها ونا تمل، فلو أملناها هنا لخالفت الشطر الأول يعني لاختلف الروي هنا بين تمكنا وغيرنا وهذه المخالفة لا يصح في النظر.

وثالثا: أن هذا هو الذي أخذناه وسمعناه من من؟ راوي الألفية.

وكذلك في قوله في البيت الخامس: (كَسْرَاً وَفَصْلُ الْهَا كَلاَ فَصْلٍ يُعَدّ فَدِرْهَمَاكَ مَنْ يُمِلْهُ لَمْ يُصَدّ) كذلك مثال على الإمالة فتقول في درهماك درهميك فتميل الألف، ثم بعد ذلك بعد أن ذكر الألفات التي تميل يذكر الأشياء التي تمنع الألف من الإمالة.

موانع إمالة الألف فقال:

وَحَـرْفُ الاِسْـتِعْلاَ يَكُـفُّ مُظْهَـرَا ... مِـنْ كَسْـرٍ اوْ يَـا وَكَـذَا تَكـفُّ را
إِنْ كَـانَ مَـا يَكُـفُّ بَعْـدُ مُتَّصِـلْ ... أَوْ بَعْـدَ حَـرْفٍ أَوْ بِحَـرْفَيْنِ فُصِـلْ
كَـذَا إِذَا قُـدِّمَ مَـا لَـمْ يَنْكَسِـرْ ... أَوْ يَسْكُنِ اثْرِ الْكَسْرِ كَالْمِطْوَاعَ مِرْ
وَكَـفُّ مُسْـتَعْلٍ وَرَا يَنْكَـفُّ ... بِكَسْـرِ رَا كَغَارِمًـا لاَ أَجْفُـو
وَلاَ تُمِـلْ لِسَـبَبٍ لَـمْ يَتَّصِـلْ ... وَالْكَـفُّ قَـدْ يُوْجِبُـهُ مَـا يَنْفَصِـلْ

وقوله: (وَحَرْفُ الاِسْتِعْلاَ) حروف الاستعلاء هي مجموعة في خص، قذ، ضغط.

وقوله: (مِنْ كَسْرٍ اوْ) فيه تخفيف للهمزة للحذف والنقل.

وقوله في البيت الثامن: (يَسْكُنِ اثْرِ) ثم خفضت الهمزة بالحذف والنقل.

قوله: (كَالْمِطْوَاعَ مِرْ) مثال.

وقوله: (مر) فعل أمر من قول ماره يميره ميرة إذا أتاه الميرة فيقول: (مر المطواع) يعني هات له ميرة أعطني طعاما (المطواع) هذا مثال علىٰ ما يمال؛ فتميل الألف فتقول (المطواع).

وقوله في البيت التاسع: (وَكَفُّ مُسْتَعْلٍ وَرَا يَنْكَفُّ) يسميه بعضهم كف الكف، يعني كفها ينكف، هي تكف الراء ثم يأتي شيء يكفها عن الكف فيسمونه كف الكف.

وقوله: (كَغَارِمًا) مثال لما يمال فتقول: ها غارما.

وقوله في البيت التاسع أيضًا في الموضعين: (رَا، وَكَفُّ مُسْتَعْلٍ) هذه قاعدة الألفية أنها تكتب دون تنوين مع أنها مخففة من قولك: (را) فتكتب بألف وهذا الذي في جميع النسخ، وفي ظهر الشروح؛ إلا شرح الشاطبي الذي ذكر أنه يجب أن يقوم بالتنوين لأن أخذه (راء) ثم حذفنا الهمزة فانحذفت معها حرف الراء والتنوين يبقىٰ فينتقل إلىٰ آخر حركة في الكلمة وهي حركة الراء، راء ثم نأتي بتنوين (وكف مستعل ورن) ينكف برن وما قاله اجتهاد المقياس.

وقد بينا الذي في النسخ وهو له وجه، وقد تكلمنا علىٰ المسألة في أوسع من ذلك في

موضع سابق في البيت الحادي والأربعين في باب المعرب والمبني في قوله: (وما بثاء وألف) ولم يقل وما بكل.

وقوله في البيت العاشر: (وَلاَ تُمِلْ لِسَبَبٍ) هذا الذي في جميع النسخ بطريقة واحدة وشرح ابن طالون ففيهما (ولا تمل بسبب لم يتصل).

ثم؛ يقول ابن مالك رحمه الله تعالىٰ: إن الإمالة قد تجوزها المناسبة، الإمالة بالمناسبة هذا عنوان البيت، الإمالة للمناسبة، هناك ألفات ليس لإمالتها سبب من الأسباب التي ذكرت من قبل، ليست من الأسباب التي تمال، لكن قد تمال بسبب المناسبة، يعني الكلمة التي قبلها مثلا الحرف الذي قبله يميل فيمال معه، أو تقع في آخر الآية السابقة في آخر الآية كلمة ممالة فتميل الثانية لمناسبة الأولىٰ، ثم الإمالة للمناسبة فقال:

وَقَدْ أَمَالُوا لِتَنَاسُبٍ بِلاَ ... دَاعٍ سِوَاهَا كَعِمَادَا وَتَلاَ

وقوله: (كَعِمَادَا) بألف بلا تنوين ليست عماد لأن المراد عندما تقف علىٰ عماد فإنك تميل الألفين، فالألف الأولىٰ في عماد لها سبب، هو أن قبلها ليس علينا قبلها مباشرة قبلها وهو العين في عماد كجهاد وليس بينها وبين حرف استعلاء يمنع، ليس بينهما فاصل يمنع، تقول عماد أو عميد ثم الألف عماد لك أن تميلها مع أنها ليس لها سبب إمالة، تميل الألف الثانية لأن الأولىٰ ممالة فتقول: عميد وكذلك (تلا) يريد التي في قوله عز وجل: ﴿وَالْقَمَرِ إِذَا تَلَاهَا﴾[الشمس: ١] هذه تلا من تلا يتلو ولا من تلا يتلي؟ تلا يتلي والآن ما تمال إلا تناسوها الواو، وإنما الألف المبدل من الياء، لا علىٰ قبل الياء لكن إذا كانت من قبله لا تمال، هذه لا تمال وليس لها حق الإمالة، لأنها منقلبة عن واو.

ومع ذلك أميلت لمناسبة رؤوس الآية، وفي رءوس الآية ما يمال كقوله تعالىٰ: ﴿إِذَا جَلَّاهَا﴾[الشمس: ٣] جلا فمضارعه يجلي عادت إلىٰ الياء، فلك أن تميل جلاها، جلاها في هذا تميل باقي رءوس الآية للمناسبة، أما في اللغة فلك ألا تميل.

ثم بعد ذلك يتكلم عن إمالة المبني فيقول:

وَلاَ تُمِلْ مَا لَمْ يَنَلْ تَمَكُّنَا دُوْنَ سَمَاعٍ غَيْرَهَا وَغَيْرَنَا

الإمالة من التخفيف تصرف، والتصريف لا يدخل علىٰ الحرف المبني كما قلنا قبل قليل حرف من الصرف ومع ذلك جاء في سماع إمالة هاء وإمالة ياء، فنص علىٰ ذلك في هذا البيت أن المبني لا يمال إلا ما سمع منه.

وكل ما سبق كان عن إمالة الألف، ثم يختم ببيتين عن إمالة الفتحة من الكسرة فيقول:

وَالْفَتْحَ قَبْلَ كَسْرِ رَاءٍ فِي طَرَفْ اِمِلْ كَللأَيْسَرِ مِلْ تُكْفَ الْكُلَفْ

كَذَا الذي تَلِيهِ هَا التأنيثِ في وَقْفٍ إذا ما كان غيرَ أَلِفِ

قوله (لأَيْسَر): يعني الأمر الأيسر يعني الأسهل.

وقوله في البيت الأخير (يليه): في بعض النسخ تليه وفي هذان البيتان تبين المواضع التي يجوز فيها إمالة الفتحة إلىٰ الكسرة هذا ما يتعلق بباب الإمالة هناك سؤال يا إخوان فيما سبق تفضل

سؤال

نعم لم يقع في نسخي إلا يليه في البيت الأول (دُوْنَ مَزِيْدٍ أَوْ شُذُوْذٍ وَلِمَا تَلِيْهِ هَا الْتَّأْنِيْثِ مَا الْهَا عَدِمَا) لم يقع عندي إلا يليه مع أنه يجوز، النحو اللغوي لك فيه أسماء الكلمات أن تؤلف لكن في تحقيقي أنا أكثر من هنا نعم الذي عندي بالياء (يليه) هنا وفي الأخير (يليه وتليه) نعم.

طيب إذًا ننتقل إلىٰ الباب السبعين وسماه باب التصريف وعقده في ثلاث وعشرين بيتًا، ويرىٰ بعضهم أن التصريف يبدأ من هذا الباب، وأن كل ما سبق يدخل في النحو، وقلنا وأشرنا من قبل إلىٰ أن بعضهم توسع في التصريف وأن بعضهم يضيق التصريف، فالإمالة عند كثير من النحويين كسيبويه جعلها في النحو، الوقف لا شك أنه تبع النحو، الوقف من النحو لكن جمع التكسير، التصريف هذا اختلفوا فيه، بعضهم يقول وضعوه في النحو، وبعضهم وضعوه في الصرف.

أما هذا التصريف وما سيذكره فيه هذا تصريف محض، عبارة عن أبنية أسماء وأبنية الأفعال، المجرد من الأسماء، مبنيتها وأوزانها والمزيد من الأسماء، وكذلك الأفعال المجردة منها، كيف نزن الحروف الأصلية، كيف نزن الحروف الزائدة، كيف نعرف أن هذا الحرف أصلي أو مزيد، هذا تصريف لا شك فيه.

وذكر رحمه الله في هذه الأبيات خمس مسائل:

المسألة الأولىٰ: ما يدخله التصريف وما لا يدخله.

المسألة الثانية: أقل الحروف الأصلية وأكثرها.

المسألة الثالثة: أوزان المجرد من الأسماء والأفعال.

المسألة الرابعة: الفروق الأصلية وكيفية وزنها.

المسألة الخامسة: الحروف الزائدة وضوابط زيادتها.

فيبدأ في الكلام علىٰ ما يدخله التصريف وما لا يدخله فيقول:

حَرْفٌ وَشِبْهُهُ مِنْ الْصَّرْف بَرِي   وَمَا سِوَاهُمَا بِتَصْرِيْفٍ حَرِي

فالحروف والأسماء المبنية لا يدخلها تصريف، ويدخل التصريف ما سواهما من الأسماء المعربة والأفعال.

وقوله: (بري) الذي يظهر أنه مخفف من برئ وحذفت الهمزة وقد يكون مخفف من برأ نعم.

ثم تكلم علىٰ أقل الحروف الأصلية فأقل ما تكون عليه الكلمة من الكلمات التي يدخلها التصريف يعني؛ الأسماء المعربة والأفعال أقل ما تكون عليه ثلاثة أحرف، فقال:

وَلَيْسَ أَدْنَىٰ مِنْ ثُلاَثِيٍّ يرَىٰ   قَابِلَ تَصْرِيْفٍ سِوَىٰ مَا غُيِّرا

طب والذي لا يقبل التصريف كالحروف والأسماء المبنية، هذه قد تأتي علىٰ حرف أو حرفين أو ثلاثة، لكن الذي يقبل التصريف من الأسماء المعربة والأفعال أقل ما يكون عليه ثلاثة فإن قلت غد وأخ هذا علىٰ حرفين نقول هذه ثلاثة لكن حذف حرف منه وهذا قوله:

سوىٰ ما غير يعني ما حذف منه شيء من الحروف الأصلية.

ثم بعد ذلك يتكلم علىٰ ألف قد تزيد فيه حروف زائدة، تزيد في خمسين حرف، أقل شيء قلنا ثلاثة طب وإذا زدت فيه قد تزيد فيه حرفا فيكون رباعيا تزيد فيه حرفين يكون خماسيا، تزيد فيه ثلاثة سداسيا ماشي كم من ثالث بالزيادة يقول:

وَمُنْتَهَىٰ اسْمٍ خَمْسٌ انْ تَجَرَّدَا ... وَإِنْ يُزَدْ فِيْهِ فَمَا سَبعا عَدَا

الاسم عرفنا أن أقل ما يكون عليه ثلاثة، فإذا كان مجردًا كل حروفه أصلية فأكثر ما يزد خمسة، فإذا زدنا في الحروف المزيدة فأكثر ما تكون عليه سبعة عشر، ما يزيد ثمانية عشرة إلا إذا الكلمات اتصلت بعضها ببعض إذا كان اسم واحد لا يزيد عن سبعة أحرف ولا ينقص عن ثلاثة أحرف.

ثم بعد ذلك ذكر أوزان الاسم الثلاثي المجرد ما أوزانه؟ له عشرة أوزان سيذكرها فنقول:

وَغَيْرَ اخِرِ الْثُّلاَثِي افْتَحْ وَضُمّ ... وَاكْسِرْ وَزِدْ تَسْكِيْنَ ثَانِيهِ تَعُمّ

وَفِعُلٌ أُهْمِلَ وَالْعَكْسُ يَقِلّ ... لِقَصْدِهِمْ تَخْصِيْصَ فِعْلٍ بِفُعِلْ

يقول (وَغَيْرَ اخِرِ الْثُّلاَثِي): الثلاثي الأخير علىٰ قبله ماذا يبقي؟ الأول والثاني، يقول غير آخر الثلاثي افتح وضم واكسر، إذًا الأول الفتح والضم والكسر، والثاني الفتح والضم والكسر، وزد تسكين ثانية أيضا مع الفتح والضم والكسر لك في الثالثة تسكين إذًا كم في الحفظ الأول ثلاثة وفي الثاني أربعة ضرب ثلاثة اثني عشرة وزنا، فعل، فعل، فعل، فعل هذا الأول والأمثلة فعل مثل جبل، فعل مثل حذر، فعل مثل عضد اثني عشرة وزنا.

الاسم لم يأتي إلا عن عشرة فقط، اثنان منهما لم يستعملا مهمل وهما قال وفعل أهمل هذا واحد فقط، وفعل لم يأتي في الأسماء هذا خاص بالأفعال، فسقط وزنان وبقي المجرد الثلاثي عشرة أوزان ثم ذكر أوزان الفعل الثلاثي المجرد يأتي علىٰ كم وزن؟ قال:

وَافْتَحْ وَضُمَّ وَاكْسِرِ الْثَّانِيَ مِنْ ... فِعْلٍ ثُلاَثِي وَزِدْ نَحْوَ ضُمِنْ

وافتح وضم واكسر الثانية، الفعل الثلاثي ثلاثة أحرف، الأخير إعراب وبناء طيب يقول الثاني: افتحه وضمه واكسره والأول سكت عنه إذًا لك أن تقول فعل جلس، وفعل: شرب، فعل: كرم، وازن نحو فعل مثل: أخذ وضرب، هذا أوزان الثلاثي، الفعل الثلاثي ليس له إلا فعل، وفعل، وفعل، وفعل.

إذًا الاسم الثلاثي المجرد عشرة والفعل الثلاثي المجرد أربعة، ثم يتكلم علىٰ منتهىٰ الفعل، الفعل منتهاه سواء كان مجردا أو كان مزيدًا فقال:

وَمُنْتَهَاهُ أَرْبَعٌ إِنْ جُرِّدَا وَإِنْ يُزَدْ فِيْهِ فَمَا سِتًّا عَدَا

الفعل أقل ما يكون عليه رغم أنه ثلاثة، بل أكثر ما يكون إن كان مجردا أربعة، وإن كان مزيدا ستة أي أنه ينقص عن الاسم بدرجة، الاسم المجرد يصل إلىٰ خمسة، والفعل المجرد أربعة، والاسم المزيد سبعة والفعل المزيد ستة، ثم يذكر أوزان الاسم الرباعي للمجرد فيقول:

لاَسْمٍ مُجَرَّدٍ رُبَاعٍ فَعْلَلُ وَفِعْلِلٌ وَفِعْلَلٌ وَفُعْلُلُ

وَمَعْ فِعَلَ فُعْلَلٌ............ ....

كم ذكر من وزن؟ ستة أوزان ولا خمسة؟ ستة أوزان ثم يذكر بعد ذلك أوزان الاسم الخماسي المجرد فيقول:

.... فَمَعْ فَعَلّلٍ حَوَىٰ فَعْلَلِلاَ

كَذَا فُعَلِّلٍ وَفِعْلَلٌّ وَمَا غَايَرَ لِلْزَّيْدِ أَوْ الْنَّقْصِ انْتَمَىٰ

فالاسم الخماسي المجرد ذكر له أربعة أوزان، كل ما يخالف هذه الأوزان يأخذ عنها هو إما في زيادة أو نقص، ثم بعد ذلك يبدأ بالكلام علىٰ الحروف الأصلية ووزنها والحروف الزائدة وضوابط زيادتها، فيبدأ بالكلام علىٰ الحروف الأصلية وكيفية وزنها فيقول:

وَالْحَرْفُ إِنْ يَلْزَم فَأَصْلٌ وَالَّذِي لاَ يَلْزَمُ الْزَّائِدُ مِثْلُ تَا احْتُذِي

بِضِمْنِ فِعْلِ قَابِلِ الأُصُوْلَ فِي وَزْنٍ وَزَائِدٌ بِلَفْظِهِ اكْتُفِي

وَضَـاعِفِ الَّـلامِ إِذَا أَصْـلٌ بَقِـي ... كَــرَاءِ جَعْفَــرٍ وَقَــافِ فُسْــتُقِ
وَإِنْ يَــكُ الْزَّائِــدُ ضِــعْفَ أَصْــلِ ... فَاجْعَـلْ لـه فِـي الْـوَزْنِ مَـا لِلأَصْـلِ
وَاحْكُـمْ بِتَأَصِـيْلِ حُـرُوْفِ سِمْسِـمِ ... وَنَحْـوِهِ وَالْخُلْـفُ فِـي كَلَمْلِـمِ

فذكر أن الأصل هو الذي يلزم ولا يحذف في شيء من تصنيفات الكلمة، وإنك إذا أردت أن تلزم الحروف الأصلية فإنك تلزمها بفعل يعني بفاء والعين واللام.

وقوله في البيت السادس والعشرين وآخره: (اكْتُفِي) هذا في بعض النسخ اكتفي فاكتفي مبني للمعلوم فعل ماض واكتفي فعل أمر.

وقوله في آخر البيت السابع والعشرين: (وَقَافِ فُسْتُقِ) فستق بفتح التاء وعلىٰ ذلك شرح الشاطبي أيضا والتاء في فستق فيها الضم والفتح فستق إلا أنه علىٰ رواية مشهورة فستق يكون في البيت أي بإسناد التوجيه فالذي قبل قاف مفتوحة، وعلىٰ الرواية الثانية فستق يسلم البيت من هذا العيب.

وقوله في البيت الثامن والعشرين في نهاية شطري: (وَإِنْ يَكُ الْزَّائِدُ ضِعْفَ) في أغلب النسخ ينتهيان باللام المكسورة وجاء في نسخة ابن هشام بياء بعد اللام فأصلهما (وإن يك الزائد ضعف أصلي) ثم حذفت الياء وصارت أصل.

وقوله في البيت التاسع والعشرين: (وَالْخُلْفُ فِي كَلَمْلِمِ) الخلف أي الخلاف وفي أغلب النسخ بالرفع والخلف فهو مبتدأ، وفي بعض النسخ للجر والخلف فهو معطوف علىٰ قول تخفيف يحكم بتأصيل حروف سمسم وبالخلف.

ثم يتكلم بعد ذلك علىٰ حروف الزائدة وضوابط زيادتها كيف نعرف أن هذا زائد أو ليس بزائد الحروف الزائدة وضوابط زيادتها فيقول:

فَـأَلِفٌ أَكْثَـرَ مِـنْ أَصْـلَيْنِ ... صَـاحَبَ زَائِـدٌ بِغَيْـرِ مَـيْنِ
وَالْيَـا كَـذَا وَالْـوَاوُ إِنْ لَـمْ يَقَعَـا ... كَمَـا هُمَـا فِـي يُؤْيُـؤٍ وَوَعْوَعَـا
وِهكَـذَا هَمْـزٌ وَمِـيْمٌ سَـبَقَا ... ثَلاَثَـةً تَأْصِـيْلُهَا تَحَقَّقَـا

كَـذَاكَ هَمْــزٌ آخِــرٌ بَعْــدَ أَلِــفْ أَكْثَـرَ مِـنْ حَـرْفَيْنِ لَفْظُهَـا رَدِفْ
وَالْنُّوْنُ فِـي الآخِـرِ كَـالْهَمْزِ وَفِـي نَحْــو غَضَــنْفَرٍ أَصَــالَةً كُفِــي
وَالْتَّـاءُ فِـي الْتَّأْنِيْـثِ وَالْمُضَـارَعَهْ وَنَحْــوِ الاسْــتِفْعَالِ وَالْمُطَاوَعَــهْ
وَالْهَـاءُ وَقْفَـا كَلِمَـهْ وَلَـمْ تَـرَهْ وَالَّـلامُ فِـي الإِشَـارَةِ الْمُشْـتَهِرَهْ
وَامْنَـعْ زِيَـادَةً بِـلاَ قَيْـدٍ ثَبَـتْ إِنْ لَـمْ تَبَـيَّنْ حُجَّـةٌ كَحَظِلَـتْ

وقوله في البيت الحادي والثلاثين: (فِي يُؤيُؤٍ وَوَعْوَعَا) اليؤيؤ جانح يشبه الباشق والباشق بفتح الشين ووعوع فعل ماض يقال وعوع الذئب ونحو وعوعة إذا قرب.

وقوله في البيت الثالث والثلاثين: (كَذَاكَ هَمْزٌ آخِرٌ) هذا الذي في جميع النسخ، وظاهر الشروح إلا شرح الشاطبي، فجاء فيه كذاك همز آخر بالإضافة والمعني واحد لا إله إلا الله.

وفي البيت السادس والثلاثين يقول ابن مالك:

وَالْهَـاءُ وَقْفَـا كَلِمَـهْ وَلَـمْ تَـرَهْ وَالَّـلامُ فِـي الإِشَـارَةِ الْمُشْـتَهِرَهْ

يقول أن الهاء في قوله: (لم) والهاء في: (لم تره) زائدة والهاء التي تكلمنا عليها من قبل، واللام في الإشارة المشتهرة التي تدخل في نحو ذلك نقول زائدة.

قال ابن هشام في أوضح المسالك: وأما تمثيل ناظم وابنه وكثير من النحويين للهاء الزائدة بنحو (لما، ولم تره، وللام لذلك وتلك) فمردود لأن كل لام من هاء السكت ولام البعد كلمة برأسها، وليست جزء من غيرها وكلامه صحيح، والحرف الزائد أن تزيد حرفا في كلمة كأن تأتي إلىٰ كتب وتزيد فيها ألف وتقول: كاتب والألف زائدة.

إن قلنا: (كتابي) فلا نقول إن ياء المتكلم زائدة، فالكتاب كلمة وياء متكلم كلمة أخرىٰ، إلا أن من طبيعته الاتصال لأنه ظن المتصل، هذه كلمة وهذه كلمة، وكذلك الهاء هاء السكت ليست زيادة وإنما كلمة مستقلة حرف يؤتي به عند السكت، حرف سكت، فلا نقول أنه زائد كتاء التأنيث في ذهبت لا نقول حرف زائد كلمة فعل ماضي والتاء كلمة مستقلة حرف تأنيث، فاعتراضه سليم.

وقوله في هذا البيت (كلمة) كم حرف؟ أربعة أحرف، ولا أربع كلمات؟ أم كلاهما؟ كلاهما هاء وقف كلمة أربعة حروف وهي أربع كلمات لأن الكاف هذا حرف تمثيل، واللام حرف جر، والميم هي ما الاستفهامية لكن حذفت ألفها لأنها مسبوقة بلام الجر، والهاء حرف سكت فأربع كلمات ثلاثة أحرف واسم.

وفي هذا ألغي المكودي فقال:

يا قارئ ألفية ابن مالك ... وسالك في أحسن المسالك

في أي بيت جاء من كلامه ... لفظ بديع الشكل في انتظامه

حروفه أربعة تضم وإن ... تشاء فقل ثلاث واسم

وهو إذا نظرت فيه أجمع ... مركب منك بما أربع

وصار بالتركيب بعده كلمة ... وقد ذكرت نظمه لتفهمه

ذلك كما في قوله الأول وصار بالترحيب بعده كلمة، فأجابه كثيرون: ومن الذي أجاب الذي قال وهذا جواب منتظمة في غصن أم غرائب ملك سما أم كلمات غزت في كلمة.

وقوله في البيت السابع والثلاثين: (إِنْ لَمْ تَبَيَّنْ حُجَّةٌ) وفي رواية حجة فتبين فعل وحجة نائب فاعل فتبين حجة أي تتبين ثم حذفت تاء وحجة فاعل كما سيأتي.

بهذا ننتهي من هذا الباب وهذا التخريج الذي سيذكر بعده فصل يتبعه، نبدأ بالفاصل نعم لا أري المؤذن ها طيب هذا الفاصل عقده رحمه الله ممكن دقيقتين كثير طيب هذا الفاصل عقده في خمسة أبيات وخصه جميعا بالكلام علىٰ مسألة واحدة وهي الكلام علىٰ زيادة همزة الوصل فسمي الباب فصل بزيادة همزة الوصل وفي بعض النسخ في زيادة همز الوصل فقال:

لِلْوَصْلِ هَمْزٌ سَابِقٌ لاَ يَثْبُتُ ... إِلاَّ إِذَا ابْتُدِئ بِهِ كَاسْتَثْبِتُوا

وَهْوَ لِفِعْلٍ مَاضٍ احْتَوَىٰ عَلَىٰ ... أَكْثَرَ مِنْ أَرْبَعَةٍ نَحْوُ انْجَلَىٰ

وَالأَمْرِ وَالْمَصْدَرِ مِنْهُ وَكَذَا ... أَمْرُ الثُّلاَثِي كَاخْشَ وَامْضِ وَانْفُذَا

وَفِـي اسْــمٍ اسْــتٍ ابْـنٍ ابْـنُمٍ سُـمِعْ　　　وَاثْنَــيْن وَامْــرِئٍ وَتَأْنِيْــثٍ تَبِــعْ
وَأَيْمُــنُ هَمْــزُ أَلْ كَــذَا وَيُبْــدَلُ　　　مَــدًّا فِــي الاسْــتِفْهَامِ أَوْ يُسَــهَّلُ

وقوله (وَالأَمْرِ وَالْمَصْدَرِ مِنْهُ) في البيت الأربعين كذا في أكثر النسخ وفي بعضها بالرفع، والأمر والمصدر.

وقوله في البيت الحادي والأربعين: (وَفِي اسْمٍ اسْتٍ) وهو دبر الإنسان من ذكر أو أنثي ولا يطلق علىٰ شيء آخر.

وقوله (ابْنٍ): للميم للمبالغة.

وقوله (وَتَأْنِيْثٍ): كذا في بعض النسخ للرفع وجاء في بعض النسخ لتأليف للجر، والله أعلم.

نكمل إن شاء الله بعد الصلاة.







الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام علىٰ نبينا محمدٍ وعلىٰ آله وأصحابه أجمعين، أما بعد...

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

نحن في ليلة السابع والعشرين من شهر رجب من سنة ثنتين وثلاثين وأربعمائة وألف، في جامع الزهراء في مدينة البصيرية، لنعقد -بحمد الله وتوفيقه- **الدرس العاشر** من دروس **فتح ألفية ابن مالك** -رحمه الله- وهو **الدرس الأخير** من هذه الدروس. فنحمد الله عز وجل في الختم، كما حمدناه في البداية. ونسأله أن ييسر ما بقي، إنه علىٰ كل شيءٍ قدير.

فتحنا إلىٰ الآن يا إخوان سبعين بابًا، وقبل أن نكمل؛ نفتح المجال للأسئلة -إن كان ثمة أسئلة- نعم. إذن ندخل إلىٰ الباب المتم **السبعين** من أبواب هذه الألفية، وهو **باب الإبدال**. باب الإبدال عقده -رحمه الله تعالىٰ- في ستةٍ وعشرين بيتًا، ثم عقد بعده فصولاً تتبعه. فيكون هذا الباب مع فصوله التالية في ثمانية وأربعين بيتًا، فيكون علىٰ ذلك أطول أبواب الألفية.

وذكر فيه رحمه الله تعالىٰ أربع مسائل.

الأولي: حروف الإبدال. الثانية: إبدال حروف العلة همزة. والثالثة: إبدال الهمزة حرف علة. والرابعة: إبدال حروف العلة من بعضها. والإبدال الذي سيذكرُ **ابنُ مالك** حروفه؛ وهي (هدأتُ معطيًا). الإبدال: هي إبدال حرفٍ من حرف؛ أي قلبُ حرفٍ إلىٰ

حرفٍ أخر؛ وإنما يكثر ويضطرد في حروف العلة والهمزة. حروف العلة وهي الواو، والألف، والياء؛ مجموعة في (واي) والهمزة، هذا أكثر ما يكون فيه الإعلال. فلنأخذ أمثلةً سريعةً قبل أن ندخل في الباب: فالهمزة مثلاً تُبدل من حروف العلة، يعني إذا حرف من حروف العلة الألف أو الواو أو الياء؛ ثم تقلبها إلىٰ همزة؛ كقولك مثلاً: (قال-يقول) يقول: هنا عَيْنُ الكلمة؛ الحرف الثاني واو، (يقول)؛ واو. ثم هات اسم الفاعل من (قال-يقول): قائل.. قائل، والأصل: (قاوِل) من (قال-يقول): (قاوِل) لكن قلبنا؛ قلبت العربُ الواو همزة. قائم؛ (صام-يصوم-صائم) وهذا مضطرد، هذا يسمىٰ إبدال ، هم أبدلوا حرفًا من حرف. طيب، كذلك مثلاً نقول: (سما-يسمو) اللام: واو.. الحرف الأخير واو (سما-يسمو) ثم خذ: فَعَال من (سما-يسمو) صُغ فَعَال من (سما-يسمو). ستقول: سماء.. سماءٌ، والأصل: سماوٌ، من (سما-يسمو) سماوًا؛ لكن الواو هي وقعت بعد ألف في الطرف؛ قُلبت همزة. هذا يُسمىٰ: إبدال.

طيب بالعكس، يعني إبدال حروف العلة من الهمزة؛ يعني قلب الهمزة إلىٰ حرف علة. عكس الصورة السابقة. مثال ذلك: آثر، الفعل: آثر (آثر زيدٌ أخاه) أثر.. آثر هذا من الفعل أثر، أصله الثلاثي (أَ ثَـرَ) أثر. طيب مثل: ذهب، ثم خُذ أَفْعَل من ذهب؛ ماذا تقول؟ أَذْهَبَ: تأتي بالهمزة -همزة أَفْعَل- ثم تأتي بالحرف الأول (الذال): أَذْهَبَ. ثم أَثَرَ: خذ أَفْعَل من أَثَرَ، طبعًا هناك همزة -همزة أَفْعَل ثم همزة أَثَرَ- ستكون أَأْثَرَ.. أَأْثَرَ ؛ فاجتمعت همزتان، الثانية ساكنة. (إذا اجتمعت همزتان الثانية ساكنة؛ فإنها تُقلب من جنس حركة ما قبلها) فنقول: آثر، ولا نقول: أَأْثَرَ. كذلك آمن.. (آمن-يؤمن) أبدل همزة، هات المصدر؛ (آمن-يؤمن) (آمن-يؤمن-إيمان) إيمان علىٰ وزن إفعال. إيمان: من أَمِنَ، أَمِنَ: أوله همزة، إفعال: إإمان، أصله إإمان، ثم قلبنا الهمزة الثانية إلىٰ: أكثر إيمان، هذا يُسمىٰ: إبدال.

وحروف العلة أيضًا بعضها يُقلب إلىٰ بعض، الواو قد تُقلب ياءًا، والياء تُقلب واوًا، والألف تُقلب واوًا، وهكذا. كل ذلك موجود. مثال ذلك: مصباح.. جمعه. مصابيح:

انقلبت الألف في مصباح إلىٰ ياء في مصابيح. الكاتب: صغره.. كويتب، الألف انقلبت واو. طيب، (قام-يقوم) هات المصدر.. (قام-يقوم-قيام) هي أصلها (قام-يقوم-قوام) لأن العين واو (قام-يقوم-قوام) لكن الواو إذا انكسر ما قبلها تُقلب ياء: قيام. هذا ماذا؟ يسمىٰ إبدال.

وكذلك لو.. قِس مثلاً: باع.. ما المضارع؟ (يبيع) والمصدر: (بيع) إذن ما العين عين الكلمة (الحرف الثاني)؟ ياء. (يبيع-بيع) أين الياء في باع؟ باع: هذه ألف ليست ياء، هي ياء أصلها (بيع) ياء، مثل: ذهب، لأننا قلنا قبل قليل أن الفعل الثلاثي كم له من وزن؟ فكروا - قبل قليل- (فَعَلَ-فَعِلَ-فَعُلَ-فُعِلَ) ما فيها (فَعْل) باع: علىٰ وزن: فَعَلَ، بَيَعَ -يبدو هذه بِيْع- بَيْع. لكن من القواعد **الَّتي ذكرها ابن هشام** أن حرف العلة إذا تحرَّكَ وانفتحَ ما قبله؛ قُلب ألفًا (بـَيـَعَ) ياء حرَّكت بأي حركة منفتح ما قبلها؛ فقُلبت ألف: باع، يقوم، إذن (قَوَّمَ-قام) يصوم (صَوَّم-صام) هذا هو المراد بالإبدال.

ندخل بعد ذلك إلىٰ الأبيات، بدأ ابن مالك بذكر حروف الإبدال؛ فقال رحمه الله تعالىٰ: **أحرفُ الإبدالِ هدأتَ مُوطِيَا**

فجمعها لنا في هذه العبارة، وقوله هذا أتىٰ..هذا الذي في بعض النُسخ، وفي بعض النُسخ (هدأتُ موطِيًا)، ثم بدأ في الكلام علىٰ إبدال حروف العلةِ همزةً؛ أي قلب حروف العلة إلىٰ همزة؛ فقال:

فأبـــــدلْ الهـــــــــمـــــــزةَ مــــــن واوٍ ويـــــا

آخـــــرًا آثـــــر ألـــــفٍ زِيْـــــدَ وفي ... فاعـــلِ مـــا أُعـــلَ عَـــينُ ذا اقتُفـــي

والمـــــد زِيْـــــد ثالثًـــا في الواحـــدِ ... همـــزًا يُـــرىٰ في مثـــلِ كالقلائـــد

كـــذا كثـــاني لَيِّنَـــينِ اكتنفـــا ... مـــد مَفَاعِـــلَ كجمـــعِ نَيِفَـــا

فذكر المواضع التي تُقلب فيها حروف العلة إلىٰ همزة؛ ثم يذكر عكس ذلك، أي إبدال

الهمزة حرفًا من حروف العلة، قلبُ الهمزة إلىٰ حرفٍ من حروف العلة، فيقول:

وافْتَحْ وَرُدَّ الهمزَ يا فيما أُعِل ... لامًا وفي مثل هِراوةٍ جُعِل
واوًا وهمزًا أولَ الواوين رُدْ ... في بَدْء غَيْر شِبْه وُوفِي الأشُلْ
ومَدًّا أَبْدِل ثاني الهمزين مِنْ ... كلمةٍ ان يسكن كآثر وائتمِن
إن يُفْتح إثر ضَمٍ أو فَتحٍ قُلِب ... واوًا وياءً إثر كسرٍ ينقلب
ذو الكسرِ مُطلقًا كذا ... وما يُضم واوًا أَصِرْ ما لم يكن لفظًا أَتَم
فذاك ياءً مطلقًا جا ... وأؤم ونحوُه وجهين في ثانيهِ أُمْ

وقوله: ومَدًّ مدٍ، أي (**ومدًا أَبْدِل**) ثم خَفَّف الهمزة بحذفها ونقل حركتها، وكذلك في قوله: (**كلمةٍ ان**) كذلك: خَفَّف الهمزة ونقل حركتها، ثم إن النون ستُدغم في الياء فتذهب، فتقول: (**كلمةٍ ان يسكن**) (**كلمةٍ ان يسكن**). قوله: (**وائتمِن**) كذا في أكثر النُسَخ، ومنها نسخة **ابن هشام**، وجاء في بعض النُسَخ وبعض الشروح (**كآثر وائتُمِن**) ببناء الفعل للمجهول. وقياس ذلك إملائيًا -إذا جعلناها فعلاً مبنيًا للمجهول- أن تُكتب الهمزة علىٰ واو، سنجعل همزة (واؤتمن) والهمزة علىٰ واو حينئذٍ لأنها سُهِّلتْ إلىٰ الواو. أما علىٰ لفظ فعل الأمر: (وائتَمِن) فإنها ستكتب علىٰ كرسي لأنها ستُسَهَّل حينئذٍ إلىٰ الياء. وقوله في البيت الثاني والخمسين: (**وأؤم**) هو فعلٌ مضارع بضم الهمزة الثانية (**أؤم**) بمعنىٰ: أقصد.. بمعنىٰ: أقصد. وكذا في جميع النُسَخ والشروح التي اطلعت عليها؛ إلا شرح **الشاطبي**؛ ففيها بفتح الهمزتين، أي (وأَأَم) وقال **الشاطبي**: هكذا رأيته في النُسَخ (أَأَم) علىٰ وزن (أَعَم). وقوله في البيت الثاني والخمسين: (**ونحوُه**) بالرفع كذا في آخر نُسَخ، وجاء في بعضها بالنصب (**ونحوَه**). فهو منصوبٌ علىٰ الاشتغال؛ لقوله: (**أُم**) وإن رفعناه؛ فهو مبتدأ مرفوع.

ثم بعد ذلك يتكلم **ابن مالك** علىٰ: إبدال الألفِ ياءً. الآن سيبدأ بالكلام علىٰ قلب حروف العلة بعضها من بعض، وسيبدأ بذكر إبدال الألف ياءً؛ أي قلبُ الألف ياءً. يقول:

ويـاءً اقلِبْ الفًا كَسْرًا تَلا ... أو ياءَ تصغيرٍ بواوٍ ذا افْعَلا

في آخـــرٍ أو قبـــل تـــا التأنيـــثِ ... أو زيادتـــــــــــيّ فَعْـــــــــلانَ

ثم ينتقل إلىٰ الكلام علىٰ قلب الواو ياءً، وقلب الياء واوًا.. قلب الـواو يـاءً، وقلـب اليـاء واوًا، قلب الواو والياء بعضهما من بعض، فيقول:

ذا أيضًا رَأوا في مصدر المعتلِ عينًا والفِعَل ... منـه صحيـحٌ غائبًـا نحـوُ الحِـوَل

وجمـعُ ذي عـينٍ أُعِّـل أو سَـكَنْ ... فـاحكم بـذا الإعـلال فيـه حيث عَـن

وصححـوا فِعَلـةً وفي فِعَـلْ ... وجهـانِ والإعـلالُ أولـىٰ في الحِيَـل

والـواو لامًـا بعـد فتـحٍ يـا انقلب ... كالمعطيـانِ يُرْضَيـانِ وَوَجَـب

وقوله في البيت الخامس والخمسين (**في مصدر المعتل**) جاء في بعض النُسَخ: المُعل، أي: (**في مصدر المُعّل عينًا**) وقوله في البيت السابع والخمسين: (**وصححوا فِعَلةً وفي فِعَلِ * وجهان والإعلالِ أولىٰ في الحِيَل**) قال **ابن هشام** في **أوضح المسالك**: هذا الموضع ليس مُحَرَرًا في **الخلاصة**، ولا في غيرها من كُتب **الناظم**.

وقوله في البيت الثامن والخمسين: (**كالمعطيان يُرْضَيانِ**) بضم الياء: يُرْضَيان، وفي بعض النُسَخ: يَرْضَيان بفتح الياء، وهو لا يغير من الاستشهاد شيئًا.

ثم بعد ذلك يتكلم **ابن مالك** علىٰ قلب الألف والياء واوًا. قلب الألف والياء واوًا. النقل بالياء والنقل بالألف إلىٰ واوًا، فيقول مع كلمةٍ من البيت السابق:

ووجـب إبـدالُ واوٍ بعـدَ ضـمٍ مِـن ألـف ... ويـا كمـوقنٍ بـذا لهـا اعتَـرِف

ويُكسَـرُ المضمـومُ في جمـعٍ كمـا ... يُقـال هـيمٌ عنـد جمـع أهيَمـا

وواوا اثـرَ ضَـمِ رُد اليـا مـتي ... القـي لام فعـلٍ او مـن قبـل تـا

كتـاء بـانِ مـن رمـي كمقـدُره ... كـذا إذا كسَبُعـانَ خَيَّـرَه

وإن تـكن عينـا لفُعلـىٰ وَصْفـا ... فـذاك بـالوجهين عـنهم يُلْفَـىٰ

فقوله في البيت التاسع والخمسين، في آخره: (**بذا لها اعتَرِف**) هذا الذي في جميع النُسَخ، (**اعترِف**) في لفظ فعل الأمر. وضُبط في بعض الشروح غير المحققة تحقيقًا علميًا؛ علىٰ لفظ المبني للمجهول: (**بذا لها اعتُرِف**) وهذا لا يرقىٰ إلىٰ توقيف هذا الظرف في الألفية.

بعد ذلك يعقد **ابن مالك** رحمه الله تعالىٰ فصلاً تابعًا لهذا الباب، فيقول: فصلٌ، وهذا الفصل عقده في مسألةٍ واحدة؛ وهي اعتلال لامِ (فُعْلَىٰ) أو (فَعْلَىٰ) يعني بفتح الفاء وضمها. فَعْلَىٰ.. فَعْلَىٰ: اللام هو الحرف الثالث. إذا جاءت اللام حرف علة؛ فما الحكم حينئذٍ؟ يبين ذلك في هذا الفصل الذي عقده في بيتين، فيقول:

من لامِ فَعْلَىٰ اسمًا أتىٰ الواوُ بدل	**ياءٍ كتقوىٰ غالبًا جاذا البدل**
بالعكس جاء لام فُعْلَىٰ وَصْفا	**وكون قُصوىٰ نادرًا لا يخفىٰ**

فتقوىٰ: علىٰ وزن فَعْلَىٰ، واللام -فَعْلَىٰ- اللام قبل الألف المقصورة، واللام في تقوىٰ: حرف الواو. لكن تقوىٰ مأخوذة من ماذا؟ من أي فعل تقوىٰ؟ من (وَقِيَّ-يَقِي) يَقِي..يَقِي، إذن فاللام واو أم ياء؟ يَقِي، لكان علىٰ القياس يُقال: تقيي، لكن العرب في لام فَعْلَىٰ يقلبون الياء واوًا، فيقولون: تقوىٰ. طيب.. وفي فُعْلَىٰ بالضم، بالعكس: فُعْلىٰ، مثل دنيا.. دنيا، ما اللام عندنا في دنيا؟ المنطوق في دنيا، ياء. لكن دنيا مأخوذة من ماذا؟ من (دنا-يدنو) من الواو، فقياسًا يُقال: فُعْلىٰ-دنوا) فقُلبت الواو ياءً فصارت: دنيا.

نعم. ثم يعقد فصلاً آخر، وهذا الفصل في عشرة أبيات، يعقده في عشرة أبيات، ويتكلم فيه علىٰ ثلاث مسائل. المسألة الأولىٰ: قلب الواو ياءً إذا جامعت الياء وأولهما ساكنًا. المسألة الثانية: قلب الواو والياء ألفًا إذا تحركا وانفتح ما قبلهما. المسألة الثالثة: قلب النون ميمًا.

أما المسألة الأولىٰ وهي قلب الواو ياءً؛ إذا جامعت الياء والأولىٰ منهما ساكنة، يعني مهما اجتمعت واو وياء.. مهما اجتمعت واو وياء -تقدمت الواو أو تقدمت الياء- تقول

اجتمعا، مهما اجتمعا والأولىٰ ساكنة؛ فماذا تفعل؟ يجب أن تقلب الواو إلىٰ ياء ثم تدغم؛ سواء كانت الواو الأولىٰ أو الثانية، يجب أن تقلب الواو ياءً ثم تدغم. وفي ذلك يقول **ابن مالك** رحمه الله:

إنْ يَسْكن السابقُ من واوٍ وياء ... واتصلا ومِن عروضٍ عَرِيا
فياءً الواوَ اقلبن مُدْغما ... وشذ معطىً غير ما قد رُسِما

في قولهم: سَيِّد.. سَيِّد، سَيِّد: هذه علىٰ وزن: فَيْعِل.. فَيْعِل، يعني زدنا فيها ياء: فَيْعِل. و سَيِّد مأخوذة من ماذا؟ من (ساد-يسود) يسود: العين واو، خذ: فَيْعِل من (ساد-يسود) العين (فَيْعِل) العين: واو، إذن سنقول: سَيْوِد.. سَيْوِد، اجتمعت الياء والواو، والأولىٰ ساكنة؛ فقلبنا الواو ياءً وأدغمنا، فصارت: سَيِّد، وكذلك: مَيِّت من: (مات-يموت) وهكذا.

ذكر في الثانية: هي قلب الواو والياء ألفًا؛ إذا تحركا وانفتح ما قبلهما -الواو والياء- متىٰ ما تحركا بفتحة أو ضمة أو كسرة، متىٰ ما تحركا، وانفتح ما قبلهما؛ فإنهما يُقلبان ألفًا. كما قلنا قبل قليل في: (باع-يبيع) باع: أصلها بَيَعَ، الياء تحركت بفتح ما قبلها، فقلبت ألفًا، فقال: باع. وبذلك يقول ابن مالك رحمه الله:

مِن ياءٍ أو واوٍ بتحريكٍ أُصِلْ ... ألِفًا أبدِلْ بعد فتحٍ مُتصل
إن حُركَ التالي وإن سُكِن كَفْ ... إعلالَ غيرِ اللامِ وهي لا يُكَف
إعلالها بساكنٍ غيرِ ألف ... أو ياءٍ التشديدُ فيها قد أُلِف
وصح عينُ فَعَلٍ وفَعِلا ... ذا أفعالٍ كأغْيَدٍ وأحوَلا
وإن يبن تفاعلٌ من افتعل ... والعين واوٌ سَلِمَتْ ولم تُعَل
وإن لحرفين ذا الإعلال استُحِق ... صُححَ أولٌ وعكسٌ قد يحق
وعينُ ما آخِرُه قد زِيد ما ... يخص الاسم واجبٌ أن يسلما

وقوله في البيت الثامن والستين: (**من ياءٍ أو واوٍ**) حُذفت، أو خففناها بالحذف والنقل،

وكذا في جميع نُسَخ التحقيق. وجاء في بعض الشروح بالتقديم والتأخير؛ أي (**من واوٍ أو ياءٍ**). وقوله في آخر الشطر: (**أَصُل**) بفتح الهمزة وضم الصاد، كذا في نسخة **ابن هشام** -بخط ابن هشام- وكتب فوقها (صح) يعني هذا هو الصحيح، وكذا ضبطها أيضًا **بهاء الدين بن النحاس**، تلميذ **ابن مالك**، صاحب **النسخةِ المشهورةِ من الألفية**. وجاء في أكثر النُسَخ والشروح، بضم الهمزة وكسر الصاد، أي: (**أُصِل**). وهذه الرواية المشهورة الثانية (**أُصِل**) هي المناسبة للشطر الثاني، ليسلم البيت من عيب (سناد التوجيه)؛ (أُصِل-متصل).

وأما عن الرواية المصححة: (أَصُل-متصل) ففي البيت عيبُ (سناد التوجيه). ولكن الضبط الأول المصحح هو ظاهرُ شرح **ابن مالكٍ** للبيت. ابن مالك شرح الألفية؟ شرح الأصل. وهذا البيت في الأصل؛ إذ قال في شرحه: ومعني (**أَصُل**): كان أصلاً. وضبط هذا اللفظ بهذا المعنىٰ الذي ذكره **ابن مالك** في المعجمات، هو (**أَصُل**) كَكَرُمَ، في المعجمات: أَصُل الشيء: صار أصلاً، وليس فيه (**أُصِل**). أما الضبط المشهور: (**أُصِل**) بالبناء للمجهول؛ فلا وجه له؛ لأن الفعل لازمٌ ليس متعديًا؛ فلا يصح بناؤه لمجهول لعدم وجود ما ينوب عن الفاعل. فلذا قال **ابن هشام** في حواشيه علىٰ الألفية، قال: المتعين (**أَصُل**) لأنه لازم، فلا يُبنىٰ لمفعول، ولم يُسمح فيه.

وفي البيت التاسع والستين قوله: (**إن حُركَ التالي**) جاء في بعض نُسَخ من الشروح: (**إن حُرِّك الثاني**).

وفي البيت الرابع والسبعين قال: (**وعينُ ما آخِرُه**) بالرفع، وهكذا في أكثر النُسَخ، وجاء في بعض النُسَخ بالنصب، أي: (**وعينُ ما آخِرَه**).

ثم يختم ابن مالك هذا الفصل، بالكلام علىٰ قلب النون ميمًا، فيقول:

وقبلَ بـا اقلب ميمًا النونَ إذا كان مُسَكَّنًا فمَنْ بَتَّ انبِذا

وقوله: (**مَنْ بَتَّ**) بت: يعني قطع، هكذا في أغلب النُسَخ والشروح، وجاء في بعض النُسَخ: (**كمَنْ بث**) بالثاء. مثل: مَنْ بث سِرَّك فانبذه.

وقول **ابن مالك** رحمه الله تعالىٰ: (**وقَبْل با اقلب**) عَبَّر **ابن مالك** عن ذلك (**با اقلب**) ومصدره: القلب (قَلَبَ-يَقْلِبُ-قَلْبًا) أي قلب النون ميمًا. التعبير عن ذلك بالقلب، هو المعروف عند اللغويين والنحويين وأهل التجويد المتقدمين، وأما تسمية بعض أهل التجويد المتأخرين بالإقلاب؛ فلا وجه له في اللغة؛ لأن الإقلاب مصدره: أَقْلَبَ، وليس في اللغة (أَقْلَبَ-يُقْلِبُ-إقْلابًا) وإنما الذي فيها: (قَلَبَ-يَقْلِبُ-قَلْبًا) فإن الذي غرهم أنهم قاسوا علىٰ الإظهار، والإخفاء، والإدغام. فالإظهار: (أَظْهَرَ-إظْهارًا) والإدغام: (أدْغم-إدْغَامًا) والإخفاء: (أخْفَىٰ-إخْفَاءً) كلها علىٰ: (أفْعَل-إفْعَالاً) لكن الإقلاب ليس: (أَقْلَبَ) قل.. لو أردنا أن نعبر بالفعل؛ فقل: أَقْلَبَ الميم نونًا؟ لا، انقلب. طيب لكن لا يغضب علينا أهل التجويد. أهل التجويد المتقدمون يعبرون (بالقلب).

طيب، أيضًا بعد ذلك يعقد **ابن مالك** رحمه الله تعالىٰ، فصلاً رابعًا ملحقًا بهذا الباب، ويعقده في عشرة أبياتٍ أيضًا، ويتكلم في هذه الأبيات جميعًا عن مسألة واحدة، وهي نقل حركة الواو والياء إلىٰ الساكن قبلهما. نتكلم علىٰ نقل حركة الواو والياء إلىٰ الساكن قبلهما. يعني إذا قلنا: ذَهَبَ، فنقول في المضارع: يَذْهَب، وإذا قلنا: كَتَبَ، نقول في المضارع: يَكْتُب. الأول مفتوح (يَـ) والثاني ساكن (يكْ) والثالث مضموم (يَكْتُب) علىٰ وزن (يَفْعُل). طيب، نريد: (فَعَلَ-يَفْعُل) من: (كَتَبَ- يَكْتُب) نريد: (فَعَلَ-يَفْعُل) من: (قَتَلَ-يَقْتُل) نريد: (فَعَلَ) من القيام: (فَعَلَ-يَفْعُل)، (قَوَمَ-يَقْووم) هذا قياسه (قـَ وَ مَ- فـَ عَـ لَ) (يَقْووم-يَفْعُل) ما الذي حدث؟ أما (قَوَمَ) فتحركت الواو وانفتح ما قبلها، فقُلبت ألفًا، فصارت (قَام) هذا الإعلاء ذُكر بما جاء قبل ذلك. أما يَقْوُوم، وقعت الضمة علىٰ الواو، والضمة بنت الواو، فحصل بذلك ثِقَل؛ كأنه اجتمعت واوان. كيف نُفرِّق بين الأم وبنتها؟ سننقل هذه الحركة إلىٰ الساكن قبلها. ما معنىٰ حرف ساكن؟ خالي.. خالي.. خانة خالية، فننقل الضمة إلىٰ الحرف الساكن: (يَقْوُوم) انقل الضمة إلىٰ القاف، ماذا تكون؟ (يَقُوم) هذا الذي تكلم عليه الآن **ابن مالك**. الواو والياء في مثل ذلك، إذا تحركتا وما قبلهما ساكن؛ ننقل حركتهما إلىٰ

الساكن قبلهما من أجل التخفيف. وهذا يُسمىٰ إعلال.. بماذا؟ بالحذف؟ هذا إعلال بالنقل. الإعلال قد يكون بالقلب، وقد يكون بالحذف، وقد يكون بالنقل. هذا إعلالٌ بالنقل.

وبذلك يقول ابن مالك رحمه الله تعالىٰ:

لساكنٍ صَحَّ انقلِ التحريكَ من ... ذي لِيْن ما في العينَ فعلٍ كأَبِن

ما لم يكن فعلَ تعجبٍ ولا ... كابْيَضَّ أو أهوىٰ بلامٍ عُلِلا

ومثل فعلٍ في ذا لا علال اسمُ ... ضَاهَىٰ مضارعًا وفيه وَسْمُ

ومِفْعَلٌ صُحِحَ كالمفعال ... وألِفَ الإفعال واستفعال

أَزِل لذا الإعلال والتا الزم عِوَض ... وحذفها بالنقل ربما عَرَض

وما لإفعالٍ من الحذف ومن نقلٍ ... فمفعولٌ به أيضًا قَمِن

نحو مبيعٍ ومصونٍ ونَذَرْ تصحيحُ ... ذي الواو وفي ذي اليا اشتهر

وصحح المفعول من نحوِ عَدَا ... وأعلل إن لم تتحر الأجودا

كذا كذو وجهين جا الفعول من ... ذي الواو لامَ جمعٍ أو فردٍ يَعِن

وشاع نحو نُيَّمٍ في نُوَّمٍ ... ونحو نُيَّامٍ شذوذه نُمي

وقوله في البيت السادس والسبعين، في الشطر الثاني: (**ذي لِيْن ما في**) أصله (ذي لِيْنٍ آتٍ) ثم حذفنا الهمزة ونقلنا حركتها إلىٰ الساكن قبلها، وهذا واضح. ونكتبه كما نطقناه، ولكن كيف يُكتَب؟

الذي يظهر لي أن أصح ما يُكتب به مثل ذلك، أن يُكتب (اتٍ) بألف وتاءٍ مكسورة، لأن (اتٍ) مكونة من ماذا؟ (اتٍ): همزة وألف وتاء منوَّنة (اتٍ) طيب، نحن ماذا حذفنا الآن؟ حذفنا الهمزة، وهي همزة قطع وليست همزة وصل (اتٍ) حذفنا الهمزة، ونقلنا حركتها، فما الذي بقي؟ بقي همزة قطع، أم همزة وصل، أم ألف مدية؟ بقيت الألف المدية، بقي الألف المدية، فنكتبها بألف وتاء، هذا الذي بقي من الكلمة. لو وضعت علامة المد، كأنها همزة وألف، المدة هي همزة وألف، هذا لا يصح، ولو وضعناها علىٰ شكل همزة وصل يعني

ألف وفوقها ص صغيرة، هذا لا يصح؛ لأنها ليست همزة وصل، وإنما هي ألفٌ مدية، فلا يمكن أن تُنطق هذه الكلمة ابتداءً أبدًا؛ لأنها ليست مبدوءة بهمزة وصل تُحَرَّك عند البدء، وإنما صارت مبدوءة بألف مدية، فهذا الذي يظهر، والله أعلم.

وقوله في البيت المُتِم الثمانين، الشطر الثاني: (**ربما عَرَضْ**) هذا الذي في جميع نُسَخ التحقيق، والشروح التي اطلعت عليها، سوىٰ بعض الشروح المتأخرة؛ ففيها: (**نادرًا عَرَضْ**).

وفي البيت الحادي والثمانين، في قوله: (**وما لإفعالٍ من الحذف ومن نقلٍ**) جاء في بعض النُسَخ بالتقديم والتأخير، أي (**من النقل ومن حذفٍ**).

وقوله في آخر البيت الحادي والثمانين: (**قَمِن**) احتمل أن يكون اسمًا، فهو خبرٌ، أي (قَمِنٌ) وهذا الذي ذكره الشيخ **محارب** في **إعراب الألفية**، **وابن طولون** في إعراب الألفية، الذي سمَّاه: **اللوامع الشمسية**، ووجدته في نسخة **أبي حيان** التي تضبط الأبيات المقيدة بالسكون وبحركة الإعراب: (**قَمِنَ**) فهو فعلٌ ماضٍ، وكلاهما محتمل... محتمل.

ثم بعد ذلك عقد فصلاً خامسًا، ألحقه بباب الإبدال، عقده في بيتين، وتكلم في هذا الفصل علىٰ مسألةٍ واحدة، وهي إبدال فاء الافتعال تاءً. وإبدال تائه طاءً. الافتعال: (افتعل) الفاء في افتعل قد تُقلب تاءً، والتاء في افتعل، التاء قد تُقلب طاءً. يعني لو أردنا مثلاً: (افتعل) من قولنا: (فتح-افتتح) ما يصير يغيروا شيء، لكن لو أردنا (افتعل) من: وصل... وصل، لكان يجب أن يُقال في القياس ماذا؟ افْتَعَلَ، الفاء: يعني الحرف الأصلي الأول، والعين: الحرف الأصلي الثاني، واللام الحرف الأخير الثالث. ثم تضع همزة في البداية وتاء بعد الفاء، فكنت تقول في (افتعل) من وصل: انتقل.. انتقل من الحرف الأصلي الأول واو: وصل، انتقل، ثم إن الواو هذه التي هي فاء تُقلب تاءً، فتلتقي بالفاء التي بعدها، فنقول: اتصل. وهكذا لو أخذنا (افتعل) من اليسر.. اليسر، إذن فأوله ياء، كنا نقول (افتعل) ايتسر، ثم دخلت الياء هذه التي وقعت فاءً فندغمها فنقول: اتسر، وفي ذلك يقول ابن مالك رحمه

الله:

ذو اللين فاتا في افتعالٍ أُبْدِلا   وشذ في ذي الهمزِ نحو ائتكلا
طاتا افتعال رُد إثر مُطْبَقِ   في اذان وازدد وادكر دالًا بقي

في البيت السادس والثمانين قوله: (**ذو اللين فاتا في افتعالٍ أُبْدِلا**) يريد أن يقول: حرف اللين إذا وقع (فاءً) في (افتعال) يبدل (تاءً) وقوله في آخر الشطر: (**أُبْدِلا**) هذا الذي في أكثر النُسَخ، وفي بعضها (**أَبْدِلا**) بلفظ فعل الأمر.

وقوله في البيت السابع والثمانين، في الشطر الأول: (**طاتا افتعال رُد إثر مُطْبَقِ**) يريد أن يقول: تاء (الافتعال) إذا كان بعد حرفٍ مُطبَق؛ فإنه يُرَد طاءً.

ثم يذكر بعد ذلك فصلاً سادسًا، يُلحقه بهذا الباب، باب الإبدال، ويعقده في ثلاثة أبيات، ويتكلم فيها جميعًا علىٰ مسألة واحدة، وهي الإعلال بالحذف.. الإعلال بالحذف، لأن الإعلال قد يكون بالقلب –ذكرناها في البداية– نقلب حرفًا إلىٰ حرف، وقد يكون الإعلال بالنقل، كما رأينا في نقل الحركة، وقد يكون الإعلال بالحذف، نحذف الحرف ونُسَلِّم عليه، فعقد هذه الأبيات للإعلال بالحذف، فقال رحمه الله:

فأمر أمر مضارعٍ من كَوَعَد   احذف وفي كَعَدَةٍ ذاك اطرد
وحذف همزِ أَفْعَلَ استمرَ في   مضارعٍ وبِنْيَتَي مُتَّصِف
ظلتُ وظِلتُ في ظَلِلتُ استُعملا   وقِرْن في اقرِرْن وقَرْن نُقِلا

يقول في نحو (**وَعَدَ**) إذا أردت الأمر منه، فإنك تقول: (عِد) فتحذف الفاء، وفي المضارع منه تقول: (يَعِد) وتحذف الفاء. يقول: فاء أمرٍ، فاء أمرٍ أو فاء مضارع من (**كَوَعَد**) تحذفها، يعني الحرف الأول. طيب:

وحذف همزِ أَفْعَلَ استمرَ في   مضارعٍ وبِنيَتَي متصف

يقول الفعل الذي علىٰ وزن (أَفعَلَ) مثل (أَكرَمَ) كيف تأتي بمضارعه؟ (أَكْرَمَ) تقول:

(يُكْرِم) أين همزة أكرم؟ حذفتها، ولو ذكرتها في المضارع، لكنت تقول كما تقول: (دحرج-يدحرج) (أَكْرَمَ -يؤكْرِم) لكن الهمزة هنا تُحذف. هذا قياس (أَفْعَلَ) تحذف الهمزة من مضارعه، من مضارعه ومن ماذا؟ ومن بِنْيَتَيِّ الوقت، يعني: اسم الفاعل؛ فإنكَ تقول في اسم الفاعل من (أَكْرَمَ -يُكْرِم) فهو (مُكْرِم) واسم مفعول: (أَكْرَم-يُكْرِم) فهو (مُكْرَم) لا تقل: مؤكْرَم.

نعم. وأما (**ظَلِلتُ**) فإن في الاجتماع للأمثال؛ فاحذف إحداها، فتقول: (ظَلْتُ أو ظِلْتُ) فهذا أيضًا من الإعلال بالحذف.

إن كان ثمة أسئلة سريعة، لم يبق لنا إلا باب واحد، ننهيه إن شاء الله قبل الصلاة. نعم.

السؤال: بخصوص همزة الفعل: (أَكْرَمَ).

الجواب: أين الهمزة؟ أَكْرَمَ: فيها همزة، يُكْرِم: ما في همزة، حذفناها، ما قلبناها إلىٰ حرفٍ آخر.

السؤال: في البيت الرابع والثمانين: (فردًا)، أَمْ فردٍ؟

الجواب: فردٍ، (**ذي الواو لامَ جمع أو فردٍ يَعِن**)، نعم.

السؤال: **بخصوص الفعل المضارع، والكشف عن أصالة الحَرف.**

الجواب: المضارع أهم ما يكشف أصالة الحَرْف، عندما نكشف عن المضارع ننظر إلىٰ المصدر، كـ(قام-يقوم)، و(رمىٰ-يرمي) كشفها المضارع، وأما (سعىٰ-يسعىٰ) ما كشفها، ننظر للمصدر: سَعْيًا، فهي بالياء.

انتهينا يا إخوان، فإذن نستعين الله عز وجل لندخل جميعًا إلىٰ الباب الأخير من أبواب هذه الألفية المباركة، وهو الباب الثاني والسبعون، باب الإدغام، وعقده **ابن مالك** رحمه الله تعالىٰ في ثمانية أبيات، وفيها يذكر ثلاث مسائل. الأولىٰ: قاعدة الإدغام العامة وما يُستثنىٰ منها. والمسألة الثانية: ما يجب فيه الإدغام أو الفك، ما يجب فيه الإدغام، وما يجب فيه الفك. المسألة الثالثة: ما يجوز فيه الإدغام والفك. والإدغام معروف، لا يحتاج إلىٰ شرح.

وسيبويه والمتقدمون من **البصريين** يقولون: الإدِّغام، **والكوفيون** يقولون: الإدْغام، وهو من المصطلحات التي غلبت فيها مصطلحات الكوفيين عند المتأخرين. أكثر المتأخرين يستعملون مصطلح الإدْغام.. الهمزة.

طيب، قال رحمه الله تعالىٰ في بيان قاعدة الإدغام العامة:

أولَ مِثلَينِ مُحَرَّكينِ في كلمةٍ أدْغم

فبين القاعدة العامة أن المثلين إذا كانا في كلمةٍ واحدة؛ فالأصل فيهما الإدغام، ثم بين ما يُستثنىٰ من هذه القاعدة العامة، فقال:

لا كَمِثلِ صُففِ وذُلُلٍ وكِلَلٍ ... ولَبَبٍ ولا كجُسةٍ ولا كاخصصَ ابي
ولا كَهيلَلَ وشَذَّ في الِلْ ... ونحوه فكٌ بنقلٍ فَقُبِل

وقوله في البيت الثالث والتسعين: (**ولا كَهيلَلَ**) هو فعلٍ ماض، يُقال: هيلل الرجل إذا قال: لا إله إلا الله، وهو المراد به في هذه المسألة. وضُبط في بعض المراجع بتنوينِ جر: ولا كهيللٍ؛ وهذا مخالف للمراد هنا. وكذلك في آخر الشطر: (**وشَذَّ في الِلْ**) أي وشذَّ في الفعل الماضي: الِلَ، وليس المراد به الاسم: (أَلِلٍ).

ثم بعد ذلك انتقل إلىٰ بيان ما يجوز فيه الإدغام والفك، فقال رحمه الله:

وَحَيَّ افْكُكْ وادَّغِم دون حَذَر ... كذاك نحوُ تتجلىٰ واستتر
وما بتاءين ابتُدي قد اقتصر ... فيه علىٰ تا كتبَيَّن الحِبَرَ

فذكر أن الفعل، إذا كان لامه وعينه ياءين، مثل حيِيَ، عينه ياء، ولامه ياء، هلك فيه الفك؛ فقل: حيِيَ محمدٌ بأمان، وللإدغام تقول: حيَّ محمدٌ بأمان. وهما في قوله تعالىٰ: ﴿وَيَحْيَا مَنْ حَيِيَ عَنْ بَيِّنَةٍ﴾ [الأنفال:٤٢] وهي قراءةٍ سبعية: ﴿وَيَحْيَا مَنْ حَيَّ عَنْ بَيِّنَةٍ﴾.

وكذلك في الفعل الذي ضُبط أين كـ (تتجلىٰ) أو (تتعارفوا). لك أن تفك (تتجلىٰ) ولك أنْ تدغِم، وإذا أدغمت حينئذٍ؛ لابد أن تصلها بما قبلها؛ لأن الإدغام سيجعل الأول ساكنًا؛ فلابد أن يكون قبلها شيء، كأن تقل مثلاً في الفك: الأمور تتجلَّىٰ، وفي الإدغام: الأمور

تجلَّىٰ. هذان جائزان، وكذلك: (استتر) في: (افتعل) إذا كان عينه فاء، فتجتمع تاءان، لك أن تفك: زيدٌ استتر، ولك أن تدغم، فإذا أدغمت؛ فإن حركة التاء الأولىٰ: (استـ) ستنقلها إلىٰ ما قبلها: (إسـ) فتتحرك السين، فنستغني عن همزة الوصل؛ لأن الوصل لا يُؤتىٰ به إلَّا لجذبِ الساكن، وأنا أُحرِّك الساكن فتقول: ستَّر، زيدٌ استتر، أو: زيدٌ ستَّر، بمعنىً واحد. تقول: اكتتب، كتَّب.

ثم قال: إن المبدوء بتاءين (كتتجلىٰ) لك أن تحذف إحدىٰ التاءين، ومثل بقوله: (**تبيَّن العبر**) أو (**تتبيَّن العِبَر**) **قال**: ﴿**لِتَعَارَفُوا**﴾[الحجرات:١٣] أي: لتتعارفوا.

ثم بيَّن ما يجب فكه، فقال:

وفُكَّ حيث مُدْغمٌ فيه سَكَنْ ... لكونه بمُضْمَرِ الرفعِ اقترن

نحوُ حللتُ ما حللتَهُ

فهنا يجب الفك، عندما تُسند الفعل الذي عينه ولامه من جنس إذا أسندته إلىٰ ضميرٍ متحرك، مثل: شدَّ، حلَّ، عدَّ. إذا أسندته إلىٰ ضميرٍ متحرك كتاء المتكلم، أو نون النسوة. فإنك تقول: شددتُ، ولا يصح فيه هنا الإدغام ولا يُتَصَوَّرُ، ومثَّل ذلك بقوله: (**حللتُ ما حلَلْتَه**) وهذا الذي في أغلب النُسَخ، وجاء في بعض النُسَخ بفتح التاء: (**حللتَ ما حلَلْتَه**) وجاء في **شرح الشاطبي**: (**حلَلْتُ ما حلَلْنَه**) الأولىٰ بالتاء والثانية بالنون. قال الشُراح: إنه بالتاء نحو: (**حللتُ ما حلَلْتَه**) يكون **ابن مالك** رحمه الله قد قال: حلَلْتُ لك من هذه الألفية ما سبق لتستفيد، ولتدعو لي. وأما حلَلَتَ؛ فهو يتمنىٰ ويدعو لك بأنك حلَلَتَ ما سبق لتستفيد؛ وإنما قالوا ذلك لأنه جاء في آخر الألفية، وآخِر مثال متكامل في الألفية؛ فكأنه يتمنىٰ لك ذلك، أنك بعد كل هذا المشوار، ألفية كذا، أنك بإذن الله أنك حلَلَتَ كل ما سبق واستفذت.

ثم بيَّن رحمه الله تعالىٰ ما يجوز فكه وإدغامه، فقال:

وفي جَزمٍ وشِبه الجَزم تخييرٌ قُفي

يعني أن هذا الفعل السابق، وهو ما كانت عينه ولامه من جنس، مثل عدَّ، قدَّ، فرَّ. إذا التزمته؛ حدث فيه الوجهان: (حلَّ) فقل: لن يحلل. ولك الإدغام: لم يحل. محمد لم (فرَّ-يفر) لم يفرر، ولم يفر، الوجهان جائزان، وشبه الجازم يريد به الأمر، نقول مثلاً: حُلَّ في هذا المكان، أو أُحلُل.

ثم بين ما يجب فيه الفك، وما يجب فيه الإدغام، فقال:

وفَكُّ افْعِلْ في التعجب التُزِم والتُزِمَ الإدغام أيضًا في هَلُم

فأفْعِل في التعجب أفْعِل به: إذا كانت عينه ولامه من جنس، فيجب فيه الفك. فأفْعِل من: شدَّ فقل: أشدد، بالحرف، ولا تأتي به مدَّغِمًا، وأما كلمة (**هَلُم**) فإنها لم ترد إلا بالإدِّغام.

سنختم إن شاء الله بعد الأذان يا إخوان.

الأذان...





الخاتمة



والحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام علىٰ نبينا محمد وعلىٰ آله وأصحابه أجمعين... أما بعد...

في باب النسب في البيت الرابع والستين بعد الثمانمائة، وعدم التسمية تحدث للنسب، قلنا نحو النسب إذا زيدان، كنا شرحناه علىٰ التفصيل، وقلنا: تقول في زيدان: زييد، ثم تأتي بالألف والنون: زييدان، والباب هنا باب النسب، مع أن تأخير النسب من باب، لكن النسب إلىٰ زيدان هو زيدِيٌّ، فتحذف الألف والنون، وكذلك زيدون تحذف... تأتي بالمفرد: زيدي، فتحذف الواو والنون، ولذلك جرىٰ التنبيه.

بذلك يكون **ابن مالك** رحمه الله تعالىٰ انتهىٰ من آخر أبواب **الألفية**، باب الإدغام، ولم يبق له رحمه الله تعالىٰ؛ إلا أن يختم هذه المنظومة، ختمها بأربعة أبيات، قال فيها رحمه الله تعالىٰ، أو قبل ذلك، ذكر فيها بيان انتهاء غرضه من النظم. وذكر فيها بيان علاقة النظم بأصله **الكافية الشافية**، ثم بعد ذلك ذكر الحمد لله، والصلاة علىٰ نبيه صلىٰ الله عليه وسلم وأصحابه وآله، فقال رحمه الله تعالىٰ:

ومـا بجمْعِه عُنيتُ قد كَمَل	نظْمًا علىٰ جُل المهماتِ اشتمل
أحصىٰ من الكافية الخلاصة	كما اقتضىٰ غِنىً بلا خَصاصة
فأحمدُ الله مصليًا علىٰ	محمدٍ خير نبيٍ أُرسلا
وآله الغُر الكِرام البررة	وصحبه المنتخبين الخِيَرة

تنبيه: تم تفريغ المادة العلمية، ولم يتم مراجَعَتُهَا على الشيخ.

اللهم صل وسلم وزد وبارك علىٰ نبينا محمد، وعلىٰ آله وأزواجه، وأصحابه، ومن تبعهم بإحسانٍ إلىٰ يوم الدين، نحمد الله سبحانه وتعالىٰ حمدًا كثيرًا طيبًا مباركًا فيه كما يحب ربنا ويرضىٰ، علىٰ ما يسر من هذا الفتح الذي نسأله عز وجل أن يجعله فتحًا مباركًا، وأن ينفع به، فما كان به من صواب؛ فهو من الله عز وجل، وما كان فيه من خطأ أو سقطة لسان، أو خطأٍ في شرح، أو في قراءة فهو من أنفسنا والشيطان، ونستعيذ بالله ونستغفره منه. ونحمد الله عز وجل علىٰ كل حال، ونسأله أن نلتقي إن شاء الله في مراتٍ أخرىٰ في مقاعد علم، ومجالس فائدة في الدنيا، وفي الجنة عند الله سبحانه وتعالىٰ، هذا ما يتعلق بي قدمته كاملاً، فأما ما بقي عند الإخوة في مَكْرِم الدعوة لعل الأخ يعلن عنه إن شاء الله تعالىٰ.

